خلاصة الحواشي

في تحرير

اغراض ميرايساغوجي

تاليف

العبد الضعيف المولوى
عبد الرزاق احساس الحق
القندهارى الافغانى

بسم اللہ الرحمٰن الرحیم

الحمد لله الذی تفرد بجلال ملکوته - وتوحد بجمال جبروته - وتعزز بعلو احديته - وتقدس بسمو صمديته - فسبحانه من عزيز لاحد يناله - ولاعد يحتاله - ولا ولد يشفعه - ولا عدد يجمعه - ولا امد يحصره - ولا احد ينصره - ولا مكان يمسكه - ولازمان يدركه - ولافهم يقدره - ولا وهم يصوره - والصلوة والسلام على سيدنامحمداشرف المرسلين وخاتم الانبياء - وعلى اله واصحابه الاتقياء النجباء - صلوة وسلامادائمين ماطلع نجم فی الغبراء - وسطع نجم فی الزرقاء - وبعد فيقول افقرالعباد - الى عفو مولاه يوم التناد - عبدالرازق احسان الحق الافغانی - عمه مولاه ببره الحفی - ولطفه الخفی - واحسانه الوفی - لماكان كتاب مير ايساغوجی فی فن المنطق مشكلامع الاختصار - ومتداولاومشهورانهاية الاشتهار - كانه الشمس فی نصف النهار - حتى صارمعارك للاراء - ومطارح للاذكياء - فبذلوا ماعيهم بتعليق الحواشی عليه والشروح - وجهدوا بحل مطالبه والوضوح - وايضاالتمس منی بعض الطلبة كالملاشمس الحق المعروف ب(شيخ) والملا نور احمد المعروف ب(حاجی

لالا) اردت ان اوضح مغلقاته - واظهر مرموزاته - على نهج اسهل - واختصر حسب ما سمعت من الاساتذة - اورئيت فى الشروح المعتبرة - اوسمحت به قريحتى القريحة - وسميته بخلاصة الحواشى - لتحرير ميرايساغوجى - اللهم اجعل كتابى مفصلاً مفصلاللمشكلات - وشرحا شارحاللمعضلات - بل مفتاحايفتح به الابواب الغليقة- ومصباحا يصبح به الظلمات العظيمة - واجعله مقبولاعند الطلباء والعلماء الكاملين - آمين آمين آمين - والمأمول من الناظرين ذوى الصلاح - اصلاح مايقبل الاصلاح - وعدم التبادرالى التخطئة فيما هنالك - لعل المخطئ يكون ابن اخت خالك - مع انى معترف بالخطاء والنسيان - الذين هما من خصائص الانسان - سيمافى هذاالزمان - زمان المصائب والاحزان- وزمان غلبة جنود امريكا على وطنا المالوف **افغانستان قلب آسيا**- وامريكا رأس الكفر والالحاد - واصل الانحلال والفساد - اللهم اهلكهم واهلك من اعانهم اللهم شتت شملهم ومزق جمعهم وزلزل اقدامهم ودمرديارهم وانزل بهم بأسك الذى لاترده عن القوم المجرمين اللهم اجب دعائنا فانك وعدت الاجابة لنا آمين - يامن بيده الملك فى العالمين - وقدآن اوان الشروع فى المقصود - بعون الله الملك المعبود - ومنه سبحانه الاعانة واليه الزلفى - وهو حسب من توكل عليه وكفى - وهو حسبى ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

اعلم انه لا بد لكل شارع فى العلم

من معرفة امور ستة ❶واضع العلم ❷وبيان شرفه ❸ وتعريفه❹ وموضوعه ❺وغرضه ❻واحوال المصنف **فواضعه** سيد نا سليمان عليه الصلوة والسلام لانه القى اليه بالوحى ثم نقل الى فيساغورس ثم الى سقراط ثم الى افلاطون ثم الى ابى نصر الفارابى هكذا قال حسن محمد العثمانى الخوستى نا قلا عن الفاضل نور محمد الثاقب فى تقرير ميزاهد فى الصفحة الاولى والله اعلم وعلمه اتم واحكم **وبيان شرفه** هو ان الامام الغزالى رحمه الله تعالى قال فى مدحه فى كتابه (المستصفى جلد١ صفحة ١٠) المنطقيات هى مقدمة العلوم كلها ومن لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه اصلا **وقال** ابن رشد انه مصدر السعادة للناس وان سعادة الانسان تقاس بعلمه بالمنطق) تاريخ فلاسفة الاسلام صفحة ٢٢٥)**وقال** احد فى مدحه

ان رمت ادراک العلوم بسرعة .... فعليک بالنحو القويم والمنطق

هذا لميزان العقول مرجح .... والنحو اصلاح اللسان بمنطق

وقال الاخر..

عاب المنطق قوم لا عقول لهم .... وليس له اذا عابوه من ضرر

ماضر شمس الضحى والشمس طالعة .... ان لا يرى ضوئها من ليس ذا بصر

وقال الاخر...

اگر یک جرعہ از منطق بگیری.. شوی روشن دل ودائم نمیری

وقال الاخر

فن منطق لنزون تراز افسون ست ... ہر کہ بخواند دائم در جنون ست

وقال العلامة النقيه الفهامة النبيه خاتم المحققين الشيخ محمد امين الشهير بابن عابدين فی رد المحتار علی الدرالمختار (جلد١صفحة ٣٤)اما منطق الاسلاميين الذی مقدماته قواعد اسلامية فلاوجه للقول بحرمته بل سماه الغزالی معيار العلوم وقد الف فيه علماء الاسلام ومنهم المحقق ابن الهمام فانه اتی ببيان معظم مطالبه فی مقدمة كتابه التحرير الاصولی **وقال** العلامة السيد احمد الطحطاوی فی حاشية الطحطاوی علی الدر المختار (جلد ١صفحة ٣٢)(قوله علم المنطق) الظاهر ان المراد به المحشو بشبه المعتزلة الزائغة حتی يكون داخلا فی الفلسفة والا فمجرد ذكر قواعده وظوابطه وجزئياته ليس من الفلسفة فی شئ بل قال بعضهم هو معيار العلوم ومن لم يعرفه لا يثق بعلمه **وقال** حكيم الامت مولانا اشرف علی التهانوی رحمه الله تعالی فی امداد الفتاوی (جلد ۴ صفحة ١٧٧اردو) (السؤال ۴٠) تعلم علم المنطق حرام او مباح او فرض او واجب ام حسن واذاكان مباحا بقدر الاصطلاح فما قدره وهل قراءة سلم العلم وشروحه علی قدر الاصطلاح جائز ام لا رحمنا الله واياكم والعفو من كرمكم مأمول ؟ **الجواب** العلم المنقول كالاغذية مقصودو المعقول

کالادویة ضروری لمن اشتغل بالکفایة من المنقول ولم یسلم ذهنه عن الخطاء فی الاستدلال بدونه ولما کان الضروری یتقدربقدر الضرورة وقد رها مختلف باختلاف الاذهان فبای مقدار ترفع الضرورة کان الضروری هو ذاک المقدار ومن لاضرورة له ولا ضرر کان له مباحا ومن تضرر به کان له مذموما وقدر التضرر یکون الذم من الکراهة والحرمة **وقال** القاضی ثناء الله پانی پتی رحمه الله تعالی مگر منطق کہ خادم ہمہ علوم است خواندن آن ابتہ مفید است (وصایا اربعة صفحه۱۵۲) **وقال** حکیم الامت اشرف علی التهانوی رحمه الله تعالی هم تو جیسا بخاری کے مطالعہ میں اجر سمجھتے ہیں ویسا ہی امور عامہ میں بھی ویسا ہی اجر سمجھتے ہیں (قندی تورات صفحہ ۱۰) **وقال** العلامة عبید الله القندهاری فی حاشیة ایساغوجی فی الصفحة ۳۲) فایدة یقول العاصی انه لیس شئ من قواعد الکلیات ومن قواعد القول الشارح ولا ایضا شئ من مباحث القضایا ولامسائل القیاس منافیة للشریعة الغراء فان قوله تعالی (الله احد قضیة شخصیة) وقوله تعالی (کل من علیها فان) موجبة کلیه وقوله تعالی (لوکان فیهما الهة الا الله لفسدتا) قیاس استثنائی استثنی فیه نقیض التالی ینتج نقیض المقدم وهکذا سائر الایات والاحادیث النبویة صلی الله تعلی علیه وسلم فمن یذم المنطق فیقال له

بیت

ان کنت لاتعلم فالمصیبة واحدة

وان کنت تعلم فالمصیبة اعظم

فتدبر ولاتعصب فان من العلم ان تقول لما لا تعلم لا اعلم **وتعریفه** هو انه آلة قانونیة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فی الفکر **فالالة** فی اللغة تقال للواسطة وفی الاصطلاح هی الواسطة بین الفاعل ومنفعله فی وصول اثره الیه کالمنشار للنجار فانه واسطة بینه وبین الخشب فی وصول اثره الیه فالقید الاخیر لاخراج العلة المتوسطة فانها واسطة بین فاعلها ومنفعلها اذ علة علة الشئ علة لذالک الشئ بالواسطة فان (ا) اذاکان علة لـ(ب) و(ب) علة لـ(ج) فکان (ا)علة لـ (ج) ولکن بواسطة (ب) الا انها لیست بواسطة بینهما فی وصول اثر العلة البعیدة الی المعلول لان اثر العلة البعیدة لا یصل الی المعلول فضلا عن ان یتوسط فی ذلک شئ اخر وانما الواصل الیه اثر العلة المتوسطة لانه الصادر منها وهی من البعیدة وانما کان المنطق آلة لانه واسطة بین القوة العاقلة وبین المطالب الکسبیة فی حال الاکتساب **والقانون** فی اللغة یقال لمسطر الکتاب وفی الاصطلاح هو امر کلی ینطبق علی جمیع جزئیاته لیتعرف احکامها منه کقول النحاة کل فاعل مرفوع فانه امر کلی منطبق علی جمیع جزئیاته یتعرف احکام جزئیاته منه حتی یتعرف منه ان زیدا مرفوع فی قولنا ضرب زید فانه فاعل وکل فاعل مرفوع فزید مرفوع وانما کان المنطق قانونا لان مسائله قوانین

كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذاعرفنا ان السالبة الضرورية تنعكس الى سالبة دائمة عرفنا منه ان قولنا لا شئ من الانسان بحجربالضرورة ينعكس الى قولنا لا شئ من الحجر بانسان دائما **والذهن** فى اللغة يقال للحدة والفطانة (تيزى او زركتيا) وفى الاصطلاح هى قوة للنفس تشتمل الحواس الظاهرة والباطنة معدة لاكتساب العلوم **والفكر** فى اللغة يقال للتأمل وفى الاصطلاح هو ترتيب امور معلومة للتأدى الى المجهول **والالة** بمنزلة الجنس والقانونية بمنزلة الفصل يخرج الالات الجزئية لارباب الصنائع كالمنشار للنجار وقوله تعصم مراعتها الذهن عن الخطاء فى الفكر يخرج العلوم القانونية التى لاتعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر بل تعصم عن الخطاء فى ا لالفاظ كالعلوم العربية مثل النحو والمعانى والبيان **وفى هذاالتعريف** ثلاث لطائف **الاولى** انه اشار بلفظ الالة الى انه علم لكن من العلوم الآلية ردًا على من قال انه ليس بعلم لانه غير مقصود لذاته وكل ماهذا شانه فلا يكون علما ووجه الرد بمنع الكبرى بانالانسلم ان مالايكون مقصودا لذاته لا يكون علما والا لخرج العلوم العربية من العلم وهو كما ترى **والثانية** اشارة الى انه عاصم عن الخطاء فى الفكر مطلقا حيث لم يقيده بقيد فى العلوم **والثالثة** انه مشتمل على العلل والعلة على اربعة اقسام صورية ومادية وفاعلية وغائية لان العلة لا تخلو اما ان تكون داخلة فى المعلول او خارجة عنه ثم الداخل اما ان يكون موجدا له بالفعل او بالقوة والخارج اماان يكون مقدما فى

الوجود والتصور او فى التصور فقط فالاول هو العلة الصورية كالهيئة الحاصلة لا جزاء السرير والثانى هو العلة المادية كقطع الخشب للسرير والثالث هو العلة الفاعلية كالنجار للسرير والرابع هو العلة الغائية كجلوس السلطان للسرير **فالعصمة** اشارة الى العلة الغائية والعلة الغائية تستلزم الفاعلية لانها تسمى غرضا بالنسبة اليه فان الاثر المرتب على الفعل من حيث انه مقصودا لفاعل يسمى غرضا والقانونية اشارة الى العلة المادية وترك العلة الصورية لان العلم من الامور الاعتبارية لا صورة له وانما يعد واحدا باعتبار الغرض **وموضوعه** المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها موصلة الى الامور المجهولة من التصورية كالانسان والتصديقية كحدوث العالم فالمجهولات التصورية تحصل بالقول الشارح اى بالمعرف والمجهولات التصديقية تحصل بالحجة والقياس **وغرضه** صيانة الذهن عن الخطاء فى الفكر .

بيان احوال المصنف

ان اسمه على وكنيته ابو الحسن ولقبه زين الدين ووالده محمد وجده على وشهر باسم مير سيد شريف وولد فى قرية طاغو من ملحقات استرآباد فى سنة ٧٤٠ فى شهر شعبان بعد اثنين وعشرين يوما من هذاالشهركذا قال غياث الدين الهروى **وقال شمس الدين** ولدفى جرجان ولما حصل العلوم الادبية فقصدتحصيل العلوم العقلية الآلية وخطربباله ان يقرء القطبى

وشرح المطالع على مصنفهما الشيخ قطب الدين لان صاحب البيت ادرى
بما فيه فجاء الى الشيخ المذكور وعرض عليه مطلوبه لكن الشيخ
المذكور لزيادة عمره وصل الى مقام الشيخ الفانى وجاء حجباه على عينيه
ولما رأه فهم قابليته وذهانته فى المنطق فعذرله من ضعفه فقال له انا
ضعيف من خدمتك لهذا اذهب القاهرة الى تلميذى مبارک شاه المنطقى
وكان العلامة مبارک شاه المنطقى غلاما لمولانا قطب الدين ثم عتقه
واعطى له على مبارک شاه تحريرا ومدحه فيه فجاء السيد الشريف الى
القاهرة الى خدمة العلامة مبارک شاه واعطى اياه تحرير استاذه فاذن له
بدخول حلقة التدريس للقعود والسماع لا للغير وكانت عادة مبارک شاه
ان يدور على الطلبة فجاء ليلا الى المدرسة على عادته فوقف على حجرة
السيد الشريف وكان يقول قال الماتن هكذاوالشارح هكذا والاستاذ
هكذا وانااقول هكذا ولما سمع قوله وجده جيدا من قول الماتن وقوله
وفى مفتاح السعادة ولذا لحقه البهجة والسرور بحيث رقص فى صحن
المدرسة ولما اصبح شرع له كتابا مستقلا وقرء على العلامة مبارک شاه
شرح المطالع والقطبى والمواقف لعضد الدين واراد مير سيد شريف ان
يذهب الى قرمان ليتعلم على الشيخ جمال الدين شارح موجز وكان عالما
مشهورا فى هذاالعصر ولما وصل الى المقام القريب منه رأى شرح
الايضاح فى المكتبة المصنف للشيخ جمال الدين فقال انه كلحم البقر
عليه الذباب وسمع هذاالكلام تلميذ جمال الدين وقال له تقريره حسن من

تحريرد فاذهب له واسمع تقريرد ولما جاء الى مقامه مات الشيخ جمال الدين عن قريب وكان السيد الشريف مزينا بعلم الباطن ايضا وحصل التصوف من الشيخ خواجه علاء الدين محمد بن محمد العطار البخارى وقال لا اصِلُ الى الله تعالى كما ينبغى حتى لا اخدم للشيخ العطار البخارى **وقال** للعلامة التفتازانى انا شخص غريب اعرف الرمى فعرّفنى الى السلطان مظفر الدين فجاء به العلامة التفتازانى الى السلطان وعرّفه والقى مير سيد شريف اوراق الكتب عند السلطان وكان فيها اعتراضات على العلماء وقال هذا رمى ولما طالعها السلطان عرف كما له العلمى ونصبه مدرسا فى المدرسة الكبيرة المسماة بدار الشفاء وكانت هذه المدرسة فى بلدة شيراز ودرس فيها عشر سنين ومات فى يوم الاربعاء (٦) ربيع الاول سنة ٨١٢ هـ ق فى عمر ٧٢ واوصى الى ولده حين موته فى شيراز

بيت

نصیحت ہمین است جان پدر

کہ عمرت عزیز است ضائع مکن

هذا ما قال الفاضل البلوشى القندهارى.

قول السيد الشريف

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمـــــدلله الذی

اعلم ان الوجه الاول لایراد البسملة والحمد لة والتصلية ان السيد الشريف عند التصنيف داع من الله تعالى وتقدس فيضان المسائل والتوفيق فالله تعالى وتقدس مدعو والسيد الشريف داع وللداعى شرائط اربعة الاول معرفة المدعو والثانى العجز الى المدعو والثالث توصيف المدعو بالصفات الحسنة والرابع عرض التحفة الى محبوبه فاشار الى الاول بالتسمية والى ا لثانى بباء الاستعانة والى الثالث بذكر**الحمدلة** والى الرابع بذكر الصلوة على النبى ﷺ **والوجه الثانى** لايرادها انه وافق حاشيته بنظام الموجودات للتفاول فكما ان الموجود او لا ذات واجب الوجود جل جلاله وثانيا صفاته تعالى وتقدس وهى متأخرة عنه تعالى وتقدس بالتأخر الذاتى وثالثا الوجود المحمدى ﷺ ورابعا سائر الممكنات فالسيد الشريف ذكر التسمية اولا اشارة الى ان الموجود اولا فى الموجودات ذات واجب الوجود جل جلاله لان المذكور فى التسمية لفظ الله جل جلاله وهو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد كما قال العلامة التفتازانى فى المطول فى الصفحة الثامنة (٨) والمختصر فى الصفحة الخامسة (٥) والمذكور فى الشرح اولا ايضا الذات الجلالة والحمد ثانيا اشارة الى ان الموجود ثانيا فى الموجودات

صفاته تعالى والمذكور ثانيا فى الشرح ايضا صفاته تعالى والصلوة
ثالثااشارة الى ان الموجودثالثافى الموجودات الوجودالمحمدى ﷺ
والمذكورفى الشرح ثالثا ايضا الصلوة على الوجود المحمدى ﷺ وسائر
الكتاب والشرح رابعا اشارة الى ان الموجود رابعافى الموجودات سائر
الممكنات والمذكور فى الشرح رابعا ايضا سائرِ الكتاب **والوجه الثالث**
لايراد ها انه دفع بايراد ها وسوسة الشيطان لانه يطرد ويدفع بذكر الله
تعالى والشيطان وسوس له بوجوه متعددة احدها انه ان شرحت على
ايساغوجى فالناس يعترضون على شرحك لان من صنف فقد استهدف
وثانيها انه ان شرحت عليه تحصل المساواة بينك وبين غيرك من العلماء
وثالثها ان الطلباء كانوا يأتون اليك لتعليم هذه الرسالة وبتأليف
هذاالشرح يصيرون مستغنيين عن لاتيان اليك فيقع الخلل فى الدرس
هذا ماقال الفاضل المنصور **فاعلم** ان اهل السنة والجماعة يقولون ان الالف
واللام فى الحمد لله للاستغراق فتكون جملة الحمد لله قضية موجبة كلية
والمعتزلة يقولون ان الالف واللام فيه للجنس يشار بها الى طبيعة الحمد
وهو اظهار صفاته الكمالية فتكون قضية طبعية او مهملة قدمائية وقال
السيد الزاهد الهروى ان الالف واللام فيه للعهد الخارجي والمعهود به هو
الفرد الكامل للحمد وهو حمد ه تعالى على ذاته قال النبى ﷺ لا احصى
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فتكون قضية شخصية وقال
الفاضل الجلپى ان الالف واللام فيه للعهد الذهنى فتكون قضية موجبة

جزئية **ثم الحمد** مصدر فعل متعد وله ستة معان احدها المصدر المعلوم وثانيها المصدر المجهول وثالثها المصدر المبنى للفاعل ورابعها المصدر المبنى للمفعول وخامسها الحاصل بالمصدر المعلوم وسادسها الحاصل بالمصدر المجهول **فالمصدر المعلوم** هو الحدث القابل للاضافة الى الفاعل ولا يكون منسوبا اليه بالفعل كالحمد ويعبر عنه بالفارسية بـ (ستودن) وبالافغانية بـ (صفة كول) فان الحمد حدث قابل للنسبة الى الفاعل وليس منسوبا اليه بالفعل كما يظهر من المثال **والمصدر المجهول** هو الحدث القابل للاضافة والنسبة الى المفعول ولا يكون منسوبا اليه بالفعل كالحمد ويعبر عنه بالفارسية بـ (ستوده شدن) وبالافغانية بـ (صفة كيدل) فان الحمد حدث صالح للنسبة الى المفعول وليس منسوبا اليه بالفعل كما يظهر بادنى تأمل **والمصدر المبنى للفاعل** هو الحدث الذى يكون مضافا ومنسوباالى الفعل بالفعل كحمد زيد عمراويعبر عنه بالفارسية بـ(ستودن زيد عمرورا)وبالافغانية بـ(صفة كول دزيد عمرو لره) فان الحمد حدث مضاف الى الفعل بالفعل وهولفظ زيد **والمصدر المبنى للمفعول** هو الحدث الذى يكون مضافا ومنسوبا الى المفعول بالفعل كحمد زيد ان كان زيد مفعولا له ويعبر عنه بالفارسية بـ(ستوده شدن زيد) وبالافغانية بـ(صفة كيدل دزيد) فان الحمد حدث مضاف الى المفعول بالفعل وهو لفظ زيد **والحاصل بالمصدرالمعلوم** هو هيئة وصفة بسيطة قارة الذات تحصل للفاعل بعد ملابسته بالمصدر المعلوم

كالحمد ويعبر عنه بالفارسية بـ (ستائش) وبالافغانية بـ (صفة كولولى) فان ههنا هيئة وصفة بسيطة قارة الذات تحصل فى الحامد بعد ملابسته بالحمد الذى هو المصدر المعلوم **والحاصل بالمصدر المجهول** هو هيئة وصفة بسيطة قارة الذات تحصل للمفعول بعد ملابسته بالمصدر المجهول كالحمد ويعبر عنه بالفارسية بـ (ستوده شدكى) وبالافغانية بـ (صفة كيدل والى) فان ههنا هيئة وصفة بسيطة قارة الذات تحصل للمفعول وهو المحمود بعد ملابسته بالحمد الذى هو المصدر المجهول.

قوله

جعل مطلق الانسان مظهر المعلومات

اعلم ان الجعل على قسمين جعل بسيط وجعل مؤلف اما البسيط فهو عبارة عن اخراج الشئ من كتم العدم الى صحراء الوجود اى خلق الشئ وابداعه وهذا القسم من الجعل يقتضى المجعول وهو الماهية ولا يقتضى المجعول اليه وتسميته بالبسيط لعدم التعدد والا ثنينية فى اثره بالذات فان اثره بالذات امر بسيط وهى الماهية فقط وعلامته ان يكون متعديا الى مفعول واحد ويكون بمعنى الخلق واما المؤلف فهو عبارة عن صيرورة الشئ شيئا وهذا القسم من الجعل يقتضى المجعول والمجعول اليه وهما الماهية والوجود وتسميته بالمؤلف للاثنينية والتعدد فى اثره بالذات لان اثره بالذات امر مؤلف وهو اتصاف الماهية بالوجود

والاتصاف يقتضی الطرفين وعلامته ان يكون متعديا الی مفعولين ويكون بمعنی الصيرورة **فعلم من هذا** ان تسمية احد الجعلين بالبسيط والاخر بالمؤلف ليس باعتبار اللفظ ولا باعتبار المعنی ولا باعتبار الجاعل ولا باعتبار المجعول لان الجعل باعتبار اللفظ مؤلف مطلقا من الحروف الثلاثة وباعتبار المعنی بسيط مطلقا لان المعانی المصدرية بسائط وكذا باعتبار الجاعل بسيط مطلقا لان الجاعل هو الله تعالی وهوبسيط ذهناوخارجاوباعتبارالمجعول يكون بسيطاتارة اذاكانت الماهية المجعولة بسيطة ويكون مركبا تارة اذاكانت الماهية المجعولة مركبة بل هذه التسمية باعتبار الاثر بالذات **ثم ان الجعل يستعمل باثنی عشرمعنًاالاول** يستعمل بمعنی التصيير كمافی قوله تعالی وَجَعَلَنِیْ نَبِيًّا ای صيرنی **والثانی** بمعنی التسمية كما فی قوله تعالی جَعَلُوا الْمَلَائِكَة الَّذِيْنَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ اِنَاثًا ای سموها **لطيفة** قال الفاضل محمد غياث الدين فی غياث اللغات فی الصفحة (۲۹۷)(در رسم الخط رحمٰن بدون الف بايد نوشت زيراكه رحمان يكی ازنامهائی مسيلمة الكذاب هم است وآن كاليسری بوده كه دعوی نبوت كرده پس نوشتن ونانوشتن الف بجهت تميز وتفرقت باشد وديگر آنكه درنوشتن اتباع خط قرآنی ازشرح نصاب وصراح وغيره) **والثالث** بمعنی الخلق كما فی قوله تعالی وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّوْرَ ای خلق **والرابع** بمعنی البعث كما فی قوله تعالی وَجَعَلْنَامَعَهٗ اَخَاهُ هَارُوْنَ وَزِيْرًا ای بعثنامعه

والخامس بمعنى القول كما فى قوله تعالى وَجَعَلُوا لله اَندَادًا اى قالوا **والسابع** بمعنى الايجاد كما فى قوله تعالى وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ اَنْفُسِكُمْ اَزْوَاجًا اى اوجد **والثامن** بمعنى الحكم الحق كما فى قوله تعالى وَجَعَلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِيْنَ اى حاكموه **والتاسع** بمعنى الحكم الباطل كما فى قوله تعالى وَيَجْعَلُوْنَ لله الْبَنَاتِ اى يحكمون حكما باطلا **والعاشر** بمعنى الاخذ والشروع فى الشئ نحو قولك جَعَلْتُ الشَّيْئَ اى اخذته وشرعته **والحادى عشر** بمعنى الوجوب نحو قوله جَعَلْتُ العَامِلَ كَذَا وكَذَا اى وجبت **والثانى عشر** بمعنى الالقاء مثل قول العرب جَعَلْتُ بَعْضَ مَتَاعِيْ عَلَى بَعْضٍ اى القيته عليه **ثم ان فى لفظ المنطق** ثلاث احتمالات الاول ان يكون بفتح الميم وكسر الطاء ويكون صيغة الظرف فيكون معناه محل النطق والثانى ان يكون بفتح الميم وكسر الطاء ويكون على صيغة المصدر الميمى فيكون معناه نفس النطق **والمصدر** على ثلاثة اقسام احدها مصدر اصلى وسماعى وهو الذى يدل على المعنى الذى لا يكون ذاتا ولا يكون فى اوله ميم ولا فى اخره يا ، مشددة وتاء التأنيث كالضرب والحمد واذاذكر المصدر مطلقاً يراد به المصدر الاصلى وثانيها مصدر ميمى وهو الذى يدل على المعنى الذى لا يكون ذاتا ويكون فى اوله ميم كالمنطق والمطلب وثالثها مصدر صناعى وهو اللفظ الذى يكون فى اخره ياء مشددة مع تاء التأنيث كالحيوانية والانسانية والثالث ان يكون بكسر الميم وفتح الطاء ويكون صيغة الآلة **وانماخص المنطق والبيان**

بالذکر من بین سائر النعم لانه نعمة عظیمة من اللہ تعالی لان الانسان محتاج فی تعیشه الی الاجتماع مع بنی نوعه لیتعانوا ویتشارکوافی تحصیل الغذاء واللباس والمسکن والنکاح ودفع المؤذیات والتعاون والتشارک المذکور یتوقف علی ان یعرف کل احد صاحبه ماهو فی ضمیره والاشارة لا تفی بالمعدومات والمعقولات الصرفة والکتابة وان امکن وفاء ها لکن فیها مشتقة ومحنة لا حتیاجها الی الآلات والحرکات الغیرالضروریة بخلاف المنطق والبیان فانه واف بکل المعلومات وغیر محتاج الی الآلات کما قال صاحب الجدیدیة **وایضا** هو اول نعمة انعمها اللہ تعالی علی الانسان بعد خلقه فلذا خصه بالذکر**وایضا** فیه رعایة لبراعة الاستهلال حیث اشار اولا بلفظ المنطق الی کون المشروع فیه کتابا فی علم المنطق فیتضمن الاشارة الاجمالیة الی مسائله وثانیا الی موضوعه اعنی المعلومات التصوریة والتصدیقیة کما هو مختار المتأخرین **فالبراعة** فی اللغة یقال للتفوق والارتفاع والاستهلال فی اللغة یقال لاول صیاح المولود او اول الصوت عند روئیة الهلال کما یقال الهلال واللہ ومجموع براعة الاستهلال فی الاصطلاح عبارة عن الامور التی تذکر فی اوائل الکتب لتدل علی المقصود **والمظهر** فیه احتمالات ثلاثة باعتبار الصیغة **احدها** ان یکون علی صیغة اسم الفاعل من باب الافعال فالمیم مضموم واسناده الی المنطق مجازی من قبیل اسناد الشیٔ الی الآلة وهو المنطق فان الاصل والحقیقة ان یکون اسناد اسم الفاعل الی الفاعل

وثانیھا ان یکون علی صیغة الظرف من باب منع یمنع فالمیم مفتوح واسناده الی المنطق مجازی من قبیل اسنادالشئ الی الآلة وهو المنطق فان الاصل ان یکون اسناد الظرف الی الزمان او المکان **وثالثھا** ان یکون علی صیغة الآلة وضعت لان تسند الی الآلة وقد اسندت الیها وانما قلنا ان المنطق آلة لانه غیر مقصود بالذات بل هو ذریعة لمعرفة سائر العلوم **والمعلومات** عبارة عما فی ضمیره من المقاصد الدینیة والحوائج الدنیویة یعنی جعل کلام الانسان موضحا ومبینا لمعلوماته ومقاصده **قوله جعل** منطق الانسان مظهر المعلومات دلیل لقوله الحمد لله وتزیین الدلیل هکذا لانه جعل منطق الانسان مظهر ا لمعلومات وکل ما هذا شانه فالحمدله فینتج فالحمدلله

قـــــــــــوله

ویسر له طریقا لتحصیل المجهولات

ویسر بالتشدید بمعنی سهل والفرق بین یسر وسهل بوجهین الاول ان یسر یستعمل فی غیر المحسوسات وسهل یستعمل فی المحسوسات وغیر ها والثانی ان الیسر مقابل للعسر کما فی قوله تعالی (اِنَّ مَعَ العُسْرِ یُسْرًا) والسهل مقابل للصعب **وفی لفظ طریقا** نسختان احدهما ان یکون الطریق بصیغة المفرد وثانیتهما ان یکون بصیغة الجمع فکانت العبارة المذکورة

هکذا ویسر له طرقا لتحصیل المجهولات فالطرق عبارة عن اقسام المعرف من الحد التام والناقص والرسم التام والناقص وانواع الحجة من القياس والاستقراء والتمثيل فمعناه سهل عليه سلوک طرق موصلة الى تحصيل مجهولات تصورية من معلومات تصورية مثل تحصيل الانسان بالحيوان الناطق او بالحيوان الضاحک والى تحصيل مجهولات تصديقية من معلومات تصديقية نحو تحصيل حدوث العالم بانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وذلک التيسير انما هو بانعام اسباب العلم عليه اعنى الحواس السليمة والعقل الوافى الكامل **وانما قدم** البيان الذى هو قوله منطق الانسان على العرفان الذى هو قوله يسر له طرقا لتحصيل المجهولات لان البيان محتاج اليه فى تحصيل اصول ما يحتاج اليه الانسان بخلاف الادراک والعرفان فانه محتاج اليه فى تحصيل ما يتشرف به الانسان ويتفضل على الاقران قال الله تعالى هَلْ يَسْتَوِى الَّذِيْنَ يَعْلَمُوْنَ وَالَّذِيْنَ لَا يَعْلَمُوْنَ **فانقيل** ان المجهولات جمع مجهول والجمعية ههنا ليست بصحيحة لان للجمع لا بد من ثلاثة افراد وههنا فردان المجهول التصورى والمجهول التصديقى ؟ **وقيل** فى تحرير الاعتراض ان المجهول جنس يطلق على القليل والكثير فلم اتى بالجمع والله اعلم وعلمه احكم **قلنا اولا** ان الجمع ههنا محمول على الجمع اللغوى وهو ما فوق الواحد كما هو المشهور فى دفع مثل هذا الاعتراض عند الامة المنطقية **وقلنا ثانيا** ان اللام فى المجهولات للجنس والجنسية تبطل

الجمعية لانه فى الجنس تكون الاشارة الى الماهية وفى الجمع تكون الاشارة الى الافراد فيكون بينهما منافاة **فانقيل** لِمَ لم تبطل الجنسية ؟ **قلنا** ان الجمعية متقدمة على الجنسية والمتأخر يكون مبطلا للمتقدم لا العكس وقوله **وبسر له طرقا لتحصيل المجهولات** دليل لقوله **الحمدلله** حاصله ان الحمد لله لانه يسر للانسان طرقا لتحصيل المجهولات وكل من هذا شانه فالحمدله فالحمد لله

قوله

والصلوة على رسوله محمد

بعد التسمية والحمد ذكر الشارح الصلوة على النبى ﷺ لان الصلوة عليه ﷺ ثابتة بالادلة الاربعة بكتاب الله تعالى وبالحديث وبالاجماع وبالقياس **امااثباتها** بكتاب الله تعالى فهو بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما **وامااثباتها** بالحديث فهو بقوله عليه الصلوة والسلام (كل امر ذيبال لم يبدء فيه بذكر الله ثم بالصلوة على فهو اقطع ممحوق من كل بركة) **واما اثباتها** بالاجماع فان امة النبى ﷺ مجتمعة على ايراد الصلوة عليه عليه الصلوة والسلام **واما اثباتها** بالقياس فلان التصنيف امر مهم بالشان وموضع زلة الاقدام فيحتاج فيه الى فيضان الله تعالى فى اجتماع القواعد والمسائل فكان الشارح مستفيضا والله مفيضا ولا بد من الربط

بینهما ولا ربط بين الله تعالى والشارح لان المفيض وهو الله تعالى فى غاية التقدس والمستفيض وهو الشارح فى غاية التدنس فمست الحاجة الى واسطة ذات جهتين بان كان لها تعلق بكل واحد من المفيض والمستفيض وتلك الواسطة هو النبى ﷺ لانه من حيث انه معصوم من الذنب فله تعلق مع الله تعالى ومن حيث انه بشر فله ﷺ تعلق مع المستفيض فكان النبى ﷺ واسطة بين الله تعالى والشارح ولابدللواسطة من التحفة وهى فى حقه عليه الصلوة والسلام هى الصلوة عليه كما قال عليه السلام من صلى على فقد حلت له شفاعتى

معانی الصلوة

الصلوة تستعمل بثلاثة عشر معنى (١)بمعنى الدعاء بالخير كما فى قوله تعالى وَصَلِّ عَلَيْهِمْ (٢)بمعنى الثانى فى المسابقة كما يقال فرس مصلى اى ثان (٣)بمعنى دخول النار كما فى قوله تعالى سَيَصْلٰى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ (۴)بمعنى القراءة كما فى قوله تعالى وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ **لطيفة** الصلوة اذا اضيفت الى ذوى العقول تكتب بصورة الالف كما فى الاية المذكورة واذا اضيفت الى غيرها تكتب بصورة الواو (۵)بمعنى التليين كما يقال صليت العود بالنار اى لينته (٦)بمعنى تحريك الصلوين(٧)بمعنى الاركان المخصوصة (٨)بمعنى الرحمة (٩)بمعنى الاستغفار(١٠)بمعنى التسبيح والتهليل (١١)بمعنى التعظيم (١٢)بمعنى الانعطاف (١٣)بمعنى

الثناء الكامل **ويردعليه** ان الصلوة لما كانت مستعملة فى المعانى الكثيرة المذكورة فامان يكون المراد منها جميع المعانى او يكون المراد منها بعضها اولا يكون المراد منها معنى من المعانى والتالى بجميع الشقوق باطل فالمقدم مثله **اما وجه الملازمة** فظاهر لعدم الشق الرابع **اماوجه** بطلان التالى باعتبار الشق الاول فلان على تقدير ارادة جميع المعانى يلزم توجه الذهن الى امور كثيرة فى آن واحد باطلاق واحد وهو باطل لان الذهن بسيط لا يقدر على التوجه الى الامور الكثيرة فى آن واحد **واماوجه** بطلان التالى باعتبار الشق الثانى فلان على تقدير ارادة البعض يلزم الترجيح بلا مرجح لانه اخذ المعنى من معانى لفظ مشترك بلا قرينة **واماوجه** بطلان التالى باعتبار الشق الثالث فلانه اهمال اللفظ الموضوع وهو باطل **ونقول** فى الجواب ان المراد منها هو بعض المعانى وهو الرحمة وان قلت يلزم الترجيح بلا مرجح قلت لا يلزم ذلك وانما يلزم لو لم تكن القرينة على ارادته موجودة وليس كذالك بل القرينة على ارادته موجودة وهى نسبة الصلوة اليه تعالى وتقدس او هى كلمة على لانها للاستعلاء والرحمة تنزل من العلو **فانقيل** ان الرحمة رقة القلب والقلب يكون لكل ما هو جسم فيلزم ثبوت الجسمية له تعالى وهو تعالى منزه عن الجسمية ؟ **قلنا** ان المراد من الرحمة هو الاثر المرتب عليها وهو التفضل والاحسان وليس المراد منه المعنى الحقيقى

اقسام الصلوة

الصلوة على النبی صلى الله وسلم على ستة اقسام احدها فرض وهو فی العمر مرة واحدة وثانيها واجب وهو كلما ذكر اسمه ﷺ وثالثها مكروه كراهية التحريم وهوعند فتح التاجر متاعه ونحوه ورابعها سنة وهو فی الصلوة ای فی قعود اخير مطلقا وكذا فی قعود اول فی النوافل غير الرواتب وفی صلاة الجنازة وخامسها مستحب وهو فی كل اوقات الامكان ای حيث لامانع وسادسهامكروه وتكره عليه ﷺ فی سبعة مواضع الجماع وحاجة الانسان وشهرة المبيع والعثرة (غورخُبدل)والتعجب والذبح والعطاس على خلاف فی الثلاثة الاخيرة (الدرالمختارمع رد المحتار)

(الفرق بين الرسول والنبی)

وفي الفرق بينهما تسعةاقوال **احدها** ان بينهما ترادفًا بان كل رسول نبی وكل نبی رسول لقوله تعالى (وكَانَ رَسُوْلاًنَبِيًّا) **وثانيها** ان بينهما تباينا لقوله تعالى (وَمَاارْسَلْنَاکَ مِنْ رَسُوْلٍ وَلَانَبِيٍّ) فالنبی معطوف على الرسول والعطف يقتضی المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه **وثالثها** ان بينهماعموما وخصوصا مطلقا بان الرسول عام سواء كان ملكا نحو قوله تعالى (اِنَّمَااَنَا رَسُوْلُ رَبِّکَ) او انسانا نحو قوله تعالى (اَنَارَسُوْلُ رَبِّ العٰلَمِيْنَ) والنبی خاص بالانسان **ورابعها** ان بينهما عموما وخصوصا

مطلقا بان النبی عام سواء کان معه کتاب متجدد اولا والرسول خاص بان کان معه کتاب متجدد **وخامسها** ان بینهما عموما وخصوصا مطلقا بان النبی عام بان یوحی الیه سواء کان یقظة او مناما او الهاما والرسول خاص بانه من یاتیه الملک بالوحی یقظة **وسادسها** ان بینهماعموما وخصوصا مطلقا بان النبی عام والرسول خاص لان الرسول من کان مامورا بالتبلیغ والنبی عام سواء کان مامورا بالتبلیغ اولا **وسابعها** ان بینهما عموما وخصوصا مطلقابان النبی عام بانه اعم من ان یکون صاحب معجزة اولا والرسول خاص بان کان صاحب معجزة **وثامنها** ان بینهما عموما وخصوصا مطلقا بان النبی عام بانه اعم من ان یکون مامورا بالجهاد اولا والرسول خاص بان کان مامورا بالجهاد **وتاسعها** بانه اذا اجتمعاافترقا واذا افترقا اجتمعا **وانما** آثرالرسول علی النبی لیدل علی کونه صلی الله علیه وسلم مرسلا

لکل نبی فی الانام فضیلة ...... وجملتها مجموعة لمحمد

وشق من اسمه لیجلیه ... فذوالعرش محمود وذاک محمد

ومحمد عطف بیان لرسوله لان المقصود الاصلی منه ایضاح الصفة السابقة لاتکریر النسبة وانما سمی بمحمدالذی هو مبالغة فی المحمود وباحمدالدال علی الزیادة لوفور محامده ومحاسنه قبل البعثة وبعدها وهما من اسمائه الخاصة لم یسم بهما احد قبله وقال السهیلی فی کتاب

الروض لا يعرف في العرب يسمى بهذا الاسم قبله صلى الله عليه وسلم الاثلثة سماهم آباء هم حين سمع بذكر محمد صلى الله عليه وسلم وبقرب زمانه وانه يبعث في الحجاز عسى ان يكون ولدهم

قوله

المبعوث بالحجج والبينات

المبعوث صفة محمد لا للرسول والاقدم على عطف البيان على ما هو المقرر في النحو انه يقدم النعت ثم التاكيد ثم عطف البيان ثم البدل ثم العطف بالحرف **فان قيل** ان قوله المبعوث بالحجج والبينات غير صحيح لان المقصود من بعث الرسول صلى الله عليه وسلم هو البعث بالشرائع والاحكام لا البعث بالحجج والبينات لانه بالحجج والبينات يكون التائيد ؟ **قلنا** ان المبعوث ههنا بمعنى المؤيد والمعنى يكون هكذا المؤيد بالحجج والبينات اى المرسل من بين البشر الى كافة الانام المصدق من عند الله تعالى وتقدس بالمعجزات الدالة على صدقه في دعوى الرسالة بل في جميع الاخبارات **اعلم** ان الامر الخارق للعادة اظهره الله تعالى وتقدس على يد مدعى النبوة تصديقا لدعواه يسمى معجزة وبينة واية وحجة فبين هذه الامور اتحاد ذاتي وتغاير اعتباري بان هذا الامر الخارق باعتبار اعجازه الناس عن الاتيان بمثله يسمى معجزة وباعتبار الغلبة على الخصم يسمى حجة وباعتبار بيانه واظهاره الحق يسمى بينة

وباعتبار كونه علامة دالة على صدق النبي صلى ا لله عليه وسلم يسمى اية كذا في شرح المواقف وذكر الالفاظ المترادفة في الخطب يورث الحسن

﴿قـــــــــــوله﴾

﴿وعلى اله واصحـــــــابه﴾

ذكر الصلوة عليهم لحديث الصلوة الابراهيمية كما في التشهد **وادخل** كلمة على على الآل ردًا على اهل التشيع لانهم زاعمون بعدم جواز الصلوة على الآل بكلمة على متمسكين بحديث (من فصل بيني وبين آلي بعلى فليس مني اولم ينل له شفاعتي)؟ **ويجاب عنه** باجوبة اربعة **الاول** ان الحديث موضوعي **والثاني** انه ضعيف **والثالث** ان كلمة على في القول المذكور على تقدير كونه حديثا مشددة الياء علم على كرم الله وجهه فيكون معناه من فصل بيني وبين آلي مثل الحسن والحسين رضى الله تعالى عنهما بعلي كرم الله و جهه بان من لم يعده من آلي لم ينل له شفاعتي والرابع لو سلمنا كون كلمة على جارة فالمراد بالفصل ترك كلمة على عند الصلوة على الآل بعد ذكرها مع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فيكون المعنى من فصل بيني وبين آلي بعلى بان صلى عليّ بكلمة على ولم يصل على الآل بها لم ينل له شفاعتي **اعلم ان الفرق بين ألآل والاهل** بتـــعة اوجه **الاول** ان الآل يضاف الى ذى شرف ديني او دنيوى كما يقال آل النبي صلى الله عليه وسلم وآل السلطان ولا يقال آل الحجام وآل المسكين

والاهل عام لانه يضاف الى ذى شرف كما يقال اهل النبى صلى الله عليه وسلم واهل السلطان والى غير ذى شرف كما يقال اهل الحجام واهل المسكين **والثانى** ان مدخول كلمة الآل يكون داخلا فى حكم الآل نحو (ادخلوا آل فرعون اشد العذاب) ففرعون داخل فى حكم دخول شدة العذاب ومدخول كلمة الاهل لا يكون داخلا فى حكم الاهل نحو (جاء نى اهل زيد) فزيد ليس بداخل فى حكم المجيئة **والثالث** ان الآل يكون مضافا فى كلام العرب غالبا والاهل قديكون مضافا وقد لا يكون مضافا **والرابع** ان الآل يضاف الى الذكور نحو آل محمد ﷺ والاهل يضاف الى الذكور والاناث نحو اهل الحجام واهل زينب **والخامس** ان الآل يضاف غالبا الى المعرفة نحو آل زيد والاهل عام يضاف الى المعرفة نحو اهل الرجل والنكرة نحو اهل رجل **والسادس** ان الآل لا يضاف الى الازمنة فلا يقال آل الزمان والاهل يضاف الى الازمنة يقال اهل الزمان **والسابع** ان الآل لا يضاف الى الامكنة فلا يقال آل مكة والاهل يضاف الى الامكنة يقال اهل مكة **والثامن** ان الآل لا يضاف الى البيت والعلم والفن فلا يقال آل البيت والعلم والفن والاهل يضاف الى البيت والعلم والفن فيقال اهل البيت والعلم والفن **والتاسع** ان الآل اسم جمع فلا يجمع والاهل يجمع على اهلين واهلات

اعلم انه اختلف فی آل النبی ﷺ فقیل آله ﷺ بنوهاشم وبنوا المطلب المسلمون وقیل امة الاجابة وقیل اتباعه وقیل کل تقی ونقی وقیل ازواجه وذریاته وقیل اقربائه وقیل اصحابه وقیل فاطمة وعلی وحسن وحسین رضی الله تعالی عنهم واولاد هم وقیل العلماء العاملین **ثم الاصحاب علی وزن افعال** جمع صاحب کالاطهار جمع طاهر او جمع صحب بالکسر مخفف صاحب کانمار جمع نمر او جمع صحب بالسکون کانهار جمع نهر او جمع صحیب کاشراف جمع شریف **ثم الفرق** بین الاصحاب والصحابة ان الاصحاب علی وزن افعال والصحابة علی وزن فعالة هذا الفرق باعتبار اللفظ **والفرق باعتبار المعنی** ان الاصحاب جمع صاحب والصاحب عام یطلق علی کل رفیق اما الصحابة جمع صحابی والصحابی یقال لمن رأی النبی ﷺ حقیقة او حکما یقظة فی حال حیاته وآمن به ومات علی الایمان وکان من الثقلین فبقید الرؤیة خرج من لم یره وبقیدحقیقة او حکمادخل الصحابی الاعمی کعبدالله بن ام مکتوم رضی الله تعالی عنه لانه وان لم یره ببصره لعارض وهو العمی لکنه رأی حکما وبقید یقظة خرج من رأی النبی ﷺ فی حالة النوم وبقید فی حال حیاته خرج الولی الذی رآه بسبب الولایة بعد وفاته وبقید الایمان خرج الکفار وبقید مات علی الایمان خرج المرتد وبقید الثقلین خرج الملک کجبریل علیه الصلوة والسلام

قوله

(معدن المكرمات ومنبع المروات)

والمعدن بالكسر وفتح الدال يقال لمهم يكسر به الحجر وبفتح الميم وكسر الدال خزانة الذهب والجواهر ومكان كل شئ واصله ومركزه وههنا بفتح الميم وكسر الدال **والمكرمات** بمعنى الاخلاق الحسنة **والمنبع** ظرف من النبع بتقديم النون على الباء الموحدة والعين المهملة خروج الماء من العين والمراد ههنا الخروج والمروات الافعال المرضية وفى ايثار المعدن والمنبع اشعار بان مكارم كل من المسلمين ومحاسن كل من المحسنين من فروع مكارمهم ومحاسنهم فهم زينوا مغارب الارض ومشارقها بحقائق المعارف ومحاسن الافعال ومكارم الاخلاق **فانقيل** ان قوله معدن المكرمات صفة للآل والاصحاب مع ان المعدن مفرد والآل والاصحاب جمع كالثانى او اسم جمع كالاول فلم يطابق الصفة والموصوف فى الافراد والجمعية ؟ **قلنا** ان الصفتية بتاويل كل واحد او بملاحظة الطائفة والجماعة فالموصوف هو كل واحد من الآل والاصحاب او كل طائفة وجماعة منهم فالموصوف حقيقة هو ا لكل وهو مفرد وحينئذ انطباق الصفة والموصوف ظاهر

(قوله)

(امابعد)

فی اصل اما اربعة مذاهب **احدها** مذهب ابی البقاء وهو يقول ان كلمة اما موضوعة برأسها **وثانيها** مذهب الجمهور وهم يقولون ان كلمة اما كانت فی الاصل مأماو الهمزة كانت مقتضية لصدارة الكلام فاوردها فی اولها ولماكانت ساكنة والابتداء بالساكن محال فحركها بنقل حركة الميم الاولى فكانت امما فادغم الميم فی الميم فصارامما **وثالثها** مذهب خليل وهو يقول ان اصلها مهما فابدل الهاء بالميم لقرب المخرج فصار مأما وباقی الكلام قدمر فی بيان مذهب الجمهور **ورابعها** مذهب سيبويه وهو يقول انها فی الاصل ان مابكسر الهمزة فابدل النون بالميم وادغم الميم فی الميم فصارامابكسر الهمزة فابدلت الكسرة بالفتحة فصارأمابفتح الهمزة (**بيان بعد**) ولبعد احوال ثلاثة **احدها** ان يكون المضاف اليه له مذكورا نحو لله الامر من قبل كل شئ ومن بعد كل شئ **وثانيها** ان يكون المضاف اليه له محذوفا نسيا منسيا ای من اللفظ والنية نحو رب قبل خير من بعد وكلمة بعد . فی هذين الحالين معربة لعدم علة البناء فيها**وثالثها** ان يكون المضاف اليه له محذوفا من اللفظ لا من النية ای يكون منويا نحو لله الامر من قبل ومن بعد ای من قبل كل شئ ومن بعد كل شئ وكلمة بعد فی هذه الحالة مبنية لمشابهتها بالحرف فی الافتقار كما ان الحرف يكون محتاجا الی ضم الضميمة كذالك بعد فی هذه الحالة محتاجة الی المضاف اليه[1] **ولانها** لوبنيت علی السكون للزم التقاء الساكنين **وانما** بنيت علی الضم لانه لما حذف المضاف اليه فاتی فيها نقصان قوی فاورد له جبيرة قوية لان

[1] وانما بنيت كلمة بعد علی الحركة لانها مبنية بناء عارضا لا اصليا والسكون اصل فی المبنی الاصلی

القوی فی الحرکة هو الضمة **واول من تلفظ** بکلمة بعد قیل هو داؤد علیه الصلوٰة والسلام وقیل هو قیس بن ساعدة وقیل هو کعب بن لوئ وقیل هو یعرب بن قحطان وقیل هو سحبان بن وائل

(قوله)

(فلما کان المختصر الموسوم بایساغوجی)

الغرض منه دفع اعتراض حاصله ان المتون کانت کثیرة فما الوجه للسید الشریف انه اختار هذاالمتن المخصوص ای ایساغوجی فدفعه بقوله **فلماکان المختصرالموسوم الخ** حاصل الدفع ان الاوصاف المذکورة کانت لایساغوجی فلذا اختاره علی الغیر **قال سیبویه** اعجب الکلمات کلمة لمااذادخلت علی الماضی کانت ظرفا بمعنی اذ نحو قوله تعالی (فلمّا احَسّوْابَاْسَنَااذَاهُمْ منهَایَرْکُضُوْنَ)واذادخلت علی المضارع کانت حرفا جاز مانا فیا کلم کقوله تعالی (اَمْحَسِبْتُمْ اَنْ تَدْخُلوْا الجَنّةَ ولَمّایَعْلَمِ اللّٰہُ الذینَ جَاهَدُوْا)واذادخلت علی غیرهما کانت للاستثناء والنفی بمعنی الاکقوله تعالی (اِنْ کلُّ نَفْسٍ لمّا عَلَیْهَا حَافِظٌ) ای الاعلیها حافظ وجوابه فعل ماض غالبا بدون الفاء وبها قلیلا وقد یکون جملة اسمیة مصدرة باذا وقدیکون محذوفا **والمختصر** من الاختصار وهو اداء مطلب کثیر بعبارة قلیلة بخلاف الاقتصار لانه اداء مطلب قلیل بعبارة کثیرة کذا قال ناکت نحومیر **والموسوم** من الوسم بکسر الواو بمعنی العلامة

وهوصفة موضحة للمختصر بمنزلة عطف البيان كما يقال جائنى
ابوحفص الموسوم بعمررضى الله تعالى عنه وتشريح لفظ ايساغوجى
سيجئ ان شاء الله تعالى **والشيخ** فى اللغة مصدر بمعنى اسم الفاعل اى
الشيخ اى المضى ويطلق فى العرف على من تجاوز سنه الاربعين وهو
شيخ سنا وعلى من يعمل عملا صالحا ويكون عابدا وزاهدا وهو شيخ
عملا وعلى من يجمع العلوم النقلية والعقلية مثل ابن الحاجب وهو شيخ
علما واما غير هذه الثلاثة فهو ليس بشيخ اصلا عسى ان يكون مصنف
ايساغوجى مفضل بن عمرو شيخا سناوعملا وعلما **وسن الانسان** من
ولادته الى سبع سن طفولية ومنها الى خمسة عشر سن تمييز ومنها الى
ثلاثين سن ازدياد ونماء ومنها الى اربعين سن وقوف ومنها الى ستين سن
انحطاط خفى ومنها الى الوفاة سن انحطاط جلى **والمحدثون** يطلقون
الشيخ على من يروى عنه الحديث كما يستفاد من كتب علم الحديث
والشيخ عندالسالكين هو الذى سلك طريق الحق وعرف المخاوف
والمهالك فيرشد المريدو يشير اليه بما ينفعه ومايضره **وقيل** الشيخ هو
الذى يقرر الدين والشريعة فى قلوب المريدين والطالبين **وقيل** الشيخ
الذى يحب عبادالله الى الله تعالى ويحب الله تعالى الى عباده وهو احب
عباد الله تعالى الى الله تعالى وقيل الشيخ هو الذى يكون قدسى الذات
فانى الصفات **وفى اصطلاحات الصوفية** الشيخ هو الانسان الكامل فى
العلوم الشرعية والطريقة والحقيقة البالغ الى حد التكميل فيها لعلمه

بآفات النفوس وامراضها وادوانها ومعرفته بدوانها وقدرته على شفائها والقيام بهداها ان استعدت ووقفت لا هتدائها **وقال محمد على الحنفى** اذاوصل المريد الى الشيخ ينبغى ان يحتاط ويجتهد فى معرفة الشيخ انه هل يصلح للشيخية ام لا لان اكثر الطالبين هلكوا فى هذاالمنزل بل هلاک عموم الناس كان بالاقتداء بالائمة المضلة **وطريقه** ان يتفحص انه مستقيم على الشريعة والطريقة والحقيقة فان كان مبتدئايعرف ذالک من افواه الناس ومن احوال الجماعة الذين يقتدون به ويحبونه ولا ينكرون عليه فان علم انه لا ينكر عليه علماء زمانه وبعض العلماء يقتدون به واكياس الناس من الشيوخ والشبان يا بيعونه ويرجعون اليه فى طلب الطريقة الحقيقة يعلم انه ما هر فى ذالک فيقتدى به ويعتقد فى قلبه ان لا شيخ له غيره ولا يوصله الى الله تعالى الاهذا وهذا يسمى توحيدالطلب وانه ركن عظيم **فانقيل** لا يصح اطلاق الشيخ على المصنف لان الشيخ اذاذكر فى المنطق يراد به الشيخ ابوعلى ابن سينا ؟ **قلنا** هذا انما كان واردا لوكان يرادمن الشيخ اذاذكر فى المنطق ابوعلى ابن سينا مطلقا سواء كانت القرينة موجودة ام لا وليس الامر كذلک بل هذا اذالم تكن القرينة موجودة على المرادواما عند وجود القرينة فلا يكون المراد منه الشيخ ابو على ابن سينا ولا شک فى وجود القرينة ههنا على ان المراد من الشيخ هو المصنف وهى ان القائل لهذه المقولة الآتية هو المصنف **والامام** مصدر بمعنى المأموم او اسم لمايؤتم به سواء كان انسانايقتدى بقوله او فعله او

کتابا او غیر ذلک محقا او مبطلا کالامام العادل والامام الجائروجمعه ائمة وقدیکون الامام جمع ام کخفاف جمع خف والمراد ههنا هو الاول بمعنی المقتدی به فی العلم والدین والامام یستوی فیه المذکر والمؤنث والمفرد والجمع کهجان **فانقیل** ان اطلاق الامام علی المصنف غیر صحیح لان الامام اذاذکرفی المنطق یکون المراد به الامام الرازی ؟ **قلنا** هذاالاعتراض انما کان واردا لوکان الحکم المذکور بطریق الاطلاق ولیس کذلک بل ذالک اذالم تکن القرینة موجودة علی ارادة غیر الامام الرازی واما عند وجود القرینة علی ان المراد به غیره فلایراد حینئذ به الامام الرازی بل المراد حینئذ هو ذلک المعین والقرینة ههنا علی ان المراد به غیر ه وهو المصنف موجودة وهی ان القائل للمقولة الآتیة هو المصنف

قوله

افضل المتاخرین اثیرالدین الابهری

لابدفی استعمال افعل التفضیل من احد الشروط الثلاثة اما المعرف باللام او المضاف الیه اوبمن وههنا استعمل بالاضافة **واعترض** بعض الشارحین لا یساغوجی بان توصیف الشیخ بافضل المتأخرین غیر صحیح لان المخلوقات کلهم متأخرون بالذات من الواجب تعالی وهو متقدم علیهم بالذات ومن جملتهم الانبیاء علیهم الصلوة والسلام ولیس

المصنف بافضل منهم ؟ **قلنا** ان هذاانما كان واردا لوكان المراد من المتأخرين المتأخرين بالذات وليس كذلک بل المراد منهم هم المتأخرون بالزمان **فانقيل** ان ارادة التأخربالزمان ايضا لا يصح لان بعض الانبياء عليهم الصلوٰة والسلام ايضا متأخرون من البعض الاخر فيلزم المحذور المذكور من ذالک التوصيف ؟ **قلنا** هذاانما كان واردا لوكان المراد من التأخر التأخر الزمانی بالمعنى اللغوى وليس كذلک بل المراد من التأخر الزمانی هو التأخر الزمانی بالمعنى المصطلح والمتأخرون بالزمان فی الاصطلاح هم الذين بعد الامام الرازى والامام الرازى من المتاخرين فيكون المعنى ان المصنف افضل من هذه الجماعة من العلماء **فانقيل** ان القول بان المصنف افضل من هذه الجماعة من العلماء ايضا لايصح لان كثيرا من المتأخرين افضل من المصنف ؟ **قلنا** هذاالتوصيف محمول على المبالغة لا على الحقيقة حيث بالغ السيد الشريف فی مدح المصنف **والاثير** فعيل بمعنى مفعول ای مختار **فانقيل** ان الاثير بمعنى المفعول لا يصح لانه لوكان بمعناه لكان معناه هكذا ان المصنف اختاره الدين وهذاالمعنى غير صحيح لان الدين ليس من ذوى الارواح حتى يكون فاعلا للاختيار ؟ **قلنا** اولا انالا نسلم انه بمعنى المفعول بل هو بمعنى الفاعل فالمعنى هكذا ان المصنف هو الذى اختار الدين فالمصنف فاعل الاختيار والدين مفعوله **وقلناثانيا** اناسلمنا ان الاثير بمعنى المفعول ولكن فی العبارة حذف المضاف وهو لفظ اهل فيكون المعنى هكذا اثير

اهل الدين للاقتداء به **والدين** فى اللغة الانقياد وفى الاصطلاح عبارة عن الطريقة المسلوكة مماجاء بها النبى صلى الله عليه وسلم من الله تعالى الى الخلق او عن وضع الهى سائق لذوى العقول باختيار هم الى المحمود الى الخير بالذات **وقال الفاضل** ابراهيم المراد ههنا من الدين الشريعة فان الشريعة من حيث انها تطاع لها تسمى دينا ومن حيث انها تكتب او تجمع عليها تسمى ملة ومن حيث انها ترجع اليها تسمى مذهبا **وايضا** قد يفرق بان الدين منسوب الى الله فان الدين وضع الهى سائق لذوى العقول باختيار هم المحمود الى الخير بالذات والملة منسوب الى النبى يقال ملة ابراهيم وملة محمد وملة عيسى عليهم السلام والمذهب ينسب الى المجتهد يقال مذهب الامام الاعظم ومذهب الامام الشافعى قوله **الابهرى** اى منسوب الى الابهر وهو اسم البلدة التى تولد الشيخ فيها

قوله

طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه

جملتان معترضتان وقعتا بين اسم كان وهو قوله المختصر وبين خبره وهو قوله جامعا للدعاء فى حق الشيخ **فانقيل** صيغة الماضى غير صحيح ههنا لان الدعاء هو طلب المقصود الذى يحصل فى الاستقبال فالمناسب ايراد صيغة المستقبل دون الماضى ؟ **قلنا** الماضى ههنا بمعنى المستقبل اى يطيب بطريق ان يشبه النسبة الانشائية بالنسبة الاخبارية فى مطلق النسبة

وبطريق ان يدعى دخول النسبة الانشائية فى جنس النسبة الاخبارية وان يستعار النسبة الاخبارية للنسبة الانشائية **وانما عبر** عن النسبة الانشائية بالنسبة الاخبارية فقال طيب ثراه ولم يقل يطيب الله ثراه احترازا عن العبث لان صورة الامر غير لا ئق بل عبث فلذا عبر عن الامر الغائب بلفظ الماضى **او نقول** انما عبر بالماضى للتفاول واظهار الحرص فى وقوعه **وللاشعار** بانه تعالى وتقدس لكمال كرمه فى حق المؤمنين كانه غفرله ورحم عليه **فانقيل** ان الثرى بالقصر خاک نمناک ولا معنى لتطييبه ؟ **قلنا** هذا الاعتراض انما يرد لوكان المراد من الثرى المعنى الموضوع له وليس كذلك بل المراد منه المعنى الكنائى وهو القبرولاشک فى صحة تطييبه لان تطييبه كناية عن رفع العذاب وجعله مكان الاستراحة **فانقيل** انه لما كان المراد من الثرى قبره فينبغى ان يذكر القبر حتى لا يرد الاعتراض السابق ؟ **قلنا** ان فى ذكر الثرى كناية والكناية ابلغ من الصريح **والمثوى** موضع الاقامة يقال ثويت البصرة واثويت بها اى اقمت بها فالمعنى روح الله تعالى روحه فى القبر واجعل مآله الجنة دون النار **وفى توصيف الشيخ** بالاوصاف المذكورة ودعائه بما ذكر اشارة الى ان ماوقع فى نسخ المتن من قوله قال الشيخ الامام الى قوله نحمدالله على توفيقه من ملحقات بعض تلاميذه ولذالم يبدء به السيد الشريف قدس سره حين اخذ فى شرح المتن

(قـــــــوله)

(جامعا للغرر فوائد علم الميزان)

والغرر جمع غرة بالضم وهى فى الاصل بياض جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير لكل واضح معروف مجازا **والفوائد** جمع فائدة من الفيد يعنى انچہ گرفتہ وداده شود از دانش ومال كما قال الفاضل اللارى فى الصفحة السابعة **فالغرر** صفة والفوائد موصوف وقد اضيفت الغرر وهى الصفة الى الفوائد وهى الموصوف اى الفوائد التى هى كالغرر فى الضياء **والميزان** اسم لهذا الفن ولهذا الفن اسماء خمسة **احدها** منطق وانما سمى به لانه سبب لاقتدار النطق الظاهرى والباطنى وهو الادراك **وثانيها** ميزان وانما سمى به لانه ميزان التأمل والافتكار فكل نظر لا يتزن بهذا الميزان يبرز فى معرض البطلان والفساد **وثالثها** برهان وانما سمى به لانه يبحث فيه عن احوال الدليل من الصحة والفساد ويهتدى به الى منهج الصدق والسداد **ورابعها** آلى وانما سمى به لانه آلة للعلوم كلها **وخامسها** استدلالى وانما سمى به لانه يستدل به **واضافة العلم** الى الميزان من باب اضافة علم الفقه اى من باب اضافة العام الى الخاص فان العلم عام والميزان والفقه خاص

(توضيـــــــــح الاستعارة)

الاستعارة فی اللغة یقال لطلب العاریة وفی الاصطلاح استعمال کلمة بدل الاخری لعلاقة المشابهة مع القرینة الدالة علی هذاالاستعمال **وقیل** فی الاصطلاح تشبیه شئ بشئ بدون ذکر حرف التشبیه **وقال** العلامة التفتازانیؒ فی مختصر المعانی فی الصفحة (۳۷۰) هی اللفظ المستعمل فیما شبه بمعناه الاصلی لعلاقة المشابهة **اعلم** ان ارکان التشبیه اربعة مشبه ومشبه به ووجه الشبه وحرف التشبیه نحوزید کالاسدفزید مشبه والاسد مشبه بہٖ والشجاعة وجه الشبه والکاف حرف التشبیه **الاستعارة** علی اربعة اقسام **احدها** مصرحة وهی ان یذکر المشبه به ویراد به المشبه نحو رئیت اسدا فی المدرسة وانما سمیت مصرحة للتصریح باقوی ارکان التشبیه وهو المشبه به **وثانیها** مکنیة وهی ان یذکر المشبه ویراد ایضا المشبه ویعلم المشبه به کنایة ومکنیة وانما سمیت مکنیة لان المشبه به یعلم کنایة ولان المکنیة بمعنی المخفیة والمشبه به ههنا ایضا مخفی **وثالثها** تخیلیة وهی ان یثبت لازم من لوازم المشبه به للمشبه او اقوی ملائم من ملائمات المشبه به للمشبه وانماسمیت تخیلیة لان المشبه به یقع فی الخیال فیها**ورابعها** ترشیحیة وهو ان یثبت مناسب المشبه به للمشبه وانما سمیت ترشیحیة اما لان الترشیح هو التزیین وهی ایضا تفید التزیین فی الکلام واما لان المشبه به یجئ فی الذهن شیئا فشیئا وقلیلا قلیلا والترشیح فی اللغة (اندک اندک شیر دادن ما در فرزند خود راتاقوت بمکیدن یابد)ولانه کما یقوی الولدباللبن فکذالک فی

الترشيحية تقوية ادعاء الاتحاد بين المشبه به والمشبه ومثال الثلاثة الاخيرة

(شعر)

واذاالمنية انشبت اظفارها .... حسبت كل تميمة لاتنفع

تشبيه المنية والموت بالسبوع استعارة مكنية واثبات الاظفار التى هى لا زمة للسبوع للمنية استعارة تخيلية واثبات انشاب الاظفار الذى هو مناسب السبوع استعارة ترشيحية

بيان الاستعارات فى الشرح

اعلم ان السيد الشريف شبّه فوائد علم الميزان بالفروس الاجياد التى لها بياض فى الجباه وذكر المشبه واراد ايضا المشبه والمشبه به يعلم فهى كناية استعارة مكنية ثم اثبت لازم المشبه به وهى الغرر للمشبه ، فهى استعارة تخيلية وفوائد علم الميزان كناية عن المسائل المشهورة **وقوله علم الميزان** بحذف اداة التشبيه والمشبه فيكون من قبيل اطلاق المشبه به على المشبه فهو تشبيه بليغ او استعارة مصرحة كماقال صاحب كنديا فى الصفحة (٣٠)تفصيله هكذا ان اركان التشبيه اربعة كما عرفت ثم المشبه به لابدان يكون مذكورا وا ما المشبه اما مذكوراو محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكوراومحذوف فالتقادير اربعة وعلى

التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة اومحذوفة فتعسير الاقسام ثانية فالاقسام التى ذكر فيها الوجه والاداة معاسواء حذف فيها المشبه اولا فهو التشبيه الغير البليغ والاقسام التى حذف فيها الوجه والاداة جميعا او احدهماسواء حذف المشبه امامع حذف الوجه والاداة جميعا او احدهما فهوا ستعارة

﴿قوله﴾

﴿ودررفرائد علم ا لبرهان﴾

والدرربضم الدال وفتح الراء الاولى جمع دربمعنى (موتی و مروارید بزرگ) والفرائدجمع فريدة وفى البحر حيوان يسكن البحر ولايشرب الامن ماء المطر وتوجد الدرر فى حلقومه ممايشر به فان اروى بقطرة واحدة فتسمى الدرة التى توجد فى حلقومه بالفريدة لانها لا نظيرلها اولانها فريدة فى الصدف وهو الحيوان المذكور وغالية فى ثمن واضافة العلم الى البرهان من باب علم الفقه وهى كناية عن المسائل الغير المشهورة او العظيمة الشان

بيان الاستعارات فى الشرح

شبه الشارح قدس سره مسائل علم البرهان والمنطق بالدرر الفريدة وذكر المشبه به واراد المشبه فهى مصرحة واثبت لازم المشبه به وهى الفرائد

للمشبه فهي تخيلية باعتبار المشبه وان لم يذكر او هي ترشيحية ان شبهها بالدر مطلقا

(قوله)

(وهمم الطلبة ممتدة الاعناق)

معطوف على اسم كان وخبره من باب عطف المفرد على المفرد او حال عن ضمير جامعا والعائد هو الضمير المجرور في نظائره **الغرض منه** دفع توهم حاصل التوهم ان كتاب المصنف وان كان مشتملا على المسائل المذكورة لكنه يمكن ان لا تكون الرغبة موجودة الى تحصيلها فلاحاجة الى شرحك فدفعه بقوله **وهمم الطلبة** حاصل الدفع ظاهر على من له ادنى لب **والهمم** جمع همة بكسر الهاء وفتحها وتشديد الميم في اللغة القصد الى وجود الشئ اولا وجوده اعم من ان يكون الى شريف اوخسيس وخصت في العرف بحيازة المراتب العلية وقد تطلق على الحالة التي تقتضي ذلك القصد او الحيازة وبهذاالمعنى تجمع على همم كذافي البرجندي شرح مختصر الوقاية **قال صاحب الانسان الكامل** الهمة اعز شئ وضعه الله سبحانه في الانسان ولا ستقامتها علامتان الاولى حالية وهو قطع اليقين بحصول الامر على التعيين والثاني فعلية وهو ان تكون حركات صاحبها و سكناته جميعا مما يصلح لذلك الامر الذي يقصده بهمته فان لم يكن كذالك لايسمى انه صاحب همة بل هو صاحب آمال كاذبة **وقال** السيد

الشريف فى التعريفات للعلوم الدرسيات الهمة توجه القلب وقصده بجميع قواه الروحانية الى جانب الحق لحصول الكمال له او لغيره وقال الفاضل محمد رحمه الله تعالى الهمة قصد القلب اذا وصل الى حد الجزم من هممت الشئ اذا قصدته والطلبة جمع الطالب والاضافة لامية وممتدة الاعناق اضافة لفظية اى ممتدة اعناقها وامتداد الاعناق تطاولها جعل كناية عن كمال الميل

بيان الاستعارات

فى هذا القول ثلاثة استعارات مكنية وتخيلية وترشيحية حيث شبّه الهمم بذوى الاعناق فى التوجه الى المقاصد والميل الى المطلب ثم ذكر المشبه الذى هو الهمم واراد ايضا المشبه والمشبه به يعلم كناية فهذه استعارة بالكناية واثبت الاعناق التى من لوازم المشبه به للمشبه فهى استعارة تخيلية واثبت مناسب المشبه به وهو الامتداد للمشبه فهى استعارة ترشيحية **وقال** الفاضل الجلپى ان الاظهر فى مثله هو الاستعارة التمثيلية وهى عبارة عن تشبيه الهيئة بالهيئة واستعمال الالفاظ الموضوعة لهيئة المشبه به فى هيئة المشبه فشبه الشارح ههنا هيئة الطلبة بهيئة الابل الجاعة الممتدة اعناقهم الى جانب العلف

قوله

(الی اقتناء ذخائرہ فی کل زمان)

الاقتناء الاكتساب والتحصيل والذخائر جمع ذخيرة وهى مايدخر لوقت الحاجة **وفيه** استعارة مصرحة حيث شبّه مقاصد الكتاب بالذخائر فى المقصودية واستعمل لفظ المشبه به فى المشبه **اوفيه** استعارات ثلاثة حيث شبّه هذا المختصر بالبيت الذى يوضع فيه الذخائر وذكر المشبه دون المشبه به لان الضمير المجرور فى قوله ذخائره راجع الى المختصر واراد المشبه ايضا ويعلم المشبه به كناية فهى استعارة بالكناية واثبت الذخائر التى هى من لوازم المشبه به الذى هو البيت للمشبه فهى استعارة تخيلية واثبت مناسب المشبه به الذى هو الاقتناء للمشبه فهى استعارة ترشيحية

(قــــــــــــــــــوله)

(وحالهم انطق بطلب كشف سرائرہ بکل لسان)

الحال هى الهيئة الظاهرة للشئ والسرائر جمع سريرة بمعنى الشئ الخفى الذى لا يهتدى اليه كل احد وفى هذا القول استعارات ثلاثة لانه شبّه الحال بالانسان فى الدلالة ثم ذكر المشبه الذى هو الحال واراد ايضا المشبه والمشبه به يعلم كناية فهذه استعارة بالكناية واثبت لازم المشبه به وهو النطق باللسان للمشبه فهى استعارة تخيلية واثبت مناسب المشبه به وهو

الطلب للمشبه فهى استعارة ترشيحية هذا ما قال بعض الشارحين **وفى قوله** بطلب كشف سرائره استعارتان حيث شبه المباحث المشكلة بالسرائر التى هى الاشياء الخفية ثم ذكر المشبه به واراد المشبه فهى استعارة مصرحة واثبات الكشف استعارة ترشيحية **وفى قوله** انطق استعارة تبعية وهى الاستعارة فى المشتقات والافعال والاستعارة الاصلية تكون فى المصادرفان الشارح شبه الدلالة بالنطق ثم استعمل انطق مكان ادل وذكر المشبه به واراد المشبه فهى استعارة مصرحة واثبات اللسان تخييل واثبات الطلب ترشيح هذا ماقال الفاضل اللوجرى رحمه الله تعالى **وقال الفاضل عبدالله** ومن اثبت الاستعارة التبعية مع الاستعارات الثلاث فقد وقع فى خبط

(قــــــــــــــــــــوله)

(كتبت بعون الله حواشي لتزيل عن المواضع المشكلة شبههم)

الحواشى جمع حاشية وهى المكتوبة على طرف **والمتن** مالا يوضح كتابا اخر كالكافية والشرح ما يوضح المتن كشرح الجامى والحاشية ما يوضح الشرح كعبدالغفور لكنه قداصطلح اطلاق الشرح على الحاشية واطلاق الحاشية على الشرح **والمشكلة** من الاشكال بمعنى الاشتباه وفى بحر الفوائد واما المشكل فهو الداخل فى اشكاله جمع شكل بفتحتين وهو المثل والشبه وفيه ايضا انه اى المشكل مأخوذ من اشكل الشئ اذادخل

فی اشکاله وامثاله کما یقال احرم ای دخل فی الحرم واشتی ای دخل فی الشتاء ثم استعمل بمعنی الاشتباه **والشبه** جمع شبهة بمعنی الشک والاعتراض **وقوله کتبت** جواب لما وفی الکلام نشر علی غیر ترتیب اللف اذ قوله کتبت الخ ناظر الی قوله وحالهم الخ وقوله نظمت الخ الی قوله وهمم الطلبة الخ

(قوله)

(ونظمت فرائد)

النظم در رشته کشیدن جواهر ای جمع اللآلی فی السلک ثم استعیر لتألیف الشرح استعارة اصلیة ثم اشتق منه نظمت وصارت تبعیة والشارح شبه مسائل کتابه بالفرائد المنظومة فی الحسن والقبول وذکر المشبه به واراد المشبه فهی استعارة مصرحة واثبت النظم الذی هو لازم المشبه به للمشبه فهی استعارة تخییلیة واثبات القلائد ترشیحیة

(قوله)

(لتکون قلائدعلی اعناق هممهم)

القلائد جمع قلادة گردن بند وحمائل وفی هذاالقول ثلاثة استعارات لانه شبه الهمم بالانسان ثم ذکر المشبه واراد ایضا المشبه والمشبه به یعلم

كناية فهي استعارة مكنية واثبت الاعناق التي هي من لوازم المشبه به للمشبه فهي استعارة تخييلية واثبات القلائد له استعارة ترشيحية

(قـــــــــــــــــوله)

(مع ان العلم اعلام معاليه مشرفة على الانعكاس)

الغرض منه بيان حالة العلم في هذا الزمان وقوله مع متعلق بكتبت ونظمت اى كتبت الشرح قضاء لحاجة الطالبين وان كان مقتضى حال ذلك الزمان تركه لذلة العلم وعزة الجهل فيه **الاعلام** جمع العلم بمعنى الراية ان شئت التفصيل فارجع الى كفاية الكافية في اغراض حواشي الكافية **والمعالى** باللام جمع المعلى بالفتح بمعنى العلو **مشرفة** من الاشراف بمعنى الاطلاع على الشئ واريد ههنا القرب منه اللازم للاطلاع عليه **والانعكاس** سرنگون ہونا هذا ما قال الفاضل محمد صاحب الجديدة **وفي هذا القول** استعارات ثلاثة مكنية وتخييلية وترشيحية لانه شبّه العلم بالسلطان ثم ذكر المشبه الذى هو العلم واراد ايضا العلم الذى هو المشبه والمشبه به يعلم كناية فهي استعارة مكنية واثبت الاعلام التي هي من لوازم المشبه به للمشبه فهي استعارة تخييلية واثبت مناسب المشبه به وهو القرب الى الانعكاس للمشبه فهي استعارة ترشيحية **فان قيل** ان بين قوله مع ان العلم وبين قوله وهمم الطبة تناقضا لان الكلام السابق يدل على رواج العلم

وشوق الطلبة اليه وهذاالقول يشعر بعدم رواجه وعدم الشوق اليه بل برواج الجهل واعلائه ؟ **قلنا** ان الكلام الاول محمول على جماعة قليلة من تلاميذه قدس سره قدر غبوا الى شرح المختصر ببركة صحبته قدس سره وعدم الرواج والشوق حال اكثر طوائف العلماء والفضلاء وللاكثر حكم الكل **وقال صاحب الجديدة** ولک ان تقول ان الاعلام بمعنى العلامات كناية عن العلماء والمعانى بالنون كما يقتضيه حسن المقابلة بالمبانى وان الاثار كناية عن الكتب والمبانى هى الالفاظ يعنى ان الافاضل الذين هم علامات يدلون على معانى العلم ويوضحون دقائقه وحقائقه شارفت احوالهم الى الانعكاس بعدم مزاولة العلم فى مدارسهم وان الكتب المتداولة الدالة على الفاظ العلم بالنقوش قريبت الى الاندراس لعدم استعمال احداياها(كمدارس الوفاق اللهم احفظنامن ترک مزاولة العلم والكتب)

(قـــــــــــــــوله)

(واثارمبانيه مؤذنة بالاندراس)

عطف على الاعلام والمبانى جمع مبنى بمعنى البناء والاندراس بمعنى كهنه شدن (زرپدل)**وفى هذاالقول** ثلاثة استعارات مكنية وتخييلية

وترشيحية لانه شبه العلم بالدارذات البناء فذكر المشبه الذي هو الضمير المجرور في قوله مبانيه واراد ايضا المشبه والمشبه به يعلم كناية فهي استعارة بالكناية واثبت المباني التي هي من لوازم المشبه به للمشبه فهي استعارة تخييلية واثبت مناسب المشبه به وهو الايذان بالاندراس او الاندراس او الاثار اقوال للمشبه فهي استعارة ترشيحية

(قـــــــــوله)

(والجهل رايات دولته رافعة)

الجهل هو اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه **واعترضوا عليه** بان الجهل قد يكون بالمعدوم وهو ليس بشئ لان الشئ يقال للموجود **والجواب عنه** انه شئ وموجود في الذهن **والرايات** جمع راية بمعنى البيرق(بيرغ) والدولة بمعنى الرفعة والغلبة والمراد منها ههنا هو السلطنة والقوة الغالية **وفي هذا القول** ثلاثة استعارات مكنية وتخييلية وترشيحية لانه شبّه الجهل بسلطان ازداد اقباله وجلاله واستولى على اعدائه ثم ذكر المشبه الذي هو الجهل واراد ايضا المشبه والمشبه به يعلم كناية فهي استعارة مكنية واثبت لازم المشبه به الذي هو الرايات للمشبه فهي استعارة تخييلية واثبت مناسب المشبه به الذي هو الرفعة للمشبه فهي استعارة ترشيحية

(قـــــــــوله)

﴿وایات نصرته واضحة﴾

الایات بمعنی العلامات والدلائل وفی هذاالقول ثلاث استعارات مکنیة وتخییلیة وترشیحیة لانه شبّه الجهل بسلطان ازداد اقباله وجلاله واستولی علی اعدائه ثم ذکر المشبه الذی هو الجهل واراد ایضا المشبه والمشبه به یعلم کنایة فهی استعارة مکنیة واثبت ایات النصرة التی هی من لوازم المشبه به للمشبه فهی استعارة تخییلیة واثبت مناسب المشبه به وهو الوضوح للمشبه فهی استعارة ترشیحیة

﴿قـــــــــوله﴾

﴿وان الاوقح الی اوج القبول اوصل﴾

فی الصراح وقح وقاحة فهووقع بفتحتین ووقاح ای قلیل الحیاء **وقال** الفاضل عبدالله اعلم ان عدم الحیاء ضد الحیاء وهی من الصفات الباطنة والاوقح اسم التفضیل ای ازیدفی عدم الحیاء من الغیر انتهی کلامه **والاوج** بفتح الاول وسکون الواولغة معرب اوک بمعنی العلو وعند اهل الهیئة یطلق علی معنیین **احدهما** نقطة مشترکة بین ملتقی السطحین المحدبین من الفلکین احدهماسطح الخارج المرکز الذی هو قدیسمی بفلک الاوج ایضا والاخر سطح الفلک الذی هو ای الخارج فی ثخن وسمیت به لکونها ابعد علی الخارج من مرکز الفلک الذی هو فی ثخنه

والاوج الممثلی ویسمی باوج المدیر ایضا هو النقطة المشترکة بین محدبی ممثل عطارد والمدیر وذلک لانه کالجزء من الممثل فناسب ان ینسب الیه وابعد نقطة من محیط المدیر عن مرکز العالم فناسب ان یضاف الیه **والاوج المدیری** ویسمی اوج الحامل ایضا هو النقطة المشترکة بین محدبی المدیر والحامل **وثانیهما** تقویم تلک النقطة المذکورة فاوج الشمس قوس من الممثل مبتدأته من اول الحمل الی نقطة الاوج علی التوالی **والحضیض بالضاد المعجمة** کالکریم فی اللغة بمعنی الارض المنخفضة حضّن الجبل وذیله وعند اهل الهیئة هو نقطة مقابلة للاوج وهی نقطة مشترکة بین ملتقی السطحین المقعرین من الفلکین احدهما سطح الخارج المرکز والاخر سطح الفلک الذی هو فی ثخنه **والحضیض الممثلی** وحضیض المدیر هو النقطة المشترکة بین مقعری ممثل العطارد والمدیر **والحضیض المدیری** والحضیض الحامل هو النقطة المشترکة بین مقعری المدیر والحامل والتفصیل فی کتب علم الهیئة فانظره هناک

(بیان الاستعارات فی الشرح)

شبّه الشارح قدس سره القبول والعزة بالفلک ثم ذکر المشبه وهو القبول واراد ایضا المشبه لکن المشبه به یعلم کنایة فهی استعارة بالکنایة واثبت الاوج الذی من لوازم المشبه به للمشبه فهی استعارة تخییلیة **وکذاشبّه** الاوقع بالشمس ثم ذکر المشبه وهو الاوقع واراد ایضا المشبه

لكن المشبه به يعلم كناية فهى استعارة مكنية واثبت لازم المشبه به وهو الوصول الى ا وج للمشبه فهى استعارة تخييلية

(بيان ربط هذه الجملة بالسابق)

قال صاحب الجديدة **قيل** هذه الجملة حالية وقعت فى معرض التعليل استدل بها على ما ادعاه من رفعة رايات الجهل فالمقصود من هذه الجملة ايراد دليل على ما ادعاه **وقيل** هو عطف على قوله ان العلم فالمقصود به بيان كثرة الجهل فان شرف الوقاحين فى العالم وكذا متابعة الناس للاخس من تمام جهلهم وخفة عقلهم **وقال** صاحب الجديدة ان هذه الجملة لاارتباط لها بما سبق بل هو كلام مستقل وكلمة ان مكسورة فهو ابتداء كلام فالمقصود منه تسلية يعنى ما ذكر ته من انعكاس احوال العلماء واندراس آثار العلم وارتفاع رايات الجهلاء ، ووضوح ايات الجهل ليس مخصوصا بهذاالزمان بل هو امر مستمر (والدال عليه كون الجملة اسمية مؤكدة بان) بل مترق يومافيوما فلاينبغى لاهل الفضل ان يفتروا فى تعليم العلوم وتأليف الكتب بل يجب على العاقل ان لا يلتفت الى اسأة دهره وينبذه وراء ظهره فلله در القائل

(شعر)

هكذا يذهب الزمان ويفنى .... العلم فيه ويندرس الاثر

قال قدس سره فی حواشی المطالع ان امثال هذه الشكوة من الزمان واهله قدجرت به العادة من الجمهور انتهى كلامه

(قــــــــــوله)

(وان الناس كالنتيجة تابعة للاخس والارذل)

الاخس اسم تفضيل من الخساسة فی اللغة زبون تر وفی الاصطلاح فاعل الافعال المذمومة الغیرالمتعدیة والارذل من الرذالة بمعنی الذلالة وفی الاصطلاح فاعل الافعال المذمومة المتعدية هذا ما قال بعض الشارحين **والاخس** فی الکلیة والجزئیة هو الجزئیة وفی الموجبة والسالبة هو السالبة فاذاكانت احدی المقدمتین من الصغری والکبری کلیة والاخری جزئیة فالنتیجة تکون جزئیة واذاکانت احدیهما موجبة والاخری سالبة فالنتیجة تکون سالبة واذاکانت احدیهما کلیة او سالبة والاخری جزئیة موجبة او سالبة فالنتیجة تکون سالبة جزئیة **وانماکانت النتیجة** تابعة للاخس لان النتیجة فرع المقدمتین ولوکانت تابعة للاشرف لزمت زیادة الفرع وهی النتیجة علی الاصل ای المقدمتین وهو باطل **ولان** القوم اتفقوا بالاستقراء علی ان النتیجة تابعة للاخس ولو لم تکن تابعة له لزم الخلاف عن القوم لکن التالی باطل فالمقدم مثله فی البطلان **ولانه** لوکانت تابعة لاشرف المقدمتین لکان اخس المقدمتین متروکا بالکلیة لکن التالی باطل فالمقدم مثله فی البطلان **واما وجه** الملازمة فلان اخس

المقدمتين متروك من حيث الشرافة وان ترك من حيث الانتاج يكون اخس المقدمتين متروكا بالكلية **واما وجه** بطلان التالى فلانه يلزم كون القياس على مقدمة واحدة وهو باطل فللتعادل بين المقدمتين كانت النتيجة تابعة للاخس فكان فى المقدمة الواحدة شرف ذاتى وفى الاخرى شرف باعتبار الموافقة للنتيجة وباقى التفصيل سيجئ فى موضعه فانتظر: مفتشا

(قـــــــــوله)

(وتوسلت به الى حضرة من شرفه الله تعالى باحياء معالم)

التوسل بالسين المهملة طلب القرب بواسطة الشئ (نزديكى جستن بچيزى) **والسدة** بضم السين وتشديد الدال بمعنى باب الدار **والاعلاء** بمعنى بلند كردن **والمراسم** بمعنى العلامات **والفواضل** جمع فاضلة وهى المزايا والنعم المتعدية الى الغير اى النعم التى تكون فى مفهومها نسبة الى الغير كالعطاء **والطامسة** من الطمس وهو الزوال بحيث يبقى له اثر

(قـــــــــوله)

(وهو المخدوم الاعظم ولى الايادى والنعم)

المخدوم من يخدمه الناس ويعظمونه ويطيعونه **والولی** ههنا بمعنی الصاحب **والايادی** جمع الايدی جمع اليد بمعنی النعمة فيكون جمع الجمع واليد فی الاصل عضو مخصوص حقيقة لكن المراد منها ههنا النعمة لان اليد سبب النعمة فيكون الاطلاق مجازا مرسلا بعلاقة السببية **وقال الفاضل التونكی** اللفظ اذا استعمل فی عين ماوضع له فهی الحقيقة واذااستعمل فی غير ما وضع له فهو المجاز ثم ان كان ذالک الاستعمال بعلاقة التشبيه فيما بين الموضوع له والذی استعمل هو فيه فهی استعارة كقوله رئيت اسدا يرمی وان كان بعلاقة غير التشبيه فهو المجاز المرسل كاطلاق الكل علی الجزء نحو قوله تعالی يجعلون اصابعهم فی آذانهم وبالعكس نحو قوله تعالی ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة واطلاق السبب علی المسبب كما يقال رعينا الغيث ای النبات الذی هو مسبب عن الغيث وبالعكس كما يقال امطرت السماء نباتا ای الماء الذی هو سبب للنبات وتسمية الشئ باسم ماكان عليه نحو قوله تعالی وآتوا اليتامی اموالهم ای الذی كانوا يتامی فی صباهم وبالعكس ای تسمية الشئ باسم ما يؤل اليه نحو قوله تعالی انی ارانی اعصر خمرا ای العنب الذی يكون خمرا فی ا لمستقبل وتسمية الشئ باسم محله كقوله تعالی فليدع ناديه ای اهل ناديه الحالين فيه فان النادی المجلس وبالعكس ای تسمية الشئ باسم حاله كقوله تعالی واما الذين ابيضت وجوههم ففی رحمة الله ای فی الجنة التی هی محل رحمته تعالی الی غير

ذالک والکافل للتفصیل علم البیان والاصول **فانقیل** انه لما کان الایادی بمعنی النعم فیکون ذکر النعم بعد الایادی مستدرکا لانهما بمعنی واحد ؟ **قلنااولا** ان المراد من الایادی لانعم الظاهرة ومن النعم النعم الباطنة فاین الاستدراک **وقلناثانیا** ان المراد من الایادی النعم الباطنة ومن النعم النعم الظاهرة فلااستدراک ههنا**وقلناثالثا** ان المرادمن الایادی النعم الخاصة ومن النعم النعم المطلقة **وقلنارابعا** انانسلم ان معنا هما واحد ولکن ذکر النعم بعد الایادی بطریق عطف التفسیر ولایعد ذلک استدراکا

(قوله)

(ذوالعز الظاهروالشرف الباهر)

قال صاحب الجدیدة العز هو الشرف والظاهربمعنی الغالب علی ما فی المهذب والباهرمن بهر القمر اذاغلب نوره علی نور الکواکب فمآل الفقرتین واحد وتغییر التعبیر للتفنن **وقال** الفاضل عبدالله العز بالکسروالتشدید القوة قوله والشرف الباهرعطف علی العزالظاهر عطفا تفسیریا او المراد بالشرف الباهر شرف الباطن وبالاول شرف الظاهر

(قوله)

(اللائح من غرته الغراء لوائح السعادة الازلیة)

اللائح بمعنی اللامع وههنا بمعنی الظاهر **والغرة** فی الاصل بمعنی البیاض فی وجه الفرس فوق قدر درهم ثم استعیر لکل واضح معروف والمراد منها ههنا الجبهة او الواضح والغراء ایضا بمعنی الواضح واذا اجری علی الاسم وصف مشتق منه کلیل اللیل وظل ظلیل والغرة الغراء والعرب العرباء یراد به المبالغة فی وصفه المشتهر هو به ای بجبهته المضیة **واللوائح** جمع لائحة بمعنی البرق فاعل اللائح **والازل** استمرار الوجود فی ازمنة مقدرة غیر متناهیة فی جانب الماضی والازلی ما لایکون مسبوقا بالعدم

(بیان استعارة فی الشرح)

العزة استعارة مصرحة عن جبهة الممدوح لانه شبه جبهة الممدوح بالعزة ثم ذکر المشبه به واراد المشبه **وههنا** ثلاث استعارات اخری مکنیة وتخییلیة وترشیحیة لانه شبه السعادة بالسحاب المبرق ثم ذکر المشبه وهو السعادة واراد ایضا المشبه لکن المشبه به یعلم کنایة فهی استعارة بالکنایة واثبت لازم المشبه به الذی هو اللائح والبرق للمشبه فهی استعارة تخییلیة واثبت مناسب المشبه به الذی هو اللمعان المعلوم من اللائح الاول للمشبه فهی استعارة ترشیحیة

قوله

(الفائح من طينته روائح الدولة الابدية)

الفائح من فاح المسک يفوح اذاانتشر رائحته **والطينة** الاصل والخلقة **والروائح** جمع رائحة بمعنى (بوى) فاعل الفائح **والدولة** بالفتح ان تغلب احدى الطائفتين على الاخرى فى الحرب كما يقال كانت لنا عليهم دولة وبالضم الغلبة فى المال يقال صار الغنى دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لذلک وجمع الاول دولات بالفتح وجمع الثانى دول بالضم **والابد** هو استمرار الوجود فى ازمنة مقدرة غير متناهية فى جانب المستقبل او مدة لا يتوهم انتهائها بالفكر والتأمل البتة **اعلم** ان الموجود اقسام ثلاثة لارابع لها فانه اما ازلى وابدى وهو الله تعالى سبحانه اولا ازلى ولا ابدى وهو الدنيا او ابدى غير ازلى وهو الاخرة وعكسه محال فان ماثبت قدمه امتنع عدمه **وقدراعى** كمال المناسبة فى وصف السعادة بالازلية والدولة بالابدية

(بيان الاستعارات فى الشرح)

وفى هذاالقول ثلاث استعارات مكنية وتخييلية وترشيحية لانه شبّه الطنة بالمسک ثم ذكر المشبه واراد ايضا المشبه والمشبه به يعلم كناية فهى استعارة بالكناية واثبت لازم المشبه به وهى الرائحة للمشبه فهى استعارة تخييلية واثبت مناسب المشبه به وهو الفوح للرائحة للمشبه فهى استعارة ترشيحية

قوله

شعر (**فی المهد ینطق من سعادة جده ... اثر النجابة ساطع البرهان**)

هذا من اشعار المتقدمین اورده الشارح ههنا علی وجه الاقتباس فلاتعلق له بما قبله الابحسب المعنی وهذاالبیت من البحر الکامل من ضربه الثانی المقطوع وقد وقع فیه الاضمار ایضا والعروض سالمة وفی البیت من الزحافات الاضمارفقط **والنطق** التکلم وهو مستعار ههناللابانة والاظهار **والجد** بالفتح البخت وابو الاب والمراد هو الاول والثانی ایهام وهو ان یذکر لفظ له معنیان قریب وبعید ویراد المعنی البعید کلفظ الجد ههنافان له معنی قریبا وهو ابو الاب وبعیدا وهو البخت وقداریدالثانی الذی هو البعید کقوله **رئیت شیخا وجاریة فی بطن العصفورة** فان المعانی القریبة لهذه الالفاظ غیر مستقیمة کما هوظاهر فالمراد منها المعانی البعیدة فالشیخ معناه البعید (باران خورد قطره)والجاریة معناه البعید (کشتی)والعصفورة معناها البعید (وادی پراز آب استاده) فالمعنی هکذا (دیدم من باران خورد قطره وکشتی را درمیان جوی پر ز آب استاده)**والنجابة** الکرم والحسب (گرامی شدن) واضافة الاثر الی النجابة من اضافة الدال الی المدلول ای الاثر الدال علی النجابة واضافة الموصوف الی الصفة ای الاثر النجیب **والساطع** من سطع اذاارتفع وظهر اولمع **والبرهان** بالضم فی اللغة الحجة وفی الاصطلاح المرکب من

اليقينيات واضافة الساطع الى البرهان من قبيل اخلاق ثياب او من قبيل خاتم فضة وقوله اثر النجابة مبتدأ خبره قوله ساطع البرهان والجملة جواب سؤال مقدر بانه كيف ينطق فى المهد وهو رضيع بان المئاثر الكريمة والعلامات النجيبة التى تظهر منها حجة قاطعة على سعادته يعنى ان اثر الكرم اللانح من غرة هذاالرضيع برهان واضح على سعادة طالعه فى الاستقبال **وتسمية اثر النجابة** برهانا بناء على انه يحصل بضمه الى الاصغر والاكبر برهان وهو ان الممدوح له اثر ا لنجابة وكل من له اثر النجابة فهو سعيد فالممدوح سعيد والصغرى ظاهرة والكبرى معلومة بالتجربة اوعلى انه بمعنى ما يلزم من العلم به العلم بشئ اخر او على انه بالمعنى اللغوى اى الذى يعطى الغلبة على الخصم **وقال** الفاضل محمد زاهد يرد عليه ان قوله فى المهد ظرف لا بدله من متعلق فما هو ؟ **قلنا** متعلقه هو ينطق **يرد عليه** ان تقديم الظرف على الفعل يفيد التخصيص فيكون المعنى ان النطق عن سعادة جده مختص بوقت كونه فى المهد ولا يكون بعد ذلك الوقت مع انه باطل لانه امر مستمر؟ **قلنا** هذا انما كان واردا لوكان تقديم الظرف على الفعل لافادة الحصر فقط ولا يكون له فائدة اخرى وليس كذلک بل قديكون ذلک التقديم لمجرد الاهتمام وههنا ايضا كذلک فان التقديم ههنا لمجرد الاهتمام بكون النطق فى المهدفان المقصود بالبيان هو نطقه فى المهد **يردعليه** ان قوله من سعادة جده ظرف ايضا فلابد له من متعلق فما هو ؟ **قلنا** ان متعلقه هو ينطق **يرد عليه** ان تعلق

هذا الظرف لا يصح بينطلق لان كلمة عن لاتقع صلة ينطلق بل يقع فى صلته الباء وعن تقع صلة الاخبار ؟**قلنا** ان تعلقه بينطلق مبنى على ان ينطلق متضمن لمعنى الاخبار **يردعليه** ان النطق عن سعادة الجد لما كان فى المهد فيكون هذا الكلام حكاية عن الزمان الماضى لانه انقضى زمان كون السلطان فى المهد فينبغى ان يذكر مكان ينطلق المضارع نطق الماضى؟ **قلنا** انما اورد الفعل المضارع لحكاية الحال الماضية كانه يستحضر بلفظ المضارع الدال على الحال صورة نطقه فى المهد **ومعنى البيت** يُبِيْنُ وَيُظْهِرُ فى المهد بدلائل الكرم اللائحة عليه عن سعادته وقوة طالعه

(**المسائل الفقهية المتعلقة بالشعر**)

المسئلة الاولى

ولاتجوز الاجارة على شئ من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشئ من اللهو وعلى هذا الحداء وقراءة الشعر وغيره ولا اجر فى ذلك

المصادروالمراجع الفتاوى الهندية جلد۴صفحة ۴۴۹ / الفتاوى السراجية صفحة ۴۲۴ / الخيرات الجارية صفحة ۳۹۱ / مجمع الانهر جلد۳ صفحة ۵۳۳ / البحرالرائق جلد۸ صفحة ۳۲ / الفتاوى الولوالجية جلد۳ صفحة ۳۲۳

المسئلة الثانية

ان الشعر **قديكون فرضا** كما نقل ابن عابدين عن الشهاب الخفاجي قال معرفة شعراهل الجاهلية والمخضر مين (وهم من ادرك الجاهلية والاسلام) والاسلاميين رواية ودراية فرض كفاية عند فقهاء الاسلام لان به تثبت قواعد العربية التى بها يعلم الكتاب والسنة المتوقف على معرفتهما الاحكام التى يتميز بها الحلال من الحرام وكلامهم وان جاز فيه الخطاء فى المعانى فلا يجوز فيه الخطاء فى الالفاظ وتركيب المبانى **وقديكون مندوبا** وذلك اذا تضمن ذكر الله تعالى اوحمده او الثناء عليه او ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم ومدحه او الذب عنه او ذكر اصحابه او مدحهم او ذكر المتقين وصفاتهم واعمالهم او كان فى الوعظ والحكم او التحذير من المعاصى او الحث على الطاعات ومكارم الاخلاق **وقديكون حراما** اذكان فى لفظه ما لا يحل كوصف الخمرالمهيج لها او هجاء مسلم او ذمى او مجاوزة الحد والكذب فى الشعر بحيث لا يمكن حمله على المبالغة او التشبيب بمعين من امر داوامرأة غير حليلة او كان مما يقال على الملاهى **وقديكون مكروها** وهو ما داوم عليه الشخص وجعله صناعة له حتى غلب عليه وشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية وما كان من الشعر فى وصف الخدود والقدود والشعور وكذلك تكره قراءة ماكان فيه ذكر الفسق والخمر **وقديكون مباحا** وهو الاصل فى الشعر وهو اليسير من الشعر لا بأس به اذا قصد به اظهار النكات والتشابيه الفائقة والمعانى الرائقة وماكان من الشعرفى ذكر الاطلال والازمان والامم فمباح

المصادر والمراجع

الموسوعة الفقهية جلد ۲۶ صفحة ۱۱۵-۱۱۶-۱۱۷ / رد المحتار جلد۱ صفحة ۳۵ - و - ۴۸۸ / فتح الباری جلد ۱۰ صفحة ۵۴۷ / فتاوی شامية جلد ۵ صفحة ۲۴۶ / الفتاوی الهندية جلد ۵ صفحة ۳۵۱ / البحر الرائق جلد ۸ صفحة ۳۴۲ / تحقيق يوسف احمد علی هامش فتاوٰی النوازل صفحة ۲۹۲ / تبيين الحقائق جلد ۲ صفحة ۱۴ / الفقه الحنفی فی ثوبه الجديد جلد ۵ صفحة ۳۴۱ / حاشية الطحطاوی علی الدر المختار جلد ۴ صفحة ۱۷۶ / الفتاوی التاتارخانية جلد ۱۸ صفحة ۱۸۶-۱۸۷ / فتح القدير جلد ۷ صفحة ۳۸۲ /

المسئلة الثالثة

ذهب الفقهاء الی قبول شهادة الشاعر الذی لا يرتكب بشعره محرما او مايخل بالمروءة فان ارتكب ذلک ففی رد شهادته به تفصيل قال الحنفية من كثر انشاد ه وانشاؤه حين تنزل به مهماته ويجعله مكسبة له تنقص مروء ته وترد شهادته / الموسوعة الفقهية جلد ۲۶ صفحة ۱۲۳ /

قـــــــــوله

غياث الاسلام ومغيث المسلمين الامير بن الامير

اشارة الی لقب الممدوح فی الصراح الاغاثة فریاد رسیدن الاستغاثة فریاد خواستن والغیاث بالکسر اسم من الاغاثة **اختلف** فی حقیقة الاسلام **فقیل** هو التصدیق القلبی بجمیع ماعلم مجیئه صلی الله علیه وسلم به بالضرورة وتفصیلا فیما علم تفصیلا واجمالا فیما علم اجمالا **وقیل** هو اقرار باللسان بکلمة الشهادة **وقیل** هو التصدیق بالجنان والاقرار باللسان **وقیل** انه العلم بالارکان فرضا ونفلا او المفروضة علی اختلاف بین هؤلاء وقیل هو مجموع الاقرار باللسان والتصدیق بالجنان والعلم بالارکان **وقوله** غیاث الاسلام مرفوع صفة لقوله المخدوم وقوله ومغیث المسلمین بالرفع عطف علی غیاث الاسلام وفی بعض النسخ بدون الواو وعلی هذا صفة بعد صفة وقوله الامیر صفة بعد صفة للمخدوم قوله ابن الامیر صفة للامیر الاول بالرفع قوله ابن الامیر بالجر صفة للامیر الثانی قوله امیر محمد عطف بیان للمخدوم

قوله

لازال رایات العلم فی ایام دولته عالیة

لازال فعل ناقص اسمه رایات العلم **وعالیة** بالعین المهملة من العلو بمعنی الرفعة خبره وقوله فی ایام دولته متعلق بعالیة مقدم علیه للاهتمام **وههنا** استعارات ثلاثة مکنیة وتخییلیة وترشیحیة لانه شبه العلم بجیش ذی رایات ثم ذکر المشبه الذی هو العلم واراد ایضا المشبه لکن

المشبه به يعلم كناية فهى استعارة مكنية واثبت لازم المشبه به وهو الرايات للمشبه فهى استعارة تخييلية واثبت مناسب المشبه به وهو العلو للمشبه فهى استعارة ترشيحية

قوله

وقيمته من اثار تربيته غالية

عطف على رايات العلم **والاثار** جمع اثر والاثر قديكون بمعنى العلامة كما يقال اثر القدم وفى عرف الفقه بمعنى قول الصحابة وعملهم وبمعنى الطبيعة كما يقال هو اثر النار وبمعنى العمل وهوالمراد ههنا **والتربية** بمعنى پروردن متعلق بغالية قدم عليه للاهتمام **وغالية** من الغلاء بالغين المعجمة بالفتح والمد بمعنى ارتفاع القيمة وازديادها (گران شدن نرخ) **وههنا** ثلاث استعارات مكنية وتخييلية وترشيحية لانه شبّه العلم بشئ ذى قيمة وثمن ثم ذكر المشبه الذى هو العلم واراد ايضا المشبه لكن المشبه به يعلم كناية فهى استعارة مكنية واثبت لازم المشبه به وهو القيمة للمشبه فهى استعارة تخييلية واثبت مناسب المشبه به وهو الغلاء للمشبه فهى استعارة ترشيحية

قوله

اللهم خصصه بالكمالات العلمية والعملية

﴿وارزقه الرياسة دينية والدنيوية﴾

الغرض من هذاالقول دعاء للمخدوم **قوله** اللهم فيه ثلاثة مذاهب **المذهب الاول** ان اصل اللهم يا الله فحذف منه حرف النداء، وعوض عنها الميم المشددة **وانما** اختير الميم من الحروف لمناسبتهاالياء، فى التعريف فكما ان ياء النداء للتعريف فكذلک الميم قدتجئ للتعريف كمافى قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر **وانما** شدد الميم ليكون العوض كالمعوض فى عدد الحروف لان يا حرفان والميم المشددة ايضا حرفان **وانما** اوردها فى الاخر مع ان المعوض حذف من الاول لمراعاة الادب لان اسم الله تعالى اليق بالتقديم **فانقيل** كثير اما يحذف حرف النداء ولم يعوض عنه الميم كما فى قوله تعالى يُوْسُفُ اَعْرِضْ عَنْ هٰذَا؟ **قلنا** هذه خاصة اسم الجلالة كما ان دخول حرف النداء عليه مع لام التعريف خاصة له وكما ان قطع همزته مع ياء النداء. مع انه للوصل خاصة له **والمذهب الثانى** ان اصله يا الله امنا بخير وا. بضم الهمزة وتشديد الميم صيغة امر حاضرمن ام يؤم من باب نصر ينصر معناه قصد يقصد ونا ضمير المتكلم منصوب على انه مفعول به لام وبخير جار ومجرور يتعلق بام ومعناه يا الله اقصد لنا بخير ثم حذف منه حرف النداء مع متعلقات الفعل وهمزته فوصل هاء لفظ الله بميم ام وهذاالقول مخالف للمعقول والمنقول **اما مخالفته للمنقول** فلاجتماع

المتضادين فی قوله تعالى **واذقالوا** ای الكفار **اللهم ان كان هذا** ای القرآن اودين محمد صلى الله عليه وسلم **هو الحق من عندک فامطرعلينا حجارة من السماء او ائتنا بعذاب اليم** فان قولهم اللهم لطلب الخير ان كان معناه اقصد لنا بخير وقولهم فامطر علينا حجارة طلب نزول العذاب وهما متضادان **واماخالفته للمعقول** فلوجهين **احدهما** ان حذف همزة الفعل مع انها جزمنه وكذا حذف متعلقاته من غير قرينة غيرجائز **وثانيهما** انه لوكان الامر كما قلتم لجاز الجمع بين الياء والميم المشددة اذهما ليسا بعوض ومعوض والامر ليس كذلک **والمذهب الثالث** هوان زيادة الميم المشددة فی اخر اسم الجلالة من خواص هذاالاسم فكمالايحيط علی ذاته تعالى كذلک لايحيط علی اسمائه تعالی وخواصه وهذامذهب اهل التحقيق

بيان الكمالات

الكمالات جمع كمال والكمال لغة مقابل النقصان واصطلاحا مايتم به النوع وهو علی قسمين كمال اول وكمال ثانوی **فالكمال الاولى** ما يتم به الشئ فی حدذاته وهو فی نفسه علی قسمين **احدهما** صناعی وهو الذی فيه مدخل لصنع الانسان كهيئة السرير فانه ما يتم به السرير فی حدذاته حاصل له بصنع النجار **وثانيهما** طبعی وهو الذی لا مدخل فيه لصنع الانسان كالنفس الناطقة للانسان فانها لا مدخل فيها لصنع الانسان **والكمال الثانوی** ما يتم به الشئ فی وصف من اوصافه كالعلم للعالم هذا

عند الجمهور **وقال** بعض العلماء، ان الكمال الاولى ما لا يكون مطلوبا بالذات كالحركة الى جهة والكمال الثانوى ما يكون مطلوبا لذاته كالوصول الى المقصد **قوله** العلمية والعملية اى المنسوبة الى العلم والعمل وفى تقديم العلم على العمل اشارة إلى شرف العلم **قوله** الدينية والدنيوية اى المنسوبة الى الدين والدنيا

(قـــــــــــــــوله)

(لان غوامض الاسرار بالنسبة الى ذهنه الوقاد)

الغرض من هذا القول تعليل لقوله توسلت وتوصلت كما يدل عليه قوله لا حقاً فهو باتحاف هذا الكتاب اولى وباهدائه احرى لا لقوله خصصه وارزقه لان الدعاء لكونه انشاء لا يعلل اذ لا حكم فيه **فانقيل** ان الانشاء قد علل كما فى قولنا اقتل زيدا فانه قدشتم النبى صلى الله عليه وسلم واقطع يد عمرو فانه قد سرق الدنانير؟ **قلنا** ان معنى قولنا المذكور هكذا اقتل زيدا وهو مستحق للقتل لانه شتم النبى ﷺ واقطع يد عمرو وهو مستحق للقطع لانه قدسرق الدنانيرحاصل التعليل ان الممدوح موصوف بهذه الصفات وكل موصوف بهذه الصفات فهو باتحاف هذا الكتاب اولى فهو باتحافه اولى **والغوامض** جمع غامضة بمعنى سخن پوشيده والاسرار جمع سر وهو ايضا بمعنى سخن پوشيده فاضافة الغوامض الى الاسرار بيانية وفيه مبالغة فى الخفاء وعدم الوضوح كخيار الخيارمبالغة فى

المختارية **والذهن** قوة للنفس معدة لاكتساب العلوم والاراء **والوقاد** مبالغة في الوقود بمعنى افروخته شدن **وهينة** بمعنى سهلة يطلع عليها بلامهلة **ونتائج الافكار** اى المطالب النظرية التى شانها الاكتساب بالانظار الصحيحة **والطبع** ما خلق الانسان عليه **والنقاد** بالفتح وتشديد القاف بسيار سره كننده درم ودينار قيل ههنا بمعنى السالم **بينة** اى بديهية لا يحتاج فى تحصيلها الى كلفة **والاتحاف** تحفه دادن **والاهداء** هديه دادن **الفرق بين الهبة والهدية** ان هدية مايتقرب المهدى الى المهدى اليه وليس كذلك الهبة ولهذا لا يجوز ان يقال ان الله يهدى الى العبد كما يقال انه يهب له وقال الله تعالى (فَهَبْ لِيْ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا)وتقول اهدى المرؤوس الى الرئيس ووهب الرئيس للمرؤوس واصل الهداية من قولك هدى الشئ اذاتقدم وسميت الهدية هدية لانها تقدم امام الحاجة

(قــــــــــــــــوله)

(واسال من الله تعالى ان ينفع به)

الغرض منه دفع للعجب الناشى من قوله كتبت ونظمت بل من الاتحاف ايضا والتجاء الى حضرته تعالى وتقدس وحذف مفعول ينفع قصداً الى العموم الى كل واحد من الطالبين واسئل من السؤال

الفرق بين السؤال والامر والالتماس

ان ما لا يحتمل الصدق والكذب اما ان يدل على طلب الفعل الذى هو مأخذه او كف النفس عنه دلالة وضعية اولا يدل فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما ان يقارن الاستعلاء (اى عدالمتكلم نفسه عاليا شريفاسواء كان عاليا اولا) اويقارن التساوى او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو امر كما فى قولناانصر وان قارن التساوى فهو التماس كقول المساوى للمساوى افعل وان قارن الخضوع فهو سؤال و دعاء كقولنا اللهم اغفرلى ولهذا قالواالمسئلة والسؤال ممن دونك والامر ممن فوقك والطلب ممن يساويك فاما قوله تعالى (ولايسئلكم اموالكم)فهو يجرى مجرى الرفق فى الكلام واستعطاف السامع به ومثله قوله تعالى (ان تقرضوا الله قرضا حسنا) فالسؤال طلب الادنى من الاعلى والامر طلب الاعلى من الادنى والالتماس طب المساوى من المساوى

الفرق بين السؤال والاستخبار

ان الاستخبار طلب الخبرفقط والسؤال يكون طلب الخبر وطلب الامر والنهى وهو ان يسئل السائل غيره ان يأمره بالشئ او ينهاه عنه

الفرق بين السؤال والاستفهام

ان الاستفهام لا يكون الالما يجهله المستفهم او يشك فيه وذلك ان المستفهم طالب لان يفهم ويجوز ان يكون السائل يسئل عمايعلم وعن ما

لا یعلم فالفرق بینهما ظاهر وادوات السؤال (هل والالف وام وما ومن وای وکیف وکم واین ومتی) والسؤال هو طلب الاخبار باداته فی الافهام فان قال ما مذهبک فی حدوث العالم فهو سؤال لانه قداتی بصیغة السؤال وان قال اخبرنی عن مذهبک فی حدوث العالم فمعناه معنی السؤال ولفظه لفظ الامر

(قـــــــوله)

(انه ولی ذلک النفع)

الغرض منه علة لقوله اسأل یعنی انه تعالی متولی ذلک ومالکه فله ان یتصرف فیه کیف ما یشاء

(قـــــــوله)

(وهو حسبی ونعم الوکیل)

الحسب بسنده بودن والوکیل من یفوض الیه الامر ویعتمد علیه **فانقیل** ان جملة نعم الوکیل اما معطوفة علی مجموع قوله هو حسبی واما علی حسبی بمعنی محسبی واما علی حسبی بمعنی یحسبنی ولا یصح عطفها علی واحد من هذه الاحتمالات الثلاثة **لانها ان کانت معطوفة** علی مجموع هو حسبی فیلزم عطف الانشاء علی الاخبار لان افعال المدح من

قبیل الانشاء وقوله وهو حسبی جملة خبرية والعطف بين الامرين يقتضى
الاتصال بينهما من وجه والانفصال من وجه اخر وبين الانشاء والاخبار
انفصال كامل لان وجود المحكى عنه فى الاخبار ضرورى وفى الانشاء
عدم وجود المحكى عنه ضرورى **وايضا** يلزم عطف الفعلية على الاسمية
وهو غير حسن **وان كانت معطوفة** على حسبى بمعنى محسبى فيلزم عطف
الجملة على المفرد لان نعم الوكيل جملة وحسبى بمعنى محسبى
مفرد **وايضا** يلزم كون الانشاء خبرا للمبتدأ لان حسبى خبر للمضير المرفوع
المنفصل فان كانت جملة نعم الوكيل معطوفة عليه فتكون هذه الجملة
ايضا خبرا للمبتدأ الذى هو الضمير المرفوع المنفصل لان المعطوف فى
حكم المعطوف عليه مع ان الانشاء لا يكون خبرا لشئ لانه ايجاد ما لم
يجد فاذاكان غير موجود بنفسه فكيف كان خبرا لشئ **وان كانت معطوفة**
على حسبى بمعنى يحسبنى فيلزم عطف الانشاء على الاخبار لان افعال
المدح من قبيل الانشاء ويحسبنى جملة خبرية **وايضا** يلزم كون الانشاء خبرا
للمبتدأ كما **مرقلنااولا** ان جملة نعم الوكيل معطوفة على مجموع هو
حسبى ان قلت يلزم عطف الانشاء على الاخبار وهو باطل قلت ان عطف
الانشاء على الاخبار ليس بممتنع على مذهب جميع البلغاء بل على مذهب
البعض والبعض الاخر قائلون بجوازه والعطف ههنا مبنى على المذهب
الثانى **وقلناثانيا** انلآن سلمنا ان هذاالعطف ممتنع على مذهب جميع
البلغاء فنقول ان هذا الامتناع ليس فى كل موضع بل هو فى موضع لاتكون

المناسبة بين المعطوف والمعطوف موجودة فيه وان كانت المناسبة موجودة بينهما فيجوز عطف الانشاء على الاخبار والفعلية على الاسمية كما فى قول العرب (زيديعذب بالقيدوالازهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق) فالاولى خبرية اسمية والثانية فعلية انشائية والمناسبة بينهما موجودة لان كل واحدة منهما مأخوذة فى الجناية والحادثة الواحدة وههنا ايضا المناسبة بينهما موجودة لان كل واحدة من الجملتين مسوقة لمدح الواجب تعالى جل جلاله **وقلنا ثالثا** انا سلمنا ان هذا العطف ممتنع على مذهب جميع البلغاء فى كل موضع فنقول ان قوله نعم الوكيل جملة خبرية لانه يحتمل الصدق والكذب لان هذا القول لو قيل فى حق رجل صالح فصادق ولو قال فى حق رجل طالح فكاذب فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار **وقلنا رابعا** انا ان سلمنا ان قوله نعم الوكيل انشاء لكن لا نسلم انه انشاء من كل الوجوه بل هو انشاء من وجه اذا قصد به انشاء المدح واخبار من وجه ان قصد به اخبار المدح وههنا قصد به اخبار المدح لانه قصد به الحكاية **وقلنا خامسا** انا ان سلمنا ان نعم الوكيل جملة انشائية من كل الوجوه لكنا نقول ان هو حسبى جملة انشائية لانها لانشاء التوكل على الله تعالى اى التمسك بالحق والانقطاع عن الخلق لا للاخبار عنه تعالى بانه كاف فتكون انشائية معنى فصح عطف الانشاء الصورى والمعنوى على الانشاء المعنوى وانما قلنا لانشاء التوكل على الله لا للاخبار عنه تعالى بانه كاف لوجهين **الاول** ان التصنيف امر صعب غاية الصعوبة فلا بد فيه

من التوكل على الله تعالى فتكون انشائية معنى لا خبرية **والثانى** ان علماء البيان قالو ان المقصود من الاخبار اما فائدة الخبر وهى عبارة عن اعلام المتكلم للمخاطب بكلام لم يكن المخاطب عالما بمضمونه نحو ان تقول زيد قائمٌ لمن لم يكن عالما به اولا زمها وهو اعلام المتكلم للمخاطب بعلمه كما تقول لمن حفظ التوراة حفظت التوراة وهما غير متصورين ههنا لان المخاطب بهذاالكلام هو الله تعالى عزشانه وهو خبير بالفائدتين بالضرورة فلا يستقيم ان تكون هذه الجملة خبرية لخلوهاعن فائدة الخبرولازمها فوجب ان تكون انشائية **وقلناسادسا** ان المبتدأ فى قوله نعم الوكيل مقدر بقرينة المعطوف عليه يعنى ان القرينة موجودة على تقدير المبتدأ فى المعطوف اى نعم الوكيل وهو وجوده فى المعطوف عليه فكان نظم الكلام هكذا وهو حسبى وهو نعم الوكيل فكان عطف الخبرية على الخبرية والاسمية على الاسمية والمخصوص بالمدح هو المبتدأ المقدر وقدره مقدما فان المخصوص بالمدح اذاكان مقدما يكون مبتدأ باتفاق اهل الادب ويكون نعم الوكيل خبره واذاكان مؤخرا ففيه مذهبان **احدهما** انه مبتدأ مؤخر والجملة المتقدمة عليها خبره بالتأويل المشهور**وثانيهما** انه خبر مبتدأ محذوف فيكون المخصوص بالمدح باعتبار المبتدأ المحذوف جملة مستقلة والجملة الانشائية اى نعم الوكيل تبقى على انشائتها ولاتصح عطفها على الجملة السابقة الخبرية فان كان المخصوص بالمدح مؤخرا فلاتكون نصا فى الخبرية وان كان مقدما

تکون نصا فیها **وثانیا ساقاً** ان المعطوف علی قوله هو حسبی مقدر وجملة نعم الوکیل متعلق خبر هذا المعطوف لان تقدیره هکذا وهو حسبی وهو مقول فی حقه نعم الوکیل فلا یلزم عطف الانشاء علی الاخبار ولا الفعلیة علی الاسمیة بل هو عطف الخبریة علی الخبریة والاسمیة علی الاسمیة **وثالثاً ثانیاً** انا نعتبر هذا العطف من قبیل عطف القصة علی القصة بدون لحاظ الاخباریة والانشائیة بین المعطوف علیه والمعطوف وهو ان تعطف جملا مسوقة لغرض علی جمل مسوقة لغرض اخر لمناسبة بین الغرضین بلا ملاحظة الاخباریة والانشائیة بین هذه الجمل کما ذکروه فی قوله تعالی وبشر الذین آمنوا وعملوا الصالحات فی اول البقرة فقالوا مجموع قوله تعالی وبشرالی قوله تعالی خالدون معطوف علی مجموع قوله تعالی فان لم تفعلوا فهذا عطف قصة المؤمنین علی قصة الکافرین **فان قیل** لابد فی عطف القصة علی القصة من ان یکون کل واحد من المعطوف علیه والمعطوف جملا متعددة کما یشهد علیه تعریف عطف القصة علی القصة وههنا عطفت الجملة الواحدة وهی جملة نعم الوکیل علی الجملة الواحدة وهی جملة هو حسبی فلا یکون هذا عطف القصة علی القصة؟ **قلت** لیس هذا العطف عین عطف القصة علی القصة بل هو من قبیل نظیره بان یعتبر ههنا مایعتبر فی عطف القصة علی القصة وهو ان یعتبر عطف احدی الجملتین علی الاخری لمناسبة مضمونیهما بدون ملا حظة الاخباریة والانشائیة فیهما والمناسبة ههنا بین هاتین الجملتین موجودة

وهی انہما متشارکان فی لازم واحد وهو التوکل فانہ لازم مع کمال کفایتہ تعالی کما هو لازم مع کمال کفالتہ تعالی **وقلنا تاسعا** ان قولہ نعم الوکیل معطوف علی حسبی بمعنی یحسبنی وان قلت علی هذا یلزم عطف الانشاء علی الاخبار وکون الجملة الانشائیة خبرا قلت سلمنا لکن قولہ یحسبنی وقع فی محل الاعراب وهو الرفع علی الخبریة ویجوز عطف الانشاء علی الاخبار وکون الانشاء خبرافیما ثبت لہ محل من الاعراب **والسرفیہ** ان الجمل التی لہا محل من الاعراب وقعت موقع المفردات لان النسبة المذکورة فیہا لیست مقصودة بالذات لکونہا ملحوظة اجمالا فلایلتفت الی اخباریتہا وانشائیتہا ولا الی کون الانشائیة خبرالمبتدأ کما فی قولہ تعالی حسبنا اللہ ونعم الوکیل فان قولہ تعالی حسبنا اللہ جملة خبریة تقدم الخبر فیہا علی المبتدأ وقعت فی محل الاعراب وهو النصب علی کونہا مقولة القول وقولہ تعالی ونعم الوکیل معطوف علیہا فدل هذا القول قطعا علی صحة عطف الانشاء علی الاخبار فیما لہ محل من الاعراب **وقلنا عاشرا** ان قولہ نعم الوکیل معطوف علی حسبی بمعنی محسبی وان قلت فعلی هذا یلزم عطف الجملة علی المفرد وکون الانشاء خبرا قلت لما کان نعم الوکیل معطوفا علی حسبی فیکون مرفوعا محلا لانہ خبرالضمیر المرفوع المنفصل فیکون بمنزلة المفرد فیکون عطف المفرد الحکمی علی المفرد الحقیقی وکان المفرد الحکمی خبرا لا الانشاء **(والجواب الحادی عشر)** انہ معطوف علی حسبی بمعنی محسبی ونعم الوکیل بمعنی وکیل

جيد فكان عطف المفرد على المفرد ولا يلزم عطف الجملة على المفرد ولاتكون الجملة الانشائية خبرا

﴿قـــــــــــــوله﴾

﴿اقول الحمد معناه على ماذهب اليه المحققون﴾

من ههنا الى قوله والحمل على الوصف المجازى ثمانية اغراض

الاول تعريف الحمد والغرض من تعريفه اشارة الى رد ما ذهب اليه الامام الرازى فلما عرّفه بقوله **اقول الحمد معناه هو الثناء والنداء على الجميل** مع ضم قوله من نعمة او غيرها اشار الى رده حاصله انه اشارة الى رد ما ذهب اليه الامام الرازى فى تفسيره الكبير من ان الحمد ثناء فى مقابلة الانعام مطلقا سواء وصل الى الحامد او لا بخلاف الشكرفانه ثناء فى مقابلة الانعام الواصل الى الشاكرفلافرق بينهما عنده لا بحسب الموردفانه اللسان فى كليهما ولابحسب المتعلق فانه الانعام فيهما الا بالوصول فى الشكر بخلافه فى الحمدفالامام الرازى ليس بقائل بالفرق بين متعلقيهما **الثناء** هو الذكر الجميل وقال السيد الشريف الثناء هو فعل مايشعر بتعظيم وقال البعض هو ذكر الوصف الخيرو**النداء** عطف على الثناء فى اللغة آوازدادن

والثانی تعیین الذاهبین الی هذاالمعنی فعینهم بقوله **علی ماذهب الیه المحققون** حاصل التعیین ان الذاهبین الی هذاالمعنی هم المحققون کالزمخشری والقاضی البیضاوی والعلامة التفتازانی

والثالث اشعاربعموم متعلق الحمد فاشعر به بقوله **من نعمة اوغیرها** حاصله ان متعلقه عام سواء کان فی مقابلة النعمة اولا والدلیل علی عموم متعلقه قولهم حمدت الرجل علی انعامه وحمدته علی حسنه وشجاعته **والنعمة** بفتح النون التنعم وبالکسرالانعام وبالضم المسرة **فان قلت** ان النعمة ما یتلذذ به صاحبه وغیرها البلاء الذی لا یتلذذ به صاحبه فکیف یتصور الثناء فی غیر النعمة ؟ **قلت** المراد منها النعمة العظیمة ویحمل التنوین علی التعظیم وهی النعمة المتعدیة کالانعام والمراد من غیرها النعمة الغیر المتعدیة مثل العلم والحسن بقرینة المقام

والرابع دفع سؤال مقدر حاصله ان ذکر النداء بعد الثناء مستدرک لان الثناء لا یکون الاباللسان لان الثناء عبارة عن الذکر الجمیل والذکر لا یکون الاباللسان فلا حاجة الی ضم النداء فدفعه بقوله **والنداء** علی صیغة المجهول عطف علی قوله الحمد **لیشعربانه بواسطة اللسان** حاصل الدفع ان الحاجة الی ضم النداء للتصریح والتنصیص علی انه بواسطة اللسان ای علی خصوص مورد الحمد لان فی الثناء احتمال فعل غیر اللسان ایضا لان الثناء قدیکون بمعنی اظهار الصفات الکمالیة والاظهار

عام سواء كان بالقول او بالفعل والفعل اعم من ان يكون فعل اللسان او غيره وغير فعل اللسان نحوقوله عليه السلام (لا احصى ثناء عليك كما انت اثنيت على نفسك) فانه قداطلق الثناء على فعل البارى تعالى وهو منزه عن اللسان بخلاف النداء فانه لا يحتمل فعل غير اللسان فانه مفسر فى كتب اللغة بآواز دادن

والخامس دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان ذكر كلمة او بقوله من نعمة او غيرها غير مناسب للتعريف لان كلمة اوتكون للترديد ومبنى التعريف على الوضاحة والترديد ينافى الوضاحة لانه مورث للابهام فدفعه بقوله **وقولهم من نعمة او غيرها للاشعاربعموم المتعلق بعدتمام تعريف الحمد** حاصل الدفع ان هذاالاعتراض انما كان واردا لوكان هذاالقول (من نعمة او غيرها) داخلافى التعريف وجزء منه وليس كذلك لانه خارج عنه واورده للاشعاربان متعلق الحمد عام بانه قديكون فى مقابلة النعمة وقدلايكون فى مقابلته **وذلك** لان الجميل فى نفسه متناول للانعام وغيره من محاسن الاعمال ومكارم الاخلاق والثناء ايضا غير مقيد بكونه فى مقابلة النعمة فعلم ان الحمد قديكون فى مقابلة النعمة وقديكون فى مقابلة غيرها اذ لوكان مختصا باحد هما لوجب تقييد ه دفعا للانتقاض كذافى حواشى المطالع

والسادس رد على بعض العلماء لان بعضهم ذكروا فى تعريف الحمد قيد على جهة التعظيم لاخراج الاستهزاء فردّ عليهم بقوله **ولاحاجة الى قيد على جهة التعظيم احترازا عن الاستهزاء** هذا مفعول له وعلة لقوله قيد **لانه ليس ثناء حقيقة** هذا دليل وعلة لقوله لا حاجة الى قيد على جهة التعظيم لان الاستهزاء خارج عن الحمد بلفظ الثناء لان الثناء ما يكون بقصد المعنى بان يكون معنى ذلك الكلام مرادا للمتكلم فلا يشمل الثناء الاستهزاء لان معنى الكلام فى الاستهزاء لايكون مرادا للمتكلم واذا كان الاستهزاء خارجا عن تعريف الحمد فلاحاجة لايراد قيد على جهة التعظيم لاخراج الاستهزاء والايلزم اخراج المخرج لكن التالى باطل فالمقدم مثله فى البطلان اما وجه الملازمة فظاهر واما وجه بطلان التالى فللزوم تحصيل الحاصل والاستدراک **ومن** ذكر قيد على جهة التعظيم فى تعريف فهو يصرّح بما علم ضمنا فلا يلزم الاستدراک ولاتحصيل الحاصل ولا اخراج المخرج لانه اخراج الخارج وهو جائز

والسابع دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض انه ينبغى ان يقيد الجميل بقيد الاختيارى اى بان يكون ذلك الجميل فى اختيار المحمود ليحترز عن المدح لانه يعم الاختيارى وغير الاختيارى يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ومدحت زيدا على صباحة خده ورشاقة قده فدفعه بقوله **ولاحاجة الى تقييد الجميل بالاختيارى احترازا عن المدح** مفعول له وعلة لقوله

تقييد لانه ليس بشرط فى الحمد هذا دليل وعلة لقوله لاحاجة حاصل الدفع انه كما ان المدح اعم من الاختيارى وغيره فالحمد ايضا يعم الاختيارى وغيره فهما متساويان فلا حاجة الى الاحتراز عن المدح وفى هذا القول ايضا رد على من شرط الاختيارية فى الحمد

والثامن استدلال على عموم الحمد للاختيارى وغيره بالاية والحديث فاستدل عليه بقوله بدليل قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا حاصل الاستدلال بهذه الاية وبهذا الحديث انه وصف المقام بكونه محمودا مع انه لا اختيار للمقام فى صدور وصف من الاوصاف لانه غير حى لانه مقام الشفاعة فدل ذالك على ان الاختيارى ليس بشرط فى الحمد كما لا يشترط فى المدح والمقام المحمود هو المقام الذى يحمده القائم فيه وكل من رآه وعرفه وهو مطلق فى كل مقام يستوجب الحمد من انواع المكرمات والمشهور ان المراد به نوع واحد مما يتناوله ذلك المقام وهو مقام الشفاعة لماروى عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه انه قال صلى الله عليه وسلم هو المقام الذى اشفع فيه لا متى ولاشعاره بان الناس يحمدونه لقيامه صلى الله عليه وسلم وماذالك المقام الامقام الشفاعة كذا فى الكشاف والبيضاوى فانقيل ان البعث لا يكون فى ذالك المقام بل يذهب النبى صلى الله عليه وسلم الى ذالك المقام بعد استدعاء الناس والتجائهم اليه عليه الصلوة والسلام قال النبى عليه الصلوة

والسلام فی حدیث الشفاعة فیأتون محمدا صلی اللہ علیه وسلم فیقولون یا محمد انت رسول اللہ وخاتم الانبیاء وقد غفر اللہ لک ماتقدم من ذنبک وماتأخر اشفع لنا الی ربک الاتری الی مانحن فیه فانطلق فآتی تحت العرش فاقع ساجدا لربی ثم یفتح اللہ علی من محامده وحسن الثناء علیه شیئا لم یفتحه علی احد قبلی؟ **قلنااولا** ان مقاما منصوب علی الظرفیة باضمار فعله ای عسی ان یبعثک ربک یوم القیامة فیقیمک مقاما محمودا **وقلناثانیا** ان قوله یبعثک متضمن لمعنی یقیمک **وقلنا ثالثا** انه منصوب علی الحالیة فیکون تقدیره هکذا یبعثک ذامقام محمود فلا یردمایرد

(قـــــــــــــــــــوله)

(والحمل علی الوصف المجازی وصفا له بوصف صاحبه)

من ههنا الی قوله والشکر فعل ینبئ خمسة اغراض

الاول دفع اعتراض وارد علی الاستدلال بقوله تعالی وبالحدیث **حاصل الاعتراض** ان الآیة والحدیث انما یقومان حجة ودلیلا لوکان وصف المقام بالمحمود علی سبیل الحقیقة ای توصیف بحال الموصوف (وهو تابع یدل علی معنی حاصل فی متبوعه وموصوفه نحو مررت برجل حسن اذالحسن

حاله) وهو ممنوع لانه يجوز ان يكون وصفه به محمولا على المجاز اى توصيفابحال متعلقه (وهوتابع يدل على معنى حاصل فى متعلق الموصوف ومتعلق الموصوف هو الذى بينه وبين الموصوف علاقة اما قريبة من نسب كمررت برجل عالم ابوه او ملك كمررت برجل حسن غلامه او مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه او بعيدة كمررت برجل حسن غلام ابيه) بان المحمود وصف للمقام باعتبار صاحبه وهو النبى صلى الله عليه وسلم الذى لا شك فى اختياره فالمحمود فى الاصل وصف للنبى صلى الله عليه وسلم فوصف المقام به مجازافصار المعنى هكذامقاما محمودا صاحبه كما قالوا فى الكتاب الكريم والاسلوب الحكيم ان معناه كريم صاحبه وحكيم مالكه اذ لاكرم للكتاب ولاحكمة للاسلوب فلا يصح الاستدلال بالاية الكريمة والحديث الشريف فدفعه بقوله **والحمل على الوصف المجازى وصفا له بوصف صاحبه** حاصل الدفع ان المجاز انما يصاراليه اذاتعذر الحقيقة لانها الاصل الظاهر المنساق الى الفهم والعمل بالاصل الظاهر المنساق الى الفهم اصل ولا تعذر لها ههنا فصح الاستدلال بالاية الكريمة والحديث الشريف وقياسه على الكتاب الكريم والاسلوب الحكيم قياس مع الفارق لان الحمل فى الكتاب الكريم والاسلوب الحكيم على الوصف الحقيقى (اى الوصف بحاله) متعذر كما مر بلاضرورة داعية اليه

والثانی جواب ثان للاعتراض الذی مرفی قوله السابق فی الغرض السابع فاجاب عنه ثانیا بقوله **علی ان من یقول یکون الجمیل الاختیاری ماخوذا فی الحمد** حاصل الجواب انا سلمنا ان الاختیاریة شرط فی الحمد لکن مع ذالک لاحاجة الی اخراج المدح عن تعریف الحمد لان ذالک الاشتراط انما هو باعتبار اقتضاء العقل فالحمد والمدح فی الاشتراط المذکور باعتبار العقل سیان لان العقل یقتضی ان یکون کل واحد من الحمد والمدح علی الاختیاری وایضا سیان لغة فی عدم الاشتراط بالاختیاری لانهما یعمان للاختیاری وغیره باعتبار اللغة

والثالث تأییدان الحمدوالمدح سیان فی اشتراط الاختیاریة بحسب العقل فأیده بقوله **کما صرح به** ای بان اخذ الا ختیارفی الحمد انما هو بحسب العقل وبانه لافرق فی اخذه بحسب العقل بینه وبین المدح **صاحب الکشاف حیث قال وکل ذی لب** ای ذی عقل لان العقل لب الانسان والبدن قشره والثوب قشر القشر **اذارجع الی بصیرته** ای ذهنه وقوته الباطنة **لایخفی علیه** ای علی ذی لب **ان الانسان** لفظه ان الرجل فغیره قدس سره الی الانسان اشارة الی ان النفی الآتی لا اختصاص له بالذکر بل تشارکه الانثی **لایمدح** علی صیغة المجهول ویجوز ان یکون علی صیغة المعلوم ویناسبه قوله ان العرب یمدح بالجمال ای لایمدح الانسان انسانا **بغیر فعله** ای بفعل لم یفعله **هذا** تأیید بقول صاحب الکشاف لان الاختیاریة شرط فی

المدح باعتبار العقل **وقدنعی اللہ** ای شنع اللہ تعالی وتقدس **علی الذین انزل فیھم** ای فی شانھم ھذہ الایۃ **ویحبون ان یحمدوا بمالم یفعلوا** تمام الایۃ ھکذا ولاتحسبن الذین یفرحون بما اتوا (ای بمافعلوہ) ویحبون ان یحمدوا بما لم یفعلوا فلا تحسبنھم بمفازۃ (ای بنجاۃ) من العذاب روی ان رسول اللہ صلی ا للہ علیہ وسلم سأل الیھود عن شئ مما فی التوراۃ فکتموا الحق واخبروہ بخلافہ واظھروا انھم صدقوا وفرحوا بما فعلوا وطلبوا ان یحمدھم النبی صلی اللہ علیہ وسلم علی ذالک فاطلع اللہ تعالی رسولہ علی ذلک وسلاہ بما انزل فیھم من الوعید یعنی لا تحسبن الیھود الذی یفرحون بما فعلوا من تدلیسھم علیک ویحبون ان تحمدھم بما لم یفعلوا یعنی الاخبار بالصدق عما سألتھم عنہ ناجین من العذاب کذا فی الکشاف **ومقصودہ** من قولہ وقدنعی اللہ تعالی ذلک ان توصیفہ تعالی الیھود بحبھم الحمد عل مالم یفعلوا تشنیع علیھم واھانۃ لھم بانہ قدصدر عنھم ما ھو مستقبح عند العقول السلیمۃ من طلب الحمد علی مالم یفعل فدلت الآیۃ علی ان الحمد انما یحسن فی نظر العقل اذاوقع علی فعل اختیاری وھو المطلوب

والرابع ایراد اعتراض وجوابین عنہ فاورد الاعتراض بقولہ **ثم سأل کیف ذلک وان العرب یمدح بالجمال وحسن الوجہ** ھذاالاعتراض وارد علی ماسبق من ان المدح مشروط بالاختیاری باعتبار العقل **حاصل الاعتراض**

انالانسلم ان الاختيارية شرط فى المدح باعتبار العقل لان العرب يمدح بالجمال وحسن الوجه مع ان كل واحد منهما غير اختيارى لان كلا منهما فعل الله تعالى وهذا المدح مقبول عند الناس غير مردود **قوله** وان العرب يمدح ان قرء على صيغة التأنيث فظاهر وان قرء على صيغة المذكر فالضمير المستتر فى يمدح راجع الى البعض المفهوم من العرب وهذا القول (اى وان العرب يمدح) بمنزلة العلة لما قبله وقوله وحسن الوجه من باب عطف الخاص على العام واورد الجواب الاول بقوله **فاجاب عنه** اى صاحب الكشاف عن السؤال المذكور **بان الذى سوغ ذلك** اى يجوز المدح والثناء على غير الاختيارى **ان حسن المنظر** بصيغة الظرف اى موضع النظر وهو الصورة **يشعرعن مخبر** على صيغة اسم المفعول اى يحكى عنه **مرضى** بضم الميم وفتح الراء وتشديد الضاد المعجمة المفتوحة بمعنى (پسندیده) **واخلاق محمودة** فالواو للتعليل اى مرضى لاخلاق محمودة فالمرضى معلول بالاخلاق المحمودة **حاصل الجواب** ان المدح بالجمال وحسن الوجه مدح فى الحقيقة بالاخلاق المحمودة التى هى باختيار الممدوح لان حسن المنظر حكاية عن مخبر مرضى فان حسن الظاهر يدل على حسن الباطن لان حسن الصورة يشعر عن اعتدال المزاج وهو يدل على كمال النفس المتعلقة بالمزاج وهى المصدرة لافعال حسنة اختيارية كما قال النبى صلى الله عليه وسلم اطلبوا الخير عند حسان الوجوه **وقال** الفاضل المفتى عبدالله التونكى رحمه الله تعالى اقول

قد رواہ الائمۃ بطرق متعددۃ واسانید متفرقۃ الا انہ لیس شئ منہا خالیا عن متروک او کذاب کما اوضح المحقق الشوکانی فی الفوائد المجموعۃ له **فانقیل** ان فی ہذا المقام نوع اختلال لان المذکور فی السؤال لفظ المدح وفی الجواب لفظ محمودۃ دون لفظ ممدوحۃ فلا یطابق السؤال والجواب ؟ **قلنا** ان المراد من الحمد والمدح کلیہما الثناء بقرینۃ لا حق کلامہ وسابقہ فطابق السؤال والجواب واوردا الجواب الثانی بقولہ **ثم نقل عن علماء البیان تخطیۃ المادح علی غیر الاختیاری** حاصلہ ان المدح بالجمال وحسن الوجہ خطاء وغلط ومخالف للمنقول (وہو قولہ تعالی ویحبون ان یحمدوا) والمعقول (وہو قولہ وکل ذی لب اذا رجع الی بصیرتہ الخ) فلا یکون ہذا المدح ناقضا وانما کان خطاء وغلطا لانہ یجب ان یکون المدح علی الاختیاری **قال صاحب الجدیدۃ** فقولہ قدس سرہ وجعلہ علی صیغۃ المصدر بالنصب معطوف علی التخطیۃ وکذا قولہ وقصد المدح مصدر ولیسا صیغتی الماضی معطوفین علی نقل بان یکون فاعلہما ایضا صاحب الکشاف کما یتسارع الی الوہم ووقع فیہ الناظرون باجمعہم **وقال الفاضل عبداللہ** قولہ وجعلہ غلطا ان قرء علی صیغۃ المصدر فہو عطف علی قولہ تخطیۃ وان قرء علی صیغۃ الماضی فہو عطف علی نقل لان الکشاف ایضا موافق مع اہل البیان قولہ وقصراہ یحتمل المصدر والماضی الا ان وقوع المنقول فی عامۃ النسخ یؤید الثانی **وقال صاحب الجدیدۃ ایضا** وبمانقلنا من عبارۃ الکشاف ظہر لک ان ماوجد فی عامۃ

نسخ السید قدس سره من لفظ المنقول فی قوله ومخالفا للمعقول والمنقول نقل يخالف الاصل وزيادة عن قلم الناسخين **وقال** الفاضل عبدالله قوله ومخالفا آه عطف على قوله غلطاوفی عامة النسخ لفظ المنقول ويراد به المنقول من علماء البيان لانه منزلة العقل او من الآية والحديث الذين يدلان على ان المدح والثناء بغير فعله خطاء عند العقل

والخامس اعادة ما سبق فاعاده بقوله **وهذا صريح فی ان اخذ الاختياری** فی الحمد انما هو بحسب العقل وانه لا فرق فيه بين الحمد والمدح **فانقيل** ان الشارح قدس سره قال اولاً على ان من يقول بكون الجميل الاختياری مأخوذا فی الحمد انما يقول بكونه مأخوذا فيه بحسب العقل لا بحسب اللغة وانه لافرق فيه بين الحمد والمدح كما صرح به صاحب الكشاف ثم قال ههنا وهذا صريح فی ان اخذ الاختياری الخ وهذاتكرار صريح ؟ **قلنا** انالانسلم لزم التكرار لان هذه الاعادة انما هو لبعد العهدوتاكيدالرد ومثل هذالا يعد تكرارا

(قـــــــــــــــــــــوله)

(والشكرفعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام)

من ههنا الى قوله وقوله نحصلی تسعة اغراض

الاول بیان المعنی اللغوی للشکرفبیّنه بقوله **والشکر فعل ینبئ عن تعظیم المنعم بسبب الانعام** الفعل یشمل القول والعمل والاعتقاد والمراد من الانباء الانباء بطریق القصد لان الانباء بغیر القصد لا یکون شکرا **والشکر** فی الاصطلاح صرف العبد جمیع ما انعم الله به علیه الی ماخلق لاجله **فانقیل** ان المذکورفی کلام المصنف هو الحمد دون الشکر فلاحاجة الی ایراد تعریف الشکر؟ **قلنا اولا** انما عرف الشکر مع عدم ذکره فی المتن لئلا یتوهم اتحاد هما لان الشکر فی الظاهر قریب من الحمد حتی ظن الامام الرازی اتحادهما فناسب ان یبین بعد تحقیق معنی الحمد معنی الشکر **وثانیا** انما اورد تعریف الشکر لایضاح ما هیة الحمدلان الاشیاء تعریف باضدادها

والثانی تفریع علی تعریف الحمد والشکر والغرض من التفریع بیان متعلقیهما وموردیهما ففرّع علیه بقوله **فیکون متعلقه** ای متعلق الشکر وهو الانعام **خاصاومورده** ای مورد الشکر هو اللسان والارکان والجنان **عاما والحمدبالعکس** ای یکون متعلق الحمد عاما وهو الانعام وعدم الانعام ومورده خاصا وهو اللسان

والثالث تفریع علی التفریع السابق والغرض من هذاالتفریع بیان مادة الاجتماع بین الحمد والشکروبیان مادتی الافتراق بینهما لان النسبة بینهما عموم وخصوص من وجه فبیّن مادة الاجتماع بقوله **فیجتمعان عند**

وجود الخاصتين معا اى خاصة الحمد وهو اللسان الذى هو مورد الحمد ا لخاص من مورد الشكر وخاصة الشكر وهى النعمة التى هى متعلق الشكر الخاص من متعلق الحمد اى يجتمعان فى صورة الثناء باللسان فى مقابلة الانعام والاحسان وبيّن مادتى الافتراق بقوله **ويفترق كل واحد منهما عند وجود احدى الخاصتين فقط** ففى صورة الثناء باللسان على صفة الكمال بدون الانعام يوجد الحمد بلا شكر فافترق الحمد عن الشكر وفى صورة الثناء بالاركان فى مقابلة الانعام يوجد الشكر بلا حمد فافترق الشكر عن الحمد

والرابع تعيين النسبة بين الحمد والشكر والتصريح بهافعيّنهابقوله **فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه** وهو ان صدق كل واحد منهما (اى من العام والخاص) على بعض مايصدق عليه الاخر لا على الكل كالحيوان والابيض فكل واحد منهما عام بالنظرالى انه شامل للاخرولغيره وخاص من جهة كون الاخر شاملا له ولغيره فلا بدبينهما من ثلاث صور ليحصل التصادق والتفارق ومرجع العموم والخصوص من وجه الى سالبتين جزئيتين (نحوبعض الحيوان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحيوان) والى موجبتين (نحو بعض الحيوان ابيض وبعض الابيض حيوان) وهذه القضايا فى الحمد والشكر هكذا بعض الحمد ليس بشكر (كالثناء باللسان بدون الانعام) وبعض الشكر ليس بحمد (كالفعل بالاركان فى مقابلة الانعام) وبعض الحمد شكر (كالثناء باللسان فى

مقابلة الانعام) وبعض الشكرحمد (كالثناء باللسان فى مقابلة الانعام ايضا)

(فائدة مهمة)

اعلم ان الامور كلهابالاضافة الينا تنقسم **الى ماهو** نافع فى الدنيا والاخرة جميعا كالعلم وحسن الخلق **والى** ماهوضار فيهما جميعا كالجهل وسوءالخلق **والى ما** ينفع فى الحال ويضر فى المآل كالتلذذ باتباع الشهوات **والى ما** يضر فى الحال ويؤلم ولكن ينفع فى المآل كقمع الشهوات ومخالفة النفس **فالنافع فى الحال والمآل هو** النعمة تحقيقا كالعلم وحسن الخلق والضارفيهما هو البلاء تحقيقا كالجهل وسوء الخلق والنافع فى الحال المضر فى المآل بلاء محض عند ذوى البصائر وتظنه الجهال نعمة كالتلذذ باتباع الشهوات ومثاله الجائع اذا وجد عسلا فيه سم فانه يعده نعمة ان كان جاهلا واذا علمه علم ان ذلك بلاء، سيق اليه والضار فى الحال النافع فى المآل نعمة عند ذوى الالباب بلاء عند الجهال ومثاله الدواء البشع فى المحال مذاقه الاانه شاف من الامراض والاسقام وجالب للصحة والسلامة **ثم اعلم ان الخيرات باعتبارآخر** تنقسم الى ماهومؤثر لذاته والى مؤثرلغيره والى مؤثرلذاته ولغيره **فالاول ما** يؤثرلذاته لا لغيره كلذة النظر الى وجه الله تعالى وسعادة لقائه وبالجملة سعادة الاخرى التى لا انقضاء لها فانها لاتطلب ليتوصل

بها الى غاية اخرى مقصودة وراهابل تطلب لذاتها **الثانى** مايقصد لغيره
ولاغرض اصلا فى ذاته كالدراهم والدنانيرفان الحاجة لوكانت لاتنقضى
بها لكانت هى والحصباء بمثابة واحدة ولكن لما كانت وسيلة الى اللذات
سريعة الايصال اليها صارت عند الجهال محبوبة فى نفسها حتى
يجمعوها ويكنزوهاويتصارفواعليها بالربا ويظنون انها مقصودة مثال
هؤلاء مثال من يحب شخصافيحب بسببه رسوله الذى يجمع بينه وبينه ثم
ينسى فى محبة الرسول محبة الاصل فيعرض عنه طول عمره ولايزال
مشغولا بتعهد الرسول ومراعاته وهو غاية الجهل والضلال **الثالث**
مايقصدلذاته ولغيره كالصحة والسلامة فانها تقصدليقدر بسببها على
الذكر والفكر الموصلين الى لقاء الله تعالى او ليتوصل بها الى استيفاء
لذات الدنيافان الانسان وان استغنى عن الشئ الذى تراد سلامة الرجل
لاجله فيريد ايضا سلامة الرجل من حيث انها فاين المؤثر لذاته فقط هو
الخير والنعمة تحقيقا ومايؤثر لذاته ولغيره ايضا فهو نعمة ولكن دون
الاول فاما ما لا يؤثر الالغيره كالنقدين فلايوصفان فى انفسهمامن حيث
انهما جوهران بانهما نعمة بل من حيث انهما وسيلتان فيكونان نعمة فى
حق من يقصد امراليس يمكنه ان يتوصل اليه الا بهما فلوكان مقصده
العلم والعبادة ومعه الكفاية التى هى ضرورة حياته استوى عنده الذهب
والمدر فكان وجودهما وعدمهما عنده بمثابة واحدة بل ربما شغله

وجودهما عن الفكر والعبادة فيكونان بلاء فى حقه ولا يكونان نعمة هذا ما قال الامام ابو حامد محمد بن محمد

والخامس دفع اعتراض مقدر بجوابين حاصل الاعتراض ان الشائع والذائع فى مقام الحمد هو ايراد الحمد بالجملة الاسمية فما الوجه للمصنف انه عدل عن الشائع والمشهور فان كان العدول لنكتة فعليك البيان والافهو فى قوة الخطاء. فدفعه اولا بقوله **واختار الجملة الفعلية ولم يقل الحمد لله جريا على الاصل** حاصل الدفع ان العدول عن الاسمية لنكتة وهى ان فى اختيار الجملة الفعلية جريان على الاصل لان الفعلية اصل الاسمية لان الاسمية مأخوذة من الفعلية فان الحمد لله كان فى الاصل حمدت الله حمدا ثم حذف الفعل واقيم المصدر مقامه وعدل فى المصدر من النصب الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات لان الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبات **وقال** البعض فى بيان حاصل الدفع النكتة هى ان الجملة الفعلية اصل الجمل لانها مشتملة على اصل المرفوعات وهو الفاعل ولانها موافقة لمقصد المتكلم من الاخبار عن الماضى والحال والاستقبال ودفعه ثانيا بقوله **وقصدا الى اظهار العجز عن الحمد على وجه الثبات والدوام** حاصل الدفع ان النكتة فى العدول هى انه انما اختار الجملة الفعلية على الجملة الاسمية للقصد الى اظهار ان المصنف عاجز عن الحمد على طريق الدوام والاستمرار الجملة الاسمية تدل على الدوام

والاستمرار فانقلت ان القوم لم اختاروا الجملة الاسمية فی کتبهم والحال هذه ؟ قلت للمبالغة اولاجل ان کل حمد من کل حامد علی وجه الدوام یدل علی الثبوت المقارن بالتجدد والحدوث لاخذ الزمان المتغیر المتجدد فی مفهومه فانقیل ان قولنا زید قائم جملة اسمیة مع ان الدوام لا یوجد فیه لان زیدا لا یکون قائما علی طریق الدوام والاستمرار لانه یقعدویرکع ویسجد ویضطجع ویستلقی ؟ قلنا ان الدوام لا یکون فی مطلق الجملة الاسمیة بل فی الجملة الاسمیة التی تکون معدولة عن الفعلیة مثل الحمد لله فانه معدولة عن حمدت الله حمدا فانقیل ان مثل الله ربنا ومحمدرسولنا جملة اسمیة غیر معدولة عن الفعلیة مع انهاتدل علی الدوام والاستمرار؟ قلنا ان الدوام فی هذه الجمل الاسمیة لیس للجملة الاسمیة بل لتعیین الشارع لان علی ربوبیة الله تعالی الدائمة ورسالة محمد صلی الله علیه وسلم الدائمة تعیین الشارع موجودوهی الآیة الکریمة والحدیث الشریف فالدوام فی مثل هذه الجملة للآیة الکریة والحدیث الشریف لا للجملة الاسمیة فانقیل ان السماء فوقنا والارض تحتنا جمل اسمیة غیر معدولة عن الفعلیة ولاتعیین الشارع علی الدوام موجود فیها مع انها تدل علی الدوام والاستمرار؟ قلنا ان الشارع اعم من ان یکون حقیقیا او حکمیا وههنا الشارع الحکمی الذی هو مشاهد تنا موجود فیکون الدوام لتعیین الشارع الحکمی لا للجملة ا لاسمیة فانقیل تکون الجملة اسمیة معدولة عن الفعلیة مع انہا تکون غیردالة علی الدوام نحو سلام علیک

لانها معدولة عن سلمت سلاما عليک مع ان الدوام ليس بموجود فيها لان السلامة على طريق الدوام تكون موجودة فى الله تعالى ولا توجد فى غيره تعالى ؟ **قلنا اولاً** ان الدوام اعم من ان يكون على طريق الحقيقة او على طريق الادعاء وههنا على طريق الحقيقة الدوام وان لم يكن موجودا لكن الدوام على طريق الادعاء موجود فلا يرد ما يرد **وقلنا ثانيا** ان المعنى المتعارف للدوام غير مراد بل المراد به عدم التقييد بالزمان **فان قيل** لم اختار الفعلية المضارعية ؟ **قلنا** ان الحمد عبادة واشق العبادات مايكون على طريق الاستمرار التجددى والاستمرار التجددى يكون فى المضارع نحو قوله تعالى ولو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم **فان قيل** ان الشارح قدس سره قال فى جواب الاعتراض وقصدا الى اظهار العجز عن الحمد على وجه الثبات والدوام عدل عن الجملة الاسمية الى الجملة الفعلية فنقول انا لانسلم ان فى اختيار الجملة الفعلية اظهار العجز عن الحمد على طريق الدوام لان الجملة الفعلية المضارعية ايضا تدل على الدوام لكن الدوام فى الجملة الاسمية ثباتى وفى الجملة الفعلية المضارعية تجددى والتجددى ليس باسهل من الثباتى فلا يصح اظهار العجز؟ **قلنا** ان الدوام التجددى وان لم يكن اسهل من الدوام الثباتى لكنه مقدور العبد والدوام الثباتى ليس بمقدور له فصح اظهار العجز **فان قيل** لم اختار صيغة المتكلم ؟ **قلنا** لاعتناء نفسه واهتمامه كما يقال فى الافغانية (اول خان بيا جهان) **فان قيل** لم اختار صيغة جمع المتكلم

: **قلنا اولا** انه اختارها شفقة على المسلمين لانه اشترك فى الحمد مع نفسه المسلمين **وقلنا ثانيا** ان الحمد عبادة والعبادة بالهيئة الاجتماعية تكون قريبا الى القبول **وقلنا ثالثا** ان المصنف اشار الى صعوبة مقام الحمد لانه اشترك فى الحمد مع نفسه اشخاصا اخر كما قال عليه الصلوة والسلام لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك **والجواب الثالث** عن الاعتراض الذى دفعه الشارح قدس سره بالجوابين ان الحمد فى مقابلة النعم المتجددة فاتى بالحمد بصورة الجملة الفعلية الدالة على التجدد والحدوث **والجواب الرابع** عنه ان الاكثرمن الحامدين حادث فاتى بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث **والجواب الخامس** عنه انه انما اختار الجملة الفعلية لان المصنف ذكر الحمد فى مقابلة الانعام الخاص وهو التوفيق والتوفيق يتجدد فى كل آن فاوردالحمد فى مقابلته بالجملة الفعلية الدالة على التجدد ليوافق الحمد مع الانعام **قوله جريا على الاصل** مفعول له لقوله اختار من باب ضربت تأديبا قوله وقصدا عطف على قوله جريا ومفعول له لقوله لم يقل من باب قعدت عن الحرب جبنا اعلم ان كل واحد من العلتين متعلقة بكل واحدمن الفعلين الاولى بالاول والثانية بالثانى اوالاولى بالثانى والثانية بالاول

والسادس تعريف التوفيق فعرّفه بقوله **والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو خير فى حقه** الجعل مصدرمضاف الى المفعول والفاعل محذوف

ای جعل اللہ تعالی فعل العبد لان فاعل التوفیق ہو اللہ تعالی **والتوفیق** علی قسمین **احدھما** ماینسب الی اللہ تعالی وھذاالقسم فی اللغۃ جعل فعل العبد موافقالما ہو خیر فی حقہ واما فی العرف فعند المتکلمین الدعوۃ الی الطاعۃ وعند بعضھم خلق القدرۃ علی الطاعۃ وعند بعضھم خلق الطاعۃ وھہنا التوفیق منسوب الی اللہ تعالی **وثانیھما** ماینسب الی العبد وھذاالقسم فی اللغۃ دست دادن کسی رادرکارخیر وفی الاصطلاح جعل الاسباب موافقۃ للمطلوب الخیر

والسابع بیان المعنی الاصطلاحی للھدایۃ فبیّنہ بقولہ **والھدایۃ الدلالۃ الموصلۃ الی البغیۃ** فالبدایۃ فی اللغۃ راہ نمودن وفی الاصطلاح اختلف فیہ **فقال** الاشاعرۃ ہو الدلالۃ علی مایوصل الی المطلوب **وقال** المعتزلۃ ہو الدلالۃ الموصلۃ الی المطلوب ھذا ہو المشھورلکن المذکور فی کلام المشائخ ان الھدایۃ عند الاشاعرۃ ہو الدلالۃ الموصلۃ الی المطلوب وعند المعتزلۃ ہو الدلالۃ علی مایوصل الی المطلوب کما فی شرح العقائد النسفیۃ فیعلم من ھذاالمنافاۃ بین المشھور وبین ماذکرہ الشیخ **قیل فی دفع المنافاۃ** لا منافاۃ بین المشھور وبین ماذکرہ المشائخ اذماھو المشہور ہو المعنی اللغوی او العرفی وماذکرہ المشائخ ہو المعنی الشرعی **وقیل فی دفع المنافاۃ** ان الاشاعرۃ علی قسمین احدھما جمھور وثانیھما محققون والمعتزلۃ ایضا علی قسمین جمھور ومحققون فمراد

المشائخ جمهور الاشاعرة وجمهور المعتزلة ومراد المحققين محققون من الاشاعرة والمعتزلة

مراتب الهداية واقسامها

اعلم ان للهداية اقساماومراتب مختلفة **الاول** فطرى وهو شامل لكل ذى روح وحاصل له فى وقت خلقه كما قال تعالى (واعطى كل شئ خلقه ثم هدى) **والثانى** كسبى وهو الذى يحصل بكسب ا لكاسب والكسبى على خمسة اقسام **احدها** احساسى وهو هداية افاضة الحواس الظاهرة والباطنة التى بها يتمكن العبد من الاهتداء الى مصالحه **وثانيها** عقلى وهوهداية بافاضة القوة العقلية التى بها يتمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه من الكليات **وثالثها** استدلالى وهو هداية بنصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد اليه اشار تعالى بقوله (وهديناه النجدين) **ورابعها** نبوى وهو هداية بارسال الرسول وانزال الكتب نحو قوله تعالى (وجعلنا هم ائمة يهدون بامرنا) وقوله (ان هذاالقرآن يهدى للتى هى اقوم) **وخامسها** الهامى وهو ان يكشف على قلوبهم السرائرويريهم الاشياء كما هى بالوحى والالهام والمنامات الصادقة وهذا قسم يختص بنيله الانبياء والاولياء واياه عنى بقوله (اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) وقوله (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا)

والثامن ایراد دلائل ثلاثة للقائلین بان الهدایة هو الدلالة الموصلة الی المطلوب والوصول معتبر فیها فاورد الدلیل الاول بقوله **والوصول معتبرفی مفهومها بدلیل ان الضلالة تقع فی مقابلتها** حاصله ان الهدایة واقعة فی مقابلة الضلالة فی قوله تعالی (اولئک الذین اشتروا الضلالة بالهدی) وعدم الوصول معتبر فی الضلالة فلابد من اعتبار الوصول فی الهدایة لیتم المقابلة بینهما **والجواب** عن هذاالدلیل ان ههنا امرین الاول الهدایة والثانی الهدی ومقابل الضلالة هو الهدی ولاشک ان الوصول معتبرفیه وکلامنا فی الهدایة دون الهدی **والجواب الاخرعنه** ان الهدایة والهدی شئ واحد لکن للهدایة معنیان معنی لازمی وهو راه یافتن ومعنی متعدی وهو راه نمودن ولاشک ان الوصول معتبر فی المعنی اللازمی للهدایة وکلامنافی الهدایة بالمعنی المتعدی وهولیس بمقابل للضلالة **والجواب الاخرعنه** ان عدم الوصول لازم مع الضلالة ویجوز ان یکون لازم الشئ اعم منه فعدم الوصول قدیکون موجودا مع الضلالة وقد یکون موجودا مع الهدایة واورد الدلیل الثانی بقوله **وانه یمدح بها کما یمدح بالاهتداء** حاصله انه یمدح بالهدایة کما یمدح بالاهتداء لان الانسان یمدح بکونه مهدیا کما یمدح بکونه مهتدیا والشخص لا یستحق المدح الااذاکان دلالته موصلة فعلم ان الوصول معتبر فی الهدایة **والجواب** عن هذاالدلیل انا لانسلم ان الشخص لا یستحق المدح ما لم یکن دلالته

موصلة بل يستحق المدح بقدر الامكان وان لم يستحق المدح اللائق بالايصال

الفائدة المهمة

اعلم ان الهدى والهداية مترادفان فى اللغة لكن الشرع فرق بينهما بان الهدى مخصوص بما تولاه الله واعطاه بنفسه والهداية اعم فبينهما عموم وخصوص مطلق واما الاهتداء فمخصوص بما يتحراه الانسان على طريق الاختيار اما فى الامور الدنيوية اوالاخروية فيتقبله واورد الدليل الثالث مع تعريف المطاوعة ومثاله بقوله **وان الاهتداء مطاوعها والمطاوعة حصول الاثر** انتظر مفتشالبيان الحاصل **اعلم** انه لا بد ههنا من معرفة امور اربعة **احدها** هو المطاوعة وهو حصول الاثر للمفعول عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله **وثانيها** المطاوع بالفتح وهو الفعل ا لمتعدى الذى يحصل الاثر لمفعوله بسبب تعلق الفعل المتعدى بمفعوله اى الفعل المذكور اولا **وثالثها** المطاوع بالكسر وهو الفعل الدال على الاثر الحاصل للمفعول عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله اى الفعل المذكور ثانيا **ورابعها** قاعدة وهى ان المطاوع بالفتح ان كان متعديا الى مفعول واحد يكون المطاوع بالكسر لازما نحو باعدته فتباعد وان كان متعديا الى المفعولين يكون المطاوع بالكسر متعديا الى مفعول واحد نحو علمته الفقه فتعلمه وان كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل يكون المطاوع بالكسر

متعديا الى مفعولين **خاص الدليل الثالث** ان الاهتداء مطاوع الهداية كما يقال هديت زيدا فاهتدى والمطاوع بالكسر لا يخالف الاصل الذى هو المطاوع بالفتح والوصول معتبر فى مفهوم الاهتداء فلا محالة يكون معتبرا فى مفهوم الهداية ايضا لئلا يلزم مخالفة المطاوع بالكسر عن الاصل والمخالفة باطلة لان المطاوع بالكسر اثر للاصل والاثر لا يتخلف عن المؤثر نحوصدور الاجتماع عن الجمع فى قولنا جمعته فاجتمع **والجواب الاول** عن هذاالدليل ان من يقول بكون الوصول معتبرا فى الهداية لا يقول بمطاوعة الاهتداء للهداية **والجواب الثانى عنه** انا لانسلم ان قوله هديته فاهتدى من باب المطاوعة بل هو من قبيل ترتب احد الفعلين على الاخر من دون الاثر **والجواب الثالث عنه** انالانسلم عدم جواز مخالفة المطاوع عن الاصل بل هو جائز كما يقال امرته فلم يأتمر فان الاتمار والامتثال ليس بلازم مع الامر

والتاسع دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض انه لوكانت الهداية بمعنى الدلالة الموصلة الى المطلوب للزم الكذب فى قوله تعالى واما ثمود فهدينا هم لكن التالى باطل فالمقدم مثله فى البطلان وهذا قياس استثنائى رفعى يقتضى الشيئين احدهما وجه الملازمة وثانيهما وجه بطلان التالى **واما وجه** الملازمة فلان قوم ثمود لم يؤمنوا بنبيهم صالح عليه السلام كما بين فى التاريخ وثبت فيه وهذه الاية تدل على ايمانهم

فلزم الكذب لا محالة **واما وجه** بطلان التالي فظاهر لان الله تعالى منزه من الكذب لانه نقص فيه تعالى تعالى الله عنه علوا كبيرا **اعلم ان الايراد والاعتراض** يجئ على اربعة طرق **احدها** بطريق المنع وهو عبارة عن طلب الدليل **وثانيها** بطريق النقض الاجمالي وهو ان يكون الدليل جاريا بجميع مقدماته مع تخلف المدعى **وثالثها** النقض التفصيلي وهو عبارة عن ان يمنع المقدمة الخاصة من مقدمات الدليل مثل الصغرى او الكبرى هذا في القياس الاقتراني او الملازمة او بطلان التالي او حقانية المقدم هذا في القياس الاستثنائي **ورابعها** بطريق المعارضة وهو عبارة عن اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم وههنا الايراد والاعتراض بطريق المعارضة فدفعه بقوله **واما قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى فمجاز عن اصابة اسباب الهداية** حاصل الدفع ان الهداية في هذه الاية ليست على معناها الحقيقي بل هي مجاز عن اصابة اسباب الهداية واراءة الطريق على طريق المجاز المرسل باستعمال لفظ المسبب في السبب فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب سبب الدلالة الموصلة الى المطلوب ولاشك ان الاراءة كانت حاصلة لهم ومعنى الاية ان ثمود اعطيناهم اسباب الوصول الى الحق كالرسول والكتاب والعقل فلم يتبعوا الحق واستحبوا العمى على الهدى

قوله

(وقوله نصلى واختار الجملة الفعلية ههنا ايضا)

من ههنا الى الاخر ثمانية اغراض

الاول دفع اعتراض مقدر وارد على العدول عن الجملة الاسمية الى الجملة الفعلية فى مقام الصلوة بجوابات ثلاثة وتفصيله هكذا ان المشهور فى مقام الصلوة ايراد الصلوة بالجملة الاسمية فما الوجه للمصنف انه عدل عن المشهور فان كان العدول عنه لنكتة فعليك البيان والا فهو فى قوة الخطاء فاورد الجوابين بقوله **واختار الجملة الفعلية ههنا ايضا بمثل ماذكرنا** من الجرى على الاصل وقصد اظهار العجزعن التسلوة على وجه الدوام والاستمرار **وانمازاد** لفظ المثل لان الاصل ههنا نصلى او صليت على محمد صلى الله عليه وسلم وفيما سبق نحمد او حمدت الله حمدا وايضا العجز ههنا عن الصلوة وفيما سبق العجز عن دوام الحمد واورد الجواب الثالث بقوله **وليكون الصلوة على وفق الحمد** حاصل الجواب انه انما عدل عن الجملة الاسمية الى الجملة الفعلية لتوافق جملة الصلوة مع جملة الحمد فى الفعلية والموافقة امر حسن لا يترك الالعارض ولاعارض يعتد به ههنا

والثانى ايرادمذهب الجمهور فى المعنى اللغوى والشرعى للصلوة فاورده بقوله **والمشهوران الصلوة حقيقة فى الدعاء لغة وفى الاركان المخصوصة شرعا** فقوله لغة وشرعا منصوب على التمييز عن النسبة التى

فی قوله الصلوة حقيقة يعنى انها حقيقة لغوية فی الدعاء وحقيقة شرعية فی اداء الارکان المخصوصة من التحريمة والقيام والقراءة والرکوع والسجود والقعدة الاخيرة فالمعنى الشرعى مجاز عند اهل اللغة کما ان المعنى اللغوی مجاز عنداهل الشرع **اعلم** ان الحقيقة علی اربعة اقسام **اعدها** حقيقة لغوية وهو ما کان واضع اللفظ للمعنى لغة کلفظ الصلوة الموضوع للدعاء. **وثانيها** حقيقة شرعية وهو ماکان الواضع هو الشارع کلفظ الصلوة الموضوع للارکان المخصوصة لانها وضعها الشارع للارکن المخصوصة **وثالثها** حقيقة عرفية عامة وهو ما کان الواضع هو العرف العام کلفظ الدابة الموضوع لذوات القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير**ورابعها** حقيقة عرفية خاصة وهو ما کان الواضع هو العرف الخاص کلفظ الفعل الموضوع لکلمة دلت علی معنى فی نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة هذا ما قال البعض وفيه ما فيه والله اعلم

والثالث تفريع علی مذهب الجمهور ففرّع عليه بقوله **فيكون الصلوة المستندة الى العبد حقيقة** ای فيکون الصلوة المنسوبة الی العبد من الملک والبشر والجن ای الی المخلوق حقيقة بالمعنيين المذکورين تارة بمعنى الدعاء نحو نصلی علی محمد وآله ای ندعوا الله تعالی ونطلب منه الرحمة وافاضة الخير علی حبيبه وصلوا عليه ادعوا ربکم بافاضة البرکات عليه وتارة بمعنى اداء الارکان المخصوصة نحو زيد صلی الظهر

ای ادی ارکانها **وبهذاظهر** انه لاعبرة بما اشتهر عندهم من ان الصلوة من الله تعالی رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء اذا الدعاء بمعنی طلب الفعل علی سبيل الخضوع شامل لطلب الرحمة وطلب المغفرة فلا وجه للتفرقة بينهما لكن المفهوم من مغنی اللبيب ان الاستغفار غير الدعاء اذهو عبارة عن طلب الملائكة الغفران علی ذنوب المؤمنين والدعاء هو دعاء بعض المؤمنين بعضابالرحمة **وقال الفاضل عبدالله** لاينافی مااشتهرمن ان الصلوة اذانسب الی الله تعالی يرادبهاالرحمة والی الملائكة يرادبهاالاستغفاروالی المؤمنين يرادبهاالدعاء والی الوحوش والطيوريراد بها التسبيح والثناء لانه لا يدل علی كونها حقيقة فی الجميع

والرابع دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان ماذكرتم من ان الصلوة بمعنی الدعاء لغة وبمعنی الاركان المخصوصة شرعا منقوض بمثل صلی الله علی محمدلان الصلوة ههنا لا تصح بمعنی اداء الاركان المخصوصة وهو ظاهر ولا بمعنی الدعاء بمعنی طلب الرحمة اذ لاعالی منه تعالی وتقدس حتی يطلب منه الرحمة فدفعه بقوله **ومثل صلی الله علی محمدمجازا بمعنی رحمه** حاصل الدفع ان المراد من الصلوة ههنا المعنی المجازی وهو الرحمة وهذاالمعنی يصح فی مثل صلی الله علی محمد صلی الله عليه وسلم كما لا يخفی **فانقيل** ان الرحمة عبارة عن رقة القلب وهی يتصور لمن له قلب والواجب تعالی منزه عن القلب ورقته ؟ **قلنا** ان

المراد من الرحمة ليس رقة القلب بل المراد لازم رقة القلب وهو التفضل والاحسان

والخامس بيان العلاقة بين المعنى الحقيقى الذى هو الدعاء وبين المعنى المجازى الذى هو الرحمة فبينها بقوله **ولعل العلاقة ان الدعاء بسبب الرحمة** حاصله ان العلاقة بين المعنى الحقيقى والمجازى علاقة السببية والمسببية لان الدعاء سبب الرحمة فكان من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب **اعلم** ان العلاقة بكسر العين يستعمل فى الامور المحسوسة وبالفتح فى المعانى وفى الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحو هما وبالفتح علاقة الخصومة والمحبة ونحوهما وفى كنز اللغات العلاقة بالفتح رابطه بازبستن معنى بمعنى وبالكسر رابطه بازبستن جسم بجسم **قال المولوى** عبدالحكيم سلطان الموجهين فى حاشية شرح الشمسية العلاقة بالفتح فى اصطلاح المنطقيين شئ بسببه يستصحب شئ شيئا (استصحبه دعاه الى الصحبة) كما فى القاموس فالمعنى ان العلاقة شئ بسببه يطلب الشئ الاول ان يكون الشئ الثانى مصاحبا له وهى قدتكون موجبة ومقتضية ذلك الاستصحاب كما فى القضايا الشرطية المتصلة اللزومية وقد لاتكون كما فى الشرطيات المتصلة الاتفاقية وسيجئ ان شاء الله تعالى فى بحث القضايا فانتظره مفتشا

والسادس بیان مذهب صاحب الكشاف فی الصلوة وفی بیان مذهبه بیان ثلاثة امور **احدها** بیان المعنی الحقیقی للصلوة فبیّنه بقوله **ولكن المذكور فی الكشاف فی اول سورة البقرة ان الصلوة حقیقتها تحریک الصلوین** الصلوان هما العظمان الثابتان علی اعلی الفخذین وقیل طرفا الالیتین وقیل اللحمتان المكتنزتان بین الورک والفخذین فی اعلی الخذین فی موضع الكی كذا فی حواشی العلامة والاضافة فی قوله تحریک الصلوین من باب اضافة المصدر الی المفعول **وثانیها** بیان وجه تسمیة الاركان المخصوصة بالصلوة فبیّنه بقوله **بسمیت الاركان المخصوصة بها لتحریک الصلوین فیها** فكان من باب تسمیة المحل باسم الحال **وثالثها** بیان وجه تسمیة الدعاء بالصلوة فبیّنه بقوله **ثم سمی الدعاء صلوة تشبیها للداعی بالمصلی فی تخشعه** انما قال ثم مع عدم وجودها فی عبارة الكشاف اذ قال حقیقة صلی حرک الصلوین لان المصلی یفعل ذلک فی ركوعه وسجوده وقیل للداعی مصلی تشبیها له فی تخشعه بالراكع والساجد تم كلامه لان الاستعارة متراخیة عن الحقیقة فی الوجود او فی المرتبة **فانقیل** ان هذا المجازیتم بتشبیه الدعاء بالصلوة لا بتشبیه الداعی بالمصلی ؟ **قلنا** فی عبارة المصنف حذف المضاف فی الموضعین فكان تقدیر العبارة هكذا تشبیه لدعاء الداعی بصلوة المصلی

والسابع تفريع على مذهب صاحب الكشاف جار الله الزمخشری ففرّع عليه بقوله **فيكون الصلوة فی الدعاء استعارة** الاستعارة هی اللفظ المستعمل فی غير ماوضع له لعلاقة المشابهة والاستعارة ههنا مصرحة حيث ذكر المشبه به وهی الصلوة واراد المشبه وهو الدعاء **وفی الاركان المخصوصة حقيقة** شرعية ان اعتبر نقل الشارع لفظ الصلوة من المعنی اللغوی وهو تحريک الصلوين الی الاركان المخصوصة للمناسبة المذكورة كما هو الظاهر **اومجازامرسلا** ان لم يعتبر ذالک النقل بل استعمل فی لاركان المخصوصة لعلاقة انها محل ذالک التحريک **وقال البعض** ان استعمال الصلوة فی الاركان المخصوصة حقيقة شرعية اذااستعملها فيها اهل الشرع او مجاز مرسل اذااستعملها فيها اهل اللغة

والثامن دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان الجمهور قالوا ان الصلوة حقيقة فی الدعاء اذاسندت الی العباد ومجاز فی الرحمة اذااسندت الی الله تعالی وقداسندت فی قوله تعالی (ان الله وملائكته يصلون علی النبی يا ايهاالذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) الی الله تعالی والملائكة الذين هم عباد الرحمن فقد استعملت ههنا فی المعنيين معا فلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غيرجائز علی مابين فی موضعه فدفعه بقوله **واما مثل قوله تعالی ان الله وملائكته يصلون علی النبی فمحمول** حاصل الدفع انا لانسلم انه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان

هذا انما يلزم لوكان ارادة الرحمة والدعاء من لفظ الصلوة بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز وليس كذلك بل هذه الارادة بطريق عموم المجاز وهو ان يراد معنى ثالث مجازى شامل للمعنى الحقيقى والمجازى وفى الاية الكريمة المذكورة كذلك لان المراد من الصلوة هو ايصال النفع وهو معنى ثالث مجازى شامل للمعنى الحقيقى اى الدعاء والمجازى اى الرحمة فلا يرد ما يرد ومن قواعدهم انه اذا اضطر الى استعمال اللفظ فى المعنى الحقيقى والمجازى معاً يحمل على معنى ثالث يشملهما كما قالوا فى قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ان المراد بالام هو الاصل قريبا كان او بعيدا كالجدة وبالبنت الفرع بلا واسطة اوبواسطة كبنت البنت مثلا هذا ما قال صاحب الجديدة

﴿قــــــــــــــولـه﴾

﴿اقول اعلم ان المنطق علم يعرف به تميز السالم﴾

من ههنا الى قوله وهى كون الشئ بحالة ثلاثة عشر غرضا

الاول تعريف المنطق والغرض من تعريفه ردٌ على بعض العلماء فان من العلماء من يقول ان المنطق ليس بعلم وتمسک بانه غير مقصود بالذات وكل ما هذا شانه فهو ليس بعلم فالمنطق ليس بعلم فلما عرّفه بقوله **اعلم ان المنطق علم يعرف به تميز السالم من الفكر الصحيح** بيان السالم **عن**

الفاسد متعلق بالتمیزای یعرف به ان الفکر السالم متمیز عن الفکر الفاسد
ردّ علیهم حاصل الرد انا لانسلم ان کل مالایکون مقصودا بالذات لا یکون
علما والالخرج کثیر من العلوم عن حد العلم کالصرف والنحو لکن التالی
باطل فاالمقدم مثله فی البطلان اما وجه الملازمة فلان کثیرا من العلوم
کالصرف والنحو لیس مقصودا بالذات واما وجه بطلان التالی فلان کونه
من العلوم مسلم

والثانی بیان مدح المتن الذی هوایساغوجی فبیّنه بقوله **والمصنف اورد فی رسالته عدة اصطلاحات** حاصله ان المصنف ذکر فی کتابه الذی هو
ایساغوجی اصطلاحات نافعة للمتعلم الذی یشرع فی علم من العلوم
والعدة بالکسر والتشدید بمعنی چندگی **والاصطلاحات** جمع اصطلاح
وهو فی اللغة (باهم صلح کردن) وفی الاصطلاح اتفاق قوم مخصوص علی
امر مخصوص بوجه مخصوص **وقیل** هوعبارة عن اتفاق قوم علی تسمیة
الشئ باسمماینقل عن موضعه الاول **وقیل** هو اخراج اللفظ من معنی
لغوی الی اخر لمناسبة بینهما **وقیل** هواخراج الشئ عن معنی لغوی الی
معنی اخر لبیان المراد**وقیل** هو لفظ معین بین قوم معین **والمراد**
بالاصطلاحات المصطلاحات ای الامور المخصوصة التی اتفق علیها
المنطقیون بقرینة قوله منها ایساغوجی لان المراد منه الکلیات لا الاتفاق
علیها**والاستحضار** بمعنی الحفظ والضبط ولک ان تحمله علی ملکة

الاستحضار **والملكة** على قسمين **احدهما** ملكة الاستحضار وهى عبارة عن قوة راسخة وجدت من محافظة المسائل وتكرارها بحيث يقتدر بها على استحضارها متى شاء من غير تجشم كسب جديد **وثانيهما** ملكة الاستحصال وهى عبارة عن قوة راسخة وجدت من مطالعة المسائل

والثالث دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان الوجوب على قسمين احدهما الوجوب الشرعى وهو الذى يلزم بتركه الاثم والعقاب كالوتر **وثانيهما** عقلى وهو الذى لايمكن التخلف عنه كوجوب وجود النهار عند طلوع الشمس ولايصح واحد من الوجوبين فى قول المصنف ما يجب استحضاره اما الشرعى فلانه لا يلزم الاثم بترك استحضار الاصطلاحات المذكورة واما العقلى فلانه يمكن التخلف عن الاستحضار المذكور فدفعه بقوله **ليكون له عونا فى التحصيل** حاصل الدفع ان المراد من الوجوب فى قوله هو الوجوب العرفى الذى يكون تركه خلاف الاولى فانه من لم يتعلم ما اورده المصنف لا يكون له عون فى التحصيل وهو خلاف الاولى

والرابع اشارة الى ان قول المصنف رحمه الله تعالى ايساغوجى مبتدأ محذوف الخبر فاشار اليه بقوله **منها ايساغوجى** فايساغوجى مبتدأ مؤخر ومنها خبره المقدم عليه وقال بعض لفظ من تبعيضية مبتدأ وخبره قوله ايساغوجى والاول مناسب للسياق ولذا سلك السيد الشريف قدس سره

هذه الطريقة فى اكثر المباحث ويحتمل ان يكون خبر مبتدأ محذوف الخبر اى هذا باب ايساغو جى وهذا الغرض مبنى على ترك لفظ منها لعل لفظ منها متروك فى بعض النسخ

والخامس تعيين المعنى المراد بايساغوجى فعيّنه بقوله **والمراد به الكليات الخمس** (**ان قلت**) يجب ان يقول الكليات الخمسة على مافى الكافية من قوله باحد الازمنة الثلاثة ؟ **قلت** نعم لكن السيد راعى ظاهر حال الجمع وهو التأنيث وابن الحاجب راعى حال المفرد وهو التذكير وهو القياس

والسادس بيان وجه تسمية الكليات الخمس بايساغوجى فبيّنه بقوله **وايساغوجى اسم لحكيم من حكماء اليونان** حاصله ان لفظ ايساغوجى اسم حكيم من حكماء اليونان وهو فرفوريس وهو مشهور بعلم الكليات الخمس وما هر فى علمها فسمى الكتاب باسم الماهر وليست الرسالة كلها كليات خمسا لان فيها مبحث القول الشارح والقضايا والقياس وغيرها فسمى الكل باسم الجزء **وقيل** هو مركب من ثلاثة الفاظ احدها ايسا ومعناه انا والثانى غو ومعناه انت والثالث جى ومعناه الخشب وكان حكيم يخوف تلميذه فى اثناء تعليمه الكليات ويقول تعلم يا فلان والافايساغوجى اى انا وانت والخشب على ما هو دأب المعلمين للمتعلمين

والسابع تعيين الكليات الخمس فعينهابقوله **وهى النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام** انما قدم الثلاثة الاول على الآخرين لانها ذاتية والذاتى اشرف من العرضى ولذاقدمها عليهما وقدم النوع على الجنس والفصل مع ان الظاهر عكسه لتقدم الجزء على الكل لانه تمام ماهية جزئياته فهو لكماله اشرف وقدم الجنس على الفصل لانه امر مبهم فى نفسه يحصله الفصل ويزيل ابهامه والتخصيص بعد الابهام وقدم الخاصة على العرض العام لانها مشبهة بالفصل فى الاختصاص بماهية واحدة

والثامن بيان ما هو المقصود فى اوائل كتب المنطق او فى باب ايساغوجى فبيّنه بقوله **وهذه هى المقصودة بالنظرمحنا** اى الكليات هى المقصودة بالبحث عنها فى باب ايساغوجى لا فى باب التصورات مطلقاحتى يردان المقصود فيه هو القول الشارح والكليات مبادله

والتاسع دفع توهم مقدر ناش من السابق حاصل التوهم انه اذاكانت الكليات الخمس لا الغير مقصودة بالذات ههنا على ما فهم من الحصر فما وجه تصدير هذاالباب بمباحث الدلالة واقسام اللفظ من المفردو المركب مع انه اشتغال بغير المقصود فدفعه بقوله **لكن لماكانت معرفتها موقوفة على معرفة الدلالة واقسام اللفظ** حاصل الدفع ان معرفة الكليات الخمس موقوفة على معرفة الدلالة واقسام اللفظ والموقوف عليه

للمقصود يكون مقصودا فلا يلزم الاشتغال بغير المقصود فلذا صدر الكتاب ببحثهما

والعاشر ايراد الوجهين لتوقف الكليات على معرفة الدلالة واقسام اللفظ فاورد الوجه الاول بقوله **وذلک** ای توقف معرفت الكليات الخمس على معرفة الدلالة واقسام اللفظ ثابت **هذه الاصطلاحات لا يمكن معرفتها** حاصله ان الكيات الخمس وكذا باقى الاصطلاحات لا يمكن معرفتها الابالاستفادة (اى بطلب الفائدة) من صاحب الاصطلاحات العالم بها والاستفادة وكذا الافادة (اى افادة صاحبها لغيره) لا تحصل الابالالفاظ الدالة على المعانى لان احدا اذا اراد ان يستفيد من غيره مجهولا تصوريا او تصديقيا من اى علم كان بالقول الشارح والحجة فلابد هناک من الالفاظ ليمكنه ذلک ولذا عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع على وجه البصيرة فى كل علم كالتصور بالرسم والتصديق بالغاية والموضوع كذا فى حواشى الرسالة وانما خصت مباحث الالفاظ بالايراد فى كتب المنطق لانه آلة للعلوم كلهافناسب ان يذكر مقدمة العلوم كلها ايضا فى كتبه **فهذا الوجه** عام شامل لجميع اصطلاحات المنطق واما وجه تصدير باب الكليات خاصة بهذه المباحث الكليات تقدما على سائر المباحث على ماتقرر لانها موقوف عليها للتصور والقول الشارح والتصورمقدم على التصديق طبعافمباحث الكليات متقدمة على التصور والتصديق فالتقديم عليها يوجب التقديم على سائر ها بخلاف العكس **والمصنف** لم

يصرح بالافادة لتلازم بين الاستفادة والفائدة ولان المقصود وهو بيان وجه التوقف تام بدونه هذا **قوله لاتحصل بالالفاظ الدالة على المعانى** والمراد ههنا من الدلالة هو الدلالة اللفظية الوضعية ولذا (اى لان الاستفادة وكذا الافادة لا تحصل الابالالفاظ الدالة بالوضع على المعانى) ترك المصنف الدلالة اللفظية الطبعية والعقلية لانهما ليستابالوضع وكذا الوضعية والطبعية والعقلية من اقسام الغير اللفظية ايضا لانها ليست بالالفاظ واورد الوجه الثانى بقوله **واما لان الكليات الخمس عبارة عن الالفاظ باعتبار الدلالة على المعانى** حاصله ان الكليات الخمس عبارة عن الالفاظ باعتبار الدلالة على المعانى كماان الجنس لفظ يدل على المعنى وهو كلي مقول على كثير ين مختلفين بالحقائق الخ وهكذا الكليات الباقية فتكون معرفة الكليات الخمس موقوفة على الالفاظ الدالة فتكون الالفاظ الدالة موقوفاعليها للكيات فلا يمكن معرفتها بدون معرفة الدلالة واقسام اللفظ وهذاالوجه مختص بالكليات الخمس

والحادى عشر ايراددليل على ان الكليات الخمس عبارة عن الالفاظ الدالة على المعانى فاورده عليه بقوله **على ماصرح به المصنف بعد ذلك حيث قسم اللفظ المفردالى الكليات** حاصله ان الكليات الخمس عبارة عن الالفاظ الدالة على المعانى لان الكليات الخمس من اقسام اللفظ الدال لان المصنف قسّم اللفظ اولاًالى المفرد والمركب ثم اللفظ المفرد الى

الجزئی والکلی ثم الکلی الی الکلیات الخمس فکانت الکلیات الخمس من اقسام اللفظ الدال علی المعنی فکانت عبارة عن الالفاظ الدالة علی المعانی بناء علی تقسیم المصنف دون تقسیم العلماء الاخر فی کتبهم التی لم یقسم فیها اللفظ المفرد الی الکلیات الخمس بل المفهوم نفسه قد انقسم الیها

والثانی عشر تفریع علی الوجهین لتوقف الکلیات الخمس علی معرفة الدلالة واقسام اللفظ ففرّع علیهما بقوله **فیتوقف معرفتها علی معرفة الدلالة واقسام اللفظ** فیجب تقدیم بحث الدلالة واقسام اللفظ علی معرفة الکلیات الخمس

والثالث عشر دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان الدلالة واقسام اللفظ متساویتان فی توقف بحث الکلیات الخمس علیهما فلم یقدم المصنف بحث الدلالة علی اقسام اللفظ فدفعه بقوله **ثم معرفة اقسام اللفظ موقوفة علی معرفة الدلالة** حاصل الدفع ان الوجه لتقدیم بحث الدلالة علی بحث اقسام اللفظ ان معرفة اقسام اللفظ موقوفة علی معرفة الدلالة لانه اخذ الدلالة فی تعریف المفرد عدما والمرکب وجودا والموقوف علیه یکون مقدما علی الموقوف فلذا قدم بحث الدلالة علی بحث اقسام اللفظ

قـــــــــــــــــــوله

(وهی کون الشئ بحالة یلزم من العلم به العلم بشئ اخر)

من ههنا الی قوله ولماکانت الدلالة بسعة اغراض

الاول تعریف الدلالة فعرفها بقوله **وهی کون الشئ بحالة** یلزم من العلم به العلم بشئ اخر **فانقیل** ان قوله یلزم من العلم به العلم بشئ اخر جملة وقعت صفة لقوله حالة والجملة اذا وقعت صفة فلابد فیها من ثلاثة شرائط **احدها** ان تکون خبریة لان الانشائیة لیست بموجودة لان الانشاء ایجاد ما لم یجد فلما کانت غیر موجودة فکیف تقع صفة للغیر **وقال** الفاضل اللاری لان الصفة یجب ان یکون مضمونها معلوماللمخاطب قبل ذکرها حتی یصح فائدتها وهی ان یعرف المخاطب الموصوف المبهم بما یکون معلوما له والانشاء لا یکون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذکرها وکذا حکم الصلة **ولان الانشائیة** لاتقع صفة الابتأویل بعید کما اذاقلت جائنی رجل اضربه ای مقول فی حقه اضربه ای مستحق لان یؤمر بضربه **وثانیها** ان یکون فیها ضمیر راجع الی الموصوف لان الجملة من حیث هی هی مستقلة وبین الصفة والموصوف لا بد من الارتباط ویوجد الارتباط بینهما بالضمیر **وثالثها** ان یکون الموصوف نکرة لان الجملة فی قوة النکرة فیکون الموصوف ایضا نکرة لیوجد التطابق بینهما فی التنکیر **وانما قلنا** ان الجملة فی قوة النکرة وحکمهالانها تدل علی نسبة مجهولة بمعنی انهاتدل علی نسبة الجزء الثانی الذی هوالمسند واسناده سواء

كان ذلک الجزء الثانی لفظ العالم او القائم او القاعد اوغیرها الی الجزء الاول الذی هو المسند الیه سواء کان لفظ زید اوعمرو او بکراوغیرهم کما ان النکرة تدل علی فرد غیر معین **وقال** البعض انما کانت الجملة فی حکم النکرة لانها مشتملة علی النسبة ثبوتیة کانت اوسلبیة والنسبة مجهولة کالنکرة **وقال** البعض انماکان فی حکم النکرة لا عین النکرة لان التعریف والتنکیر من خواص الاسم والجملة لیست باسم آمدیم برسرمطلب وهنا الشرط الثانی لیس بموجود لان الضمیر المجرور المتصل فی قوله به راجع الی شئ لا الی حالة ؟ **قلنا** انا لانسلم ان الشرط الثانی مفقود بل هو موجود لان الضمیر العائد الی الموصوف محذوف وتقدیر العبارة هکذا یلزم بها من العلم به العلم بشئ اخر والباء فی بها للسببیة ای بسببها **وقال البعض** فی الجواب هذاالاعتراض انما یرد لوکان العائد هوالضمیرفقط ولیس کذلک لان الجملة اذاوقعت تفسیرا للموصوف فلاحاجة حینئذ الی عائد اخر لان کونها تفسیرا عائد وههنا کذلک لان هذه الجملة وقعت تفسیرا الحالة هکذا قالوا **وفیه مافیه** لان الجملة اذاوقعت صفة فلا بد فیها من ضمیر خاصة لا یکفی عائد اخر کما صرح به ابن الحاجب فی الکافیة نعم اذاکانت الجملةخبراللمبتدأ فالعائدلیس بضمیر فقط کما قال العارف الجامی شرح الکافیة فی الصفحة(٨٢)وذلک العائد اما ضمیر کما فی المثالین المذکورین (زید ابوه قائم وزید قام ابوه) اوغیره کاللام فی نعم الرجل زید اووضع المظهر موضع المضمرفی نحو الحاقة ما الحاقة او کون

الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد انتهى والله اعلم وعلمه اتم واحكم **والمراد بالعلم** ههنا هومطلق الادراك (وهو عبارة عن الصورة الحاصلة عند العقل) اعم من ان يكون تصورا او تصديقا يقينا او غيره صرح به فى حواشى الرسالة والقرينة على ارادة مطلق الادراك من العلم مع ان لفظ العلم مشترك بين الادراك الذى هو مقسم للتصور والتصديق وبين التصديق بل اليقينى منه هو شيوع اطلاق الدلالة على جميع تلك الاقسام (اى التصور باقسام والتصديق بانواعه) فهذا الشيوع قرينة واضحة على ان المراد بالعلم الواقع فى تعريف الدلالة هو العلم بالمعنى الاعم والالزم كون المعرف بالكسر خاصا والمعرف بالفتح عاما وهو كما ترى فلايرد ان تعريف الدلالة لا يكون جامعا لافراده لان المذكور فيه لفظ العلم وهو مختص باليقين فخرج عن التعريف صورة ما يلزم من العلم بالشئ الاول الظن بشئ اخر كما يلزم من العلم بوجود السحاب الظن بوجود المطر وصورة ما يلزم من الظن به الظن بشئ اخر كما يلزم من الظن بوجود السحاب عند روئية الدخان فى جو السماء الظن بوجود المطر كما قال صاحب بديع الميزان فى صفحة (۱۸)

والثانى تعيين مصداق الشيئين المذكورين فى تعريف الدلالة والغرض من تعيينهما توطية وتمهيد لتقسيم الدلالة فعيّنهما بقوله **والشئ الاول هو الدال** فالدال مصداق الشئ الاول **والثانى هو المدلول** فالمدلول مصداق الشئ الثانى

الثالث ایراد تقسیمات ثلاثة للدلالة احدها تقسیم الدلالة الی اللفظیة وغیر اللفظیة وثانیها تقسیم الدلالة اللفظیة الی الاقسام الثلاثة وثالثها تقسیم الدلالة الغیر اللفظیة الی قسمین فاورد التقسیم الاول بقوله **والدال ان کان لفظا** سواء کان مدلوله من المعانی کزید فان مدلول زید هو الشخص المعین المسمی بزید ظاهر انه من قبیل المعانی دون الالفاظ او من الالفاظ کالمفرد والجملة فان مدلولهما هو زید وزید قائم مثلا **فالدلالة لفظیة** ای منسوبة الی اللفظ نسبة الوصف الی موصوفه فان الدلالة وصف واللفظ موصوف لها الاتری انه یقال لفظ دال فعلی هذا یکون نسبة الدلالة الی اللفظ کنسبة الوصف الی موصوفه وهو ظاهر واورد التقسیم الثانی بقوله **والدلالة اللفظیة ان توقفت علی الوضع فوضعیة** ای منسوبة الی الوضع من قبیل نسبة المسبب الی السبب کدلالة الانسان علی الحیوان الناطق والوضع هو جعل اللفظ بازاء المعنی سواء کان لوحظ اللفظ والمعنی بخصوصهما فیکون الوضع شخصیا او لوحظ اللفظ بوجه کلی والمعنی بخصوصه فیکون الوضع نوعیا کما فی المشتقات او لوحظ المعنی بوجه کلی واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام والموضوع له الخاص کما فی المضمرات والمبهمات واما عکسه فلم یوجد وسواء کان جعل اللفظ بازاء المعنی بنفسه کما فی الحقیقة او بواسطة القرینة کما فی المجاز **والافغیروضعیة وغیر الوضعیة ان کانت بحسب اقتضاء الطبع فطبعیة** ای منسوبة الی الطبع من قبیل نسبة المسبب المقتضی بالفتح

الى السبب المقتضى بالكسر والطبع ما يقع على الانسان بغير ارادة وقيل الطبع بالسكون الجبلة التى خلق الانسان عليها ومعنى اقتضاء الطبع ان طبع اللافظ يقتضى التلفظ بذلک اللفظ عند عروض المعنى له لان الطبع يضطر الى احداث الدال عند عروض المدلول **كدلالة ا ح ا ح على وجع الصدر** والاح بفتح الهمزة اوضمها وسكون الحاء المهملة يقال ا ح الرجل احا اذا سعل كذا فى حواشى الرسالة **فانقلت** الاولى على اذى الصدر لان اح اح مأخوذ من باب اح الرجل احا اذا سعل والسعال لا يكون من الوجع اى المرض كما قال الاطباء ان الوجع بمعنى المرض بل كلما اصاب الرجل قليل من المكروهات يسعل فان السعال حركة من الصدر والرية (سرى) تدفع بها الطبيعة اذى عن الرية والاعضاء اللتى تتصل بها وتشاركها؟ **قلت** الوجع ههنا بمعنى الاذى واصطلاح الاطباء على انه بمعنى المرض لا يضرنا على انه كما يسعل عند اصابة المكروه اليسير ليسعل عند اصابة المرض المخصوص فيدل عليه كما يدل عليه **واطاف** بفتح الهمزة اوضمها وتشديد الفاء المعجمة فهو دال على التحسر والوجع مطلقا كذا فى حواشى المطالع **والافعقلية** اى ان لم يكن بمدخلية الوضع ولا بحسب اقتضاء الطبع بل بمجرد العقل بان يكون بين الدال ومدلوله علاقة عقلية لاجلها ينتقل العقل من الدال الى مدلوله كدلالة الاثر على المؤثر ودلالة احد اثرى المؤثر الواحد على اثره الاخر **كدلالة ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ** انما اورد فى المثال اللفظ مهمل وهو ديز وان كان

اللفظ الموضوع ايضا صالحا لذلک ليمتاز مثال العقلية عن الوضعية والطبعية وذلک الامتياز انما يحصل فى اللفظ المهمل دون الموضوع لان لفظ الانسان يدل على وجود اللافظ عقلا وعلى معناه الذى هو الحيوان الناطق وضعا ولفظ اح اح يدل على وجود اللافظ عقلا وعلى وجع الصدر طبعا **وانحاقيد** لفظ ديزبقيد المسموع من وراء الجدار لان اللافظ بالمشاهدة يحصل العلم بوجود د بالمشاهدة ايضا اذ لامنافاة بين الطريقين فلا يظهر دلالته عليه حينئذ بل فيه نوع خفاء هذا حاصل ما يفهم من حواشى السيد الشريف على المطالع والمطول واورد التقسيم الثالث بقوله **وغير اللفظية ان كانت بحسب الوضع فوضعية كدلالة الخط على اللفظ** وكذادلالة العقود والنصب والاشارات على معانيها **والافعقلية** اى وان لم يكن بحسب الوضع فعقلية **كدلالة الدخان على النار** يفهم من كلام السيد الشريف ان الدلالة الغير اللفظية الطبعية غير موجودة عنده مع انها موجودة لان دلالة الحمرة على الخجالة والصفرة على الوجل وحركة النبض قوة وضعفا على قوة المزاج وضعفه كلها طبعية غير لفظية وكذلک حمرة العاشق عند رؤية المعشوق كذلک راكض الدابة عند رؤية الشعير**وقال** الفاضل محمدرحمه الله تعالى فى التنفصى عنه ان مراد السيد الشريف قدس سره ان تحقق الطبعية فى اللفظ (اى فى الدلالة اللفظية)قطعى فان لفظة اح لايصدر عن الوجع قطعا بل عن الطبع عند عروضه له بخلاف ماعدااللفظ فانه يحتمل ان يكون الحمرة وامثالها

ناشية عن الطبع عند عروض الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص له فتكون دلالتها عليها طبعية ويحتمل ان تكون آثار النفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبع مدخل فيها فتكون الدلالة عقلية صرفة

والرابع دفع توهم مقدر حاصل التوهم ان كون العقلية مقابلة للوضعية والطبعية غير صحيح لان المراد بالعقلية ما يكون للعقل مدخل ودخول فيها وفي الوضعية والطبعية مداخلة العقل موجودة لان العقل سبب للعلم والفهم فان الفرس لا يفهم من زيد معناه الذى هو الحيوان الناطق وكذا لا يفهم من اح احوجع الصدر وانما يفهم معناهما من له عقل فدفعه بقوله **وليس المراد بالدلالة العقلية ما يكون للعقل مدخل فيها** حاصل الدفع ان هذاانما يرد لوكان المراد بالدلالة العقلية ما يكون للعقل مدخل فيها والامر ليس كذلك لان المراد بالدلالة العقلية ما يكون العقل فيها مستقلا من غير دخل الوضع والطبع فيها وبالوضعية والطبعية ما يكون بحسب الوضع والطبع لا باستقلالهما وان كان للعقل مدخل فيهما **قوله وبالدلالة الطبعية** معطوف على قوله بدلالة العقلية فيكون هذاالقول (وبالدلالة الطبعية) تحت قوله وليس المراد فيكون المعنى هكذا ليس المراد بالدلالة الطبعية ما لايكون للعقل مدخل فيها بل ما يكون بحسب طبع اللافظ وان كان للعقل مدخل فيها

والخامس دفع سؤال مقدر حاصل السؤال انه لما كان للدلالة اقسام ستة فما الوجه للمصنف انه تعرض الدلالة اللفظية الوضعية فقط حيث قسمها الى المطابقة والتضمن والالتزام دون باقى الاقسام فدفعه بقوله **والمقصود فيمابين الدلالة اللفظية الوضعية** حاصل الدفع ان الدلالة المقصودة بالبحث عنها فى كتب المنطق من بين الدلالات هى اللفظية الوضعية لانها الطريق المعتاد فى افادة المعانى واستفادتها بحسب تعليم الله تعالى وانعامه على الانسان بنعمة البيان **ولان** الطبعية والعقلية غير منضبطة لاختلافهما بحسب اختلاف الطبائع والافهام بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة **ولان** الطبعية والعقلية لاتشمل الالمعان قليلة بخلاف اللفظية الوضعية فانها شاملة لكل مايقصد اليه من المعانى هذا على تقدير ان تكون لفظة ههنا فى قوله والمقصود ههنا اشارة الى الفن كله **وان كانت** اشارة الى باب الكليات فحاصل الدفع هكذا ان الدلالة المقصودة فى باب الكليات هى الدلالة اللفظية الوضعية اذهى المأخوذة فى تعريف المفرد الذى هو مقسمها لانه قسم من اللفظ الدال بالوضع

والسادس تعريف الدلالة اللفظية الوضعية فعرّفها بقوله **وهى كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى** وعرّفها صاحب بديع الميزان بانها كون اللفظ الموضوع بحيث متى اورده الحس على النفس لاحظت معناه المرتسم مع ذلک اللفظ

والسابع دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان تعریف الدلالة اللفظية الوضعية غير جامع لافراده لانه خرج عنه دلالة زيد على معناه اذاذكر عند من لا علم له بوضعه لذلک المعنى فانه اذا اطلق زيد عند هذا الشخص لا يفهم منه معناه لعدم العلم بالوضع فدفعه بقوله **للعلم بوضعه** حاصل الدفع ان المراد من الفهم ليس بطريق الاطلاق بل مقيد بقيد العلم بالوضع ولا شک ان عند وجود العلم بوضعه يفهم ذلک المعنى اذااطلق ذلک اللفظ **وقال** البعض فى بيان الغرض ان الغرض به احتراز عن الدلالة الطبعية اذفهم المعنى فى دلالة اح اح مثلا ليس للعلم بالوضع لانتفاء الوضع بل لتادى الطبع اليه عند التلفظ به وعن العقلية فان دلالة اللفظ المسموع من وراء الجدارلايتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه ولتحققها سواء اللفظ مهملا كان اومستعملا هكذا فى حاشية القطبى فى الصفحة (۵۱) **فانقيل** انه لما شرط العلم بوضع اللفظ للمعنى يكون المعنى معلوما بالضرورة للعالم بوضع اللفظ له لامحالة فيكون فهمه من ا للفظ تحصيل الحاصل وهو باطل لانه مستلزم لاجتماع النقيضين لان التحصيل يقتضى عدم حصول ذلک الشئ والحاصل يقتضى حصوله فلزم حصوله وعدم حصوله فيكون ذلک الشئ حاصلا وغير حاصل وما هذا الاالاجتماع النقيضين واجتماعهما باطل لانه مستلزم لارتفاع النقيضين لانه اذا تحقق الحاصل ارتفع غير الحاصل واذاتحقق غير الحاصل ارتفع الحاصل فاذا تحقق الحاصل وغير الحاصل ارتفع

الحاصل وغير الحاصل وما هذا الا ارتفاع النقيضين وهو باطل لانه لا
يكون شئ من الاشياء فی عالم الكون الا ان يتناوله عينه او نقيضه فكيف
ارتفعه منه النقيضان ؟ **قلنا** انا لانسلم لزوم تحصيل الحاصل لان فهم
المعنى على قسمين احدهما فهم المعنى من غير ذلک اللفظ وثانيهما
فهم المعنى من ذلک اللفظ والثانی غير الاول والحاصل هو الاول دون
الثانی فلا يلزم تحصيل الحاصل **فانقيل** انه يخرج عن تعريف الدلالة
اللفظية الوضعية دلالة زيد على معناه اذا لم يسمع السامع لفظ زيد وان
كان عالما بوضعه فانه لايصدق عليه انه متی اطلق لفظ زيد فهم منه معناه
لان الاطلاق موجود فی صورة عدم السمع ولم يكن الفهم موجودا ؟ **قلنا** ان
قيد السمع فی تعريف الدلالة اللفظية الوضعية مراد فالتقدير هكذا متی
اطلق وسمع فهم منه المعنى وعند السمع يفهم المعنى متی اطلق اللفظ
فانقيل ان كلمة متی سور الموجبة الكلية المتصلة كما ستعرف فی
الصفحة (٢٤) من ميرايساغوجی ولاتصح الكلية ههنا لان اللفظ اذا اطلق
ثانيا او ثالثا لايفهم منه المعنى لانه فهم منه بالاطلاق الاول والايلزم
تحصيل الحاصل ؟ **قلنا اولا** ان الشرط ههنا مقدر وهو قوله ان لم يكن
مفهوما منه فيكون التقدير هكذا كون اللفظ بحيث متی اطلاق فهم منه
المعنى ان لم يكن مفهوما منه فلا يرد ما يرد **قلنا ثانيا** ان هذا الايراد انما
يرد لو كان الفهم فی التعريف المذكور بمعناه وليس كذلک بل هو بمعنى
الالتفات ولا شک ان الالتفات يحصل عند كل اطلاق وهذا الجواب قرب

من الاول لتبادر هذاالمعنى من لفظ الفهم بل من لفظ العلم ايضا والسلامة عن الحذف فى التعريف بلا قرينة **فانقيل** انه اذا حصل الالتفات بالاطلاق الاول يكون حصوله بالاطلاق الثانى والثالث تحصيل الحاصل فعاد المحذورقهقريا؟ **قلنا** ان الالتفات الحاصل بالاطلاق الثانى والثالث والرابع هو الالتفات الجديد فلا يلزم تحصيل الحاصل **فانقيل** انه لما اريد من الالتفات الالتفات الجديد ينبغى ان يراد من الفهم ايضا الفهم الجديد فلايلزم حينئذ ايضا تحصيل الحاصل فلاحاجة الى كون الفهم بمعنى الالتفات ؟ **قلنا** ان الفرق بين الفهم والالتفات موجود فان الفهم يكون واحدا لايتعدد بخلاف الالتفات فانه يتعدد فلا يقاس الفهم على الالتفات لانه قياس مع الفارق

قـــــــــــــــــــوله

ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى

من ههنا الى قوله فان قيل قدتحقق ثمانية اغراض

الاول دفع اعتراض مقدر وارد على صاحب الكشاف فانه فسر الدلالة اللفظية الوضعية بفهم المعنى من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واوردعليه اعتراض حاصل الاعتراض ان الفهم ان كان بمعنى المصدر المبنى للفاعل اعنى الفاهمية فهو صفة للسامع لان الفاهم

حو السامع وان کان بمعنی المصدر المبنی للمفعول اعنی المفهومیة فهو صفة للمعنی لان المفهوم هو المعنی وایًاما کان فلا یصح حمله علی الدلالة التی هی صفة اللفظ لان کل واحد من المعنی والسامع مباین للفظ ولایصح تفسیر صفة احد المتباینین بصفة المتباین الاخرفدفعه بقوله **ولماکانت الدلالة نسبة بین اللفظ والمعنی بل بینهما وبین السامع** حاصل الدفع انا لانسلم هذاتفسیروصف احد المتباینین بوصف الاخرلان الدلالة کما انه صفة اللفظ کذلک صفة للسامع والمعنی لانها نسبة بین اللفظ والمعنی بل بینهما وبین السامع فقد یعتبر اضافتها الی اللفظ فیفسر بکون اللفظ بحیث متی اطلق الخ وقدیعتبر اضافتهاالی المعنی فتفسر بافهام المعنی وقدیعتبر الی السامع فیفسر بفهم السامع المعنی فتفسیر الدلالة بفهم المعنی تفسیرا حد الوصفین بالوصف الاخر

والثانی نقل جواب العلامة التفتازانی عن الاعتراض السابق المذکور فی الغرض الاول الوارد علی صاحب الکشاف فنقله بقوله **وقیل ان فهم المعنی من اللفظ صفة اللفظ وکذلک انفهام المعنی منه** حاصله انالانسلم ان تفسیر الدلالة بفهم المعنی من اللفظ تفسیر احد المتباینین بوصف المباین الاخر لان فهم المعنی فقط وان کان صفة المعنی او السامع لکن فهم المعنی من اللفظ المجموع صفة اللفظ کما ان الدلالة صفة اللفظ لان معنی فهم السامع المعنی من اللفظ او انفهام المعنی منه هو بعینه معنی کون اللفظ بحیث متی اطلاق فهم منه المعنیٰ فالاعتراض المذکور انما

وردلو کان تعریف الدالۃ بفہم المعنی فقط ولیس کذلک لانہ یفہم المعنی من اللفظ فصح تعریف الدلالۃ بفہم المعنی من اللفظ لان کلا من الدلالۃ وفہم المعنی من اللفظ صفۃ اللفظ لان ہذا تفسیر احد الوصفین للفظ بالوصف الاخر فلا یرد مایرد

والثالث دفع اعتراض مقدر وارد علی جواب العلامۃ حاصل الاعتراض انا لانسلم ان فہم المعنی من اللفظ صفۃ اللفظ لان القانون فی الصفۃ ہکذا ما کان صفۃ لموصوف فیشتق من الصفۃ صیغۃ اسم الفاعل او المفعول ویحمل اسم الفاعل او المفعول علی الموصوف کما ان العلم صفۃ زید فیشتق منہ عالم ویحمل علی زید فیقال زید عالم ولکان فہم المعنی من اللفظ صفۃ اللفظ فیشتق منہ اسم الفاعل او اسم المفعول وحمل علی اللفظ ولیس کذلک فلا یکون صفۃ للفظ فدفعہ بقولہ **الاانہ لترکیبہ لا یشتق منہ اسم الفاعل** حاصل الدفع ان ہذا القانون یجری فیما کان الوصف والصفۃ مفرد کالعلم واما اذاکان مرکبا فلا یجری فیہ وفہم المعنی من اللفظ مرکب فلا یجری القانون المذکور فیہ لان حروفہ کثیرۃ لا یمکن اشتقاق اسم اقاعل او اسم المفعول منہ عدم الاشتقاق لمانع وہو الترکیب لا لاجل عدم کونہ صفۃ لہ فلا یرد مایرد

والرابع ایراد ردّ علی جواب العلامۃ التفتازانی فردعلیہ بقولہ **والوجہ ماتقدم** من ان کل تعریف من التعاریف الثلاث مبنی علی اعتبار

مخصوص من الاعتبارات الثلاث للدلالة **لانه وان امكن اعتبار كوله وصفا للفظ** اى صفة اعتبارية له بحال متعلقه كما ان قيام الاب فى قولنا زيد ابوه قائم صفة اعتبارية لزيد حاصل الدفع ان مجموع فهم المعنى من اللفظ صفة للفظ مجازا بحال متعلقه لان الملحوظ فيه اولا وبالذات هو المعنى والسامع واما اللفظ فملحوظ ثانيا وبالعرض والدلالة صفة حقيقة للفظ اى بحاله فدعوى عينية قولهم فهم المعنى من اللفظ مع قولهم كون اللفظ بحيث متى اطلق فيم منه المعنى غير مسموعة نعم فهم المعنى من اللفظ يستلزم كون اللفظ بحيث الخ واين الاستلزام من الاتحاد فلا يصح تفسيره به لان صحته موقوفة على الاتحاد

والخامس تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى الاقسام الثلاثة المطابقة والتضمن والالتزام مع تعريف كل واحد من الاقسام ومثاله ووجه تسميته فعرّفها بقوله **ثم الدلالة اللفظية الوضعية ان كانت على تمام ماوضع له** هذا تعريف الدلالة المطابقية **فالقيل** انه لا حاجة الى ذكر لفظ تمام لانه يكفى ذكر ما وضع له لاداء المقصود بدون ذكر لفظ التمام لان ما وضع له لا يستعمل الا فى تمام ماوضع له ؟ **قلنااولا** انماذكر لفظ تمام للاحتياط **وقلناثانيا** انما ذكره للتاكيد **وقلناثالثا** انماذكره للرعاية لما يقتضيه حسن التقابل بجزء ما وضع فى تعريف التضمن **وقلنارابعا** انما ذكره لدفع وهم من يتوهم ان يكون المراد مما وضع له بعض ما وضع له **فانقيل** لم لم يقل

علی کل ما وضع له اوجمیع ما وضع له مکان تمام ماوضع له ؟ **قلنا** لو ذکرلفظ کل او جمیع یخرج عن تعریف المطابقة الدلالة المطابقة علی المعانی البسیطة کلفظ الله لان هذین اللفظین مشعران بالترکیب لان لفظ کل یضاف الجزء ولفظ جیمع یشعر بالاجتماع فلا یشملان البسائط بخلاف لفظ التمام **فانقیل** لم لم یقل عین ماوضع له مع انه مراد ف لتمام ما وضع له واخصر منه ؟ **قلنا** انما ذکر لفظ التمام تنبیها علی ان التمام لا یشعر بالترکیب ایضا لان مقابله النقص بخلاف الجمیع فان مقابله البعض **وانماقال** ماوضع له بصیغة المجهول دون صیغة المعلوم ای ولم یعین الفاعل لاختلافهم فی الفاعل والواضع **فعندالاشعری** ان الواضع هو الله تعالی وذلک انه تعالی وضع الالفاظ ووقف عباده علیه اما بالتعلیم بالوحی اوبخلق الاصوات والحروف فی جسم واسماع ذلک واحدا او جماعة من الناس او یخلق علم ضروری فی احدها ووافقه کثیر من المحققین وقال التفازانی وهو ظاهر وقال الاحمدی انه الحق **وقیل** الواضع هو آدم علیه الصلوة والسلام ثم حصل التعریف بالاشارة والتکرار کما فی الاطفال یتعلمون اللغات بتردید الالفاظ مرة بعد اخری مع قرینة الاشارة وغیرها **وعند ابی اسحاق الاسفرائنی** ان واضع الالفاظ التی یقع بها التنبیه علی الاصطلاح هو الله تعالی والباقی محتمل **والقاضی** ابوبکر توقف وقال القاضی العضد هذا هو الصحیح وفیه ایضا تنبیه علی ان دلالة الالفاظ لیست بذاتها کما ذهب الیه عبادبن سلیمان وبعض المعتزلة

فانه باطل للقطع بوقوع وضع اللفظ للشئ وضده كالقرء للحيض والطهر فلو كانت الدلالة بذاتها لزم ان يكون الضدان مقتضى ذات اللفظ وهو باطل **فانقيل** اذا كانت دلالة اللفظ بوضعه لا بذاته يلزم الترجيح بلا مرجح فان تخصيص الواضع لفظ الضرب بالايلام ولفظ القتل بازالة الحيوة تخصيص من غير مخصص اذ يجوز ان يعكس؟ **قلنا** الواضع فاعل مختار يجوز منه الترجيح بلا مرجح والتخصيص بلا مخصص لان ارادته مرجحة **كدلالة الانسان على الحيوان الناطق** هذا مثال الدلالة المطابقية **فانقيل** انا لانسلم ان لفظ الانسان موضوع بازاء الحيوان الناطق حتى يدل عليه بالمطابقة بل موضوع بازاء مجمل يعبر عنه بالفارسية بآدمي وهذا المجمل غير مفهوم الحيوان الناطق لان كثيرا ممن يعلم ذلك المجمل لايخطر بباله مفهوم الحيوان الناطق ويحتاج الى تجشم الاكتساب حتى يتصور؟ **قلنا اولا** ان هذا الايراد انما يرد اذا كان المراد بوضع الانسان للحيوان الناطق الوضع اللغوي او العرفي وليس كذلك بل المراد وضعه بالوضع الاصطلاحي وحينئذ فلاريب في صحة التمثيل **وقلنا ثانيا** ان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين **سميت مطابقة للتطابق بين اللفظ والمعنى** هذا وجه تسمية الدلالة المطابقية بالمطابقة **حاصله** ان المطابقة في اللغة الموافقة يقال طابق النعل بالنعل اذا توافقا فتسمية الدلالة المطابقية مطابقة لتوافق اللفظ والمعنى في التمامية وهو سبب لدلالة اللفظ على المعنى فسمى المسبب باسم السبب واورد تعريف الدلالة

التضمنية بقوله **وان كانت على جزء ما وضع له** واورد مثالها بقوله **كدلالة الانسان على الحيوان او على الناطق** فانقيل ان المثال لا يطابق الممثل لانه لوذكر لفظ الانسان واريدبه الحيوان فقط اوالناطق فقط كان مجازا مرسلامن قبيل ذكرالكل وارادة الجزء ولم يكن تضمنا ؟ **قلنا** ان هذا الايرادانما يرد لوكان المراد ان دلالة الانسان على الحيوان فقط او على الناطق فقط بطريق الاستقلال اى مع قطع النظر عن كونه فى ضمن الموضوع له دلالة تضمنية وليس كذلك بل المراد دلالة الانسان على الحيوان فقط اوعلى الناطق فقط فى ضمن دلالته على المجموع بان يكون فهم كل واحد منهما فى ضمن فهم المجموع ولاشك ان الدلالة حينئذعلى كل واحد منهما تضمنية واوردوجه تسميتها بها بقوله **سميت تضمنا لكون المدلول فى ضمن الموضوع له** حاصله ان التضمن فى اللغة هو الاندراج اى چیزی رادربغل گرفتن فتسمية الدلالة التضمنية بالتضمن لان الجزء اندرج فى ضمن الكل وهو سبب لدلالة اللفظ على جزء ما وضع له فسمى المسبب باسم السبب واوردتعريف الدلالة الالتزامية بقوله **وان كانت على امر خارج عنه يلازمه فى الذهن** متعلق بيلازمه والذهن قوة للنفس معدة لا كتساب العلوم وفيه دليل على ان للاشياء وجودا فى الذهن كماان لها وجودا فى الخارج كما هو مذهب المحققين من الحكماء والمتكلمين وان انكر جمهور المتكلمين الوجود الذهنى وقالوا لاوجود للاشياء فى الذهن حقيقة بل الموجود فيه ظلال الاشياء واشباحهاوالالاحترق الذهن

بوجود النار فيه واخترق بوجود الجبل فيه ؟ **واجاب** المحققون عنه بانه انما يلزم الاحتراق والاختراق لو رتب الاثار الخارجية للاشياء عليها فى الذهن وليس كذلك اذ ترتب الاثار يختلف باختلاف المحال كما هو المشاهدة واورد مثالها بقوله **كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة** فان دلالته عليه بواسطة ان اللفظ موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه ولازمه قوله وصنعة الكتابة يحتمل العطف على قابل العلم فيكون مثالا اخر ويحتمل العطف على العلم فيكون تتمة المثال فتدبر لكن الاليق عطفه على العلم فان لازم الانسان هو قابلية العلم والكتابةً لا العلم والكتابة بالفعل ولذا لم يقل كدلالة الانسان على العالم والكاتب فانهما يطلقان على من هو عالم بالفعل وكاتب بالفعل فالكتابة هو الفعل المخصوص وانشاء النثر كما ان الشعر انشاء النظم والانسان قابل (الصنعة كاروپیشہ)واورد وجه تسميتها به بقوله **سمت التزاما لكون الدلالة بسبب اللزوم الذهني** حاصل التسمية ان كون المعنى المدلول لازما للمعنى الموضوع سبب لدلالة اللفظ عليه فسمى المسبب باسم السبب **اعلم** ان اللزوم اولا على ثلاثة اقسام **احدها** لزوم الوجود الخارجي وهو ان يكون لزوم اللازم مع الملزوم فى الخارج كالسواد لازم معه فى الخارج **وثانيها** لزوم الوجود الذهنى وهو ان يكون لزومه معه فى الذهن كالكلية للانسان فالكلية لازمة معه فى الذهن **وثالثها** لزوم الماهية وهو ماكان لزومه مع الماهية مع قطع النظر من ان

يكون فى الذهن او فى الخارج كالزوجية للاربعة فان الزوجية لازمة لما هية الاربعة وهو ضعف الاثنين او مرتبة فوق الثلاثة وتحت الخمسة **وثانيا** على قسمين احدهما بين وهو الذى لا يتوقف على دليل برهانى سواء توقف على حدس او تجربة او نحو ذلك او لم يتوقف وثانيهما غير بين وهو الذى يتوقف ويحتاج الى دليل برهانى وكل منهما على قسمين بالمعنى الاخص وبالمعنى الاعم فالاقسام اربعة **احدها** اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذى يجزم الذهن باللزوم بينهما بعد تصور امر واحد وهو تصور مجرد المسمى والملزوم كالعمى والبصر **وثانيها** اللزوم البين بالمعنى الاعم وهو ما يجزم الذهن باللزوم بينهما بعد امرين احدهما تصور المسمى والملزوم وثانيهما تصور اللازم كالانسان وقابل العلم فاذاتصور الانسان الملزوم وقابل العلم اللازم يجزم الذهن باللزوم بينهما **وثالثها** اللزوم الغير البين بالمعنى الاخص وهو مايجزم الذهن باللزوم بينهما بعدامور ثلاثة احدها تصور الملزوم وثانيها تصور اللازم وثالثها مقايسة احدهما مع الاخر كالاربعة والزوجية فالذهن يجزم باللزوم بعد تصور الملزوم الذى هو الاربعة بانها ضعف الاثنين وتصور اللازم الذى هو الزوجية بانه ما ينقسم على متساويين ومقايسة الاربعة مع الزوجية بان الاربعة هل تنقسم بمتساويين اولا **ورابعها** اللزوم الغير البين بالمعنى الاعم وهو ما يجزم الذهن باللزوم بينهما بعد امور اربعة احدها تصور الملزوم وثانيهاتصوراللازم وثالثها مقايسة احدهما مع الاخر

ورابعها هو البرهان كلزوم الحدوث للعالم فالذهن يجزم باللزوم بينهما بعد تصور الملزوم الذى هو العالم بانه ماسيوى الله وتصور اللازم الذى هو الحدوث بانه عبارة عن وجود الشئ بعد عدمه ومقايسة العالم مع الحدوث بانه العالم يوجدبعد العدم ام لا وبعد البرهان على حدوثه بانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث **فانقيل** لم اختير الالتزام على اللزوم يعنى ان الدلالة سميت التزامية دون لزومية ؟ **قلت** انما سميت بالالتزام لان زيادة المبانى تدل على زيادة المعانى **فانقلت** لم اختير الالتزام على اللزوم يعنى انها سميت التزامية ولم تسمى لزومية ذهنية ؟ **قلت** ان هذا مطول والالتزام مختصر منه والمناسب الاوسط والله اعلم وعلمه اتم واحكم

والسادس اشارة الى ان المعتبر فى الدلالة الالتزامية هو مطلق اللزوم الذهنى عند السيد الشريف فاشار اليه بقوله **اى يمتنع انفكاك تصور المسمى عن تصوره** هذا معنى مطلق اللزوم الذهنى عنده **وقيل** هو اشارة الى ان المعتبر فى الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص اى كون الخارج بحيث يلزم من حصول الملزوم والمسمى فى الذهن حصول اللازم فيه **وفيه نظر** لان اللزوم بهذاالمعنى وان كان لزومابينا بالمعنى الاخص على رأى الجمهور فهو مطلق اللزوم الذهنى على رأى الشارح الشريف قدس سره وهو الشرط عنده فى الدلالة الالتزامية كما سيصرح به حيث

يقول وظنى ان المعتبر فى الالتزام هو اللزوم المطلق واذا كان الامر هكذا فكيف يكون قوله اشارة الى ان المعتبر فى الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص **وانما اعتبر** مطلق اللزوم الذهنى فى الدلالة الالتزامية لان دلالة اللفظ على المعنى اما ان يكون بسبب الوضع او بسبب اللزوم لانه لا بد فى الدلالة من وجود المناسبة بين الدال والمدلول وهى اما الوضع او كون المدلول بحيث يمتنع حصول المعنى الموضوع له بدونه فى الذهن والاول مفقود فى الدلالة الالتزامية فلو لم يكن الثانى موجودا لم يتحقق الدلالة وانما اشترط فى الدلالة هذه المناسبة لانه لو كانت الدلالة متحققة بدون هذه المناسبة لكان اللفظ دالا على كل خارج عن المعنى الموضوع له مع ان الامر ليس كذلك **فانقيل** ان دلالة التضمن موجودة بدون هذين الامرين ؟ **قلنا** انا لا نسلم وجود دلالة التضمن بدون هذين الامرين لان الوضع موجود فى صورة دلالة التضمن لان المراد من الوضع هو الوضع فى الجملة اى سواء كان الوضع لذلك المعنى اولما يدخل فيه المعنى

والسابع دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ما الوجه لاشتراط اللزوم الذهنى للدلالة الالتزامية ولم يشترط اللزوم الخارجى فدفعه بقوله **ولم يشترط اللزوم الخارجى لان الالتزام متحقق بدونه** حاصل الدفع انما لم يشترط اللزوم الخارجى لانه لو كان شرطا لما كانت الدلالة الا لتزامية متحققة بدونه لكن التالى باطل فالمقدم مثله فى البطلان اما وجه

الملازمة فلان المشروط لا يتحقق بدون الشرط واما جه بطلان التالی فلان دلالة لفظ العمی علی البصر التزامية مع ان اللزوم الخارجی مفقود بينهما لوجود المعاندة والتضاد بينهما فی الخارج **وانمادل** العمی علی البصر التزاما لان العمی عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وعدم البصريلزمه البصرفی الذهن مع المعاندة بينهما فی الخارج **فانقيل** انا لانسلم ان دلالة العمی علی البصر التزامية لان شرط الالتزامية ان يكون المدلول الالتزامی خارجا عن المعنی الموضوع له والبصر جزء المعنی الموضوع له للعمی وهو عدم البصر لاخارج ؟ **قلنا** التركيب الاضافی يستعمل علی ثلاثة اوجه لان المضاف اذا اخذ من حيث ذاته يكون المضاف اليه والاضافة خارجين واذا اخذ من حيث هو مضاف فالاضافة داخلة والمضاف اليه خارج فعلی هذين التقديرين يصح المثال لكن المراد هنا الثانی لا الاول واذا اخذ من حيث المجموع تكون الاضافة والمضاف اليه داخلين وحينئذ لا يصح المثال لكنه ليس بمراد هنا

والثامن تعيين حصر الدلالة اللفظية الوضعية فی الاقسام الثلاثة مع ايراد الدليل و الدلالة اللفظية فی الثلاثة مع ايراد الدليل والدلالة الغير اللفظية فی الاثنين **توضيح** اقسام الحصر قبل بيان هذا الغرض فنقول ان الحصر علی اربعة اقسام **احدها عقلی** وهو ما كان حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة امراخر خارجی بان يكون دائرا بين النفی

والاثبات ولایکون العقل مجوزا لقسم اخر**وثانیھاقطعی** وهوما كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم **وثالثهااستقرائی** وهوما كان مستفادا من تتبع ويكون العقل مجوزالقسم اخرورابعهاجعلی وهو ماحصل من ملاحظة تمایز وتخالف اعتبرها القاسم فعیّن حصر الدلالة اللفظية الوضعية فی الثلاثة بقوله **وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية فی الثلاثة عقلیٌ** واورد الدليل بقوله **لان دلالة اللفظ بالوضع** وهذاالدليل والحصر وان لم يكن دائرا بين النفى والاثبات فی الظاهر لكنه دائر بينهما فی الحقيقة لانه فی الحقيقة هكذا كانه قال لان دلالة اللفظ بالوضع اما على تمام ماوضع له وهی المطابقة اولا وحينئذ اما ان يكون على جزئه وهی التضمن اولا بل على الخارج وهی الالتزام فكان حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام الثلاثة من غير استعانة بامر خارجی وكان دائرا بين النفى والاثبات ولا یجوّز العقل قسما اخر **وكذا** حصرمطلق الدلالة فی اللفظية وغيرها عقلی لاشبهة فيه وعيّن حصرالدلالة اللفظية فی الثلاثة بقوله **واما انحصارالدلالة اللفظية فی الوضعية والطبعية والعقلية فبالاستقراء**واورد الدليل عليه بقوله **فان دلالة اللفظ اذا لم تكن بحسب الوضع والطبع لا يلزم ان تكون عقلية** ای مستندة الى العقل فقط اذ من الجائز ان يتحقق دلالة غيرمستندة الى شئ من الوضع والطبع والعلاقة العقلية لكن استقرينا وتتبعنا فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة وعيّن حصر الدلالة الغير اللفظية فی الاثنين بقوله **وكذا انحصار غير اللفظية فی**

الالتين استقرائی وهذا نص قاطع منه قدس سره يدل على عدم وجود العلبعية عنده

قــــــــوله

فان قيل قدتتحقق دلالة اللفظ على المعنى خارج

من ههنا الى الاخر عشرة اغراض

الاول ايراد اعتراض وارد على ان انحصار الدلالة اللفظية الوضعية فى الثلاثة عقلى كما قال الشارح قدس سره وايراد جواب عنه فاورد الاعتراض بقوله **فانقيل قدتتحقق دلالة اللفظ على المعنى الخارج** حاصله ان كون حصر الدلالة اللفظية الوضعية فى الثلاثة عقليا باطل لان للدلالة اللفظية الوضعية قسما رابعا وهو دلالة اللفظ على معناه المجازى كدلالة الاسد على الرجل الشجاع فى قولنا رئيت الاسد فى المدرسة فهذه الدلالة وضعية مع انها بالمطابقة لان الاسدليس بموضوع للرجل الشجاع ولا بالتضمن لانه ليس جزء المعنى الموضوع له الذى هو الحيوان المفترس ولا بالالتزام لعدم اللزوم الذهنى بين مسمى اللفظ ومعناه المجازى اذ كثيرا ما نتعقل المسمى الذى هو الحيوان المفترس مع الغفلة عن المعنى المجازى الذى هو الرجل الشجاع فانك اذا قلت رئيت اسدا لم نفهم الامسماه فلاتنحصر الدلالة اللفظية الوضعية فى الثلاثة واورد الجواب

بقوله **قلنا اذا لم يكن بين المسمى والامر الخارج لزوم ذهنى** حاصله ان هذه ليست دلالة معتبرة لان الدلالة المعتبرة هى الدلالة الكلية الدائمة المتحققة فى جميع الاوقات ودلالة اللفظ على المعنى المجازى غير كلية دائمة لانها بواسطة القرينة لانه يدل عليه عند وجود القرينة ولا يدل عليه عندعدمها والدلالة التى تكون بواسطة القرينة ليست كلية لانها توجد عند قيام القرينة وتنعدم عندعدمها فالدال حينئذ هو مجموع اللفظ والقرينة دون اللفظ فقط

والثانى تفريع على السابق ففرّع عليه بقوله **فلهذا** اى لان المعتبر عندهم هو الدلالة الكلية **فسروا الدلالة بكون الشئ بحيث يلزم اه** فانهم اعتبروا فى تفسير الدلالة المطلقة باللزوم الذى هو عبارة عن امتناع الانفكاك بين اللازم والملزوم واخذوا فى تفسير الدلالة اللفظية الوضعية سور الايجاب الكلى الشرطى وهى كلمة متى

والثالث تفريع اخر على السابق والغرض من التفريع تعيين اللزوم المعتبر فى الدلالة الالتزامية وتعريفه وتعيين الذاهبين اليه ففرّع عليه بقوله **فعلى هذا** اى اذا كان المعتبر عندهم الدلالة الكلية الدائمة **يكون المعتبر فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى البين بالمعنى الاخص** هذا تعيين اللزوم المعتبر فيها بانه اللزوم البين بالمعنى الاخص **وهو الذى يكون مجرد تصور الملزوم كافيا فى جزم الذهن باللزوم بينهما** هذا تعريفه **كما**

ذهب اليه الجمهور هذاتعيين الذاهبين اليه بان الذاهبين اليه هم الجمهور

والرابع ايراد اعتراض وجواب عنه فاورد الاعتراض بقوله **فح لا يصح التمثيل للمدلول الالتزام** حاصله ان المثال الذى هو قابل العلم وصنعة الكتابة لا يطابق مع الممثل الذى هو دلالة الالتزام لان المعتبر فى دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وليس هذا اللزوم موجودا بين معنى الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة فان تصور معنى الانسان لا يستلزم تصور قابل العلم وصنعة الكتابة فضلا عن حصول الجزم با للزم بينهما فلا يصح المثال المذكور واورد الجواب عنه بقوله **فكأن المصنف بنى الكلام على ان المعتبرفى الدلالة الالتزامية** حاصله ان كلام المصنف مبنى على مذهب الامام الرازى وغيره والمعتبر عنده فى دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاعم وهو موجود بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة فان من تصور الانسان بانه حيوان ناطق وتصور مفهوم قابل العلم وصنعة الكتابة يجزم باللزوم بينهما بالبداهة **والدليل** على انه بنى كلامه على مذهب الامام الرازى ان المصنف قيد التضمن بقيد ان كان له جزء ولم يقيد الالتزام بقيد ان كان له لازم اذهو مدعى وجوداللازم من اللوازم لكل ما هية واقله انها ليست غيرها لان سلب الغير لازم ذهنى

لکل معنی من المعانی فیلزم من حصول المعنی فی الذهن حصول السلب فیه

والخامس اشارة الی ضعف الجواب المذکور فاشار الیه بقوله **هکذا قالوا** حاصله ان الجواب المذکورضعیف لان المعتبر فی دلالة الالتزام عند الامام ایضا هو اللزوم البین بالمعنی الاخص لکن الخلاف بینه وبین الجمهور فی ان سلب الغیر لازم بین بالمعنی الاخص اولا فزعم الامام انه بین بالمعنی الاخص وقد صرح الجمهور بانه بین بالمعنی الاعم والحق ما ذهب الیه الجمهور **وفیه نظر** لانه یظهر بالرجوع الی الوجدان ان سلب الغیر لیس لازما اخص والامام ذو وجدان تام صحیح ویبعد عن مثله الحکم بخلاف الوجدان هکذا قال الفاضل الشیخ الکاکری رحمه الله تعالی فصح التمثیل **اویقال** فی الجواب ان التمثیل مبنی علی الفرض بان یفرض قابل العلم لازما بینا بالمعنی الاخص للانسان والفرض کاف فی التمثیل لان المقصود عنه تفهیم القواعدوتوضیحها سواء طابق الواقع اولا کما قال صاحب بدیع المیزان

والسادس تحقیق للمقام والغرض من التحقیق رد علی الجمهور فی اشتراطهم اللزوم البین بالمعنی الاخص ولا دخل له فی تصحیح المثال اصلا فحققه بقوله **وظنی** یعنی ما یغلب علی ظنی ویترجح فی اعتقادی **ان المعتبر فی دلالة الالتزام هو اللزوم المطلق** حاصله ان المعتبرفی دلالة

الالتزام هو اللزوم المطلق سواء كان بالمعنى الاعم او بالمعنى الاخص وسواء كان عقليا بان يمتنع تصور الملزوم بدون تصوراللازم كما بين العمى والبصر او عرفيا بان لاينفك فی مجری العادة تصورالملزوم عن اللازم كما بين الحاتم والجود

السابع دفع اعتراض مقدرحاصل الاعتراض ان المعتبر فی دلالة الالتزام هو الدلالة الكلية الدائمة كما عرفت فان كان المعتبر فيها اللزوم المطلق الاعم من الذهنی والخارجی والبين وغير البين فلا تكون الكلية لان دلالة العالم علی الحدوث ليست بكلية لانه يدل عليه وقت اقامة البرهان ولا يدل عليه بدونه مع ان اللزوم الغير البين بالمعنی الاعم موجود بينهما فدفعه بقوله **والاذم من كلية الدلالة ودوام الانفهام** حاصل الدفع ان المراد من مطلق اللزوم هو اللزوم الذهنی البين مطلقا سواء كان بمعنی الاخص او بمعنی الاعم لا الاعم الی الخارجی وغير البين واللزوم الذهنی البين مطلقا يلزم من الدلالة الكلية وهو اللازم من كلية الدلالة ودوام الانفهام

الثامن تعريف مطلق اللزوم الذهنی فعرّفه بقوله **وهو امتناع انفكاك تصور المسمی** ای الملزوم **عن تصورالامرالخارج** ای اللازم **سواء كان مجرد تصور الملزوم كافيا فی جزم الذهن باللزوم بينهما** هذا هو اللزوم الذهنی البين بالمعنی الاخص **او لم يكن** مجردتصور الملزوم كافيا فی جزم الذهن

باللزوم بينهما بل لا بد من تصور الملزوم واللازم كليهما هذا هو اللزوم البين بالمعنى الاعم

والتاسع ايراددليل على ان المعتبر فى دلالة الالتزام هو مطلق اللزوم الذهنى فاورده عليه بقوله **اذلوكان المعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص** حاصل الدليل ظاهر كل الظهور غيرمحتاج الى التحرير

والعاشر اعتذارعن التفصيل بالحوالة على حاشية القطبى فاعتذر عنه بقوله **واذااردت الاطلاع على مرام هذاالكلام** الذى خالفت فيه الجمهور **فعليك** اسم فعل بمعنى الزم من اللزوم **بحاشيتنا** والباء زائدة فان لزمت الشئ ولزمت به بمعنى على مافى الصراح فلا عبرة بما قيل انه اذا عدى بالباء يكون بمعنى استمسك فى مقام بيان معنى ا لبين بالمعنى الاعم والاخص وشرح الشمسية هو المعروف بالقطبى

(قـــــــــــــوله)

(لما فرغ من بيان الدلالات الثلث شرع)

من ههنا الى قوله والمركب مالايكون ثمانية اغراض

الاول تنشيط المتعلمين وتجديد شوقهم فنشطهم بقوله **لما فرغ من بيان الدلالات شرع فى بيان ا قسام اللفظ** قال صاحب الجديد ؔ هذه قضية

اتفاقية قد جرت عادة الشارحين بايراد ها عند الفراغ عن مبحث والشروع فی مبحث اخر تنشيطا للمتعلم وتجديدا لشوق الطلبة فيما سيأتى حيث حصل قدرا معتدامن العلم وقيل هى لزومية لزوما عاديا لان من تعدى تأليف كتاب فى علم ففراغه عن بحث يستلزم شروعه فى بحث اخر عادة الى ان يتم مباحثه

دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان تعريف المفرد منتقض باللفظ المهمل مثل ديز فانه يصدق عليه تعريف المفرد لانه ايضا مما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى فدفعه بقوله **ومورد القسمة اللفظ الموضوع للمعنى** حاصل الدفع ان هذا الاعتراض انما يردلو كان المقسم مطلق اللفظ سواء كان موضوعا اومهملا وليس كذلک لان المقسم هو اللفظ الموضوع للمعنى فاللفظ المهمل غير داخل فى المقسم لانه ليس بموضوع للمعنى فلايرد مايرد

والثالث دفع اعتراض اخر حاصل الاعتراض انه لما كان المقسم هو اللفظ الموضوع للمعنى فينبغى ان يذكر المصنف صراحة قيد الوضع بان قال واللفظ الموضوع للمعنى فلم لم يذكره صراحة فدفعه بقوله **الاانه ترک هذا القيد اعتمادا على شهرة الامر** من ان نظر المنطقى يختص بالالفاظ الموضوعة للمعانى وان المفرد والمركب من اقسام اللفظ الموضوع

للمعنى عندهم **حاصل الدفع** انما لم يذكره صراحة اعتمادا على الشهرة واكتفاء بها والمشهور ان نظر المنطقى يختص بالالفاظ الموضوعة الخ

والرابع ذكرالاعتراض الذى ذكر فى الغرض الثانى فذكره بقوله **والاانتقض حد المفرد** اى لولم يكن مورد القسمة اللفظ الموضوع للمعنى لانتقض حد المفرد باللفظ الغير الدال على المعنى بالوضع كلفظ ديز فانه يصدق عليه تعريف المفرد لانه ايضا مما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى

والخامس جواب ثان عن الاعتراض المذكور فى الغرض الثانى والرابع فاجاب عنه بقوله **اللهم الا** اى اللهم لا مخلص عن هذاالانتقاض عند عدم الاعتماد على شهرة الامر فى وقت من الاوقات الاوقت **ان يلتزم كونه** اى كون اللفظ الغير الدال بالوضع مفردا **حاصل الدفع** انه كما يصدق تعريف المفرد على اللفظ الغير الدال بالوضع كذلك هو مفرد فيلتزم كونه مفردا اذلا مشاحة فى التزام مالايخالف الواقع وضرب الاصطلاح عليه اذ الحد صادق عليه

والسادس بيان ضعف هذاالجواب الثانى فبيّنه بقوله **لكنه خلاف ماصرحوابه** حاصله ان هذاالجواب ضعيف لان هذاالالتزام يخالف تصريح القوم لان اللفظ لا يوصف بشئ من الافراد والتركيب قبل الوضع كما لا يوصف بشئ من الحقيقة والمجاز قبل الاستعمال

والسابع تعريف المفرد مع مثاله نعرفه بقوله **والمفرد ما لايراد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى** هذا تعريفه **كالانسان** هذا مثاله **فانقيل** ان المركب وجودى لان المأخوذ فى تعريفه هو الارادة والمفرد عدمى لان المأخوذ فى تعريفه هو عدم الارادة والوجودى اشرف من العدمى فالمناسب ان يقدم تعريف المركب على تعريف المفرد وايضا الاعدام انما تعرف بملكاتها وهى الامور الوجودية فاللائق ان يقدم تعريفه على تعريفه ؟ **قلنااولا** ان المقصود ههنا تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب وذات المفرد مقدم على ذات المركب طبعا فقدم المفرد على المركب وضعا وذكرا ليوافق الوضع الطبع **وقلناثانيا** انا نسلم ان المركب اشرف من المفرد لكونه وجوديا ولكن قدم المركب عليه لا جل التنبيه على ان المقصود بالتعريف ههنا هو المفرددون المركب لان المفرد مقسم الكليات الخمس دون المركب **فانقيل** انه لما كان المقصود ههنا هو المفرد فلم ذكر تعريف المركب **فالاحرى** ان لايذكره ؟ **قلنا** انا نسلم ان ا لمركب ليس بمقصود لكنه ذكره لتوضيح المفرد لان الشئ يعرف بمعرفة ضده هذا تفصيل قول الجديدة ههنا

والثامن دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان المثال لا يطابق مع الممثل لان فى لفظ الانسان يراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه لان الالف يدل على الواحد والنون يدل على الخمسين والسين على الستين فيراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه فدفعه بقوله **والمرادبالارادة الارادة**

الجارية على قانون اللغة حاصل الدفع ان المراد من الارادة هو الارادة الجارية على قانون اللغة واهل العربية وعلى قانون اهل اللغة والعربية لا يراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه والارادة المذكورة فی الاعتراض جارية على قانون اهل الحساب وهی غير معتبرة لانها غير مرادة ووضع مستحدث

(قولہ)

(والمركب ما لا يكون كذلك)

من ههنا الى الاخر ثمانية اغراض

الاول تعريف المركب فعرّفه بقوله **والمركب ما لايكون كذلک** حاصل هذا ظاهر ففی اختيار المصنف لفظ المؤلف اشارة الى ان المركب لا بد فيه من الالفة والمناسبة

والثانی دفع اعتراض مقدرحاصل الاعتراض انک قلت سابقا ان المركب وجودی مع انه عدمی لانه عبارة عما لايكون كذلک فيكون عدميا ظاهرا فدفعه بقوله **ای ما يراد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى** حاصل الدفع ان المركب وجودی فان معنى قوله والمركب ما لا يكون كذلک هو ان المركب ما لا يكون بحيث لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى بل مايراد بجزء

منه الدلالة على جزء المعنى لان نفى النفى اثبات فكان مفهوم المركب وجوديا لا عدميا كما يفهم من ظاهر التعريف

والثالث تفريع على تعريف المركب ففرّع عليه بقوله **فمحصله ان يكون للفظ جزء** حاصله انه لا بد لتحقق المركب من تحقق قيود اربعة الاول ان يكون للفظ جزء والثانى ان يكون للمعنى جزء والثالث ان يدل جزء اللفظ على جزء معناه والرابع ان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مرادة فعند تحقق مجموع هذه القيود يتحقق المركب

والرابع تفريع على قوله فمحصله ففرّع عليه بقوله **فيخرج عن الحد ما ليس له جزء** اى عن حد المركب بمعنى المعرف مطلقا او بمعنى الحد التام بناء على ان كلمة ما فى تعريفه عبارة عن اللفظ الموضوع وهو جنس قريب للمركب وقوله يراد انه فصل قريب او بمعنى الحد الناقص بناء على ان كلمة ما عبارة عن اللفظ وهو جنس بعيد له **قوله كن علما الخ** قيد به لانه لولاه لكان امرا مخاطبا مركبا من الفعل والفاعل المستكن اذ المراد بالاجزاء اعم من التحقيقى والتقديرى ليدخل نحو اضرب ولاتضرب فى حد المركب **قوله كزيد علما الخ** قال الفاضل محمد رحمه الله تعالى قوله علما بيان للواقع اذ لاوضع فيه سوى العلمية ظاهرا **وقال** الفاضل التونكى رحمه الله تعالى اقول بل له وضع للمعنى المصدرى قال فى منتهى الارب زيد افزون شدن وافزون كردن لازم متعد **قوله حال كونهما علمين** قيد به

لانه لولاه لكانا مركبين تقييديين الاول منهما توصيفى وهو الحيوان الناطق والثانى وهو عبدالله اضافى اريد بكل جزء منهما الدلالة على جزء معناه **قوله فانه لايراد** تعليل لصحة التمثيل اما فى الاول فلان الحيوان مثلا وان دل على جزء المعنى المقصود حين العلمية وهو الشخص الانسانى لكونه عبارة عن الماهية الانسانية مع التشخص لكن دلالته عليه حينئذ غير مقصودة فى المحاورات اذ العلم لا يراد به الاالذات المشخصة من غير نظر الى الحقيقة واما فى الثانى فلان العبد مثلا وان دل على جزء المعنى الاضافى الغير المقصودبه حينئذلكن دلالته عليه غير مرادة حينئذ لعدم جزئيته من الشخص المعلمُ بل هو من العوارض؟ هذه التحقيقات ليست بجديدة لانها من الجديدة القديمة

والخامس دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان تعريف المركب غير جامع وتعريف المفرد غيرمانع لان الحيوان الناطق حين ارادة الضاحك منه مجازا مركب وتعريف المركب لا يصدق عليه لان معناه حينئذهو الضاحك وهو بسيط لا جزء له فلايراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه لعدم وجود الجزء للمعنى لانه بسيط فيصدق تعريف المفرد عليه فخرج من تعريف المركب فكان تعريفه غير جامع وداخل فى تعريف المفرد فكان تعريفه غير مانع وكل واحد منهما باطل لان المعرف مامنع الوالج من الخروج والخارج من الولوج فيجب الطرد والعكس كما قال صاحب المسلم فى الصفحة (١٢) فدفعه بقوله **والمراد بجزء المعنى اعم من ان يكون**

حاصل الدفع ان المراد من جزء المعنی اعم من ان یکون جزء المعنی المقصود او جزء المعنی الغیر المقصود فالحیوان الناطق حین ارادۃ الضاحک داخل فی المرکب وخارج عن المفرد لانه وان لم یرد بالجزء منه الدلالة علی جزء المعنی المقصود الذی هو الضاحک ولکن یراد بالجزء منه الدلالة علی جزء المعنی الغیر المقصود الحقیقی الذی هو الجسم النامی الحساس المتحرک بالارادۃ المدرک للکلیات اوذات من له النطق فان الحیوان یدل علی الجسم النامی الحساس المتحرک بالارادۃ والناطق یدل علی ذات من له النطق اومدرک للکلیات ولما ارید منه المعنی الغیر المقصود الحقیقی لینتقل من ذلک المعنی الغیر المقصود الحقیقی الی المعنی المقصود المجازی الذی هو الضاحک فالحیوان الناطق حین ارادۃ الضاحک داخل فی المرکب فکان تعریفه جامعا وخارج عن تعریف المفرد فکان تعریفه مانعا **ان قیل** فعلی هذا یلزم ان یکون عبدالله مرکبا حین العلمیة لان جزء لفظه یدل علی جزء معناه الغیر المقصود وهو العبودیة والالوهیة ؟ **قلنا** ان المراد من الدلالة الدلالة المرادۃ والمقصودۃ کما سبق فی الغرض الثالث فی القید الرابع ودلالة جزء لفظ عبدالله علی جزء معناه الغیر المقصود غیرمقصودۃ وغیر مرادۃ اما دلالة جزء الحیوان الناطق علی جزء معناه الغیرالمقصودالحقیقی مقصودۃ لینتقل من هذاالمعنی الغیر المقصودالحقیقی الی المعنی المقصود المجازی الذی

هو الضاحک لان اخذ المعنى المجازى موقوف على امكان الحقيقى فدلالته على المعنى الغير المقصود الحقيقى مقصودة

والسادس بيان مسلک بعض العلماء فبينه بقوله **وقد يقيد الجزء بان يكون جزء المعنى المقصود** حاصله ان بعض العلماء قيدوا الجزء بالمقصود بان يدل على جزء المعنى المقصود ليخرج عن تعريف المركب مثل عبدالله علما لان جزء لفظه لا يدل على جزء المعنى المقصود وان دل على جزء المعنى الغير المقصود

والسابع ايراد ردين على مسلكهم فاورد الرد الاول بقوله **ولاحاجة اليه** اى الى تقييد جزء المعنى بالمقصود حاصل الرد انه لا حاجة الى هذاالتقييد لاخراج مثل عبدالله حين العلمية عن تعريف المركب لانه يخرج بما يخرج به الحيوان الناطق حين العلمية وهو كون الدلالة مرادة ومقصودة فان فى كل واحد وان كان جزء اللفظ يدل على جزء المعنى ولكن لا يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مرادة ومقصودة وان قيد به لخروجه واخراجه فيلزم اخراج المخرج وهو باطل لانه تحصيل الحاصل واورد الرد الثانى بقوله **مع انه** هذاالضمير المنصوب للشان والجملة بعده تفسير له **ينتقض الحدبالمركبات المذكورة** حاصله ان التقييد المذكور مضر لحدالمركب جمعا وحد المفرد منعا لان المركبات المذكورة كالحيوان الناطق عند ارادة الضاحک تخرج عن المركب مع

انہا مرکبات فلا یکون حد المرکب جامعا وتدخل فی المفرد فلا یکون حد المفرد مانعا

والثامن بیان حسن التعریفین المذکورین للمفرد والمرکب فبیّنہ بقولہ **وھذان التعریفان احسن التعریفات** حاصلہ ان التعریفین الذین ذکر الشارح السید الشریف قدس سرہ احسن التعریفات المذکورۃ للمفرد والمرکب لان بعضا من العلماء ترکوا قید کون الدلالۃ مرادۃ ومقصودۃ من التعریفین لہما مع انہ لا بد من ھذاالقید لیخرج عن تعریف المرکب مثل عبداللہ والحیوان الناطق حال کونہما علمین ویدخلان فی تعریف المفرد وبعضہم قیدواالجزء بالمقصود بان یدل جزء اللفظ علی جزء المعنی المقصود فیرد علیہم الردان المذکوران فی الغرض السابع

قولہ

اقول قدعرفت فیما سبق ان بیان الدلالۃ واقسام اللفظ

من ھھنا الی قولہ فان قیل التصور سبعۃ اغراض

الاول اعادۃ ماسبق لبعدالعھد والغرض من اعادتہ بیان المناسبۃ بین ھذاالبحث والبحث السابق وتنشیط المتعلمین فاعادہ بقولہ **اقول قدعرفت فیما سبق** ان بیان الدلالۃ واقسام اللفظ انما ھو لتوقف معرفۃ

الکلیات علیه فالبحث السابق موقوف علیه وهذا البحث موقوف فلما فرغ عن بیان الموقوف علیه شرع فی بیان الموقوف فهذا تنشیط للمتعلمین

والثانی دفع اعتراض مقدر وارد علی تقسیم المفرد الی الکلی والجزئی وعلی تعریف الجزئی والکلی **حاصل الاعتراض** علی تقدیروروده علی تقسیم المفرد الی الکلی والجزئی ان تقسیمه الی الکلی والجزئی لا یجوز لان الکلی والجزئی من صفات المعنی لان المعنی هو الذی یتصف بالکلیة والجزئیة لان المانع عن شرکة الکثیرین وغیر المانع عنها هو ماحصل فی العقل وهو المفهوم والمعنی دون اللفظ والمفرد من صفات اللفظ واقسامه لان الافراد والترکیب من صفات اللفظ فعلی تقدیر تقسیمه الیهما یلزم تقسیم صفة الشئ هو المفرد الی صفات مباینه وهو الکلی والجزئی وهو باطل لان المقسم عبارة عن مجموع الاقسام فلا بد من الاتحادبین المقسم واقسامه والتباین ینافیه **وحاصل الاعتراض** علی تقدیر وروده علی تعریف الجزئی والکلی ان کلمة ما فی تعریف الجزئی والکلی اما ان تکون عبارة عن المفهوم او اللفظ فان کانت عبارة عن المفهوم یلزم ان یکون للمفهوم مفهوم وهو باطل لانه مستلزم للتسلسل لان المفهوم الثانی ایضا مفهوم فیکون له مفهوم ثالث ویکون للثالث مفهوم اخر رابع وهکذا فیتسلسل وانکانت عبارة عن اللفظ فیلزم حمل احد المتباینین علی صفة الاخر لان الکلی والجزئی من صفات المعنی کل واحد منهما فی تعریفه مبتدأ وکلمة ما خبره والخبر محمول علی المبتدأ

وهو باطل لان الحمل يقتضى الاتحاد لان الحمل اتحاد المتغايرين ذهنا في الخارج فدفعه بقوله **واعلم ان الكلية والجزئية بالذات انماهي صفة للمعنى** حاصل الدفع عن الاعتراض على تقديروروده على تقسيم المفرد الى الكلى والجزئى انه انما يرد لوكان هذاالتقسيم حقيقيا وليس كذلك لانه تقسيم مجازى لان الكلية والجزئية وان كانتا اولاوبالذات وحقيقة من صفات المعنى لان المأخوذ في مفهوم الكلية والجزئية الشركة والصدق على كثيرين وعدم الشركة وعدم الصدق على كثيرين وهما يكونان في المعنى دون اللفظ لكنهما من صفات اللفظ ثانيا وبالعرض ومجازا من قبيل تسمية الدال وتوصيفه باسم المدلول ووصفه فلا يلزم تقسيم صفة الشئ الى صفات مباينه بل هذا تقسيم صفة الشئ الذى هوالمفرد الى صفاته وهو الكلى والجزئى لان الافراد والتركيب والكلية والجزئية كلها من صفات اللفظ **وحاصل الدفع** عنه على تقديروروده على تعريف الجزئى والكلى ان كلمة ما عبارة عن اللفظ ولايلزم حمل احد المتباينين على صفة الاخر لان الكلية والجزئية من صفات اللفظ مجازا فيلزم حمل الشئ الذى هو اللفظ على صفته المجازية التى هى الكلى والجزئى وهو جائز لان الاتحاد ههنا موجود **فانقيل** ان الاصل هو الحقيقة وانما يصار الى المجاز عند تعذر الحقيقة والحقيقة ههنا ليست بمتعذرة فما الوجه للمصنف انه اختار المجاز لانه قسم المفردالى الكلى والجزئى ولم يقسم المعنى والمفهوم على الحقيقة الى الكلى والجزئى ؟ **قلنا** الوجه لذلك هو

التقریب الی ذهن المبتدی وعدم وقوع الانتشار والتشویش فی ذهنه لانه قسم اولاً اللفظ الی المفرد والمرکب فلو قسم ثانیا المعنی والمفهوم الی الکلی والجزئی لوقع الانتشار والتشویش فی ذهنه

والثالث دفع اعتراض مقدر اخر حاصل الاعتراض ان تقسیم الشئ الی الشئ بطریق المجاز واجراء وصف المدلول علی الدال بعید غریب فلا بدله من نظیر فما نظیره فدفعه بقوله **کما ان الافراد والترکیب بالذات صفة للالفاظ** حاصل الدفع ان النظیر له موجود وهو ان الافراد والترکیب حقیقة من اوصاف اللفظ لان المأخوذ فی الافراد والترکیب الدلالة وعدم الدلالة وهما انما یکونان فی اللفظ فکانا من صفات اللفظ حقیقة وبالذات لکن المعنی یتصف بهما مجازا وبالعرض من قبیل تسمیة وتوصیف المدلول باسم ووصف الدال فاجری وصف الدال علی المدلول

والرابع تفریع علی الدفع المذکور ففرّع علیه بقوله **وبهذا الاعتبار صح حمل اللفظ المفرد** وحاصل هذا واضح غیر محتاج الی التحریر **واعترض علیه** بیضة معینة من البیضات الکثیرة فان هذیة هذه البیضة لا تمنع عن الشرکة بین الکثیرین لان العقل یجوز ان هذه البیضة اما هذه واماهذه واما هذه وکذا جوزة معینة من الجوزات الی غیر ذلک من العددیات المتقاربة مع ان کل واحدة منهما جزئی **وکذا** شیخ ضعیف البصر یدرک شبحا ویجوز عقله ان یکون زیدا او بکرا او عمرا او غیرهم مع ان المرئی

جزئی فیلزم ان یکون کلیا فانتقض التعریفان طرداً وعکسا ؟ **واجیب عنه** بان هذا التجویز علی سبیل التناوب دون العموم والشمول والصدق علی سبیل التناوب لا ینافی الجزئیة ولایقتض الکلیة لان العقل لا یجوز ان تکون بیضة واحدة بیضات کثیرة وقس علیها ما عداها **واماکون** الطفل فی مبتدأ الطفولیة لا یمیز بین صورة امه وغیرها فلانقض بها اصلا لانه لا یدرک الکثرة ولا یجوز صدقها علی الکثیرین **فانقیل** انه یلزم ان یکون الجزئی کلیا بالقیاس من الشکل الاول وهو ان الجزئی کلی لان الجزئی ما لا یمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشرکة وکل ما لا یمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشرکة فهو کلی فالجزئی کلی ؟ **قلنا** انه ان اراد المعترض من لفظ الجزئی الواقع فی صغری القیاس ما صدق علیه الجزئی فصغری القیاس ممنوعة وان اراد مفهومه الجزئی فالقیاس بجمیع مقدماته مسلمة وبطلان کون مفهوم الجزئی کلیا ممنوع وانما الباطل کون ذات الجزئی کلیا وهو لیس بلازم هذا **واعلم انهم اختلفوا** هل یختص الجزئی بالعلم ام لا **فقال** بعضهم انه مختص بالعلم ولا یشمل سائر المعارف کالضمیر واسم الاشارة والموصول وغیرها لانها موضوعة للکلی **وقال** الجمهور انه لیس بمختص به بل یشمل سائره من قبیل وضع العام للموضوع له الخاص لانها المعارف وهو المختار

ثم اعلم ان المسمى والمدلول والمفهوم والمعنى متحدة بالذات وهو ان المجموع عبارة عماحصل فى الذهن والعقل متغايرة بالاعتبارفان ماحصل فى العقل من حيث انه وضع له الاسم يسمى بالمسمى ومن حيث انه يدل عليه اللفظ يسمى بالمدلول ومن حيث انه يفهم من اللفظ يسمى بالمفهوم ومن حيث انه يقصد من اللفظ يسمى بالمعنى والله اعلم وعلمه اتم واحكم **فانقيل** ان السيد الشريف رحمه الله تعالى قدم تعريف الجزئى على تعريف الكلى مع ان المصنف قدم تعريف الكلى على تعريف الجزئى ؟ **قلنااولا** الوجه لتقديم تعريف الجزئى على تعريف الكلى هو ان تعريف الجزئى وجودى وتعريف الكلى ومفهومه عدمى والوجودى اشرف من العدمى وايضاالاعدام انما تعرف بملكاتها كما مر فلذاقدم تعريف الجزئى على تعريف الكلى **وقلنا ثانيا** ان الجزئى بسيط بخلاف الكلى لان الكلى ينقسم الى الاقسام الخمسة والجزئى لا ينقسم اليها والبسيط اولى بالتقديم لكونه كالجزء **فانقيل** ان المصنف لم قدم تعريف الكلى على تعريف الجزئى او الكلى على الجزئى ؟ **قلنااولا** انما قدم الكلى وتعريفه على الجزئى وتعريفه لان الكلى جزء للجزئى الجزئى كل للكلى والجزء مقدم على الكل مثلا زيد جزئى مركب من الانسان الكلى الذى هو الحيوان الناطق والمشخصات والانسان كلى وجزء من زيد فيكون زيد مجموع الحيوان الناطق والمشخصات فحينئذ يكون الانسان جزء منه **والفرق بين الكل والكلى** والجزء والجزئى ان الكلى يحمل على جزئياته مواطاة نحو

زید انسان والکل لا یحمل علی الجزء فلا یقال العسل سکنجبین والجدار بیت **وایضا ان الکلی** یتقوم بالاجزاء کتقوم السکنجبین بالخل والماء والعسل ولا یتقوم الکلی بالجزئیات بل بالعکس ای یتقوم الجزئیات بالکلی کتقوم زید وعمرو مثلا بالانسان **تعبیرالخل** فی غیاث اللغات خل بالکسر وتشدید لام بمعنی یاردوست وبالفتح وتشدید لام بمعنی سرکہ از سروری وشرح نصاب وکنز **وفی منتخب اللغات** خل بالکسروالضم دوست وبالفتح درویش شدن وشگافتن زبان شتر بچہ تاشیر نہ مکد ولاغر شدن وسرکہ وراہ درمیان ریگ فاللازم ان یتلفظ بالخل بفتح الخاء فی مثل هذاالمقام لا بالکسر کما هوالمشهور **وایضاان الکل** موجودفی الخارج بخلاف الکلی فانه لیس بموجودفیه علی الاصح **وایضاان** اجزاء الکل متناهیة وجزئیات الکلی قدتکون غیر متناهیة کنعیم الجنة **وایضاان** الکل لا بدله من حضوراجزائه معاً فی مکان والکلی لا یجب حضور جزئیاته وهذه الوجوه متقاربة فی المآل لکن المشهور هو الاول **لایقال** ان هذاالوجه للتقدیم انما یصح لوکانت التشخصات والعوارض جزء من الشخص وهو باطل لان التشخصات خارجة عند المحققین **لانانقول** لاشک ولاشبهة ان التشخصات داخلة فی الشخص وانما النزاع فی دخولها فی الماهیة **فعند** المحققین لیست داخلة فیها بل هی خارجة عنهاوهو الحق **وعند** البعض هی داخلة والکلام ههنا فی کونها جزء من الشخص ولا شبهة فیه فلا

اشکال **وقلناثانیا** انما قدمه علیه لان ذکر الکلی اصلی ومقصود وذکر الجزئی استطرادی طفیلی لان المقصود من الفن الکلیات لا الجزئیات فلذا قدمه علیه وهذا الجواب اوجد فی هذا المقام

والخامس بیان فائدة قید نفس تصور فی تعریف الکلی والجزئی فبیّنها بقوله **ای مالایکون نفس تصور مفهومه بالنظرالی نفسه** حاصل هذا لو لم یعتبر فی تعریف الکلی والجزئی التصور لدخل فی الجزئی الکلیات الفرضیة مثل اللاشئ واللاامکان واللاوجود فانها تمتنع ان تصدق علی شئ من الاشیاء بالنظر الی الخارج لابالنظرالی مجرد تصورها فلا یکون تعریف الجزئی مانعا وخرجت عن تعریف الکلی فلا یکون جامعا ولولم یعتبر النفس التی هی عبارة عن المجرد فی تعریفهمالدخل واجب الوجود جل جلاله فی الجزئی فان الشرکة فیه ممتنعة بالدلیل الخارجی کبرهان التوحید لکن اذا جرد العقل النظر الی مفهومه لم یمتنع من صدقه علی کثیرین فان مجرد تصوره لوکان مانعا من الشرکة لم یفتقر فی اثبات الوحدانیة الی الدلیل فلا یکون مانعا وخرج عن تعریف الکلی فلا یکون جامعا فلا یکون قید التصور مغنیا عن قید النفس کما توهم به عبارة العلامة هذا ما قال الفاضل الملاصادق فی حاشیة بدیع المیزان فیکون التقدیر هکذا ان الجزئی ما یمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشرکة مع قطع النظر عن امراخر والکلی ما لا یمنع نفس تصور مفهومه مع قطع النظر

عن الامور الخارجية فيدخل الواجب والكليات الفرضية فى تعريف الكلى ويخرج عن تعريف الجزئى

والسادس تفريع على السابق والغرض من التفريع على النسخة الموجود فيها الفاء امران الاول حاصل الكلام الذى وقع فى تعريف الكلى والجزئى بعد حذف الزوائد والثانى تعيين المقسم الحقيقى الى الكلى والجزئى ففرّع عليه بقوله **فملخص الكلام ان ما حصل فى العقل فهو بمجرد حصوله فى العقل** هذا تعيين المقسم الحقيقى الى الكلى والجزئى بانه هو المفهوم والمعنى لان ماحصل فى العقل هو المفهوم كما قال صاحب بديع الميزان فى الصفحة (٣٥) **ان امتنع فرض صدقه على كثيرين الخ** هذا حاصل الكلام الذى وقع فى تعريف الكلى والجزئى وحاصل تعريف الجزئى انه ما امتنع فرض صدقه على كثيرين وحاصل تعريف الكلى انه ما لا يمتنع فرض صدقه على كثير ين اى ما يمكن فرض صدقه على كثيرين سواء كانت تلك الافراد الكثيرة ممتنعة كشريك البارى او ممكنة ولم توجد كالعنقاء او وجدالواحد منها فقط مع امكان غيره كالشمس او مع امتناع غيره كواجب الوجود اووجد الكثير منها مع التناهى كالكواكب السيارة او مع عدم التناهى كمعلوم الله تعالى ومقدوره

والسابع ايراد اعتراض وجواب عنه فاورد الاعتراض بقوله **لا يقال ان كان مجرد الفرض** حاصله انه اذا كفى مجرد فرض الصدق على كثيرين فى

الكلى يلزم ان يكون كل جزئى كليا لكن التالى باطل فالمقدم مثله فى البطلان اما وجه الملازمة فلانه يمكن فرض صدق الجزئى كزيد مثلا على كثيرين لان الفرض يتعلق بالمحال واما وجه بطلان التالى فلانه لوكان كل جزئى كليا لبطل تعريف الكلى لانه لا يكون مانعا عن الغير لان الجزئى يدخل فيه واورد الجواب عنه بقوله **لانانقول ذلك فرض ممتنع وهذا فرض ممتنع** حاصله ان الفرض على قسمين احدهما فرض ممتنعٌ بالتوصيف وهو بمعنى التقدير المحض من دون تجويز العقل المعتبر فى مقدم الشرطية وثانيهما فرضٌ ممتنع بالاضافة وهو بمعنى التجويز العقلى **والفرق بينهما** بوجهين احدهما ان الفرض فى الاول محال ومستحيل كالمفروض بخلاف الثانى فان المفروض فيه وانكان مستحيلا فى نفسه لكن فرضه ممكن وثانيهما ان الفرض والجواز بالمعنى الاول يتعلق بكل شئ واجبا او ممكنا او ممتنعا وبالمعنى الثانى لا يتعلق الا بالاولين لا غير اذا عرفت هذا فنقول ان فرض صدق الكلى كاللاشئ على الكثيرين فرضٌ ممتنع بالاضافة اى فرضه ممكن وجائزلكن المفروض مستحيل ومحال فى الواقع وهو اللاشئ وفرض صدق الجزئى كزيد على كثيرين فرضٌ ممتنعٌ بالتوصيف لا يجوّزه العقل لاشتماله على الهذية والتشخص ففرض صدقه على كثيرين مستحيل اى نفس فرضيته محال فلا يلزم من كفاية فرض الصدق على الكثيرين فى الكلى فرض الصدق على الكثيرين فى الجزئى كما قال الشارح **ذلك** اى فرض الجزئى مشتركا بين الكثيرين

فرض ممتنع بالتوصيف لاشتماله على البذية والتشخص وهذا اى فرض الكلى كاللاشئ مشتركا بين كثيرين فرض ممتنع بالاضافة اى تجويز امر ممتنع فى نفسه

(قوله)

(فان قيل التصور حصول صورة الشئ فى العقل

من ههنا الى الاخر ثمانية اغراض

الاول ايراد اعتراض وارد على اضافة لفظ التصور الى المفهوم فى تعريف كل واحد من الجزئى والكلى فاورد الاعتراض بقوله **فان قيل التصور حصول صورة الشئ فى العقل** حاصله ان كل واحد من تعريف الجزئى والكلى باطل لانه مستلزم للتسلسل لان لفظ التصور فى تعريف كل واحد منهما مضاف الى المفهوم والتصور عبارة عن حصول صورة الشئ فى العقل فمعنى تصور المفهوم حصول صورة المفهوم وحصول صورة المفهوم مفهوم المفهوم لان المفهوم ماحصل فى العقل والصورة حاصلة فيه فالمفهوم المضاف ايضا مفهوم فينبغى ان يكون له ايضا مفهوم واذا وجد له مفهوم فيلزم ان يكون للمفهوم الاخر مفهوم اخر وهكذا فيتسلسل

والثانی تقسیم حصول الشئ فی العقل الی القسمین فقسمه بقوله **قلنا حصول الشئ فی العقل علی نوعین** وجواب الاعتراض السابق سیجئ ان شاء الله العزیز **قال صاحب الجدیدة** هکذا فی بعض النسخ وهو الصحیح کما یدل علیه نقل العلماء هذه العبارة هکذا فی تصانیفهم وما وقع فی بعض اخر من حصول صورة الشئ الخ بادراج لفظ الصورة فهو من سهو الناسخ والا فیلزم تقسیم الشئ الی نفسه والی غیره فان القسم الاول والنوع الاول یباین المقسم والثانی عینه ومقصوده قدس سره تقسیم وجود الشئ فی النفس الی قسمین انتهی

والثالث ذکر القسم الاول وتعریفه وامثاله وعلامته فذکره بقوله **نوع یکون حصوله بطریق الاصالة** لا بالمثال والصورة والمراد من الحصول الوجود الخارجی بمعنی الاعم والوجودیجئ بمعنیین **احدهما** الوجود الخارجی بمعنی الاخص وهو الوجود فی الخارج عن المشاعر والمشاعر تطلق علی ماسوی الحواس الظاهرة ای تطلق علی الذهن والعقل والحواس الباطنة **وثانیهما** الوجود الخارجی بمعنی الاعم وهو مایترتب علیه الاثار سواء کان ظرف اتصاف الشئ به الخارج او الذهن هذا هو ذکر القسم الاول **وهو** ای ما یکون حصوله فیه اصالة **ما** ای الشئ الذی **یکون حصوله** فی النفس المجردة **بحصول نفسه** هذا ذکرتعریف القسم الاول **کالعلم والجهل** اراد بالعلم الماهیة الکلیة التی هی ملکة وحالة لازمة

للنفس يعبر عنها فى الفارسية بدانش ويقابله الجهل البسيط المعبر عنه بناد انى **وسائر الكيفيات النفسانية** اى باقى الصفات القائمة بالنفس من الشجاعة والجبن والجود والبخل والحلم والغضب وغيرهاهذا ذكرامثال القسم الاول **وعلامته** اى علامة الحصول فى نفسه **ترتب اثره** اى اثر الشئ المختص به على حصوله فانه يترتب على حصول صفة العلم فى النفس ادراك الاشياء وكشف المجهولات وعلى حصول الشجاعة الوقوع فى المهالك وعلى الجود بذل المال وعلى البخل عدم بذل المال فى موضعه وخفض العينين وهكذا هذا هو ذكر علامة القسم الاول

والرابع ذكر القسم الثانى مع بيان تعريفه وعلامته فذكره بقوله **ونوع يكون حصوله** اى حصول الشئ فى النفس **بطريق التبعية** اى يوجد فيه بوجود ذهنى وظلى وهذا هو العلم بالشئ هذا هو ذكر القسم الثانى **وهو** اى ما يكون حصوله فيه تبعاهو الشئ **الذى يكون حصوله فيه بحصول صورته** ومثاله **لابحصول نفسه** وذاته كالاشياء الخارجية من السماء والارض والجبل والنار وغيرها فانها تحصل فى العقل بصورها واظلالها وهكذا الحال فى كيفيات نفس الغير فان كفر الكافرانما يحصل فى عقل المسلم بصورته لا بنفسه وكذا الشجاعة فى عقل الجبان والجود فى عقل البخيل هذا هو بيان تعريف القسم الثانى **وعلامته** اى علامة الحصول الذهنى العلمى **عدم ترتب اثره** على حصوله فيه فان حصول الجبل فى

النفس لا یکرہا وحصول النارفیہا لا یحرقہا وحصول کفر الکافر فی عقل المسلم لا یوجب اتصافہ بالکفر وھکذا انتہی ھذا بیان علامۃ القسم الثانی

والخامس دفع توھم حاصل التوھم انہ یکون بین القسمین ای بین حصول الشئ بنفسہ وبین حصول الشئ بصورتہ تلازم بحیث اذا تحقق فی موضع احدھما یتحقق فیہ الاخر فاذا حصل فی موضع حصول الشئ بنفسہ وجد فیہ حصول الشئ بصورتہ وبالعکس فدفعہ بقولہ **واحدھما لا یستلزم للاخر** حاصل الدفع ان کل واحد منہما لا یستلزم الاخر لا نا اذاتصورنا النار یحصل فی الذھن صورتہا لا نفسہا ولھذا لا یترتب علیہا اثرھا وھو الاحراق واذاتصورنا العلم یحصل بنفسہ لا بصورتہ ولھذا یترتب علیہ اثرہ وھو الانکشاف ھذاھو نفی التلازم الکلی بین القسمین

والسادس اثبات التلازم الجزئی بینہما فائبتہ بقولہ **نعم قدیستلزم حصول صورۃ الشئ فی العقل** حاصلہ ان التلازم الجزئی بینہما موجود بان حصول صورۃ الشئ فی العقل یستلزم حصول نفسہ لانہ اذا تصورالماھیۃ الکلیۃ للعلم فیکون تصورہ بحصول صورتہ التی ھی القائمۃ بالنفس حاصلۃ بنفسہا ومطلق العلم ایضا حاصل بنفسہ فی ضمن ھذا العلم المقید الذی ھو الحاصل بصورتہ وھو مفہوم العلم وماھیتہ الکلیۃ وبالجملۃ حصول مفہوم العلم وماھیتہ الکلیۃ بصورتہ فی العقل

مستلزم لحصول مطلق العلم بنفسه فی ضمنه **وهذه الاغراض الخمسة** الاخيرة تمهيد لجواب الاعتراض الذی ذکر فی الغرض الاول

والسابع ایراد الجواب للاعتراض الذی ذکر فی الغرض الاول فاورده بقوله **والتصور اذا اضيف الی المعانی والمفهومات يكون من النوع الاول** حاصله ان التصور اذا اضيف الی المعانی والمفهومات يكون المراد به حصول المعنی والمفهوم بنفسه واذا اضيف الی الامور الخارجية كالنار والجبل والانسان يكون المراد به حصول الشئ الخارجی بصورته وههنا فی تعريف الجزئی والكلی لفظ التصور مضاف الی المفهوم فيكون معنی تصور مفهومه حصول المفهوم نفسه لاصورته فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم فلا يرد مايرد

والثامن بيان وجه تسمية الكلی والجزئی بالكلی والجزئی فبيّنه بقوله **ووجه التسمية بالكلی والجزئی ان الكلی جزء للجزئی غالبا** هذا اشارة الی ان بعض انواع الكلی ليس جزء لجزئياته كالخاصة والعرض العام فانهما عرضيان فكيف كانا جزئيين لجزئياتهما واما الثلاثة الباقية فهی اجزاء لجزئياتها فان الجنس كالحيوان والفصل كالناطق جزءان لماهية النوع وهو الحيوان الناطق الذی هو ماهية الانسان والنوع جزء لماهية الشخص من حيث هو شخص وان كان تمام ماهيته كذا فی حواشی الرسالة وانما سمی الكلی المطلق كليا حملا للاقل علی الاكثر **وقيل هو** احتراز عن

الكلي الفرضي اذ ليس له جزئيات في نفس الامر فضلا عن كونه جزء له **والجزئي** اعم من ان يكون حقيقيا كزيد او اضافيا كالانسان فصح التمثيل بالحيوان الذي هو جزء للجزئي الاضافي الذي هو الانسان او الفرس او الغنم او البقر او غيرها **حاصل الوجه** انه انما سمي الكلي بالكلي لان معنى الكلي منسوب الى الكل والكلي ايضا منسوب الى الكل لان الكلي كالانسان جزء للجزئي كزيد لان زيدا عبارة عن الانسان مع التشخص فالانسان جزء من زيد فكان الجزئي الذي هو زيد كلا لان الكل ما يكون ذا اجزاء والكلي كالانسان جزء له والجزء كان منسوبا الى الكل لكونه جزء له والمنسوب الى الكل كلي فلذا سمي الكلي بالكلي وكذلك الكل كان منسوبا الى الجزء لكونه مركبا من الاجزاء والمنسوب الى الجزء جزئي فلذا سمي الجزئي بالجزئي

﴿قـــــــــــوله﴾

﴿اقول الكلي اذا نسب الى ماتحته من الجزئيات﴾

من ههنا الى قال الاتي تسعة اغراض

الاول بيان وجه حصر الكلي في الذاتي والعرضي والغرض من بيانه تعريف كل واحد من الذاتي والعرضي وذكرمثاله وتطبيق المثال مع الممثل فبينه بقوله اقول الكلي اذانسب الى ماتحته من الجزئيات

انما اعتبر نسبة الكلى الى ماتحته اى ما يحمل هو عليه لان نسبته الى المباين غير معتبرة فلا يسمى بالقياس اليه ذاتيا ولا عرضيا والمراد بالجزئيات افراده المحققة بحسب نفس الامر اذلا يتعلق لنا غرض علمى بالبحث عن احوال الكليات الفرضية التى لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا **فهواماخارج عن حقيقة ما تحته من الجزئيات** هذا تعريف العرضى **كالضاحك** هذا ذكر مثال العرضى **فانه خارج عن ماهية زيدوعمرو** هذا تطبيق المثال مع الممثل واشار باضافة الماهية الى زيد وعمرو وغيرهما الذين هم من الجزئيات الحقيقية الى ان المراد بالجزئى فى المتن هو الجزئى الحقيقى لانه مذكور سابقا ولانه المتبادر الى الفهم لكماله فالمراد بالانسان والفرس الواقعين فى كلام الماتن افرادهما حيث قال كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانهما ليسا بجزئين حقيقيين فلا يصح تمثيل الجزئي الحقيقى بهما ولو حمل الجزئى على الاعم لم يحتج الى ذلك التأويل وهو ظاهر **وان لم يكن خارجا** عن حقيقة ما تحته من الجزئيات **فهوالذاتى** هذاتعريف الذاتى **كالانسان والحيوان** هذاذكرمثاليهما **فانهما ليسا بخارجين عن ماهية زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات** هذاتطبيق المثال مع الممثل

والثانى تأييد هذا التعريف للذاتى بتفسير الاصوليين وتفسير الشيخ للذاتى فايّده بقوله **يوافق تفسيرالذاتى بما يكون رفعه رفع الذات** وكذا

یوافق ما ذکرہ الشیخ من ان الذاتی ما لیس بعرضی فان التفاسیر الثلاثۃ کلہا شاملۃ للنوع اذ لیس ھو خارجا عن ما ھیۃ افرادہ ولا عرضیا لہا وکذا رفعہ عین رفع الذات والماھیۃ

والثالث تفریع علی التفاسیر الثلاثۃ للذاتی ففرّع علیہا بقولہ **فحینئذ یصح تقسیم الذاتی الی النوع والجنس والفصل** لان التفاسیر کلہا شاملۃ للنوع کما عرفت

والرابع ایراد تعریف اخر للذاتی وتعریفین اخرین للعرضی مع ایراد الرد علی کل واحد منہا فاورد التعریف الاخر للذاتی بقولہ **وقد یفسر** کلمۃ قد ھہنا للتحقیق کما فی قولہ تعالی قد یعلم اللہ المعوقین ولیست للتقلیل حتی یخالف ما افادہ فی حواشی الرسالۃ الشمسیۃ من ان تفسیرہ بمایکون داخلا اشھر من تفسیرہ بما لیس بخارج ولذاایدہ بما فسرہ الاصولیون والشیخ فی الشفاء **بما یکون داخلا** واورد التعریف الاول للعرضی بقولہ **والعرضی بما یکون خارجا** واورد الرد علیہ بقولہ **فیتحقق الواسطۃ** یعنی ان النوع لایکون ذاتیا لان النوع لایکون داخلافی حقیقۃ ما تحتہ من الجزئیات لان الداخل ما یکون جزء والنوع لیس بجزء من حقیقۃ ماتحتہ من الجزئیات لانہ تمام ما ھیتہ فلا یکون ذاتیا ولا یکون عرضیالان النوع لیس بخارج عن ماھیۃ ماتحتہ من الجزئیات واورد التعریف الثانی للعرضی بقولہ **او بما یخالف** عطف علی قولہ بما یکون خارجا ای تفسیر

العرضی بما یخالف الذاتی علی تقدیر تفسیر الذاتی بما یکون داخلا واورد الرد علیه بقوله **فیلزم کون النوع من العرضیات** لان النوع لیس بداخل فی ماهیة ما تحته من الجزئیات لانه لیس بجزء من ماهیة ماتحته من الجزئیات بل تمام ماهیته وانما قال ههنا فیلزم وسابقا فیتحقق اشارة الی ان التفسیر الثانی للعرضی علی ما اختاره المصنف یستلزم کون النوع عرضیا وهذا مما لم یقل به احد منهم بخلاف التفسیر الاول له فانه انما یستلزم کونه واسطة بین الذاتی والعرضی ولا مشاحة فیه اذ قد ذهب الیه کثیر منهم کما وقع فی شرح الرسالة وشرح المطالع

والخامس ایراد تفریعین علی الغرض الرابع فاورد التفریع الاول بقوله **فعلی کلا التقدیرین لایصح** تقسیم الذاتی الی النوع والجنس والفصل لان النوع علیهما لیس بذاتی واورد التفریع الثانی بقوله **فالوجه ماتقدم** ای الاحسن ما اخترناه من تفسیره بما لیس بخارج فانه یشمل النوع فلا یلزم الواسطة ولا یکون عرضیا ویصح تقسیم الذاتی الی الاقسام الثلثة

والسادس ایراد اعتراض وجوابین عنه فاورد الاعتراض بقوله **لا یقال الذاتی هو المنسوب الی الذات** هذا اعتراض والمعارضة علی التفسیر الذی اختاره السید الشریف قدس سره واورده الشیخ فی الشفاء **حاصله** ان کون الجنس والفصل ذاتیین صحیح لان کلا منهما منسوب الی الذات وهوالانسان مثلاوالذاتی ماکان منسوبا الی الذات والمنسوب

والمنسوب اليه متغايران لان كل واحد من الجنس والفصل جزء من الذات والجزء متغاير عن الكل و. لكن كون تسمية النوع ذاتيا غير صحيح لانه غير منسوب الى الذات والا يلزم انتساب الشئ الى نفسه لكن التالى باطل فالمقدم مثله اما وجه الملازمة فلان النوع عبارة عن الذات فلوكان النوع منسوبا الى الذات يلزم انتساب الشئ الى نفسه واما وجه بطلان التالى فلان المنسوب والمنسوب اليه يكونان متغايرين بالضرورة فلما لزم انتساب الشئ الى نفسه وجب ادخال النوع فى العرضى او جعله واسطة بين الذاتى والعرضى واورد الجواب الاول عنه بقوله **لانا نقول ليس كون الذاتى ذاتيا بالنسبة الى الماهية بل بالنسبة الى الاشخاص المتكثرة بالعدد** وفى بعض النسخ قوله **الى الماهية بل بالنسبة** ليس بموجود لكنه ضرورى لا يصح الجواب بدونه **حاصل الجواب** ان الذات له معنيان احد هما الحقيقة والماهية الكلية وهو الانسان وثانيهما ماصدق عليه الماهية من الافراد كزيد وبكر وغير هما فالمراد من الذات ههنا هو المعنى الثانى والنوع منسوب الى الذات ايضا ولا يلزم انتساب الشئ الى نفسه لانه ليس كون الذاتى ذاتيا بالنسبة الى الذات بالمعنى الاول وهى الماهية الكلية حتى لزم ما لزم بل بالنسبة الى الذات بالمعنى الثانى وهو ماصدق عليه الماهية من الافراد ولايلزم انتساب الشئ الى نفسه لا ن النوع مغاير عن الافراد من زيد وبكر وعمرو وغيرهم فلا يرد مايردلان هذاالقدرمن التغاير بين المنسوبين كاف فى تصحيح النسبة على قانون

اللغة ولاحاجة الى تغايرهما بالذات كذا فی حواشی المطالع واورد الجواب الثانی عنه بقوله **وقدیقال ان هذه التسمية ليست بلغوية بل اصطلاحية** حاصله ان تسمية الذاتی بالذاتی وان دلت علی النسبة بحسب اللغة لان الذاتی فی اللغة ما كان منسوبا الى الذات لكن هذه التسمية ليست بلغوية بل هذه التسمية اصطلاحية واطلاق الذاتی بالمعنى الاصطلاحی على النوع صحيح(ان الذاتی فی الاصطلاح ما لا يكون خارجا عن ماهية ماتحته من الجزئيات سواء كان داخلا فيها او عينا معها والمعنى الاصطلاحی لا يقتضی النسبة فصح كون النوع ذاتيا فلا يلزم ما لزم

الرابع بيان ضعف الجواب الثانی فبيّنه بقوله **وهذا يقتضی ان لا يصح فی اللغة اطلاق الذاتی** حاصله انه يلزم على هذا ان لا يصح فی اللغة اطلاق الذاتی على النوع حقيقة ای بالمعنى اللغوی (الذی اخذ فيه النسبة الى الذات) لان المعنى اللغوی معنى حقيقی بل مجازا بالمعنى المنقول اليه الاصطلاحی فقط وهو بعيد لا يصار اليه مع وجود الوجه القريب وهو جعل الاقسام الثلاثة من واد واحد اعنی كونها ذاتية بالنسبة الى الاشخاص المتكثرة بالعدد كما يقتضيه تعريف الذاتی **ويمكن ان يجاب ايضا** بانهم اختلفوا فی ان التشخصات داخلة فی الماهية اما خارجة عنها فعلى الاول فالنسبة صحيحة وعلى الثانی فهی غير صحيحة فتأمل جدا لان فيه شيئا

مستوراعلى الاذهان يكشفه الاعيان هذا ماقال الفاضل ابراهيم غفرله العليم وههنا اجوبة مذكورة فى الشروح لا تسمن ولاتغنى من الفروح – وماهى الاجروح على جروح – ولا فائدة فى ايراد الكلام المقروح **فانقلت** عد النطق ذاتيا والضحك عرضيا تحكم بحت لان نسبة كل منهما الى الانسان سواء لانهما لاحقان للانسان بعد وجوده سواء كان النطق ظاهريا او باطنيا؟ **قلت** يفرق الذاتى من العرضى بطريقين **احدهما** بوضع اللفظ فما دخل فى مسمى اللفظ ومعناه الموضوع له فهو ذاتى والافهو عرضى ولما فتشنا كتب اللغة وجدنا ان الانسان موضوع للحيوان الناطق فقط لا غير كان الناطق داخلا كالحيوان والضاحك خارجا فلذلك كان الناطق ذاتيا والضاحك عرضيا **وثانيهما** بفرض العقل وهو ان يقترح العقل ويعرف حقيقة مركبة من شيئين مثلا فيكون ما عداهما خارجا عنها فاذا قيل ما مسمى السكنجبين فنقول انه جزءان الخل والسكر واما نفعه للصفراء او غيرها فامور خارجة وذلك انما جاء من وضع السكنجبين او اعتبارا لعقل **والحاصل** ان تمييز الذاتى من العرضى سهل فى المعانى اللغوية والمفهومات الاعتبارية العقلية والموضوعات الاصطلاحية واما التمييز بين الذاتى والعرضى فى الماهيات الحقيقية فمتعسر اومتعذر اذالاطلاع بالحقائق مختص بالله تعالى العليم عند بعض او بمن له كعب عال فى الاطلاع على الحقائق **لكن بقى الكلام** فى تصحيح هذه النسبة فاعلم ان لفظ ذاتى ان لم تكن نسبته لغوية بل هى كلمة برأسها موضوعة

فی الاصطلاح علی معناہ کما سبق کما قال الکاتبی والازہری وابن ہشام وابن برہان فلاحاجۃ الی تصحیح نسبۃ ہذہ الکلمۃ اذ لا نسبۃ حینئذ **وانکانت** نسبتہ لغویۃ کما مر فحینئذ ان کانت التاء من نفس الکلمۃ فالنسبۃ ایضا ظاہرۃ وان لم یثبت فی اللغۃ استعمال الذات بمعنی الحقیقۃ علی ہذہ الوجہ **واما** اذا لم تکن التاء من نفس الکلمۃ بل تکون التاء للتأنیث علی انہا مؤنث ذو بمعنی صاحب فحینئذتصحیح ہذہ النسبۃ مشکل جدااذ القاعدۃ فی نسبۃ ان تحذف تاء التانیث ثم رد لامہا المحذوفۃ اعنی الواو ثم قلب الالف واوا فیقال ذوی **اللھم الا** ان یحمل علی الوجہین الاولین او تجعل من الغلطات المشہورۃ اذ الفصاحۃ لیست بمقصودۃ فی کلام المصنفین

والثامن ایراد اعتراض وجوابین عنہ فاورد الاعتراض بقولہ **وبالجملۃ تعریف المصنف الذاتی بما یدخل** الباء فی قولہ وبالجملۃ زائدۃ لمجردالتحسین ای مجمل الکلام وخلاصتہ فی ہذاالمقام ان تعریف المصنف بما یدخل فی حقیقۃ جزئیاتہ وہذاتعریف لایتناول النوع ثم جعل النوع قسما من الذاتی لیس علی ماینبغی لان النوع کان قسما منہ والتعریف لیس بشامل للنوع وایضا یکون تقسیم المصنف الذاتی الی الاقسام الثلاثۃ تقسیم الشئ الی قسمہ والی مباینہ لان الجنس والفصل قسمان لہ والنوع مباین لہ واورد الجواب الاول عنہ بقولہ **اللھم** ای یا اللہ

لامخلص فی وقت من الاوقات عن هذا الاعتراض الاوفت **ان یراد من الداخل مالیس بخارج** حاصله ان مراد المصنف من الداخل فی تعریف الذاتی هو ما لیس بخارج سواء کان جزء من حقیقة الافراد او عینا معها فهذه الارادة من قبیل ارادة اللازم من الملزوم بطریق المجاز المرسل لان الدخول یستلزم عدم الخروج وقرینة هذاالمجازعند المصنف ان النوع من اقسام الذاتی فیما سیجئ واورد الجواب الثانی عنه بقوله **اویراد من الماهیة الماهیة الشخصیة لکل واحد من الجزئیات** حاصله ان للجزئی ما هیتین احدهما الماهیة الکلیة له کالحیوان الناطق لزید وثانیهما الماهیة الشخصیة له کالحیوان الناطق مع هذاالتشخص لزید والمراد ههنا هو الماهیة الشخصیة ولا شک ان النوع کالانسان الذی هو الحیوان الناطق داخل فی الماهیات الشخصیة للجزئیات لان الحیوان الناطق داخل فی ماهیة زید لان الحیوان الناطق جزء من ماهیته الشخصیة لان ماهیته الشخصیة هو الحیوان الناطق مع هذاالتشخص

والتاسع تفریع علی الجواب الثانی او علی الجوابین ففرّع علیهمابقوله **فالماهیة النوعیة داخلة فیها** بیان هذا قدمر فلا نعیده **واشارالسید الشریف** بکلمة اللهم الی ضعف الجوابین وبعدهما ووجه البعد والضعف ان فی الجواب الاول والارادة الاولی مجازا غیر مشهور وفی الجواب الثانی والارادة الثانی خلاف الظاهر لان المراد من الحقیقة علی ماهو

الظاهر المقرر عند القوم الحقيقة الكلية النوعية لا الشخصية والقول بان الارادة يستلزم ان يكون التشخص ذاتيا لدخوله فی ماهية الاشخاص من حيث هی اشخاص وهم لا ن الذاتی قسم الكلی ولا بد فی كون الشئ ذاتيا من الكلية والدخول يكفی احدهما

قوله

اقول الذاتی اما نوع اوجنس او فصل لانه ان كان

من ههنا الی قوله ويرسم بسمة اعراض

الاول تقسيم الذاتی الی النوع والجنس والفصل فقسّمه اليهابقوله **اقول الذاتی اما نوع اوجنس اوفصل** غيّر الاسلوب فقسم الذاتی اولا الی اقسامه ثم جعل ما ذكره المصنف دليلا عليه ضبطاللاقسام لان الكلام فيه طويل بخلاف العرضی ولذاجری هناک علی اسلوب المصنف واشارة الی ان المقصود تقسيم الذاتی الی النوع والجنس والفصل لا ان المصنف قدم الدليل والعلة ليعلم الحكم مع العلة

والثانی بيان الجزء الاول لوجه حصر ا لذاتی فی الاقسام الثلاثة من الجنس والنوع والفصل لان لوجه الحصر اجزاء ثلاثة لان الذاتی **ان كان** مقولا فی جواب ما هو بحسب الشركة المحضة فهو الجنس(هذا هو الجزء الاول له) **وان كان** مقولا فی جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية

معا فهو النوع (هذا هو الجزء الثانی له) **وانكان** غير مقول فی جواب ما هو بل كان مقولاً فی جواب ای شئ هو فی ذاته فهو الفصل (هذا هوالجزء الثالث له) **فالجزء** الثانی يذكره فی الصفحة (۱۴) والجزء الثالث يذكره فی الصفحة (۱۲) فانتظر هما مفتشافبيّن الجزء الاول لوجه حصره فی الاقسام الثلاثة بقوله **لانه ان كان مقولاً فی جواب ما هو بحسب الشركة المحضة** الباء فی قوله بحسب متعلق بالسؤال المفهوم من ما الاستفهامية تقديره فی جواب السؤال بحسب الشركة المحضة وهذا وان كان بعيدا لفظا لكنه قريب معنی ويجوز ان يتعلق بمقول **والحسب** يجئ بمعنيين احدهما بمعنی النسب وثانيهما بمعنی القدر والمراد ههنا هو الثانی علی تقدير تعلقه بمقول ای يقال ويجاب بقدر الشركة من غير زيادة ولانقصان وعلی تقدير تعلقه بالسؤال المقدر فالظاهر ان يكون بمعنی القدر ايضا ويجوزان يكون بمعنی النسب وهو بعيد**والشركة** مصدرعلی وزن السرقة وهو الفصيح ويجوز ان يكون علی وزن نشدة **والمحضة** بمعنی الخالصة عن الخصوصيات او بمعنی فقط **فانقيل** ان النوع ايضا مقول بحسب الشركة المحضة مثلا الانسان مقول فی جواب ما زيد وعمروو بكروخالد ووالد بحسب الشركة المحضة فيكون الانسان جنسا مع انه نوع فبطل التعريف اوالتقسيم لانه يلزم تداخل الاقسام ؟ **قلت** لانسلم انه تعريف بل المراد التقسيم والتعريف ضمنی فلا يشترط فيه المنع ولا الجمع واماالتقسيم فيجوز ان يكون اعتبار يا فلا يضر التداخل **والصواب** ان هذاالسؤال لا

يرد حتى يحتاج الى الجواب لان قوله المحضة يفيد الحصرفيؤل المعنى الى ان الجنس يقال بحسب الشركة فقط لا غير والنوع ليس كذلك لانه كما يقال بحسب الشركة كذلك يقال بحسب الخصوصية فلا اشكال والسائل غافل عن هذاالقيد **فهو الجنس** اى المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة هو الجنس

والثالث دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان لفظ المحضة صفة لفظ الشركة فكان معنى العبارة هكذا هو مقول فى جواب السؤال بالشركة الخاصة وهذا لاينافى ان يكون مقولا بحسب الخصوصية لان كل ما يصدق على الكثير فهو صادق ايضا على القليل منهم فلا يحصل المقصود وهو الفرق بين الجنس والنوع لان الفرق بان الجنس لا يقع فى جواب سؤال الخصوصية فدفعه بقوله **اى لا يكون مقولا فى جواب ما هو بحسب الخصوصية اصلا** حاصل الدفع ان كلمة المحضة ههنا بمعنى فقط لانها وقعت فى مقابلة قوله معا فى تعريف النوع (لانه قال ثمه فى الصفحة (١٤) الكلى ان كان مقولا فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع) فهذه المقابلة تقتضى ان تكون كلمة المحضة بمعنى فقط وان لم يساعد اللغة هذه الارادة فافهم

والرابع ایراد المثال للجنس فاورده بقوله **كالحيوان بنسبة الى الانسان والفرس** فالحيوان جنس لانه مقول على الانسان والفرس بحسب الشركة المحضة وكل ما هو شانه كذلك فهو جنس فالحيوان جنس

والخامس تطبيق المثال مع الممثل باعتبار كلاالجزئين الذين احدهما ايجابى وثبوتى وهو ان يكون مقولا فى جواب ما هو بحسب الشركة وثانيهما سلبى وهو ان لايكون مقولا فى جواب ما هو بحسب الخصوصية فطبقه معه بقوله **فانه اذا سئل عنهما بما هما يقع الحيوان فى الجواب** لانه تمام الماهية المشتركة بينهما وهذاهو التطبيق معه باعتبارالجزء الايجابى **واما اذا سئل عن الانسان وحده او عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان فى الجواب** لعدم كونه تمام الماهية المختصة باحدهما وهذا هو التطبيق معه باعتبار الجزء السلبى

والسادس ایراد دلیل على ان الجنس يقع فى جواب سؤال الشركة ولا يقع فى جواب سؤال الخصوصية وبعبارة اخرى ايراد دليل على الجزئين فاورده بقوله **وذلك لانه اذا سئل عن الشيئين او اكثر** حاصله ان ما هو سؤال عن تمام ماهية المسئول عنه فان اقتصر فى السؤال على ذكر امر واحد كان المطلوب تمام ماهيته المختصة به وان جمع بين امرين او امور كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما او بينهم والحيوان انما هو تمام الماهية المشتركة لا المختصة **واعلم** ان لفظ الماهية مأخوذة عن لفظ ما

هو الذى هو سؤال عن الماهية الكلية فالحق به ياء النسبة وحذفت الواو بعدقلبها ياء للتخفيف ثم الحقت التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كذافى حواشى المطالع **ثم اعلم** ان الحقيقة والماهية لفظان مترادفان لافرق بينهمالا بحسب المفهوم ولا بحسب الاستعمال لان حقيقة الشئ وماهيته مابه الشئ هو هو كالحيوان الناطق للانسان وقديقال ان مابه الشئ هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هو ية ومع قطع النظر عن ذلک ماهية

والرابع اعادة مثال الجنس مع التطبيق مع الممثل فاعاده بقوله **كالحيوان** وطبّقه معه بقوله **فانه تمام الماهية المشترك** بين الانسان والفرس فيقع فى جواب السؤال عنهما بما هما وليس تمام الماهية المختصة باحدهمافلا يقع فى جواب السؤال عن احدهما

(اي زموږخبتنه ته خونورافغانستان اوافغانانوته سوكالي وبخښي)

(قوله)

(ويرسم الجنس بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين)

من ههنا الى الاخر اربعة اغراض

الاول تعریف الجنس فعرّفه بقوله **ویرسم الجنس بانه کلی** ولفظ الکلی جنس الجنس **فانقیل** الکلی جنس الجنس وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس لان المقید اخص من المطلق فالکلی اخص من مطلق الجنس وکلما کان اخص فلا یجوز تعریف العام به فالکلی لا یجوز التعریف به؟ **قلنا** للکلی اعتباران **احدهما** اعتبار ذاته ومفهومه وهو بهذا الاعتبار عام شامل لجمیع الکلیات الخمس **وثانیهما** اعتبار عارضه وهو کونه جنسا لجنس وهو بهذا الاعتبار مقید وخاص من مطلق الجنس **فحینئذ** ان ارید ان الکلی بالاعتبار الاول اخص من مطلق الجنس فلا نسلم صغری القیاس الثانی لانه بهذا الاعتبار عام ومعرف کما عرفت **وان ارید** ان الکلی اخص من مطلق الجنس بالاعتبار الثانی فالمقدمات باسرها مسلمة لکنه غیر مفید لانه بهذا الاعتبار لیس جزء من التعریف وانما جزئیته من التعریف بالاعتبار الاول فلا اشکال **مقول علی کثیرین** ای محمول لان کلامنا فی الاجزاء المحمولة علی المعرف بفتح العین ولان کلمة القول اذا تعدی بعلی فیکون بمعنی الحمل غالبا وان کان بمعنی الاطلاق بعضا کلمة علی فی قوله علی کثیرین متعلق بقوله مقول فلذا کان مقول بمعنی محمول بقرینة کلمة علی **فانقیل** هذا التوصیف لا یشمل کثیرا من الافراد لان لفظ کثیرین جمع مذکر سالم وهو مختص بالذکور والعقلاء فلا یشمل التعریف مثل الحیوان لان جمیع افراده لیس بمذکر ولا عاقل وکذا الکلیات الفرضیة لانه لیس لها افراد فضلا عن التذکیر والعقل بل لا یشمل الفرد من افراد

المعرف اذ لا يوجد جنس يكون جميع افراده مذكرين وعقلاء **وايضا** ان كثيرين جمع كثيروا قل الكثرة اثنان واذا جمع فعند العربية يتحقق بستة لان اقل الجمع عندهما ثلثة وعند المنطقيين باربعة فلا يشمل التعريف مادون التسعة او مادون الاربعة فلا يكون جامعا؟ **قلنا** اما السوال الاول فيندفع بحمله على التغليب يعنى ان الكثيرين جمع تغليبى غلب المذكر العاقل على غيره واماالثانى فبحمله على مسامحات المشائخ وبهذا يندفع الاول ايضا **مختلفين بالحقائق** يخرج به الانواع الحقيقية وفصولها وخواصها والحقائق جمع حقيقة وهى ههنا بمعنى الماهية من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق ليشمل الكليات الفرضية والفرق بينهماوبين الهوية قد سبق آنفا **واما الفرق** بين الاختلاف والخلاف فلا يجرى ههنا لكنه نذكره وهو ان الفرق بين الاختلاف والخلاف بثلثة اوجه **اولها** ان الاختلاف ما اتحد فيه القصد واختلف الطريق فى الوصول اليه والخلاف ما اختلف فيه القصد مع الطريق الموصول اليه **وثانيها** ان الاختلاف ما يستند الى دليل والخلاف ما لا يستند الى دليل **وثالثها** ان الاختلاف من آثار الرحمة والخلاف من آثار البدعة **فى جواب ماهو** يخرج به الفصول البعيدة والعرض العام وخواص الاجناس فانطبق المعرف على المعرف **فان قيل** ان الجنس لا يكون مقولا فى جواب ماهو لان السؤال فى الجنس بحسب الشركة وهى تقتضى التعدد فيلزم ان يكون الضمير تثنية وجمعا بان قال مقولا فى جواب ما هما او ماهم؟ **قلنا اولا** ذكر الضمير المفرد وهو هو ههنا

للتنبیه علی لزوم ذکر المسؤل عنه فی الاستفهام لا لخصوصیة المسئول عنه ههنا فلو لم یذکر هو وقیل ما لکان الکلام خداجا **وثانیا** ان ضمیر هو راجع الی المسئول عنه اعم من الواحد والمتعدد **وثالثا** ان ذکر هو مبنی علی التمثیل فکانه قال فی جواب ما هو مثلا یعنی اذا کان المسئول عنه واحدا یقال ما هو وقس علیه صورة کون المسئول عنه متعددا **ورابعا** ان العرب کثیرا ما یذکرون المفرد ویریدون به المثنی او المجموع کقوله تعالی (الله ورسوله احق ان یرضوه)وقوله تعالی (وسلام علی عباده الذین اصطفی)حیث ارید فی الاول یرضوهما وعبر بالمفرد تنبیها علی ان ارضاء احدهما عین ارضاء الاخر وارید فی الثانی اصطفوا **وفیه نظر** لان ذکر الله تعالی فی الایة الاولی انما هو للتبرک کما فی قوله تعالی (واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وللرسول الایة) علی مافسره بعضهم لان الکلام فی ارضاء الرسول وایذائه علی انه یحتمل التقدیر ای الله احق ان یرضوه والرسول کذلک کذا فی البیضاوی وقوله اصطفی من باب حذف المفعول وضمیر الفاعل عائد الی الله تعالی ای اصطفی هم الله تعالی بالتوحید والنبوة **وخامسا** ان المنظور الیه هو کلمة ما مع قطع النظر عن الضمیر ومرجعه فارید بما هو اصطلاحا السؤال عن الماهیة مطلقا واحدا کان مدخوله او متعددا مضمرا کان اومظهرا حیث یقال ما زید وعمرو وماهما بل یقال الشمس ما هی کما ان ای شئ هو عندهم سؤال عن الممیز مطلقا

والثانی اعتراض علی تعریف الجنس فاعترض علیه بقوله **فلفظ الکلی مستدرک لان المقول علی کثیرین مغن عنه** حاصل الاعتراض ان قوله مقول علی کثیرین هو الکلی بعینه لانه تعریفه والتعریف عین المعرف وان تغایرا اجمالا وتفصیلا فیکون احدهما مغنیا عن الاخر ویکون مستدرکا فالاولی القصر علی احدهما **لکن** الشارح حکم باستدراک الکلی مع ان التکرار انما لزم عن ذکر مقول علی کثیرین **لانه** لا بد من ذکر مقول علی کثیرین لیتعلق به قوله مختلفین وقوله فی جواب ما هو لان قوله مختلفین صفة تقتضی الموصوف وقوله فی جواب ما هو جارومجرور یقتضی المتعلق **ولان** الکلی مجمل والمقول علی کثیرین مفصل والمفصل ادخل فیما هو الغرض من التعریف ای الایضاح فلذا حکم بالاستدراک علی الکلی دون قوله مقول علی کثیرین **واجیب عن الاعتراض المذکور** فی المتن اولا بان الکلی جنس وذکر الجنس ضروری والمقول ذکر لیتعلق به قوله علی کثیرین وذکر قوله علی کثیرین لیوصف بقوله مختلفین **واجیب عنه ثانیا** بانه یجوز ان یکون ذکره للتفصیل بعد الاجمال **واجیب عنه ثالثا** بان هذا تصریح بما علم ضمنا وهو جائز ویؤیده مایقال ان قیود التعریفات لا تجب ان تکون احترازیة بل قدتکون لتحقیق الماهیة وکشفها ولذالک قیل ان التعریفات وقیود هالکشف الماهیة والاحترازات تابعة **واجیب عنه رابعا** بان ذکره محمول علی التاکید لدفع توهم ان یکون المراد من الکلی الکلی الطبیعی او العقلی مع ان المراد هو المنطقی **اعلم** ان الکلی علی ثلاثة

اقسام **احدها** کلی منطقی وهو یقال لمفهوم الکلی الذی هو ما لایمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشرکة وانما یقال له المنطقی لانه یبحث عنه فی المنطق **وثانیها** کلی طبیعی وهو یقال لمعروض الکلی المنطقی کالکلیات الخمس من الحیوان والانسان والناطق والضاحک والماشی وانما یقال له الطبیعی لانه طبیعة من الطبائع **وثالثها** کلی عقلی وهو یقال للمرکب من الکلی المنطقی والکلی الطبیعی کالانسان الکلی فالکلی کلی منطقی والانسان کلی طبیعی ومجموع الانسان الکلی کلی عقلی وانما یقال له عقلی اذ لا تحقق له الا فی العقل **والکلی المنطقی** لیس بموجود فی الخارج لانه عبارة عن مفهوم الکلی والمفهوم لیس بموجود فی الخارج بل هو موجود فی الذهن لان الخارج ظرف للاعیان والذهن ظرف للمفهومات **والکلی العقلی** ایضا لیس بموجود فی الخارج لان جزئه الذی هو الکلی المنطقی لیس بموجود فی الخارج فالمرکب ایضالیس بموجود فی الخارج لان النتیجة تابعة للاخس الارذل **والکلی الطبیعی** علی ثلاثة اقسام **احدها** کلی طبیعی مخلوط وهو عبارة عن طبیعة یلاحظ فیها وجود العوارض وهذه المرتبة بشرط شئ وانما یقال له مخلوط لانه مخلوط بالعوارض وهوموجودفی الخارج بالاتفاق لانه مخلوط بالعوارض فیکون فی مرتبة الشخص وهو موجود فی الخارج بالاتفاق **وثانیها** کلی طبیعی مجرد وهو عبارة عن طبیعة یلاحظ فیها عدم العوارض وهذه مرتبة بشرط لا شئ وانما یقال له مجردلانه مجرد عن

العوارض فی الخارج وهو غیر موجود فی الخارج بالاتفاق لانه لووجد فی الخارج کان مکتنفا بالعوارض **وثالثها** کلی طبیعی مطلق وهو عبارة عن طبیعة لا یلاحظ فیه وجود العوارض ولا عدم العوارض وهذه مرتبة لا بشرط شئ وانما یقال له مطلق لانه مطلق عن لحاظ وجود العوارض وعدمها **وفی الکلی الطبیعی المطلق** اختلاف بین المحققین والبعض فالمحققون یقولون انه موجود فی الخارج لانه ذاتی للاشخاص ولولم یوجد فی الخارج لزم وجود الذات والجزء بدون الذاتی والکلی وهذا باطل **والبعض** یقولون انه لیس بموجود فی الخارج لانه لولم یوجد فی الخارج للزم تحقق شئ واحد فی الامکنة المتعددة کقندهار وکابل وهرات ولزم اتصاف شئ واحد باوصاف متباینة کالطویل والقصیر وهذا باطل **واجاب المحققون** عن دلیل البعض بان الملازمتین ثابتتان لوکان الشئ واحدا بالوحدة الشخصیة ولیس کذلک بل هو واحد بوحدة نوعیة فالنوع موجود فی ضمن فرد فی کابل وفی ضمن فرد اخر فی قندهار وفی ضمن فرد اخر فی هرات وفی ضمن فرد طویل وفی ضمن فرد اخر قصیر

والثالث بیان جامعیة تعریف الجنس ومانعیته فبیّنه بقوله **وقوله مقول جنس متناول للجزئیات والکلیات** فالمتناول صفة للجنس بمنزلة العلة ای قوله مقول جنس لانه متناول للجزئیات والکلیات **وقوله علی کثیرین یخرج الجزئیات** لانها لاتحمل علی کثیرین **وقوله مختلفین بالحقائق یخرج**

النوع والفصل والمراد من النوع هو النوع الحقيقى لان الاضافى يحمل على كثيرين مختلفين بالحقائق والمراد من الفصل هو الفصل القريب لان البعيد مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق **وقال البعض** ان الكلى جنس قريب للجنس والمقول عرض عام لازم له وقوله على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو خاصة لازمة فحينئذ هذاالتعريف مركب من الجنس القريب ومن الخاصة اللازمة فيكون قوله كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو رسماتاما**وقول هذاالبعض** ليس بملتفت اليه لان الكلى جنس بعيد للجنس وللنوع وللفصل بواسطة الذاتى لكون الجنس البعيد هو ما يكون جنسا بواسطة الاخروالذاتى جنس قريب للجنس وللنوع وللفصل من غير واسطة لكون الجنس القريب ما يكون جنسا من غير واسطة وحينئذ يكون قوله كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو مركبا من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة وعلى هذاالتقدير يكون قوله كلى مقول آه رسما ناقصاكما قال عمر: الكاتبى فى الرسالة الشمسية ويسمى التعريف رسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس القريب كما فى بديع الميزان فى الصفحة (٥٢)

والرابع ايراداعتراضين مع جوابين عنهما فاوردالاعتراض الاول بقوله **وههنا بحث من وجهين الاول ان الكلى عبارة عما يصلح** هذاالاعتراض منع لقوله لان المقول على كثيرين مغن عنه لا لقوله الكلى مستدرک لان المنع

لا يرد على المدعى **حاصل الاعتراض** انالانسلم ان قوله مقول على كثيرين مغن عن لفظ الكلى لان الكلى عبارة عمايصلح لان يقال على كثيرين اى عما يمكن للعقل ان يفرضه صادقا على كثيرين بحسب نفس الامر والالخرج الكليات الفرضية بمعنى مقول على كثيرين هو مقول على كثيرين بالفعل لما تقرر فى العربية ان نسبة الصفات تقتضى الفعلية فان معنى زيد قائم انه قائم بالفعل لا انه كان قائما او يكون قائما فلا يغنى المقول على كثيرين عن لفظ الكلى لا نهما متغايران باعتبار الصلاحية (اى القوة) والفعل وان قلت قوله مقول على كثيرين يدل على الكلى قلت انه انما يدل عليه بالالتزام لان دلالة الفعل على الامكان بالالتزام والدلالة الالتزامية مهجورة ومتروكة فى التعريفات للاحتياط فيها ولتبادر الذهن الى المعانى المطابقية فلا يعلم ان المراد هو المعنى المطابقى اوالالتزامى فيختل المقصود واورد الاعتراض الثانى بقوله **والثانى ان الجزئى الحقيقى مثل زيد وعمرووبكرلايكون مقولا ومحمولا على شئ اصلا** اى حملا ايجابياشائعا متعارفا والافالحمل الاولى لا يستدعى التغاير بين الموضوع والمحمول الابنحو من التعقل وهو متصور فى حمل الجزئى على نفسه كما لا يخفى وهذاالاعتراض منع لكون المقول جنسا متناولا للجزئيات والكليات **حاصل الاعتراض** ان المقول ليس بمتناول للجزئيات لان الجزئى لا يكون محمولالان المقول على الشئ هو الكليات فقط لان المقول على الشئ ما يكون حاصلافى العقل ولا شئ من الجزئى بحاصل

فيه فلا شئ من المقول على الشئ بجزئى فلا يكون لفظ المقول جنسا متناولا للجزئيات بل هو خارج بلفظ الكلى **وايضالانه لوكان محمولالا** يخلو اما ان يكون محمولا على نفسه او على جزئي اخر او على كلى والشقوق باسرها باطلة اما الاول فلعدم وجود التغاير بين الجزئى ونفسه والحمل يقتضى التغاير لان الحمل اتحادالمتغايرين ذهنا فى الخارج واما الثانى فلا متناع اتحاد الموجودين المتأصلين فى الوجود الخارجى والحمل يقتضى الاتحاد فى الوجود الخارجى واماالثالث فلانه يلزم قلب المعقول بما هو متأصل فى الوجود لان الحمل يقتضى الاتحاد فى الوجود الخارجى فيلزم على تقدير حمل الجزئى على الكلى ان يكون الكلى ايضامتأصلافى الوجود الخارجى اى موجودا خارجيا مع انه من المعقولات فيلزم القلب واورد الجواب من الاعتراض الاول بقوله **والجواب عن الاول ان المراد من المقول على كثيرين** حاصل الجواب ان المراد من المقول على كثيرين فى تعريفات الكليات ليس الا الصالح لان يقال على كثيرين ولا نسلم ان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات مطلقا بل عند عدم وجود القرينة على المعنى الالتزامى واما عند وجود القرينة فغير مهجورة فيهاوالقرينة على المعنى الالتزامى موجودة وهى انه يلزم خروج كثير من المفهومات الكلية عن تعريف الكلى اى يلزم على تقدير ارادة المقول بالفعل خروج كلى ليس له افراد موجودة فى الخارج والذهن بان لم يكن له فرد اصلا كالكليات الفرضية او كان له فرد واحد فى الخارج

والذهن كمفهوم الواجب بناء على تعدده خارجا وذهنا فانها ليست مقولة بالفعل على كثيرين بل بالصلاحية واورد الجواب عن الاعتراض الثانى بقوله **وبين الثانى ان الامر كما قلت بحسب الحقيقة بناء على ان الجزئى الحقيقى** صورة الاستدلال هكذا ان الامر حقيقة كما قلت لان الجزئى من الموجودات الخارجية ولاشئ من الموجودات الخارجية بحاصل فى العقل فلا شئ من الجزئى بحاصل فيه ثم نقول كل محمول على الشئ فهو حاصل فى العقل ولا شئ من الجزئى بحاصل فيه ينتج من الشكل الثانى لا شئ من المحمول بجزئى وينعكس الى قولنا لاشئ من الجزئى بمحمول وهو المطلوب وانما قيد الجزئى بالحقيقى لان الجزئى الاضافى الذى هو كل اخص تحت اعم قديكون كليا فيصح حمله على غيره **وحاصل الجواب** انا لانسلم ان الجزئى من الموجودات الخارجية فقط لانه من الموجودات الذهنية ايضا عند المتأخرين لانه يحصل فى العقل لان العقل مدرك الكليات بلاواسطة ومدرك الجزئيات بواسطة الآلات واذا كان الجزئى مدركا للعقل فيصح الحمل لان الحمل انمايمتنع فى الموجودات المتأصلة ولما كان الجزئى مدركا للعقل كان له وجود ظلى والوجود الظلى يقتضى الارتباط بالغير فصح الحمل **توضيح المقام** ان فى ارتسام صور الجزئيات المادية ثلاثة مذاهب **اولها** ان الجزئيات المادية تحصل فى القوى والآلات ويكون المدرك لها النفس الناطقة **اما كونها** حاصلة فى القوى والآلات لان هذه الصورة مادية والقوى ايضا مادية ولا شك ان

المادی یحصل فی المادی بخلاف النفس الناطقة لانها مجردة فکیف یحصل فیها صورة الجزئیات المادیة لعدم المناسبة بینهما **واما** کون النفس الناطقة مدرکة لها لان الادراک من خواص المجردات والنفس الناطقة ایضا مجردة بخلاف القوی والآلات **وثانیها** ان صور الجزئیات المادیة تحصل فی العقل والعقل مدرک لها **اما** کونها حاصلة فی العقل لان العلم عبارة عما یکون قائما بالمدرک وھی قائمة به **واما** کونها مدرکة بالعقل والعقل مدرک لها فلان الادراک من خواص المجردات والقوی والآلات من جملة المادیات **وثالثها** ان صور الجزئیات المادیة تحصل فی القوی والآلات والقوی مدرکة لها **اما** کونها حاصلة فی القوی والآلات فلان هذه الصور مادیة والقوی ایضا مادیة والمادی یحصل فی المادی **واما** کونها مدرکة لها فلان المدرک بالکسر عبارة عما یکون الادراک قائما به ولا شک ان صور الجزئیات المادیة قائمة بالقوی والآلات فتکون القوی والآلات مدرکة لها واورد الجواب الثانی عن الاعتراض الثانی بقوله **لانها** **علی ماذهب الیه المصنف** حاصل الجواب ان المراد من حمل الجزئی هو حمله بحسب الظاهر ولا شک ان الجزئی محمول علی شئ بحسب الظاهر وان لم یکن محمولا بحسب الحقیقة کقولنا هذا زید فزید محمول علی لفظ هذا ظاهرا ولکن بحسب الحقیقة المحمول هو المفهوم الکلی فانه مؤول بقولنا هذا مسمی بزید او مدلول هذا العلم ولا شک ان المسمی بزید کلی

كما ان المنقسم عند المصنف الى الكلى والجزئى هو اللفظ المفرد ظاهرا وفى الحقيقة المنقسم اليهما هو المفهوم

قوله

واقول الكلى انكان مقولا فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا

من ههنا الى اخر ثلاثة عشر غرضا

الاول بيان الجزء الثانى لوجه حصر الذاتى فى الاقسام الثلاثة والغرض من بيانه هو الفرق بين النوع وبين الجنس والفصل فبيّنه بقوله **اقول الكلى انكان مقولافى جواب ماهوبحسب الشركة** والكلام فيه كالكلام فيما سبق **والخصوصية** فى الصحاح فتح الخاء فيه افصح من ضمها وكان وجهه ان الخصوص بفتح الخاء صفة مشبهة فبدخول الياء المصدرية فيه يصير بمعنى المصدر وبضمها مصدر فلا يليق الحاق الياء المصدرية به واما يصح فى الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى صفة او يكون الياء للمبالغة دون المصدرية كذاقال الخطائى فى شرح المختصر **معا** منصوب على الحالية اذكلمة مع اذا استعملت مفردة منونة تكون من الاحوال المؤكدة للاجتماع المستفاد من الواو **فانقيل** فعلى هذا يلزم ان يكون النوع جوابا للسؤالين فى وقت واحد وليس كذلك عادة وان كان كذلك فى بعض الصور فلا يصح قوله معا؟ **قلنا** انما يرد هذاالسؤال اذاكان

المراد من المعية المعية الزمانية واما اذا كان بمعنى جميعا كما هو مذهب البعض او كان المراد من المعية المعية فى الوجود بمعنى انه يكون جوابا عنهما ويجتمع فى الجوابية وان لم يكن فى زمان واحد فلا يرد هذا السؤال ويؤيده ما قال فى الاتقان اصل كلمة مع لمكان الاجماع او وقته نحو ودخل معه السجن فتيان ونحو ارسله معنا غدا وقد يراد به مجرد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة المكان والزمان نحو قوله تعالى كونوا مع الصادقين واركعوا مع الراكعين انتهى وههنا محمول على هذا المعنى سواء كان حقيقة كما هو عند البعض او مجازا كما هو عند بعض اخر **فان قيل** النوع المتعددة الاشخاص فى الخارج مقول بحسب الشركة والخصوصية كذلك واما النوع المنحصر فى شخص كالشمس فهو مقول بحسب الخصوصية فقط لا غير فلا يشمل التعريف هذا القسم؟ **قلنا اولا** ان كونه تعريفا ممنوع ولو سلم فيكفى الاشتراك فى الافراد الفرضية ولا يلزم الافراد الخارجية فلا اشكال فعلم منه انه لا حاجة الى حذف المعطوف فى الكلام اعنى قوله او بحسب الخصوصية فقط كما فعله بعض المحشيين ههنا **اعلم ان ههنا احتمالا اخر** ولم يتعرضوه وهو ان يكون الكلى مقولا فى جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط وهذا ليس داخلا فى اقسام الذاتى فلا يستقيم الحصر؟ **قلنا** اصطلحوا على ان المقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط منحصر فى الحد التام بالنسبة الى المحدود كما صرح

به المحقق الطوسی فی شرح الاشارات وهو لا یکون الامرکبا والکلی من اقسام المفرد فهو خارج عن المقسم

والثانی ایراد المثال لنوع فاورده له بقوله **کالانسان بالنسبة الی زید وعمرو وغیرھما** فان الانسان مقول فی جواب ما هو بحسب الشرکة والخصوصیة معا وکل مقول فی جواب ما هو بحسب الشرکة والخصوصیة معا فهونوع فالانسان نوع اما الکبری فهی بینة غیر محتاجة الی البیان والاثبات واما الصغری فهی غیر بینة بل محتاجة الی البیان والاثبات بالدلیل الذی یحصل بطریق ان یقال ههنا ان الانسان جواب عن السؤال عن زید وعمرو بما هما وعن زید بما هو

والثالث تطبیق المثال مع الممثل فطبّقه معه بقوله **فانه اذا سئل عنهما بما هما کان الجواب الانسان لانه تمام ماهیتهماالمشترکة** ای لان الانسان تمام ماهیة زید وعمرو المشترکة بینهما لانه لا یمتازشخص عن شخص الا بالعوارض المشخصة المانعة عن قبول فرض ا لاشتراک وهی لیس بمعتبرة فی ماهیتهما بل فی کونهما اشخاصامتمیزة کذا فی حواشی الرسالة

والرابع تعریف النوع فعرّفه بقوله **ویرسم النوع بانه** ای بطریق ان یقال ان النوع الحقیقی **کلی** ای مالایمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشرکة **مقول** ای محمول **علی کثیرین** ای علی اشخاص **مختلفین بالعدد** ای

بالتشخص الخارجي وبصورتهم وبسيما هم سواء كان الاختلاف خارجيا او ذهنيا ليشمل النوع المنحصرفي شخص كالشمس والنوع المعدوم كالعنقاء **دون الحقيقة** فان حقيقتهم عين حقيقة انواعهم **اعلم** ان هذا التعريف للنوع الحقيقي واما النوع الاضافي فهو كل ما هية يقال عليهاوعلى غيرها الجنس في جواب ما هو كالحيوان فانه نوع اضافي يقال عليه وعلى الشجر الجسم النامي فيكون الحيوان والشجر نوعين بالنسبة الى الجسم النامي **ثم اعلم** ان النوع الاضافي باعتبارالمرتبة وبطريق التنازل اربعة اقسام **فالقسم الاول** هو النوع العالي وهو ما يكون اعم لانواع وقال البعض ان النوع العالي ما يكون تحته نوع ولا يكون فوقه نوع كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان والانسان مع ان كل واحد منها انواع تحته وانما يسمى نوعا عاليا لانه لم يوجد فوقه نوع **والقسم الثاني** هو النوع السافل وهو ما يكون اخص الانواع وقال البعض ان النوع السافل ما يكون فوقه نوع ولا يكون تحته نوع كالانسان فانه اخص من الحيوان ومن الجسم النامي ومن الجسم مع ان كل واحد منها نوع فوقه وانما سمى نوعا سافلا لانه لم يوجد تحته نوع ويسمى النوع السافل بطريق التصاعد نوع الانواع بطريق ان يقال مثلا ان الانسان نوع الحيوان والحيوان نوع الجسم النامي والجسم النامي نوع الجسم فينتج القياس المساوى الحاصل من الشكل الاول الانسان نوع للنوع للنوع للجسم وكل شئ شانه كذا فهو يسمى نوع الانواع بطريق التصاعد **والقسم**

الثالث هو النوع المتوسط وهو ما يكون اعم من السافل واخص من العالى وقال البعض ان النوع المتوسط ما يكون فوقه وتحته نوع كالجسم النامى والحيوان فانهما اعم من الانسان واخص من الجسم مع ان الانسان تحتهما نوع والجسم فوقهما نوع وانما سمى نوعا متوسطا لكونه بين العالى والسافل **والقسم الرابع** هو النوع البسيط والمفرد وهو ما يكون مباينا لكل واحد من العالى والسافل والمتوسط وقال البعض ان النوع البسيط ما لا يكون فوقه وتحته نوع كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس للعقل لانه يباين لكل واحد من العالى والسافل والمتوسط مع انه لم يوجد فوقه وتحته نوع وانما سمى مثل العقل نوعا بسيطا لتجرده عن المادة

والخامس بيان فوائد القيود المذكورة فى التعريف فبيّنها بقوله **فقوله مقول جنس متناول للكلى والجزئى** لان كل واحد منهما محمول كما سبق **وقوله على كثيرين يخرج الجزئى** لانه غير محمول على كثيرين **وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس** مطلقا قريبا كان اوبعيدا لان الجنس مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق **وقوله فى جواب ما هو يخرج باقى الكليات** من الفصل والخاصة والعرض العام لان الفصل يقع فى جواب اى شئ فى ذاته لا فى جواب ما هو والخاصة تقع فى جواب اى شئ هو فى عرضه لا فى جواب ما هو والعرض العام لا يقع فى الجواب اصلا **اعلم** ان قوله كلى جنس بعيد للنوع لانه جنس له بواسطة الذاتى

لکون الذاتی جنسا للنوع وقوله مقول عرض عام لا زم له وقوله علی
کثیرین مختلفین بالعدددون الحقیقة فی جواب ما هو خاصة لا زمة له
نحینئذ هذا الرسم مرکب من الجنس البعید ومن الخاصة اللازمة وکل
رسم مرکبٌ من الجنس البعیدومن الخاصة اللازمة فهو رسم ناقص وان
قال البعض هذاالرسم رسم تام تدبر **ولوقال** ههنا ویرسم بانه ذاتی مقول
علی کثیرین مختلفین بالعدددون الحقیقة فی جواب ما هو لکان
هذاالرسم تاما لکونه مرکبا من الجنس القریب وهو الذاتی ههنا ومن
الخاصة اللازمة لکنه قال ههنا ویرسم بانه کلی مقول علی کثیرین آہ فکان
هذاالرسم ناقصا کماقال عمر الکاتبی علیه رحمة الباری فاذا سمعت قول
ذلک البعض فلا تلتفت الیه **والنوع الحقیقی** اما متعدد الاشخاص وهو
المقول فی جواب ما هو بحسب الشرکة والخصوصیة معا کالانسان فانه
اذا سئل عن زید وعمرو بما هما بطریق ان یقال مازید وعمرو یجاب عنه
بان یقال انهما انسان **واما** غیر متعدد الاشخاص وهو المقول فی جواب ما
هو بحسب الشرکة والخصوصیة معا کالانسان فانه اذا سئل عن زید
وعمرو بما هما بطریق ان یقال ما زید وعمرو یجاب عنه بان یقال انهما
انسان **واما** غیر متعدد الاشخاص وهو المقول فی جواب ما هو بحسب
الخصوصیة المحضة کالشمس فانه اذا سئل عن الشمس بطریق ان یقال
ان هذاالکوکب ماهو فیکون هذاالقول سؤالا بماهو بحسب الخصوصیة
المحضة فیجاب عنه بان یقال هذاالکوکب شمس فحینئذ ان الشمس نوع

منحصر فی فرد شخصی ولکون النوع الحقیقی منقسما علی متعدد الاشخاص وغیر متعدد الاشخاص عرّفه بعض الفحول بانه کلی مقول علی واحد او علی کثیرین متفقین بالحقائق فی جواب ما هو

والسادس ایراد اعتراضین واردین علی قوله وقوله مختلفین بالعدد دون الحقیقة یخرج الجنس فاورد الاعتراض الاول بقوله **وفیه** ای فی اخراج الجنس بقوله مختلفین بالعدد دون الحقیقة **بحث لان النوع کماانه مقول علی کثیرین** حاصله ان اخراج الجنس بقوله مختلفین بالعدد دون الحقیقة لا یصح لان الجنس کالحیوان مثلا ایضا یصدق ویحمل علی زید وبکر وعمرو وغیرهم من افراد الانسان وهم مختلفون بالعدد دون الحقیقة وانما یحمل علیهم اذ الجنس یصح حمله علی کل ماتحته من الانواع والاصناف والاشخاص فکما یصح حمل الحیوان علی الانسان والفرس کذلک یصح حمله علی الافغانی والترکی وعلی زید وعمرو واذاثبت کون الجنس مقولا علی مختلفین بالعدد دون الحقیقة فلا یصح اخراجه بهذاالقید لان القید انما یخرج ما ینافیه لا مایوافقه **فینبغی** ان یسند اخراجه الی قوله فی جواب ما هو لان الجنس وان کان مقولا علی کثیرین مختلفین بالعدد دون الحقیقة ولکن لا فی جواب ماهو لان المطلوب حینئذ بما هو تمام الماهیة المتفقة بین تلک الامور وهذه الماهیة لا تکون الانوع والجنس ما هیة مشترکة بین الحقایق المختلفة فلا یمکن وقوعه فی جواب ذلک السؤال والالم یکن الجواب مطابقا مع

السؤال كما قال الشارح قدس سره بعد الاعتراض الثانی **بل هو خارج بقوله فی جواب ماهو** لان الجنس وان صح حمله فی نفسه علی متفقین بالحقیقة لکن لایصح حمله علیه فی جواب ما هو لعدم کونه تمام ماهیتهم واورد الاعتراض الثانی بقوله **علی انه لوکان مخرجا للجنس یکون مخرجا للعرض العام** حاصله ان العرض العام کالجنس فی العموم فلوکان قوله مختلفین بالعدد دون الحقیقة مخرجا للجنس یکون مخرجا للعرض العام ایضا فاسناد اخراج الجنس الی هذاالقول دون العرض العام لیس الاترجیحا بلا مرجح وهو باطل لانه مستلزم لاجتماع النقیضین وهو مستلزم لارتفاع النقیضین وبطلانه بدیهی

والسابع ایراد جواب اول عن الاعتراض الاول فاورده عنه بقوله **ویمکن ان یقال ان الجنس کما لا یخرج بمجردقوله** حاصله ان الجنس کما لا یخرج بقوله مختلفین بالعدد دون الحقیقةفکذلک لا یخرج بمجرد قوله فی جواب ما هو فقط لان الجنس والنوع کلاهما یقعان فی جواب ما هو والقید انما یخرج ما ینافیه لا مایشمله ویصدق علیه بل یخرج بمجموع القولین لان الجنس وان کان مقولا علی کثیرین مختلفین بالعدد دون الحقیقة لکنه غیر مقول علی کثیرین مختلفین بالعدد دون الحقیقة فی جواب ماهولان المطلوب بسؤال ما هو تمام الماهیة المشترکة والجنس

لیس بتمام الماهية المشتركة للمختلفين بالعدد دون الحقيقة لان الحيوان ليس تمام الماهية المشتركة لزيد وبكر وعمرو وغيرهم

والثامن دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان لا يخرج بمجموع القيدين ايضا كما لا يخرج بالقيد الاول لان الجنس كالحيوان مثلا مقول فى جواب سؤال ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة لانه اذا وقع الحيوان الناطق او الانسان فى جواب سؤال ما هو فيكون الحيوان ايضا مقولا فى جواب سؤال ماهو فى ضمن الحيوان الناطق او فى ضمن الانسان فدفعه بقوله **والحيوان وان كان مذكورافى الجواب ضمنا** حاصل الدفع ان القوم اصطلحوا على ان المقول فى جواب ما هو ما يكون مقولا بالمطابقة وبالاستقلال (اى ما يكون دالا على الماهية المسئول عنها بالمطابقة والاستقلال) وما يكون مقولا بالتضمن لا يسمى مقولا فى جواب ماهو بل ان كان مذكورا فى الجواب صريحا يسمى واقعا فى طريق ما هو كالحيوان والناطق فى الحيوان الناطق وان كان مذكورا فيه ضمنا لا صريحا كالجسم فى الحيوان الناطق (فانه مذكور فى ضمن الحيوان لانه جسم نام حساس متحرك بالارادة) يسمى داخلا فى طريق ما هو فالجنس كالحيوان لمالم يكن مذكورافى الجواب بالاستقلال بل هو مذكور بالتضمن والجزئية فيخرج لامحالة

والتاسع دفع اعتراض اخر حاصل لاعتراض انه لماكان الجنس خارجا بمجموع القيدين فلم اسنداخراجه الى قيد واحد وهو القيدالاول فدفعه بقوله **فلما كان لهذاالقيد دخل فى اخراج الجنس** حاصل الدفع ان لكل واحد من القيدين دخلا فى اخراج الجنس لكنه اسند اخراج الجنس الى اولهما لسبقه فى الذكر فانه مذكورسابقا**وقال** صاحب الجديدة وفيه نظر لان اسناد اخراج الشئ الى اول القيدين انما يناسب اذا كان كل منهما مستقلا فى اخراجه كما سيأتى فى اسقاط بعض ضروب الشكل الاول بايجاب الصغرى واما اذاكان لكل منهما مدخل فيه فالمناسب هوالاسناد الى آخرهما لان الحكم يضاف الى الجزء الاخير من العلة التامة ولذا قال يمكن ان يقال والله سبحانه وتعالى اعلم

والعاشر ايراد جواب اول عن الاعتراض الثانى المذكور فى الغرض السادس فاورده عنه بقوله **بخلاف العرض العام فانه لادخل لهذاالقيد** اى قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة **فى اخراجه** اى اخراج العرض العام **اصلا** بل يخرج بالقيد الاخير فقط وهو فى جواب ما هو لانه لا يقع فى جواب ما هو وان صح حمله على متفقين بالحقيقة نحوزيد وعمروو بكر مشاة **حاصل الجواب** انالانسلم لزوم الترجيح بلامرجح فى اسناد اخراج الجنس الى القيد الاول دون العرض العام لان للقيد الاول دخلافى اخراج الجنس عن تعريف النوع وليس له دخل فى اخراج العرض العام عن تعريف النوع

بل القيد الثانى وهو قوله فى جواب ما هو مستقل فى اخراج العرض العام بلا حاجة الى انضمام القيد الاول لان العرض العام لا يقع فى جواب ما هو اصلا واما الجنس فلا يستقل فى اخراجه واحد من القيدين لانه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط ومقول فى جواب ما هو فقط

والحادى عشر ذكر جواب ثان عن الاعتراض الاول المذكور فى الغرض السادس فذكره بقوله **او يقال ان معنى قوله وهو كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد** حاصل الجواب ان هذا الاعتراض انما كان واردا لو كان الظرف اى قوله دون الحقيقة متعلقا بقوله مختلفين والامر ليس كذلك بل هو متعلق بقوله مقول فيكون المعنى ان النوع عبارة عما يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد ولا يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولا شك ان الجنس يخرج حينئذ بذلك القيد (اى على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة) لان الجنس كما يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد كذلك مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فيخرج الجنس بالقيد المذكور

والثانى عشر ذكر جواب ثان عن الاعتراض الثانى المذكور فى الغرض السادس فذكره بقوله **وقد يقال ان العرض العام لما كان مشاركا للخاصة** حاصل الجواب انا نسلم ان القيد الاول مخرج للعرض العام ايضا لكنه لما كان مشاركا للخاصة فى الامرين العرضية وعدم الوقوع فى جواب ما هو

جمعهما فی الخروج بقید واحد وهو قوله فی جواب ما هو رعایة للمناسبة ومناسبة العرض العام مع الخاصة اقرب واقوی من مناسبته مع الجنس لانها منا سبة فی الامرین فکانت اقوی وقریبة الی الفهم فکانت اقرب بخلاف المناسبة مع الجنس فی العموم لانها مناسبة بعیدة

والثالث عشر رد علی الجواب الثانی عن الاعتراض الثانی فردعلیه بقوله **وانت خبیر بان هذا لا یلیق بفنناهذا** حاصل الرد انه یلزم علی هذا الجواب ترک التحقیق لمجرد رعایة المناسبة الغیر الواجبة مع استلزامه امراغیر معقول وهو اخراج المخرج واخراج المخرج باطل لاستلزامه تحصیل الحاصل کما ستعرفه ان شاء اللہ تعالی **فنقول فی الجواب اولا** ان ههنا امورا **احدها** اخراج المخرج وهو عبارة عن ان اخرجنا الشئ اولا بالقید الاول قصدا ثم اخرجناه ثانیا بالقید الثانی قصدا وهذا باطل لانه تحصیل الحاصل **وثانیها** اخراج الخارج وهو ان یکون الشئ خارجا فی نفس الامر بقید بلاقصد ثم اخرجناه بقید اخرقصدا وهذا جائز لانه لیس تحصیل الحاصل لان الخروج الاول فی نفس الامر والثانیٔ قصدی **وثالثها** خروج المخرج وهو ان اخرجنا الشئ اولاً بقید قصدا ثم یکون خارجا بقیدا خر بلاقصدوهذاایضا جائز لانه لا یلزم تحصیل الحاصل لان الخروج الاول قصدی والثانیٔ غیر قصدی بل فی نفس الامر وحاصل الجواب ان اللازم ههنا اما خروج الخارج او خروج المخرج وهو جائز**ونقول ثانیافی الجواب**

ان ترک التحقیق لا یجوز لرعایة مناسبة بعیدة ضعیفة واما ترکه لرعایة مناسبة قریبة قویة فیجوز والمناسبة ههنا قریبة قویة کما عرفت سابقا

(قــــــوله)

(اقول الکلی ان کان غیر مقول فی جواب ما هو)

من ههنا الی الاخر عشرة اغراض

الاول بیان الجزء الثالث لوجه حصر الذاتی فی الاقسام الثلاثة فبیّنه بقوله **اقول الکلی ان کان غیر مقول فی جواب ما هو** لا یقال الاخصر الانسب للسابق ان یقال الکلی ان کان مقولا فی جواب ای شئ هو فی ذاته فهو الفصل فما الفائدة فی زیادة قوله انکان غیر مقول فی جواب ما هو لانا نقول فائدته الاحتراز عن الحد والجنس لانه اذا قیل الانسان ای جسم هو فی ذاته فکما یصح الجواب بالناطق یصح بالحیوان الناطق ولان کلامنهما یمیز الانسان تمییزا ذاتیا عما یشارکه فی الجسمیة فاذا نفی کونه مقولاً فی جواب ما هو علم ان المطلوب بای شئ هو فی ذاته فی اصطلاحهم هو الممیزالذاتی الذی لا یکون مقولا فی جواب ما هو اصلا صرح به صاحب المطالع والمحاکمات **بل کان مقولا** اعلم ان کلمة بل اما ان تکون ماقبلها مثبتا او منفیا فان کان مثبتا فتفید ثبوت الحکم للتابع مع السکوت عن ثبوته للمتبوع ونفیه عنه وهو معنی الاضراب عند الجمهور

وعند ابن الحاجب تفيد ثبوت الحكم للتابع مع نفى الحكم عن المتبوع وهو معنى الاضراب عنده فمعنى جاء نى زيد بل عمرو ان مجئ عمرو ثابت قطعا مع الشك فى مجئ زيد وعدمه عند الجمهور وعند ابن الحاجب تقتضى عدم مجئ زيد قطعا ايضا وانكان منفيا فتفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته ونفيه فى المتبوع كالمثبت عند الجمهور فمعنى ما جاء نى زيد بل عمرو ثبوت المجئ لعمر و مع احتمال مجئ زيد وعدم مجيئه **وقيل** تفيد نفى الحكم عن المتبوع قطعا ايضا فمعنى المثال المذكور مجئ عمرو وعدم مجئ زيد كلاهما قطعى **وقال المبرد** انها تفيد فى صورة النفى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فمعنى ماجاء نى زيد بل عمرو بل ماجاء نى عمروو هو المعبر عنه بل للترقى **وقال** بعضهم مذهب المبرد صرف النفى الى التابع وجعل المتبوع مسكوتا عنه فمعنى المثال المذكور عدم مجئ عمرو متطوع مجئ زيد مشكوك ههنا وماقبلها منفى فكلام الشارح اما محمول على المذهب الثانى فى صورة النفى واما محمول على مذهب الجمهور لكن نفى المتبوع قطعا يستفاد بقرينة المقام ودلالة الحال <u>**فى جواب اى شئ فى ذاته**</u> لكلمة اى معان كثيرة مبينة فى علم النحو وههنا للاستفهام وانما يسئل بها عما يميز احد المشاركين فى امر يعمها نحو قوله تعالى اى الفريقين خير مقاما اى نحن ام اصحاب محمد ﷺ **والشئ** عند اهل السنة هو الموجود الخارجى سواء كان واجبا او ممكنا وعند الحكماء ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وهو يعم الموجود

والمعدوم والممکن والممتنع والمراد ھھنا المعنی الثانی **والذات** قدتکون مؤنث ذو بمعنی صاحب وحینئذ تکون التاء للتأنیث وقدتکون بمعنی الحقیقۃ وبمعنی الھویۃ کذات الانسان وذات زید وحینئذ تکون التاء من نفس الکلمۃ وفیہ نظر نظرا الی اللغۃ تدبر

والثانی ایراد جملۃ معترضۃ لبیان المعنی الاصطلاحی للمقول فی جواب ای شئ ھو فی ذاتہ تنبیھا علی ان الفصل منحصر فیما یمیز الشئ عما یشارکہ فی الجنس بناء علی بطلان ترکب الماھیۃ عن امرین متساویین کما سیجئ فی الغرض السابع ان شاء اللہ تعالی فانتظرہ مفتشا فاوردھا بقولہ **وھو ای المقول فی جواب ای شئ فی ذاتہ الذی یمیزالشئ عما یشارکہ فی الجنس** فھذا التعریف مبنی علی مذھب المتقدین فانھم قالوا ان کل ما ھیۃ لبا فصل فلھاجنس کما ھو المشھور فی الالسنۃ من ان کل تعریف لا بد فیہ من جنس یشمل الافراد والاغیار ومن فصل یخرج الاغیار واما المتأخرین فقسموا الفصل الی قسمین الفصل فی الجنس والفصل فی الوجود ولم یأخذ وا فی التعریف قولہ فی الجنس لیشمل کلا القسمین **فھو الفصل** ای الذی یمیز الشئ عما یشارکہ فی الجنس ھو الفصل

والثالث ایراد مثال للفصل فاوردہ لہ بقولہ **کالناطق بالنسبۃ الی الانسان** یعنی ان الناطق فصل للانسان لان الناطق مقول فی جواب ای شئ ھو فی ذاتہ وکل مقول فی جواب ای شئ ھو فی ذاتہ فھو فصل فینتج ان الناطق

فصل او يقال ان الناطق فصل لان الناطق ما يميز الشئ عما يشاركه فی الجنس وكل ما يميز الشئ عما يشاركه فی الجنس فهو فصل فينتج ان الناطق فصل

والرابع تطبيق المثال مع المثال والغرض من التطبيق دليل لصحة التمثيل بالناطق فطبّقه معه بقوله **فانه يميز الانسان عما يشاركه فی الحيوان** **فانه اذا سئل** فبين اولا ان الناطق يميز الانسان عما يشاركه فی الحيوان من الفرس والبقر والغنم وغيرها وثانيا انه يقع فی جواب ای شئ هو فی ذاته تطبيقا علی التعريف والحكم معا ثم استدل علی الحكم الخبری بقاعدة كلية فقال لان السؤال بای شئ هو فی ذاته انما يطلب به ما يميز الشئ الخ كانه قيل لان الناطق يميز الانسان عما يشاركه فی الحيوان وكل ما يميزه عنه يصلح للجواب عن سؤال من طالب مايميزه فالناطق يصلح فی جواب ذلك السؤال والمراد بمايميز الشئ المميز الذاتی لا المطلق ذاتيا كان او عرضيا لقوله ای شئ فی ذاته ولقوله لا حقا انما يطلب به المميز الذاتی نعم لو لم يقيد السؤال بقيد فی ذاته يكون المطلوب المميز مطلقا فصلا او خاصة

والخامس تقسيم الفصل الی الاقسام الاربعة من القريب والبعيد والابعد وابعد الابعد مع تعريف كل منها اما ذكرا او مقايسة ومثاله وتطبيق المثال مع الممثل فقسّمه بقوله **ثم الفصل انكان مميزا عما يشاركه فی**

الجنس القريب فهو الفصل القريب هذا تعريف الفصل القريب **اعلم ان الجنس** على اربعة اقسام **احدها جنس قريب** وهو ما كان الجواب عن بعض المشاركات وعن كل المشاركات فی ذلک الجنس واحدا کالحیوان فانه اذا سئل ما الانسان والفرس كان الجواب الحيوان وكذا اذا سئل عن الانسان وجميع مايشاركه فی الحيوانية من الفرس والحمار والبقر وغيرها كان الجواب الحيوان ايضا لان غرض السائل حين اجتماع الشيئين اوالاشياء انما هو تمام الماهية المشتركة بينهما او بينها والجنس القريب كالحيوان هو ذلک فهو الجواب **وثانيها جنس بعيد** وهوماكان فيه الجواب عن المشاركات فی ذلک الجنس اثنين كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فالمشاركات مع الانسان فی الجسم النامی الفرس والنباتات كالشجر مثلا فاذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان واذا سئل عن الانسان والشجر بما هما كان الجواب الجسم النامي فكان الجواب اثنين احدهما حيوان وثانيهماجسم نام **وثالثهاجنس ابعد** وهو ما كان فيه الجواب عن المشاركات فی ذلک الجنس ثلاثة كالجسم المطلق بالنسبة الى الانسان فالمشاركات مع الانسان فی الجسم المطلق الفرس والنباتات والحجر مثلا فاذاسئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان واذاسئل عن الانسان والشجر بما هما كان الجواب الجسم النامي واذاسئل عن الانسان والحجر بما هما كان الجواب الجسم المطلق فكانت الجوابات ثلاثة

احدھما حیوان وثانیھا جسم نام وثالثھا جسم مطلق **ورابعھا جنس ابعد الابعد** وھو ما کان فیہ الجواب عن المشارکات فی ذلک الجنس اربعة کالجوھر بالنسبة الی الانسان فالمشارکات مع الانسان فی الجوھر الفرس والنباتات والحجر والعقل مثلا فاذا سئل عن الانسان والفرس بما ھما کان الجواب الحیوان واذاسئل عن الانسان والشجر بما ھما کان الجواب الجسم النامی واذا سئل عن الانسان ولاحجر بما ھما کان الجواب الجسم المطلق واذاسئل عن الانسان والعقل بما ھما کان الجواب الجوھر فکانت الجوابات اربعة احدھاحیوان وثانیھا جسم نام وثالثھاجسم مطلق ورابعھاجوھر**کالناطق بالنسبة الی الانسان** ھذا مثال للفصل القریب **فانه یمیز الانسان عما یشارکه فی الحیوان** ھذا تطبیق المثال مع الممثل **وان کان ممیزاعما یشارکه فی الجنس البعید فھو الفصل البعید** ھذا تعریف الفصل البعید **کالحساس بالنسبة الی الانسان** ھذا مثال الفصل البعید**فانه یمیز الانسان عما یشارکه فی الجسم النامی** ھذا تطبیق المثال مع الممثل **وکالنامی بالنسبة الی الانسان** ھذا مثال الفصل الابعد واما تعریفه فھو ما کان ممیزا عما یشارکه فی الجنس الابعد**فانه یمیزالانسان عما یشارکه فی مطلق الجسم** ھذاتطبیق المثال مع الممثل **وھوماله الابعادالثلاثة** من الطول والعرض والعمق ای الخط المفروض اولا وثانیاوثالثا لا المعین المتعارف والاینتقض بالکرة **وکالجسم المطلق بالنسبة الی الانسان** ھذا مثال الفصل ابعد الابعد وقال الفاضل عبداللہ فی الحاشیة العبد یة فی

الصفحة (٢٠) قوله كقابل الابعاد عطف على قوله كالنامى وهو فصل ابعد الابعد للانسان وفى بعض النسخ كالجسم المطلق بالنسبة الى الانسان وهوسهو من الكاتب لانه جنس لا فصل وفيه نظر لان النامى ايضا جنس لا فصل والله اعلم وعلمه اتم واحكم **واما** تعريفه فهو ما كان مميزا عما يشاركه فى جنس ابعد الابعد **فانه يميز الانسان عما يشاركه فى الجوهر** هذا تطبيق المثال مع الممثل

وههنا بحث نفيس

وهو انه كيف يكون الناطق فصلا والضاحك خاصة للانسان مع ان الملك ينطق ويضحك ويبكى والجن ايضا كذلك فلا يكون الناطق فصلا والضاحك خاصة ؟ **ويمكن** ان يجاب عنه ان هذا المثال مبنى على مذهب الحكماء وهم ينكرون الملك والجن كماهوالمناسب لكون المنطق من الحكمة **ويمكن** ان يجاب بان الفصلية والخاصية انما هو بالنظر الى الجسم الكثيف لا اللطيف كما هوالظاهر من نماء الحيوان تدبر **وقال صاحب بديع الميزان فى الجواب فى الصفحة** (٤٧) والمرادبالنطق ههنا القوة الموجودة فى جنان الانسان التى ينتقش فيها المعانى ولا خفاء فى انها لا توجد فى الملائكة فلا يرد ما قيل ان النطق يوجد فى الملائكة ايضا وما قيل ان المراد بالنطق الادراک فظاهر البطلان انتهى **واما** نطق بعض الطيور فليس بطبيعى بل تعليمى خذ هذا

والسادس ذكر الضابطة في لفظة اى فذكرهابقوله **وكل واحد من هذه الفصول يصلح لجواب السؤال** حاصله ان المضاف اليه للفظ اى ان كان لفظ شئ فكل واحد من الاقسام الاربعة للفصل صالح للجواب فكل واحد من الناطق والحساس والنامى وقابل الابعاد صالح لجواب السؤال عن الانسان باى شئ هو فى ذاته لان السؤال باى شئ هو فى ذاته انما يطلب به المميز الذاتى وكل ما يميز الشئ تمييزا ذاتيا يصلح للجواب ينتج ان الفصول المذكورة تصلح للجواب عنه لان الناطق يفيد التمييز الذاتى للانسان عن كل المشاركات فى الشيئية والبواقى عن بعضها **وان كان** لفظ جنس معلوم من القريب والبعيد والابعدوابعدالابعد فلا يقع فى الجواب عنه الاالفصل المميز فى ذلك الجنس وبالجملة ان كان المضاف للفظ اى الجنس القريب فالجواب الفصل القريب مثلا اذاقيل الانسان اى حيوان فالجواب ناطق وان كان المضاف اليه للفظ اى الجنس البعيد فالجواب الفصل البعيد مثلا اذا قيل الانسان اى نام فالجواب حساس وان كان المضاف اليه للفظ اى الجنس الابعد فالجواب الفصل الابعد كقولك الانسان اى جسم فالجواب نام وان كان المضاف اليه للفظ اى الجنس ابعد الابعد فالجواب الفصل ابعد الابعد كقولك الانسان اى جوهر فالجواب جسم مطلق

والسابع دفع اعتراض مقدر وارد على قول المصنف وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس **حاصل الاعتراض** ان الفصل على قسمين احدهما فصل فى الوجود وهو عبارة عما يميز الشئ عن المشاركات فى الوجود وثانيهما فصل فى الجنس وهو عبارة عما يميز الشئ فى الجنس فما الوجه للمصنف لحصر الفصل فى الفصل فى الجنس فدفعه بقوله **وانما حصر الفصل على ما يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس** حاصل الدفع ان الفصل فى الوجود لا وجود له لان وجوده مبنى على جواز تركب الماهية من الامرين المتساويين وهو باطل فالفصل لها ايضا باطل **اما** بطلان تركب الماهية من امرين متساويين فلان كل واحد منهما مميز للماهية عن المشاركات فى الوجود فلا حاجة الى مميز اخر **وايضا** انه لوجاز تركب الماهية من الامرين المتساويين فلا يخلو اما ان يكون كل واحد منهما مفتقرا الى الاخر اولايكون كل واحد منهما مفتقرا الى الاخر او يكون احدهما مفتقرا الى الاخر والاخر غير مفتقر والكل باطل **اما بطلان الاول** فلانه مستلزم للدور وهو باطل لانه يلزم تقدم الشئ على نفسه بمرتبتين لانه اذا توقف (ا) على (ب) و (ب) على (ا) فيتوقف (ا) على نفسه فيتقدم على نفسه بمرتبتين وذلك لان (ا) لما كان موقوفا على (ب) فب مقدم على (ا) ولما توقف (ب) على (ا) مقدما على (ب) فيتقدم (ا) على ما هو متقدم عليه فيتقدم على نفسه بمرتبتين **واما بطلان الثانى** فلانه يلزم تركب الماهية من الامرين الذين لا افتقار بينهما فلا يحصل

منهما التركيب الحقيقى لا نه كوضع الحجر فى جنب الانسان وهو باطل ايضا **واما** بطلان الثالث فلانه يلزم الترجيح بلا مرجح وهو ايضا باطل فلما كان وجود الفصل فى الوجود مبنيا على جواز تركب الماهية من الامرين المتساويين وهو باطل كما مر فللفصل فى الوجود لا وجودله فلذلك حصر الفصل فى الفصل فى الجنس

والثامن ايراد اعتراض وجواب عنه فاورد الاعتراض بقوله **لا يقال على هذا كان ينبغى ان لا يذكر الجنس** حاصله ان الفائدة فى ذكر الجنس فى قوله وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس انما هو الاحتراز عن الفصل فى الوجود ولما اختار بطلان تركب الماهية من امرين متساويين لم يبق للفصل فى الوجود احتمال فلا حاجة الى ذكر الجنس فاجاب عنه بقوله **لانانقول لولم يذكر الجنس** لتوهم ان الفصل ما يميز الشئ فى الجملة سواء كان عن المشاركات فى الجنس او عن المشاركات فى الوجود ولم يعلم صراحة انه اختار بطلان تركب الماهية من امرين متساويين فلدفع ذلك التوهم وحصول التصريح باختيار بطلان تركب الماهية ذكر الجنس **وانماقال** لتوهم مع ان عدم ذكر الجنس يوجب التعميم قطعا لان المتبادر هو احتمال الجنس نظرا الى الماهيات النفس الامرية واحتمال الوجود مرجوح بالقياس اليه لعدم وجوده خارجافكمالا يعلم

قطعا ما اختاره المصنف رحمه الله تعالى بدون التصريح به فكذا التعميم القطعى لايفهم ما لا ينص عليه كمافعله الشيخ فى الاشارات

والتاسع تعريف الفصل فعرّفه بقوله **ويرسم الفصل** (**فانقلت**)لا حاجة الى هذاالتعريف لانه قد سبق تعريفه مرتين فيكون مستدركا ؟ **قلت** لا نسلم استدراكه لانه مراعاة للطبائع الثلث للناس اعنى الذكى والغبى والمتوسط كما قال الفاضل الجامى فى تعريف الاسم والفعل والحرف **اونقول** الاول ليس بتعريف بل تغيير على تقدير الفرق بينهما كما هو مذهب البعض والثانى مبنى على مذهب المتقدمين والثالث على مذهب المتأخرين هكذا قال الفاضل ابراهيم رحمه الله تعالى **بانه كلى يقال** اى يحمل **فانقيل** انه قال فى تعريف الجنس والنوع مقول بصيغة الاسم فلم لم يقل ههنا مقول بل قال يقال وعدل عن الاسم الى الفعل ؟ **قلنا اولا** انه انما عدل عن الاسم الى الفعل للتفنن **وقلناثانيا** انما عدل عنه اليه للتنبيه على الفرق بينه وبين ماقبله لانه جواب عن السؤال بما ومابعده جواب عن السؤال باى شئ **وقلناثالثا** انما عدل عنه اليه للتصريح على ان المعتبر فى الفصل هو مجرد الصلاحية للحمل لا الحمل بالفعل فلوقال مقول لكان تصريحا على ان المعتبر هو الحمل بالفعل واما اذا قال يقال فهو تصريح على ان المعتبر هو الصلاحية دون الفعلية **واما وجه الفرق** بين الصفة والفعل حيث ان الاول يدل على الفعلية والثانى يدل على الصلاحية فهو

ان الفعل اذا استعمل فی التعریف یکون منسلخا عن الزمان فیکون ههنا مستعارا لمجرد الصلاحیة من غیر دلالة علی وقوع الحدث وزمانه بخلاف الصفة فانها تکون دالة علی اتصاف الموصوف بالفعل **علی الشئ** انما عدل عن لفظ کثیرین الی الشئ للمناسبة بین السؤال والجواب لان السائل سأل بای شئ للتفنن کما مر **فی جواب ای شئ هو فی ذاته** ای کاننا فی ذاته مع قطع النظر عن العوارض **فانقیل** انه ینبغی ان یقول فی جوهره مکان فی ذاته لیحسن مقابلته مع قوله فی عرضه لان مقابلة العرض مع الجوهر اشهر من مقابلته مع الذات ؟ **قلنا** انما اختار فی ذاته علی فی جوهره لاظهار تسمیة الفصل بالذاتی **وقوله فی ذاته** فی موضع الحال عن هو اما علی التأویل او بدونه علی اختلاف رأی النحاة فی جواز وقوع الحال عن المبتدأ وعدمه ومعناه ای شئ هو معتبر ا او ملاحظا فی ذاته ای مع قطع النظر عن عوارضه **وانما قدم** الجنس علی النوع لان الجنس جزء منه والجزء مقدم علی الکل وقدم النوع علی الفصل مع انه جزء منه ایضا لان الجنس والنوع مشارکان فی الجواب بما هو بخلاف الفصل **اعلم** ان الفصل بالنسبة الی الممیز علی صیغة اسم المفعول مقوم ای داخل فی قوامه کالناطق بالنسبة الی الانسان وبالنسبة الی الممیز عنه مقسم ای محصل للقسم له کالناطق بالنسبة الی الحیوان **وقوله کلی** جنس بعید للفصل لکونه جنسا له بواسطة الذاتی کما مر غیر مرة وقوله یقال علی الشئ عرض عام لازم له کما مر غیر مرة وقوله فی جواب ای شئ هو فی ذاته خاصة لازمة له

فحينئذان هذاالرسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة وكل رسم مركب من الجنس البعيدومن الخاصة اللازمة فهو رسم ناقص فقوله كلي يقال على الشئ في جواب اى شئ هو فى ذاته رسم ناقص على قول عمر الكاتبي **وان قال** البعض ان هذاالرسم تام لكن قول هذاالبعض غير معتبر عند عام العلماء ولوقال المصنف ويرسم بانه ذاتي يقال الخ مقام قوله ويرسم بانه كلي يقال الخ لكان هذاالرسم تاما لكونه مركبا من الجنس القريب الذي هو ههنا الذاتي ومن الخاصةاللازمة التي هي ههنا قوله اى شئ هو فى ذاته لكن المصنف قال ههنا ويرسم بانه كلي يقال على الشئ آه فكان هذاالرسم ناقصا كما قال عمر الكاتبي عليه رحمة الباري

والعاشر بيان فوائد القيود المذكورة فى تعريف الفصل فبيّنهابقوله **قوله كلي جنس شامل للكليات** حاصل هذاظاهر غنى عن البيان التفصيلي **فانقيل** لم لم يجعل لفظ الكلي مستدركا فى الفصل كما جعله مستدركا فى ماسبق ؟ **قلنا** ان المذكور فى الفصل هو يقال على الشئ وهى جملة وهى لا تصلح ان تكون جنسا بخلاف ما هو المذكور فى تعريف الجنس والنوع وهو مقول على كثيرين فانه مفرد فيصلح لان يكون جنسا

﴿قـــــــــــــولــــــه﴾

﴿شروع فى بيان الكلى الخارج عن الماهية﴾

من ههنا الى قوله وفوائد القيود عشرة اغراض

الاول اشعار بان هذاالبحث مفارق عن البحث السابق فاشعر به بقوله **بروع فى بيان الكلى الخارج عن الماهية** اى الكلى العرضى والبحث السابق فى بيان الكلى الغير الخارج عن الماهية اى الكلى الذاتى

والثانى تقسيم الكلى العرضى الى العرض اللازم والعرض المفارق وتقسيم العرض اللازم الى لازم الماهية ولازم الوجود الخارجى ولازم الوجود الذهنى وفى ا لتقسيمين بيان تعريف كل واحد منها وبيان مثاله فقسّمه بقوله **فهو اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية** هذاتعريف العرض اللازم وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هى هى اى فى كلا الوجودين فهذا يسمى بلازم الماهية كلزوم الفردية للثلاثة والزوجية للاربعة او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث الوجود الخارجى فيسمى باللازم الخارجى كلزوم السواد للحبشى او عن الماهية من حيث الوجود الذهنى فيسمى باللازم الذهنى كلزوم البصر للعمى **اولا** اى لا يمتنع انفكاكه عن الماهية هذا تعريف العرض المفارق وقسم العرض اللازم بقوله **سواءكان الامتناع بالنظر الى نفس الماهية** من حيث هى هى هذا تعريف لازم الماهية **كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان** هذامثال العرض لازم الماهية **فانقيل** ان تمثيل العرض اللازم بالكتابة بالقوة لايصح لان هذا لا يكون لازما مع الانسان لان الكتابة بالقوة تنفك

عن الانسان لا ن القوة عبارة عن صلاحية الحصوال واستعداده مع عدم الحصول فاذاحصل الكتابة بالفعل يزول حينئذ استعداد الكتابة وقوته فلما امكن زواله عن الانسان فلا يكون عرضا لازما فلايصح التمثيل؟ **قلنا** للقوة معنيان الاول هو ماذكره المعترض والقوة بهذاالمعنى مقابل الفعل ولا يجتمع مع الفعلية والثاني بمعنى الامكان وهو يجامع الفعل ولا يكون مقابلا له والمراد من القوة ههنا المعنى الثاني وهذا لايزول اذا صار الانسان كاتبابالفعل فصح التمثيل **او بالنظر الى الوجود** اى الوجود الخارجي او الوجود الذهني هذا اشارة الى تعريف اللازم الخارجي والى تعريف اللازم الذهني **كالسواد للحبشي** هذا مثال اللازم الخارجي واما مثال اللازم الذهني فكلزوم البصر للعمى **كالكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان** هذا مثال العرض المفارق **فانقيل** ان تقسيم العرض اللازم الى الاقسام الثلاثة غير صحيح لانه تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لا ن ما يمتنع انفكاكه عن الماهية انما هو لازم الماهية وقد قسّمه الى لازم الماهية والى لازم الوجود الخارجي و الذهني فكان تقسيما للشئ الى نفسه والى غيره فهو باطل؟ **لانانقول** الماهية ثلاثة احد ها الماهية لا بشرط شئ وثانيها الماهية بشرط شئ وثالثها بشرط لا شئ والمراد ههنا المعنى الاول فيشمل الكل لان الماهية المجردة يجوز تحققها بكل خاص فلا اشكال

والثالث دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان المناسب فی التمثیل هو ذکر المشتقات من الکاتب والاسود دون المبادی من الکتابة والسواد لان الکلام فی الکلی الخارجی عن ماهیة الافراد وهو یکون محمولا بالمواطاة فلا یصح التمثیل بالکتابة والسواد لعدم حملهما علی الانسان وزید وعمرو بالمواطاة انتهی الاعتراض **ثم الحمل** یطلق علی ثلاثة معان (الاول)الحمل اللغوی وهو الحکم بثبوت الشئ للشئ او انتفائه عنه وحقیقته الاذعان والقبول (والثانی)الحمل الاشتقاقی وهو ما یکون بتوسط کلمة فی اوذواو له نحو الانسان فیه سواد اوذو سواد او له سواد (والثالث)الحمل بالمواطاة وهو ما یکون بغیر توسط هذه الامور نحو الانسان حیوان **ثم الحمل** بالمواطاة ینقسم الی قسمین **احدهما** الحمل الاولی وهو مایکون المحمول عین الموضوع نحو الانسان انسان وانما سمی حملا اولیا لکونه اول الصدق او الکذب **وثانیهما** الحمل الشائع المتعارف وهو مایکون الموضوع من افراد المحمول او ما هو فرد لاحدهما فرد للاخر نحو الانسان حیوان وانما سمی بالمتعارف لتعارفه وشیوعه استعمالا **وهو** علی قسمین **احدهما** ذاتی وهو ما یکون المحمول جزء من الموضوع وهو حمل الذاتیات نحو الانسان حیوان **وثانیهما** عرضی وهو مایکون المحمول خارجا من الموضوع وهو حمل العرضیات نحو الانسان ضاحک فدفعه بقوله <u>**والتمثیل بالکتابة والسواد انما هو من المسامحات المشهورة**</u> حاصل الدفع ان التمثیل بالمبادی من المسامحات

اعتمادا على فهم المتعلم بان المراد من هذه المبادي المشتقات **والتسامح** استعمال اللفظ في غير الحقيقة بلا قصد علاقة معنوية ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهور المعنى في المقام فوجود العلاقة يمنع التسامح اي يرى ان احدا لم يقل ان قولك رأيت اسدا يرمى في الحمام تسامح

والرابع تقسيم العرض اللازم والعرض المفارق الى الخاصة والعرض العام فقسّم كل واحد منهم اليهما بقوله **وكل من العرض اللازم والمفارق** **اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة** حاصل هذا واضح كل الوضوح **اعلم** ان الاختصاص والخصوص والتخصيص يستعمل بالباء والباء التي تكون صلة للاختصاص قد تدخل على المقصور وحينئذ يكون الاختصاص بمعنى الامتياز نحو قوله تعالى (والله يختص برحمته من يشاء) ونحو قول ابن الحاجب واختص المندوب بوا وقد تدخل على المقصور عليه نحو خص المال بزيد ونحو قول الكشاف واما الله فمختص بالعبودية **لكنهم** اختلفوا هل الاصل الدخول على المقصور عليه او المقصور **فقال** الجمهور الاصل الدخول على المقصور عليه الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور صرح به السيد السند في حاشية الكشاف **وقال** بعض المحققين الاصل الدخول على المقصور واستدل بكثرة الاستعمال والشيوع ورجح الطرسوسي هذا المذهب في بعض حواشيه

والخامس تعریف الخاصة فعرفها بقوله **وترسم الخاصة بانها** ای بطریق ان یقال ان الخاصة **کلیة** ای مالا یمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشرکة **تقال** ای تحمل تلک الکلیة **علی ما** ای علی افراد کانت **تحت حقیقة واحدة فقط** قوله تحت حقیقة ظرف مستقر صلة موصول ان کانت کلمة ما اسما موصولا علی مذهب البصریین لان الظرف المستقر مقدر بالفعل عندهم وان کان مقدرا بالاسم عند الکوفیین واذا کان مقدرا بالفعل فیکون جملة خبریة ولابد ان یکون الصلة جملة خبریة لان الاسم الموصول هو ما لایتم جزأ الابصلة وعائد وقال البصریون ان الظرف المستقر مقدر بالفعل قال الکوفیون انه مقدر بالاسم ومنشأ الاختلاف ان البصریین یجوزون وقوع الظرف المستقر صلة لکون المتعلق المحذوف فیه فعلا عندهم ولکن الظرف المستقر جملة خبریة علی هذا التقدیر والکوفیین لا یجوزون وقوع الظرف المستقر صلة لکون المتعلق المحذوف فیه اسما عندهم ویکون الظرف المستقر مفردا علی هذا التقدیر مع انه لا یجوز وقوع المفرد صلة کما بین فی علم النحو واما اذا کانت کلمة ما ههنا موصوفة فیجوز ان یقدر الظرف المستقر صفة علی تقدیر ان تکون کلمة ما موصوفة ویجوز ان یکون الصفة مفردا وجملة فافهم واستقم

والسادس ذکر الاعتراض السابق فذکره بقوله **وذکر الکلیة مستدرک کما مر** والجوابات عنه ایضا قدمرت فلا نعیدها

والسابع ذكر فوائد القيود المذكورة فى تعريف الخاصة فذكرها بقوله **وقوله تقال على ماتحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات** لان الكليات كلها مقولة على ماتحت حقيقة واحدة **فانقيل** ان الجنس من قسم المفرد وقوله تقال على ماتحت حقيقة واحدة جملة فلا تكون جنسا ؟ **قلنا** هذا مؤول بمقول على ماتحت حقيقة واحدة فيكون مفردا تأويلا وان لم يكن مفردا صريحا فصح جعله جنسا ولما كان جنسا كان شاملا للكليات الخمس **وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام** لانهما يقالان على ماتحت حقائق **فوق واحدة** هذا اشارة الى ان المراد بالجمع ما فوق الواحد وكان هذا حقيقة عرفية فى تعريفات هذا الفن وحاصل الفوائد ظاهر **وقوله كلية** جنس بعيد للخاصة لكونه جنسا بواسطة العرضى فان الكلى جنس للذاتى والعرضى من غير واسطة وقوله تقال عرض لا زم عام لها وقوله على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا خاصة لازمة لها فحينئذ ان هذا الرسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة وكل رسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة فهو رسم ناقص فهذا الرسم ناقص على قول الكاتب القزوينى عليه رحمة البارى كما مر غير مرة

والثامن دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض انا لانسلم شمول قوله تقال على ماتحت حقيقة واحدة للكليات الخمس لانه لا يشمل الجنس والعرض العام وكذا الفصل البعيد وكذا خاصة الجنس لا ن هذه الامور تقال على

ماتحت حقائق مختلفة فدفعه بقوله **لماعرفت ان القول على المختلفات لا ينافى القول على المتفقات** حاصل الدفع ان هذاالاعتراض انمايرد لوكان القول والحمل على المختلفات منافيا للقول والحمل على المتفقات وليس كذلك وكل ماذكر كما يحمل على مختلفين بالحقيقة يحمل على متفقين ايضا لانه يقال زيد وعمرو وبكر حيوان وماش وحساس كما يقال الانسان والفرس والحمار حيوان وماش وحساس فقوله لما عرفت اشارة الى ما قال سابقا فى الصفحة (۱۵)ان القيد انما يخرج ما ينافيه لاما يوافقه

والتاسع بيان العرض العام وفى بيانه افتراق العرض عن الخاصة ومثاله وتطبيق المثال مع الممثل فبيّنه بقوله **وان لم يختص بافراد حقيقة واحدة بل يعم الحقائق فوق الواحدة** هذاافتراق العرض العام عن الخاصة **وقوله** فوق الواحدة اشارة الى ان المراد من الجمع جمع منطقى اى ما فوق الواحد لانه جمع ذكر فى تعريفات هذاالفن وكل جمع ذكر فى تعريفات هذاالفن فالمراد به ما فوق الواحد فهذاالجمع المراد به ما فوق الواحد**واما عند العربية** فالاصح عندهم ان اقل الجمع ثلاثة **وقيل** اقله اثنان كالمنطقى لقوله عليه السلام الا ثنان وما فوقهما جماعة **ورد** بان المراد من الحديث بيان الجماعة الشرعية فى بعض الاحكام كصحة الجمعة على قول والتأخر عن الامام وفى باب المواريث والوصايا والنزاع

انما هو فی لفظ الجمع اللغوی **وماقیل** ان واحدا من العلماء رأی النبی صلی الله علیه وسلم وسأل عن اقل الجمع اثلثة ام اثنان فقال النبی صلی الله علیه وسلم اخطأ من قال انه ثلاثة مطلقا واخطأ ایضا من قال انه اثنان مطلقا بل ان سألت عن اقل الجمع للفرد فهو ثلثة وان سألت عن اقل الجمع للزوج فهو اثنان فرؤیا وتخیل لا یثبت بها اللغة **کالمتنفس بالقوة** هذا مثال للعرض العام اللازم **والفعل** هذا مثال للعرض العام المفارق **فان قلت** ان هذا التمثیل للعرض العام اللازم لیس بصحیح لان الحیوان یتنفس دائما اما الی الظاهر واما الی الباطن فالتنفس ثابت للحیوان بالفعل دائما لا بالقوة ؟ **قلت** انما یرد هذا السؤال لو کان المراد من التنفس اعم من اخراج النفس وادخاله اما لو کان المراد منه اخراج النفس فالمثال صحیح وینقطع النفس عند دخاله **لانه لم یختص بواحد منها** هذا تطبیق المثال مع الممثل

والعاشر تعریف العرض العام فعرّفه بقوله **ویرسم** ای العرض العام **بانه** ای بطری ان یقال ان العرض العام **کلی** ای ما لایمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشرکة **یقال** ای یحمل لان القول اذا تعدی بکلمة علی یکون بمعنی الحمل ویکون بمعنی الحمل ولکون الکلام فی الاجزاء المحمولة **علی ما** ای علی افراد کانت **تحت حقائق مختلفة** کالانسان والفرس والحمار فان الانواع مختلفة الحقائق لان حقیقة الانسان حیوان ناطق وحقیقة الفرس حیوان صاهل وحقیقة الحمار حیوان ناهق ولاشک ان هذه الحدود

الثلاثة مختلفة **فانقيل** ان ذكر مختلفة بعد لفظ حقائق مستدرك لان
الحقائق لا تكون الامختلفة والا لم تكن حقائق بل حقيقة واحدة ؟ **قلنا**
الاختلاف وان كان مستفادامن لفظ حقائق ولكن مع ذلك ذكره
للتأكيد **فانقلت** هذاالتعريف غيرمانع لاغياره لانه صادق على خواص
الاجناس كالماشى بالنسبة الى الحيوان مع انهامن افراد الخاصة دون
العرض العام ؟ **قلت** خواص الاجناس وان كانت خواصا بالنسبة اليها
لكنها بالنسبة الى الانواع اعراض عامة فدخولهافى التعريف
بهذا الاعتبار مطلوب فلا يضر واما بالنسبة الى الاجناس فلاتدخل لان كل
واحد من الاجناس حينئذ و نده فيخرج بقوله حقائق فتدبر **فانقلت** يفهم من
هذاالتعريف ان العرض العام يحمل وقدمرمرارا ان العرض العام لا يحمل
اصلا هما متنافيان فما التوفيق ؟ **قلت** المراد بما سبق انه لا يحمل فى
جواب ما هو ولا فى جواب اى شئ هو واما المراد من التعريف فهوان ا
لعرض العام يحمل مطلقا فلا تنافى بينهما اذ نفى الاخص لا ينافى اثبات
الاعم **ولك** ان تقول ان ههنا مذهبين احدهما ان العرض العام لا يكون جزء
من التعريف اصلا وهو مذهب المتأخرين وثانيهما انه قد يكون جزأ من
التعريف وهو مذهب المتقدمين والنفى مبنى على المذهب الاول
والاثبات مبنى على المذهب الثانى **وقوله كلى** جنس بعيد للعرض العام
لكون جنسا للعرض الذى هو جنس له وقوله يقال عرض عام لازم له وقوله
على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا خاصة لازمة له فحينئذ هذاالرسم

مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة وكل رسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة فهو رسم ناقص فهذاالرسم ناقص كما قال عمر الكاتبی علیه رحمة الباری كما مر غیر مرة

(قـــــــوله)

(وفوائدالقیودظاهرة)

من ههنا الی الاخراربعة اغراض

الاول دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ما السرفی ان الشارح ذكر فوائد القیود فی تعریفات الكلیات الاربعة السابقة ولم یذكر ها فی تعریف العرض العام فدفعه بقوله **وفوائدالقیودظاهرة** فلاحاجة الی ذكرها فالكلی مستدرك وقوله یقال علی ماتحت جنس شامل للكلیات لان كلمة ما عبارة عن الافراد المتكثرة وقوله حقائق مختلفة یخرج النوع والخاصة وقوله قولا عرضیا یخرج الجنس والفصل **ولابد** ههنا ایضا من اعتبار الحیثیة لئلا یدخل خاصة الجنس فی حده ولذا قالو لو لا الحیثیات لبطل التعریفات **وقال** الفاضل المفتی محمد عبدالله التونكی اقول والحق انه لو لا الحیثیات لبطلت الاحكام الشرعیة ایضا الم تر الی قوله علیه السلام انما الاعمال بالنیات والی قوله علیه السلام فی جواب اعرابی اتی الی رسول الله صلی الله علیه وسلم وقال یا رسول الله ان الرجل

يقاتل حمية ويقاتل شجاعة ويقاتل ليرى مكانه فی سبيل ا لله فقال رسول الله صلی الله عليه وسلم من قاتل لتكون كلمة الله هی ا لعليا فهو الشهيد الی غير ذلک

والثانی ايراداعتراض علی تقسيم العرض علی وجه اختاره المصنف فاورد ه بقوله **وفيه** ای فی تقسيم العرض علی وجه اختاره المصنف **بحث لان المصنف قسم الكلی الخارج عن الماهية** حاصله ان المراد بالاقسام للعرض لا يخلو اما ان يكون المراد منها مطلق الاقسام سواء كانت اولية كالعرض اللازم والمفارق او ثانوية كالخاصة والعرض العام واما الاقسام الاولية واما الاقسام الثانوية والكل باطل **امالاول** فلانه لوكان المراد منها مطلق الاقسام يكون اقسام الكلی سبعة لا خمسة وهی الجنس والنوع والفصل واللازم والمفارق والخاصة والعرض العام **واماالثانی** فلانه لوكان المراد منها الاقسام الاولية فينبغی ان يكون اقسام الكلی الجنس والنوع والفصل والعرض اللازم والعرض ا لمفارق دون الخاصة والعرض العام وهذاخلاف اجماع الامة المنطقية لان الاجماع علی هذا ان اقسام الكلی هی الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام **واماالثالث** فلانه لوكان المراد منها الاقسام الثانوية فيلزم باعتبار ظاهر التقسيم كون قسم القسم معتبرا لا القسم فان الخاصة والعرض العام كانا من اقسام الكلی دون ا لعرض اللازم والمفارق وهو كماتری **فعلی هذا** ينبغی ان يقسم

المصنف العرض اولا الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى العرض اللازم والمفارق حتى ينحصر الاقسام الاولية للكليات فى الخمس المذكورة **واجاب العلاجلال عنه** بانه مناقشة فى العبارة ولا مناقشة فيها **واجاب الفاضل اسداله عنه** بما حاصله ان هذه الاقسام الاربعة من العرض اللازم والمفارق والخاصة والعرض العام ترجع الى قسمين احدهما ما يختص بافراد حقيقة واحدة وثانيهما ما لا يختص بافراد حقيقة واحدة فكانت الاقسام بالنظر الى الحاصل خمسة لا سبعة فالقاسم وهو المصنف نظر الى محصل التقسيم والباحث الذى هو الشارح نظر الى ظاهر التقسيم وهذاالجواب باختيار الشق الاول من الاعتراض

والثالث رد على جواب هذاالبحث وحاصل جواب ذلك البعض انا لانسلم لزوم كون الاقسام سبعة على مقتضى تقسيم المصنف لانه يجوز ان يكون العرض اللازم والمفارق من الاقسام دون الخاصة والعرض العام فكانت الاقسام خمسة فردّعلى جوابهم بقوله **ولايجوزان يجعل العرض اللازم والمفارق قسمين من ا قسام الكلى بالاصالة** حاصل الرد انه خرق الاجماع لان القوم اتفقوا على كون الخاصة والعرض العام من الاقسام الاصلية للكلى ولوجعل العرض اللازم والمفارق مع ذلك من الاقسام الاصلية لزاد اقسام الكلى على الخمسة **واعترض** على تقسيم الكلى الى اقسامه الخمسة بانه باطل لانه يلزم فيه تصادق الاقسام على شئ واحد

وكل تقسيم شانه كذا فهو باطل فهذا التقسيم باطل كالملون فانه جنس للاسود والاحمر ونوع للكيف وفصل للكثيف وعرض عام للحيوان فيلزم تداخل الاقسام ويجوز ان يرد هذا السؤال على تعريفات الكليات الخمس بان كلامنها غير مانع لاغياره؟ **فيجاب عنه** بان هذا التقسيم اعتبارى يكفى فيه تغاير الاقسام بحسب المفهوم وان كانت متصادقة فى الواقع على شئ واحد ايضا وقيد الحيثيات معتبرة فى التعاريف ذكرت اولم تذكر فبقيد الحيثيات تصح التعاريف وتخرج الاغيار

والرابع ايراد اعتراضين واردين على استعمال لفظ الرسم فى تعريفات الكليات فاورد الاعتراض الاول بقوله **واعلم ان الكليات امور اعتبارية** حاصله ان المصنف قال فى تعريفات جميع الكليات **ويرسم** والتعبير بالرسم باطل لان الرسم عبارة عن تعريف الشئ بالعرضيات وتعريف الكليات تعريف بالذاتيات لان ذاتيات هذه الكليات الخمسة ليست الا هذه المعانى فلايكون لها حقائق غير ها فذكر هذه المعانى فى تعريفات الكليات من قبيل ذكر الذاتيات فكانت هذه التعريفات حدودا لارسوما فكان المناسب ان يذكر فى تعريف جميع الكليات لفظ يحد بدل يرسم؟ **والجواب** عن هذا الاعتراض انه لايلزم من تحصيل تلك المعانى اولاً وضع هذه الاسماء بازائها ثانيا ان ماذكر فى هذه التعريفات يكون جميعها ذاتيات لانه يجوز ان يكون البعض مماذكر عرضيات ويؤيده كلام المحقق الطوسى فى شرح الاشارات حيث قال ليس الجنس فى نفسه

الاالکلی الذاتی للمختلفات الحقیقة واما المتولیة المذکورة او صلاحیتها فمما یعرضه بعد تقومه واورد. الاعتراض الثانی بقوله **ولوسلم فغایته الاحتمال** ای لوسلم انه یجوز ان یکون لها معان وحقائق وراء تلک المفهومات هی ملزومات مساویة لهذه المفهومات المذکورة فی تعریفاتهافذلک لا یوجب اطلاق الرسم لان غایة ماقاله هو احتمال معن خر وهو موجب لعدم اطلاق الحد علی هذه المفهومات لا لاطلاق الرسم علیها قطعا فالاحوط هو ذکر التعریف الذی هو اعم من الحد والرسم **والجواب** عن هذاالاعتراض ان المراد من الرسم هو المعرف بالکسر الجامع المانع اعم من ان یکون حدا اورسما من قبیل ذکر الخاص وارادة العام

(قوله)

(اقول الغرض من المنطق تحصیل المجهولات)

من ههنا الی المتن سبعة اغراض

الاول ذکر الغرض الاصلی من المنطق فذکره بقوله **اقول الغرض من المنطق تحصیل المجهولات** ای الغرض الاصلی منه هو تحصیل المجهولات من المعلومات **فانقیل** ان قول الشارح قدس سره الغرض من المنطق تحصیل المجهولات ینافی ما هوالمشهور من ان الغرض من

المنطق هو العصمة ؟ **قلنا** ان الغرض من المنطق هو العصمة واما تحصيل المجهولات فهو غرض للعصمة فيكون تحصيل المجهولات غرضا لغرض المنطق **ولايذهب** عليك انه لا يدفع المنافاة فى شئ فان اصل المنافاة هو ان الشارح قدس سره يجعل تحصيل المجهولات غرضا للمنطق والمشهور ان العصمة غرض له فالمنافات ظاهر **فالحق فى الجواب** ان يقال بانه لا استحالة فى تعدد الاغراض لشئ واحد سيما اذاكان احدالغرضين مرتبا على اخر فالشارح قدس سره ناظر الى الغرض الاصلى له وهو تحصيل المجهولات البتة والمشهور ناظر الى مايترتب عليه بالذات وبلا واسطة ولاريب انه هو العصمة فلم يتنافافهم **وماقيل** فى دفع المنافات ان الغرض ممايبحث عنه فى المنطق هو القول الشارح والحجة بخلاف العصمة فانها الغرض من نفس المنطق فهو لم يفهم غرض السيد الشريف لانه انما جعل الغرض تحصيل المجهولات القول الشارح والحجة
لا

والثانى تقسيم المجهول الى قسمين احدهما مجهول تصورى وثانيهما مجهول تصديقى فقسّمه اليهما بقوله <u>**والمجهول اما تصورى اوتصديقى**</u> لان العلم منحصر فى التصور والتصديق فانحصر المعلوم ايضا فى المتصوروالمصدق به ويلزم من ذلك انحصار المجهول فيهما لان ماكان مجهولا لايخلو اما ان يكون بحيث اذا ادرک كان ادراكه تصورا واما ان يكون بحيث اذا ادرک كان ادراكه تصديقا كذا فى حواشى الرسالة

الشمسية والتصور هو الصورة الخالية عن الاذعان والتصديق هو صورة النسبة المقارنة له

والثالث بيان تسمية الموصل الى المجهول التصورى بالقول الشارح وبيان وجه تسميته به فبيّن تسمية الموصل الى المجهول التصورى بالقول الشارح بقوله **والموصل الى المجهول التصورى يسمى قولا شارحا** اى المعلوم التصورى الذى يكتسب منه المجهول التصورى يسمى قولا شارحا ومعرفا وتعريفا والمعلوم التصديقى الذى يكتسب به المجهول التصديقى يسمى حجة ودليلا وبيّن وجه تسميته به بقوله **لشرحه وايضا حه ما هيات الاشياء** اما بالكنه او بالوجه فيشمل الرسم لان للعرض ايضا مدخلافى كشف الحقائق حيث يميز هاعما عداها ويدل عليها بالالتزام **واما** كونه قولا فانه فى الاغلب مركب والقول يراد فه فى عرفهم وذلک لان الحد التام مركب قطعاوالرسم الناقص قديكون مركبا وقد لا يكون مركبا عند من جوزه بالخاصة وحدها كذا فى حواشى الرسالة والمصنف رحمه الله تعالى ممن لا يجوز التعريف بالمفرد ولذا قال فى العنوان القول الشارح بدل المعرف كما هو المشهور ولم يذكر فى التفصيل من اقسامه ما هو مفرد اصلا**والسيدالشريف** رحمه الله تعالى ههنا ترک بيان وجه التسمية بالقول اعتمادا على الظهور او ايماء الى اختياره جواز التعريف بالمفرد لان التصور المفرد قديوقع تصورا اخر بطريق اختيارى بان يوضع

المطلوب ويتحرك الذهن لاجل تحصيله وحين تفتيش الصور العقلية قد يطلع على صورة مفرد ة بسيطة ينساق الذهن منهاالى المطلوب كذا فى شرح المطالع

والرابع تقسيم الموصل الى المجهول التصورى الى قسمين الحد والرسم فقسّمه اليهما بقوله **وهو اما حد او رسم** هذه المقدمة هو المقصود الاصلى والمقدمات الثلث السابقة تمهيد لها وفيه اشارة الى قصور كلام الماتن حيث عرف ا لحد قبل تقسيم المعرف اليه والى الرسم مع ان المتعارف تعريف الاقسام بعد التقسيم

والخامس تعريف الحد فعرّفه بقوله **والحد قول دال على ماهية الشئ** اى مركب دال على حقيقة الشئ وذاتياته والحد فى اللغة المنع وفى اصطلاح العربية والاصول يستعمل الحد بمعنى التعريف مطلقا سواء كان حدا اورسما كما فى قول ابن الحاجب وقدعلم بذلك حدكل واحدمنها وفى اصطلاح المنطق قول دال على ماهية الشئ **فانقلت** ان اريد بالدلالة فى هذاالتعريف الدلالة بالجملة يخرج الحد الناقص من التعريف مع انه من افراد المحدود لانه لا يدل على الماهية والذاتيات بالجملة بل فى الجملة وان اريد الدلالة فى الجملة يدخل فى تعريف الحد الرسم التام لانه يدل على الذاتيات فى الجملة لان الجنس البعيد مذكورفيه على ماسيأتى مع انه ليس من افرادالمعرف فلايكون مانعا لاغياره ؟ **قلت** نختار الشق

الثانی فالمراد من التعریف قول دال علی ماهیة الشئ فقط لان السکوت فی معرض البیان یفید الحصر فحینئذ یخرج الرسم التام لانه لا یدل علی الذاتیات فقط بل یدل علی الذاتی والعرضی جمیعا کما سنحققه ان شاء اللہ تعالی **وقد یجاب عنه** باختیار الشق الاول وتخصیص المعرف بالحد التام بقرینة بعده وبان المطلق ینصرف الی الکامل لکنه بعید کمالا یخفی

والسادس بیان فوائد القیود المذکورة فی تعریف الحد فبیّنها بقوله **قوله قول دال جنس شامل** ان کان المعرف الحد الملفوظ فالمراد بالقول المرکب الملفوظ وان کان الحد المعقول فالمراد به هو القول المعقول وهو الشامل للحد والرسم بل للحجة

والسابع ایراد اعتراضین واردین علی تعریف الحد وجوابین عنهما فاورد الاعتراض الاول بقوله **قیل لواحتاج الحد الی الحد یلزم التسلسل** حاصله ان تعریف الحد باطل والا فیلزم التسلسل والتالی باطل فالمقدم مثله واما وجه بطلان التالی فظاهر واما وجه الملازمة فلانه لو احتاج الحد الی الحد لاحتاج حد الحد الی الحد ایضاوهلم جرا لانه کما ان الحد المضاف الیه محتاج الی الحد فکذالک الحد المضاف محتاج الی الحد والافیلزم الترجیح بلامرجح وهو باطل واورد الاعتراض الثانی بقوله **وایضا لوکان للحد حدیلزم تساویهما** حاصله ان تعریف الحد بقول دال علی ماهیة الشئ باطل والا فیلزم تعریف الاعم بالاخص لکن التالی باطل

فالمقدم مثله اما وجه الملازمة فلان حد الحد اخص من الحد لان حد الحد لكونه مضافا الى الحد ومقيدا يكون اخص من مطلق الحد فالحد المعرف بالفتح عام شامل لحد كل شئ والحد المعرف بالكسر خاص مقيد بالمضاف اليه واما وجه بطلان التالى فلانه لا يجوز التعريف بالاخص لان الشرط فى التعريف المساوات بين المعرف والمعرف واورد الجواب عن الاعتراض الاول بقوله **والجواب عن الاول ان هذا فى الامور الاعتبارية** حاصله ان فى الحد اعتبارين احدهما اعتبار ذاته مع قطع النظر عن وصف الحدية وثانيهما اعتبار وصف الحدية فهو بالاعتبار الاول لا يحتاج الى الحد لان اجزائه معلومة للسامع لان كل واحد من المحصلين يعلم معنى القول والدلالة والماهية والشئ علما لا شبهة فيه وبالاعتبار الثانى يحتاج الى الحد لكونه حدامثل اصل الحد فيلزم من احتياج اصل الحد الى الحد احتياج حده ايضا الى الحد هذا ماقال البعض **وقال البعض** فى بيان الحاصل ان التسلسل على قسمين احدهما تسلسل فى الامور الواقعية وهو باطل لانه تسلسل حقيقة وثانيهما تسلسل فى الامور الاعتبارية وهو غير باطل لانه ليس تسلسلاحقيقة لانقطاعه بانقطاع الاعتبار وهنا من القبيل الثانى لان العقل قد يعتبر حد الحد مع خصوصية الاضافة فحينئذ يحتاج الى حد آخر لان الحد المضاف مساو للمضاف اليه فى الحدية وقديعتبره من حيث انه حد من غير نظر الى خصوصية الاضافة وحينئذلا يحتاج الى حداخر فينقطع التسلسل

ووقوعه معرفا للحد بالاعتبار الثانی فلا یرد مایرد **وقدیجاب عنه** انا لانسلم التسلسل لان حد الحد عین الحد کماان وجود الوجود عین الوجود مثلا حد الحد قول دال علی ماهیة الشئ وحد حد الحد ایضا قول دال الخ وحد حد حد الحد ایضا قول دال الخ وهکذا فلایلزم التسلسل **والاولی فی الجواب** ان یقال انالانسلم لزوم التسلسل وانما یلزم لو لم ینته الی تعریف بدیهی التصور بجمیع اجزائه وعدم الانتهاء ممنوع واورد الجواب عن الاعتراض الثانی بقوله **وبما ذکر نا خرج الجواب عن الاعتراض الثانی** حاصله انالانسلم انه یلزم تعریف الاعم بالاخص لان العقل قد یعتبر الحد مع خصوصیة الاضافة فعلی هذاالاعتبار یکون حد الحد اخص من الحد وقدیعتبره من حیث انه حد من غیر نظر الی خصوصیة اضافة فعلی هذاالاعتبار یکون حد الحد مساو للحد وبناء تعریف الحد علی الاعتبار الثانی دون الاول

قـــــــــــــــوله

اقول الحد الذی یترکب من الجنس والفصل القریبین

من ههنا الی المتن ستة اغراض

الاول تعریف الحد التام فعرّفه بقوله **الحد الذی یترکب من الجنس والفصل القریبین** قوله القریبین صفة الجنس والفصل وکلمة من اذا وقعت

صلة لمادة التركيب فالقاعدة انها داخلة على المادة كما يقال الجسم مركب من الهيولى والصورة **وقال** الشيخ فى الشفاء انه لا يجب فى الحد التام تقديم الجنس على الفصل حتى لوقيل ناطق حيوان كان حدا تاما كالحيوان الناطق لكن الاولى ان يكون الاعم مقدما على الاخص وما يقال من انه يجب فى الحد التام تقديم الجنس على الفصل حتى لوقيل ناطق حيوان كان حداناقصا فليس بشئ اذ ليس للجزء الصورى الخارجى مدخل فى الحد التام وانما هو اجزاء ذهنية

والثانى ايراد مثال الحد التام فاورده بقوله **كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان** يعنى قولنا الحيوان الناطق مايتركب من جنس الشئ وفصله القريبين وكل ما يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين فهو حد تام فينتج ان قولنا الحيوان الناطق حد تام فان الحيوان جنس قريب للانسان والناطق فصل قريب له فحينئذ يكون قولنا الحيوان الناطق مركب من الجنس القريب والفصل القريب فيكون حدا تاما

والثالث بيان وجه تسمية الحدالتام بالحدالتام فبيّنه بقوله **واما كونه حدا فلان الحد فى اللغة المنع** والحد لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الغير **فانقيل** ان المراد من الذاتيات لا يخلواما ان يكون جميع الذاتيات اومطلق الذاتيات فعلى الاول لا يصح قوله فى الحد الناقص اماكونه حدافلما مر لان الحد الناقص لا يكون مشتملا على جميع

الذاتيات وعلى الثانى لا يصح قوله مانع عن دخول الغير لان الاشتمال على مطلق الذاتيات لا يمنع عن دخول الغير لان البعض من الذاتيات هو الجنس فقط ولا يكون ا لاشتمال على الجنس فقط مفيدا للمنع ؟**قلنا** المراد من الذاتيات هى الذاتيات التى تكون مشتملة على الامر المختص بالماهية فلا شك انه يصح حينئذ كل واحد من هذين القولين

والرابع تعريف الحد الناقص فعرفه بقوله **والذى يتركب من الجنس البعيد والفصل القريب** فهو الحد الناقص **فانقيل** ان تعريف الحد الناقص لا يكون جامعا لافراده لخروج بعض ا لافراد عنه وهو ا لتعريف بالفصل وحده فانه حد ناقص مع ان التعريف المذكورلا يصدق عليه لعدم وجود التركيب فيه ؟ **قلنا** هذا انما كان واردا لوكان التعريف بالفصل وحده جائزا عند المصنف وليس كذلك فالاعتراض انما كان واردا لوكان المختار عند المصنف هو مااختاره المشهورون فان التعريف بالمفرد جائز عندهم

والخامس ايراد مثال الحد الناقص فاورده بقوله **كالجسم الناطق بالنسبة اليه** والجسم ماينقسم طولا وعرضا وعمقا وهو جنس بعيد للانسان يعنى قولنا الجسم الناطق مايتركب من الجنس البعيدللشئ ومن الفصل القريب وكل مركب من الجنس البعيد للشئ ومن الفصل القريب فهو حدناقص فينتج ان قولنا الجسم الناطق حدناقص

والسادس بیان وجه تسمية الحد الناقص بالحد الناقص فبيّنه بقوله **اما كونه حدافلماعر** واماكونه ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الحد التام **وهو الجنس القريب** اى البعض الغير المذكور ههنا هو الجنس القريب اذهو مذكور ببعض اجزائه فيصدق ان الجنس القريب بعينه غير مذكورههنا والمراد عدم ذكره مطابقة والافالفصل القريب لكونه اخص منه يدل عليه بالالتزام لكنه مهجورفى التعريفات **فانقيل** ان تعريفى الحد لا يشمل كل واحد منهما المركب من غير الجنس والفصل كحد المركب الخارج كالبيت مثلا فان كنهه الجدران مع السقف والهيئة المخصوصة فهذا حدتام للبيت مع ان التعريف لا يشمله لان الجنس والفصل من الاجزاء الذهنية وهذه الاجزاء خارجية ؟ **واجيب عنه** بان هذاالمركب وامثاله وان كان حدا حقيقيا لكن المنطقيين لم يبحثوا عنه اذ ليس للصناعة مدخل فى تحصيل الاجزاء الخارجية المباينة بخلاف الاجزاء الذهنية المحمولة وحاصل الجواب ان المعرف مقيد بقيد معتبر عند اهل هذاالفن ومادة النقض ليست كذلك فيخرج من المعرف والتعريف فيكون جامعا**فانقلت** كل واحد من تعريفى الحد لا يشمل ما يتركب من النوع والفصل كما يقال الرومى انسان ولد فى بلاد الروم والنبى انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام مع انه من اقسام المعرف اعتى الحدلانه مركب من الذاتيات؟ **قلت** المشهور ان النوع غيرمعتبر فى التعريفات عند المنطقيين مطلقا وذكره فى مباحثهم استطرادى اتفاقا واما ماذكر من

المثالين فالنوع فيهما انما ذكر من حيث انه جنس مذكورفي التعريف لا من حيث انه نوع حقيقي والنزاع انما هو فيه فلا اشكال **فانقلت** ان هذين التعريفين غير جامعين لافرادهما لان المركب من حدى الجنس القريب والفصل القريب مثل جسم نام حساس متحرك بالارادة موصوف بالنطق حد تام وكذا المركب من حد احدهما ونفس الاخرمثل جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق وكذا المركب من حدى الجنس البعيدوالفصل القريب مثل جوهر قابل للابعادالثلث ذات ثبت له النطق حدناقص وقس عليه مع انه لا يصدق التعريف على مثل هذه الصور فلا يكونان جامعين؟ **واجيب عنه** بان المراد من الجنس والفصل اعم من انفسهما ومفصلهمالان المعرف مجمل والتعريف مفصل فيشمل امثال هذه الصورفيكون جامعا

(قـــــــــــــــولـه)

(اقول الرسم هو القول الدال على اللازم المساوى)

من ههنا الى المتن الاتى عشرة اغراض

الاول تعريف الرسم فعرّفه بقوله **الرسم هو القول الدال على اللازم المساوى** وقال البعض ان الرسم عبارة عن تعريف الشئ بالعرضيات امابالعرضيات المحضة اوبهامع بعض الذاتيات **وانما** تعرض لتعريف الرسم لان التقسيم قبل التعريف غير مستحسن دليلاً ثم مقابله اعنى الحد

المذکور حدہ سابقا وانما لم یتعرض له المصنف رحمه الله تعالی لان احد المقابلین یعرف حاله عند بیان حال الاخر فیعلم من تعریف الحد بما ذکر ان الرسم ما لا یدل علی الماھیة بل علی الخارج وان لم یعلم انه الدال علی اللازم المساوی وکفی بھذاالمقدار من المعرفة مصححاً لتقسیمه الی قسمین

والثانی تعریف الرسم التام فعرّفه بقوله **ثم ان کان مرکبا من الجنس القریب والخاصة اللازمة له فھو الرسم التام** قال فی الطوالع والمطالع ان اشرف الخواص ھی الخاصة المساویة اللازمة البینة لانھا ھی المنتفع بھا فی الرسوم اما الانتفاع بالمساویة فلان الرسم لا یکون اخص من المرسوم لاشتراط المساواة بین المعرف والمعرف واما بکونھا لازمة بینة فلانھا لولم تکن بینة لم یلزم من معرفتھا معرفة ماھی خاصة له اعنی المرسوم انتھی **فانقیل** ان الرسم لایکون جامعا لافراده لخروج بعض افراد الرسم التام منه وھو مایترکب من الجنس والفصل القریبین مع الخاصة ؟ **قلنا ان** ھذا انما کان واردا لوکان ھذاالتعریف لمطلق الرسم التام ولیس کذلک بل ھو تعریف للرسم التام الکثیر الشائع فی العلوم وما ذکره المعترض نادر

والثالث ایراد مثال الرسم التام فاورده بقوله **کالحیوان الضاحک بالنسبة الی الانسان** فالحیوان جنس قریب للانسان والضاحک خاصة **فانقیل** ان المثال لایطابق الممثل لان الممثل ھو الخاصة اللازمة والمذکور فی

المثال هو الضاحک والضحک لیس بلازم للانسان لان کثیرا ما یوجد الانسان ولا یکون ضاحکا ؟ **قلنا** هذاانما کان واردا لوکان المراد من الضحک هوالضحک بالفعل ولیس کذلک بل المراد منه هو الضحک بالقوة وهو عبارة عن استعداد الضحک ولاشک انه لازم مع کل انسان فیکون المثال مطابقا مع الممثل **فانقلت** دلالة الضاحک علی الانسان التزامیة والدلالة الالتزامیة مهجورة فی التعریفات کما بین فی محله فهذه الدلالة مهجورة لا اعتبار بها ؟ **قلت** ان کان العلم بالشئ بالوجه علما بذلک الشئ یلزم ذلک لان الضحک یستلزم الانسانیة فیکون الدلالة التزامیة لکن الصواب ان العلم بالشئ بالوجه علم بذلک الوجه لا علم بذلک الشئ فحینئذ لا یلزم ذلک لان المعرف عین التعریف اذ معناه ذات ثبت له الضحک وهو عین المعرف علی ذلک التقدیر اذهو الوجه فلایکون الدلالة التزامیة بل مطابقة

والرابع بیان وجه تسمیة الرسم التام بالرسم التام فبینه بقوله **اماکونه رسما لان رسم الدار اثرها** هذا بیان لمعنی الرسم مع شاهد الاستعمال فکان دعوی للشئ بالبینة **والخارج اللازم اثر من اثار الشئ الخ** فسمی الکل بوصف جزئه واما تسمیته تاما فهو من باب اطلاق اسم احد المتشابهین علی الاخر لان الرسم التام مشابه بالحد التام لانه یوضع فی کل واحد منهما جنس قریب

ثم یقید ذلک الجنس فیهما بما یخصصه لکن فی الحد التام المخصص هو الفصل وفی الرسم هی الخاصة

والخامس تعریف الرسم الناقص فعرّفه بقوله **وان کان مرکبا من عرضیات یختص جملتها بالشیٔ فهو الرسم الناقص** العرضیات جمع عرض والمراد به مافوق الواحد لانه جمع ذکر فی تعریفات هذاالفن وکل جمع شانه کذا فالمراد به مافوق الواحد فالمراد به ما فوق الواحد **فانقیل** ان تعریف الرسم الناقص غیر جامع لافراده لانه غیر صادق علی الرسم الناقص المرکب من الجنس البعید والخاصة کالجسم الضاحک فانه رسم ناقص مع انه لا یصدق علیه ذلک التعریف لانه لیس بمرکب عن عرضیات فقط لانه مشتمل علی الذاتی ایضا وهو الجنس البعید؟ **قلنااولا** ان هذاالفرد مرکب من الخارج ای العرضی والداخل ای الذاتی والمرکب من الخارج والداخل یکون خارجا لان النتیجة تابعة للاخس الارذل فیصدق علیه انه مرکب من العرضیات **وقلناثانیا** ان هذاانمایرد لوکان هذاالتعریف لمطلق الرسم الناقص ولیس کذلک بل هو تعریف ما هو الکثیر الشائع والمرکب من الجنس البعید والخاصة فردنادر من الرسم الناقص **وقلناثالثا** انما ذکر هذالان مقصوده هو ذکر الرسم الناقص الذی هوالبالغ فی النقصان والانحطاط وهو ماذکره لعدم وجود الذاتی فیه لیعلم حال ما عداه بالمقایسة

والسادس ايراد مثال الرسم الناقص فاورده بقوله **كالماشي على قدميه** فقط لئلا يشمل ذوات القوائم الاربع لانه ايضا ماشية على قدميها يخرج به الماشي على الاقدام الاربعة **عريض الاظفار** جمع ظفر وفيه لغات كثيرة والعريض من العرض خلاف الطول لا غير **بادي البشرة** من البدو بمعنى الظهور لامن البدء بمعنى الابتداء والمراد من البشرة البدن والجلد ويخرج به مستور البشرة بالشعر **مستقيم القامة** يخرج به منحنى القامة **ضحاك بالطبع** لا بالتعليم لان الضحك التعليمي يوجد في غير الانسان ايضا كالمنطق والضحك التعليمي للطوطي **فانقيل** ان المثال لا يكون مطابقا مع الممثل لان الممثل هو ان يختص المجموع من حيث هو المجموع بشئ ولا يكون كل واحد مختصا به وههنا قد اختص الواحد وهو ضحاك بالطبع بالانسان؟ **قلنا** انه ليس معنى اختصاص المجموع هو ماذكره المعترض لان اختصاص المجموع من حيث هو مجموع على ثلاثة اقسام احدها ان يكون كل واحد منها مختصا بالشئ كما ان المجموع مختص به مثل الضاحك الكاتب في تعريف الانسان وثانيها ان لا يكون كل واحد من العرضيات مختصا بذلك الشئ وان كان المجموع من حيث هو مجموع مختص به مثل الطائر الولود في تعريف الخفاش فان المجموع من الطائر والولود مختص بالخفاش لكن كل واحد منهما غير مختص بالخفاش لان كل واحد منهما يعم الخفاش وغيره وثالثها ان يكون المجموع من حيث هو المجموع مختصا بالشئ ويكون البعض مختصا به

ایضا ویکون البعض الاخر غیر مختص بہ نحو الماشی علی قدمیہ عریض الاظفار بادی البشرۃ ضحاک بالطبع فالمجموع مختص بالانسان وکذا البعض وھو ضحاک بالطبع مختص بہ والبعض الاخر کالماشی علی قدمیہ وعریض الاظفار وبادی البشرۃ غیر مختص بالانسان فان الماشی علی قدمین یشمل دجاجۃ ایضا ویصدق علی الطیور وعریض الاظفار یوجد فی الحمار وبادی البشرۃ یوجد فی الحیۃ ومستقیم القامۃ فی بعض الاشجار **فانقلت** ان التعریف المذکور للانسان بالماشی الخ غیر جامع لافرادہ لانہ غیر شامل لرجل ذی رجل واحدۃ والانسان ذی شعر کثیر ولشخص احدب الظھر ولرجل عبوس الوجہ بالطبع وکل تعریف شانہ کذا فھو باطل فھذا التعریف باطل ؟ **قلت** ھذا التعریف للانسان المشھور المعتدبہ ومثل ھذا الانسان خارج عن المعرف لانہ غیر مشھور ولیس بمعتد بہ کما ھو خارج عن التعریف فلانقض **ویمکن** ان یجاب بحملہ علی التمثیل

والسابع بیان وجہ تسمیۃ الرسم بالرسم الناقص فبیّنہ بقولہ **اما کونہ رسما فلما مر** من ان رسم الدار اثرھا والبیان الباقی واضح غیر محتاج الی التحریر

والثامن دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان حصر القول الشارح فی الاقسام الاربعۃ باطل لان ھھنا اقساما اخر کالمرکب من العرض العام

والفصل والمركب من العرض العام والخاصة والمركب من الفصل والخاصة فدفعه بقوله **ولم يعتبر العرض العام مع الفصل والخاصة** حاصل الدفع ان هذه الاقسام غير معتبرة ومقصودة فى القول الشارح والتعريف لان المقصود من التعريف احد الامرين اما الامتياز عن الاغيار اوالاطلاع على الذاتيات والعرض العام لايفيد شيئا من هذين الامرين فلافائدة فى انضمامه مع الفصل والخاصة وبالخاصة وانكان يحصل الامتياز لكن لمااعتبرت مع الفصل حصل الامتياز بالفصل فلاحاجة الى انضمام الخاصة مع الفصل

والتاسع اعتراض على الدفع المذكور فى الغرض الثامن فاعترض عليه بقوله **وفيه بحث لانا لانسلم ان كل قيد يفيد الاطلاع** حاصل الاعتراض انالانسلم ان الغرض والمقصود من التعريف منحصر فى الامرين المذكورين لان المقصود من التعريف قديكون زيادة ايضاح الماهية ففى القسمين الاولين العرض العام وان لم يكن مفيدا للامتياز والاطلاع على الذاتيات لكنه مفيد للايضاح وفى القسم الثالث وان كان هذان الامران حاصلين بالفصل ولكن فى ضم الخاصة مع الفصل زيادة ايضاح **والجواب** عن هذا البحث بانه اذا سلمت انحصار العرض والمقصود فى الامرين فلا معنى لافادة بعض القيود الايضاح اذ ذكر ما لا يكون مفيدا للغرض يكون عبثا لافائدة فيه **والصواب فى الجواب** ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص اكمل من الخاصة وحدها والمركب من العرض العام والفصل

والخاصة مع الفصل حد ناقص اكمل من الفصل وحده **واماانه** لاحاجة الى ضمها مع الفصل فمدفوع بان التمييز الحاصل بهما اقوى ، . من التمييز الحاصل بالفصل وحده فاذا اريد هذاالتمييز الاقوى احتيج الى ضمها مع الفضل كذا فى حواشى الرسالة فلا يرد اصل الاعتراض الاول

والعاشر ايراداعتراض وجواب عنه فاوردالاعتراض بقوله __**وقد يقال التعريف بالخارج غير جائز**__ حاصله ان تعريف الشئ بالخارج عن الماهية اى بالعرضى غير جائز لانه لو عرّف الشئ بالامر الخارج عن الماهية لزم الدور لكن التالى باطل فالمقدم مثله فى البطلان واما وجه الملازمة فلان الشئ انما يعرف الخارج اذا علم اختصاص ذلک الامر الخارج بذلک الشئ والعلم على الاختصاص موقوف على علم ذلک الشئ لان الاختصاص نسبة بين ذلک الشئ وبين الامر الخارج ضرورة توقف علم النسبة بعلم المنتسبين فمعرفة الشئ موقوف على معرفة الاختصاص ومعرفة الاختصاص موقوف على معرفة ذلک الشئ فما هذاالادور واما وجه بطلان التالى فمشهور لان على تقدير الدور يلزم تقدم الشئ على نفسه بمرتبتين بل بمراتب كما مر بيانه واورد الجواب عنه بقوله __**واجيب عنه بان افادة الخارج اللازم لمعرفة الشئ**__ حاصله ان الشئ المعرف بالفتح موقوف على الامر الخارجى (اى العرضى) حين تعريفه به لكن لانسلم ان التعريف بالخارج موقوف على العلم بالاختصاص بل هو موقوف على

الاختصاص النفس الامری سواء علم اختصاصه به اولا لجواز ان يكون بين الشئ ولازمه الخارجي الذى هو العرضى لزوم بين بحيث ينتقل الذهن من الامر الخارجي الى ذلك الشئ فلا يلزم الدور فلا يرد مايرد ان تأملت تأملا صحيحا۔

(قــــــــــــــــــوله)

(اقول لما فرغ من القول الشارح شرع فى الحجة)

من ههنا الى المتن الاتى تسعة اغراض

الاول تنشيط المتعلمين فنشّطهم بقوله **لما فرغ من القول الشارح شرع فى الحجة** اى حان وقرب ان يشرع فى الحجة فلايرد ان المصنف بعد الفراغ عن القول الشارح شرع فى القضايالافى الحجة **وماقيل** انه لواريد بالحجة المباحث المتعلقة بالحجة الشاملة للقضايا ايضا باعتبار جزئيتها من الحجة لم يحتج الى التأويل المذكور ففيه ان قول الشارح رحمہ اللہ ولما توقفت الخ يدل على تغاير البحثين بالذات كذا افيد **وانما** سميت الحجة حجة لان الحجة هى الغلبة ومن تمسك بها استدلالاً على مطلوبه يغلب على خصمه فسمى السبب باسم المسبب

والثانى بيان فائدة الحجة فبيّنها بقوله **وهى الموصلة الى المجهول التصديقى** حاصله ان الفائدة منها هو الايصال الى المجهول التصديقى

والثالث دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان المقصود فی باب التصدیقات هو الحجة والقیاس دون القضایا فالمناسب ان یقدم الحجة علی القضایا فدفعه بقوله **ولما توقفت معرفتها علی معرفة القضیة وانیامها** حاصل الدفع ان معرفة الحجة موقوفة علی معرفة القضیة والموقوف علیه یکون مقدما علی الموقوف طبعا فتکون القضایا مقدمة طبعا علی الحجة فقدمها المصنف وضعا ای ذکرا لیوافق الوضع (ای الذکر) الطبع **والجواب الاخر عنه** ان القضیة جزء من الحجة والجزء مقدم علی الکل

والرابع تعریف القضیة فعرّفهابقوله **فالقضیة قول** ای مرکب ملفوظا کان اومعقولا واطلاقه علی الملفوظ والمعقول اما بالاشتراک او فی المعقول حقیقة وفی الملفوظ مجاز فان اخذ من القضیة الملفوظة اخذ من القول الملفوظ لکن ظاهر قوله لقائله یدل علی ان المراد الملفوظ وان کان الانسب للفن ان یکون المراد المعقول ولا یجوز ان یؤخذ المعقول والملفوظ معا لانه یلزم جمع معنی اللفظ المشترک فی آن واحد او جمع المعنی الحقیقی والمجازی فیه وذالا یجوز**فانقلت** لم لا یجوز ان یراد المعنیان بطریق عموم المجاز بان یراد من القضیة ما یطلق علیه لفظ القضیة ومن القول ما یطلق علیه لفظ القول کما قال الفاضل الجامی فی المستثنی ؟ **قلت** مثل هذا فی التعریفات بعید جدا لانه مجاز بلا قرینة

فانقلت من شرائط التعریف الاحتراز من الالفاظ المشترکة او المجازیة وفی هذا التعریف لاحتراز لیس بموجود اذ القول مشترک او مجاز؟ **قلت** الاحتراز عن المشترک انما یلزم اذا لم یصح ارادة کل واحد من معنین للمشترک واما اذا صح ارادة کل واحد فیجوز استعمال المشترک بلا قرینة **وایضا** الاحتراز عنه انما یلزم اذا لم تدل قرینة علی احد معنییه وقوله لقائله قرینة دالة علی تعیین احد معنیی المشترک **وکذا** الاحتراز عن المجاز انما یلزم اذا لم تدل قرینة علی المعنی ا لمجازی وقوله لقائله قرینة دالة علی تعیین ا لمعنی المجازی کما سبق **یصح ان یقال لقائله** الضمیر المجرور المتصل فی قوله لقائله راجع الی القول واللام متعلق بیقال **فانقلت** اذاکان القول موصولا باللام کان القول بمعنی الخطاب یقال قال له ای خاطبه وحینئذ یجب ان یقال انک صادق فیه او کاذب فیه بالخطاب ؟ **قلنااولا** اللام لیس صلة للقول بل بمعنی عن التی للبعد والمجاوزة ویکون المعنی یقال بعیدا عن قائله ومجازا عنه فیکون غائبا فلذا قال لقائله بالغیبة دون الخطاب وهذا هو الجواب المشهور **وقلنا ثانیا** اللام لیس صلة للقول بل هی للاجلیة **وقلناثالثا** ان اللام لیست للصلة بل هی بمعنی فی کما فی قوله تعالی (وقالوا لا خوانهم) **وقلنارابعا** الکلام محمول علی الالتفات علی مذهب السکاکی لان المقتضی الظاهر ان یقول انک بالخطاب فلما عداه عنه الی الغیبة کان التفاتا عنده وان کان غیر مناسب فی هذاالمقام لان الفصاحة والبلاغة غیر ملتزم فی کلام المصنفین بل

المراد من کلامهم الافادة والاستفادة **انه صادق فیه او کاذب فیه** والضمیر فی قوله انه راجع الی القائل والضمیر ان المجروران المتصلان فی قوله فیه فیه راجعان الی القول **فانقلت** ان هذا التعریف لایشمل قضایاصادقة لاتحتمل الکذب مثل الله واحد والسماء فوقنا والارض تحتنا وقضایا کاذبةلاتحتمل الصدق مثل السماء تحتناوالارض فوقنا واجتماع النقیضین جائز ؟ **قلت** ان معنی قوله یصح ان یقال الخ علی ما قال به بعض الفضلاء انه بمجرد مفهومه مع قطع النظر عن خصوص المادة ونفس الدلیل یحتمل الصدق والکذب فلایرد مایرد **وقال الحاشی ابراهیم** وبعد ذابقی فی التعریف اشکال یتحیرفیه عقول الانام ویعترک فیه العلماء الاعلام فضلا عن العوام وهو المغالطة المشهورة بالجذر الاصم وهی ان قول القائل کلامی هذاکاذب مشیراالی نفس هذا الکلام من افرادالمعرف اعنی القضیة مع انه لایصدق علیه تعریف القضیة لان هذا الکلام ان کان صادقا یلزم ان یکون کاذبا لان الاشارة الی نفس هذاالکلام وان کان کاذبا یلزم ان یکون صادقا فیلزم اجتماع النقیضین وهو محال فهذاالقول لا یحتمل الصدق والکذب مع انه قضیة فلایکون تعریف القضیة جامعا ؟ **واجیب** بانه خارج عن المعرف ایضا لانه لیس صادقا ولا کاذبا ولا خبرا اذ لاحکایة فیه من امر واقع اذ الاشارة الی نفس هذاالکلام ولا واقع له ولا بد للخبر من الحکایة من امر واقع **واورد علیه** انه لولم یکن خبرا لکان انشاء ضرورة انه مرکب تام لکنه لیس داخلا فی شئ من اقسام الانشاء لانه لیس بامرولانهی ولااستفهام ولاتمن ولاعرض؟ **واجیب عن هذا الرد** بانه داخل فی التنبیه وهو من اقسام الانشاء ایضا والتنبیه لیس منحصرا فی الاقسام الاربعة وهی التمنی والترجی والقسم والنداء بل کل کلام یشمل علی ایجادمعنی بلفظ یقارنه ولم یکن من الطلبی فهو تنبیه هذا **الخامس** تقسیم القضیة الی الملفوظة والمعقولة مع بیان المذهبین فی اطلاقهاعلیهما فقسمها بقوله **والقضیة تطلق تارة علی الملفوظة وتارة علی المعقولة** حاصله ان القضیة علی قسمین احدهما

ملفوظة وهی عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع فی التلفظ وثانيهما معقولة وهی عبارة من ثبوته له فی الذهن قبل التلفظ به فنقل اطلاق القضية علی المعقولة والملفوظة بالاشتراک وقيل حقيقة فی المعقولة ومجاز فی الملفوظة **والسادس** بيان ترجيح القول الثانی فی اطلاق القضية عليهما فبيّنه بقوله **والثانی اولی لان المعتبر عندهم هو القضية المعقولة** واماالوجه العام الجاری فيه وفی مايماثله فهو ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراک يحمل علی الحقيقة والمجاز علی ماتقرر فی الاصول لانه وان كان خلاف الاصل اكالاشتراک لكنه اكثر منه فالحمل عليه اولی لانه اعم واغلب ولانه خال عن مؤنة تعدد الوضع **والسابع** ايراد النظير للقضية فی الاطلاق علی الملفوظة والمعقولة فاورده بقوله **وكذا لفظ القول يطلق علی الملفوظ والمعقول (ان قلت)** التشبيه يقتضی ان يكون اطلاق القول علی القول المعقول حقيقة وعلی الملفوظ مجازكالقضية وليس كذلک بل الامر فی القول علی عكس القضية لان القول بمعنی المركب والتركيب صفة اللفظ بالذات وللمعنی بالتبع كما صرح به فی صدر الكتاب ؟ (**قلت**)ان التشبيه المذكور انما هو فی مطلق الاطلاق علی الملفوظ والمعقول حقيقة ومجازالافی خصوصية الحقيقة والمجاز فالقول حقيقة فی الملفوظ ومجاز فی المعقول علی عكس القضية **والثامن** بيان فوائد القيود المذكورة فی تعريف القضية فبيّنها بقوله **والقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة** قوله فی التعريف قول جنس يشمل الاقوال التامة والناقصة (**فالقلت**) الفرق بين الجنس والفصل متعذر او متعسر فمن اين يعلم انه جنس ؟ **قلنا** التعذر والتعسرانماهوفی الماهيات الحقيقية واما فی الماهيات الاعتبارية فالفرق واضح لان الاعم جنس والاخص فصل لانه حداسمی اوالكلام محمول علی التشبيه ای كالجنس **وقوله يصح ان يقال الخ فصل يخرج الاقوال الناقصة** المركب اما تام وهو الذی يصح سكوت المتكلم

نسبة يحسن السكوت عليها تامة واما ناقص وهو الذى لا يصح سكوت المتكلم عليه بل يحتاج الى لفظ آخر ينتظره المخاطب انتظار المحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وبالعكس فليس له نسبة تامة تطابق الواقع اولا والانشاءات وان اشتملت على نسبة تامة لكن لا خارج لها اى ليس للنسبة الانشائية محكى عنها حتى يتصور المطابقة بينها وبين ما يحكى عنه وعدمها لان تلك النسبة انما توجد بنفس الانشاءات ولذا سميت انشاء بخلاف النسبة فى الاخبار فانها حكاية عن نسبة خارجية ولذا سميت خبرا فيتصور فيها الصدق والكذب **وبيان ذلك** ان النسبة بين الشيئين التى تحصل فى الذهن لا بد ان تكون بالثبوت او الانتفاء فمع قطع النظر عن هذه النسبة الذهنية لا بد ان يكون بينهما نسبة فى الواقع ثبوتية او سلبية لان زيدا فى نفسه اما كاتب او لا فمطابقة النسبة الذهنية لتلك النسبة الخارجية بان تكونا ثبوتيين او سلبيتين هو الصدق وعدمها بان تكون احدهما ثبوتية والاخرى سلبية هو الكذب **قوله وغيرهما** اشارة الى ان الانشاء ينقسم الى طلبى كالامر والنهى والاستفهام والنداء والتمنى والترجى وغير طلبى كافعال المدح والذم وصيغ العقود كبعت واشتريت **والتاسع** بيان مذهب المتأخرين فى اجزاء القضية لان فى اجزائها مذهبين احدهما مذهب المتقدمين وهم يقولون ان اجزاء القضية ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية وثانيهما مذهب المتأخرين وهم يقولون ان اجزائها اربعة الثلاثة هى المذكورة والرابع النسبة الحكمية وهو النسبة التقييدية او النسبة بين بين اما تسمية هذه النسبة بالتقييدية لانه يعبر عنها بالمركب التقييدى كقيام زيد واما بالنسبة بين بين فانه متردد بين الوقوع واللاوقوع فبيّن مذهبهم بقوله **ثم القضية المعقولة هى المفهوم العقلى المركب من المحكوم عليه** استدلوا على ان اجزاء القضية اربعة بان متعلق التصديق النسبة التامة الخبرية ولو كان التصور متعلقا بها يلزم كون النسبة الواحدة مشكوكة ومذعنة لكن التالى باطل فالمقدم مثله واما وجه الملازمة فان كل واحد منهما يكون متعلقا بالنسبة التامة

الخبرية واماوجه بطلان التالى فلان كون الشئ الواحدمشكوكاومذعنااجتماع المتنافيين فلابد فى القضية من نسبة تقييدية لتكون متعلقة للتصورفيكون اجزاء القضية اربعة ويكون معنى زيد قائم (زيدآن ايستاده هست) فزيدموضوع وآن نسبة تقييدية وايستاده محمول وهست نسبة تامة خبرية

قوله ﴿اقول القضية تنقسم الى حملية وشرطية﴾ من ههنا الى المتن الآتى ستة اغراض **الاول** تقسيم القضية الى قسمين فقسّمها بقوله القضية تنقسم الى حملية وشرطية حاصله ان القضية على قسمين حملية وشرطية **والثاني** بيان وجه حصر القضية فى الحملية والشرطية فبيّنه بقوله لان طرفى القضية ان كانا مفردين بالفعل هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ فى الشفاء وهو اولى مما ذكره صاحب الكشف ومن تبعه من ان القضية ان انحلت بطرفيها الى مفرد ين بعد حذف الرابطة فهى حملية والا فشرطية لانه لا فائدة فى ذكر الانحلال فى صحة التعريفين **الثالث** تفصيل وجه الحصر والغرض من تفصيله دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان تعريف الحملية لا يكون مانعاعن دخول الغير لانه تدخل فيه الشرطية لان طرفيها مفردان بالقوة لان المراد من الافراد بالقوة هو ان يمكن التعبيربالمفرد ولا شك ان ذلك ممكن فى الشرطية فيقال فى المتصلة هذا ملزوم ذلك ويقال فى المنفصلة هذا معاند لذلك فدفعه بقوله وتفصيل ذلك ان القضية ان لم يوجد فى شئ من طرفيها حاصل الدفع انه لايمكن التعبير عن طرفى الشرطية بالمفرد لان النسبة فى طرفى الحملية تكون ملحوظة اجمالا والمفرد يدل على الاجمال والنسبة فى طرفى الشرطية تكون ملحوظة تفصيلا والمفرد لايدل على التفصيل فالتعبير عن الطرفين بالمفرد ممكن فى الحملية وغير ممكن فى الشرطية فلاتدخل الشرطية فى تعريف الحملية **فالقلت** انه لابدفى الاجمال والتفصيل من وجود الامور المتعددة والنسبة امر واحد فكيف تكون مجملة اومفصلة ؟ **قلنا** ان المرادمن اجمال النسبة هوان تكون تلك النسبة ملحوظة فى ضمن

المجموع من حيث هو مجموع ولا تكون ملحوظة قصدا والمراد من تفصيلها هو ان تكون ملحوظة قصدا بان يلاحظ المنسوب والمنسوب اليه **وانما سميت** حملية لان الحملية منسوبة الى الحمل وهو عبارة عن اتحاد المتغايرين ذهنا فى الخارج والحملية مشتملة على الحمل فلذا اسميت حملية **فانقيل** ان تسمية السالبة بالحملية غير صحيحة لان الحمل ليس بموجود فيها ؟ **فنقول اولا** ان تسمية السالبة بالحملية باعتبار ما كان ولا شك ان السالبة كانت فى الاصل موجبة فكان الجمل موجودا فيها **ونقول ثانيا** ان تسميتها بها باعتبار مشابهتها مع الموجبة فى الاطراف **ونقول ثالثا** ان تسميتها بها انها هى بالتبع للموجبة **ونقول رابعا** ان هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية فاطلاق الحملية على السالبة وكذا الموجبة بالمعنى الاصطلاحى وهو ماينحل الى المفردين ولا شك ان المعنى الاصطلاحى موجود فى السالبة وليست هذه التسمية بالمعنى اللغوى فلايجب صحة اطلاق الحملية على السالبة بالمعنى اللغوى

والرابع تقسيم الشرطية الى المتصلة والمنفصلة مع تعريف المتصلة والمنفصلة نفسهما اليهما بقوله **والشرطية اما متصلة وهى التى حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى** هذا تعريف المتصلة الموجبة **وهى التى حكم فيها بلا صدقها** هذا تعريف المتصلة السالبة **واما منفصلة وهى التى حكم فيها بالتنافى بين القضيتين** هذا تعريف المنفصلة الموجبة **اونفيه** هذا تعريف المنفصلة السالبة **فانقيل** ان الشارح قدس سره لم خالف عن اسلوب المصنف لان المصنف قسم مطلق

القضية الى الحملية والمتصلة والمنفصلة فجعل المتصلة والمنفصلة من الاقسام الاولية للقضية والشارح قسم مطلق القضية الى الحملية والشرطية ثم قسم الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فجعل المتصلة والمنفصلة من الاقسام الثانوية للقضية ؟ **قلنا** ان الاسلوب الاحسن فى التعليم هو تقسيم مطلق القضية الى الحملية والشرطية ثم تقسيم الشرطية الى المتصلة والمنفصلة لان الحملية والشرطية من الاقسام الاولية والمتصلة والمنفصلة من الاقسام الثانوية فلا يناسب جعلهمامن الاقسام الاولية **فانقيل** انه ماالباعث على المصنف فى جعل المتصلة والمنفصلة من الاقسام الاولية ؟ **قلنا** الباعث عليه امران احدهما قصد المسافة وثانيهما التنبيه على ان المتصلة والمنفصلة حقيقتان مختلفتان مندرجتان تحت الشرطية بحيث لايتحصل مفهومهما بدونها فاستحسن اقامتهمامقام الشرطية فى التقسيم الاولى **وانماسميت** الشرطية شرطية لان معنى الشرطية لغة المنسوبة الى الشرط ولا شك ان فيها وجود الشرط فلذاسميت شرطية **فانقيل** انه لاتحصل تسمية المنفصلة باسم الشرطية لعدم وجود الشرط فيها؟ **قلنا** وجود الشرط اعم من ان يكون صراحة اومعنى وفى المنفصلة وان لم يكن الشرط موجوداصراحة لكنه موجود معنى لان معنى العدد اما زوج او فرد هو ان العدد انكان زوجا فلا يكون فردا وانكان فردا فلايكون زوجا فكانت تسمية المنفصلة باسم الشرطية صحيحة

والخامس اشارة الى ان الحكم السلبى انما يرد على عين ما حكم عليه بالايجاب فاشار اليه بقوله **اى بسلب ذلك التنافى** اشار بذلك الى ان الحكم السلبى انما يرد على عين ما حكم عليه بالايجاب فان كان الحكم فى الموجبة بالتنافى بين الطرفين صدقا وكذبا معا كان الحكم فى السالبة بسلب التنافى صدقا وكذبا معا لا بسلبه صدقا فقط ولا كذبا فقط وان كان صدقا فقط كان صدقا فقط وان كان كذبا فقط كان كذبا فقط

والسادس بيان اسامى اجزاء القضية الحملية والشرطية مع بيان وجه تسمية كل اسم فبيّنها بقوله **والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا** بيان هذا واضح كل الوضوح **لانه وضع لان يحكم عليه** هذا وجه تسمية الجزء الاول من الحملية بالموضوع **فانقيل** انالانسلم ان الجزء الاول يوضع لان يحكم عليه والايلزم ان لايقع محمولا لانه يلزم حينئذ الخلاف من وضعه من ان الشئ الواحدقديكون موضوعا فى قضية ويكون محمولا فى القضية الاخرى؟ **قلنا** المراد من الوضع الذكر فيكون المعنى ان الجزء الاول يوضع اى يذكر لان يحكم عليه **فانقيل** ان القضية على نوعين ملفوظة ومعقولة والوجه المذكورانمايشمل القضية الملفوظة دون المعقولة مع ان الجزء الاول من المعقولة ايضا يسمى بالموضوع ؟ **قلنا** معنى يوضع فى القضية الملفوظة يذكر ومعنى يوضع فى القضية المعقولة يلاحظ ففى القضية المعقولة يلاحظ الموضوع لان يحكم عليه

والجزء الثانی یسمی محمولا لانه وضع لان یحمل علی الشئ هذا بیان اسم الجزء الثانی من الحملیة ووجه تسمیة الجزء الثانی من الحملیة بالمحمول **والجزء الاول من الشرطیة یسمی مقدما لتقدمه فی الذکر** هذا بیان اسم الجزء الاول من الشرطیة ووجه تسمیته بالمقدم **فانقیل** انا لانسلم ان الجزء الاول من الشرطیة ای المقدم یکون مقدما لانه قدیکون الجزء والتالی مقدما علی المقدم والشرط مثل النهار موجود ان کانت الشمس طالعة **قلنااولا** هذا انماکان واردا لوکان المراد من التقدم هو التقدم فی الذکر والامرلیس کذلک لان المراد من التقدم هو التقدم بالطبع ولا شک ان المقدم لکونه شرطایکون مقدماطبعاعلی التالی لکونه جزاء لان التقدم الطبعی عبارة عن ان یکون المتقدم محتاجا الیه للمتأخر ولایکون علة تامة له والشرط بالنسبة الی الجزاء کذلک **وقلناثانیا** انا نسلم ان المراد من التقدم هو التقدم فی الذکر وقید غالبا مقدر ولا شک ان المقدم فی الشرطیة یکون مقدما فی الذکر غالبا وان کان متأخرا فی بعض المواد لکن المرادان المقدم والتالی اذاذکرا یکون المقدم مقدما فی الذکر فیشمل القضیة المعقولة لان المقدم والتالی فیها اذا ذکرا یکون المقدم مقدما فی الذکرعلی التالی **والجزء الثانی یسمی تالیا لتلوه اياه فی الذکر** ای لتبعیة التالی المقدم فی الذکر هذا بیان اسم الجزء الثانی من الشرطیة ووجه تسمیته بالتالی

والسابع دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض انا لانسلم ان الجزء الاول من الحملية يكون موضوعا والجزء الثانی محمولا لان الجزء الاول قد يكون محمولا والجزء الثانی يكون موضوعا كما فی قولنا فی الدار رجل فالجزء الاول الذی هو قوله فی الدار محمول والجزء الثانی الذی هو رجل موضوع **وايضا** انالانسلم ان الجزء الاول من الشرطية يكون مقدما والثانی تاليا لان الجزء الاول قديكون تاليا والجزء الثانی قديكون مقدما كما فی قولنا النهار موجود ان كانت الشمس طالعة فالجزء الاول فی هذه القضية تالی والجزء الثانی مقدم فدفعه بقوله **ای المحكوم عليه ای المحكوم به ای الشرط ای الجزاء** حاصل الدفع ان المراد من الجزء الاول والجزء الثانی من الحملية هو الاول والثانی بحسب الرتبة وهو المحكوم عليه والمحكوم به لا الاول والثانی بحسب الذكر ولاشک ان الاول فی المرتبة هو رجل والثانی هو فی الدار فی المثال الاول وفی المثال الثانی الاول والشرط فی الرتبة هو ان كانت الشمس طالعة والثانی والجزاء هو النهار موجود **وانما قدم** الحملية علی الشرطية فی البحث لاجل ان الحملية بسيطة فلذلک قدمت علی الشرطية **فان قيل** ان الحملية ليست بسيطة لان البسيط عبارة عما لا جزء له وليست الحملية كذلک لوجود الاجزاء لها ؟ **قلنا** ان البسيط كما يأتی بمعنی مالاجزء له فكذالک يأتی بمعنی قليل الاجزاء والمراد ههنا هو المعنی الثانی دون الاول **فان قيل** انالانسلم ان الحملية قليل الاجزاء من الشرطية لان اجزائها الاولية ثلاثة وهی الموضوع والمحمول والنسبة

والاجزاء الاولية للشرطية اثنان المقدم والتالى ؟ **قلنا اولاً** المراد من الاجزاء ليست الاجزاء الاولية بل المراد من الاجزاء مطلق الاجزاء سواء كانت اولية اوثانوية ولاشك ان مطلق ا جزاء الشرطية اكثر من اجزاء الحملية **قلنا ثانياً** ان المراد من قلة الاجزاء للحملية هو كونها جزء من الشرطية لان كل واحد من المقدم والتالى يكون قضية حملية

قــــــــــــوله

اقول القضية مطلقا سواء كانت حملية اوشرطية

من ههنا الى المتن الاتى غرضان

الاول تقــسيم القضية مطلقا سواء كانت حملية اوشرطية الى موجبة وسالبة فقسّمها اليهما وفى تقــسيمها اشارة الى الرد على الكاتبى بقوله **القضية مطلقا سواء كانت حملية اوشرطية** تنقسم الى موجبة وسالبة هذا اشارة الى الردعلى الكاتبى حيث جعل هذا التقسيم والتقسم الاتى مختصين بالحملية بقرينة الامثلة وقال عند قوله المصنف والمتصلة اما لزومية الخ انه لما فرغ عن تقسيم الحملية شرع فى تقسيم الشرطية

والثانى بيان وجه حصر القضية مطلقا فى الموجبة والسالبة وفى بيانه تعريف القضايا الستة من الحملية الموجبة والحملية السالبة والمتصلة الموجبة والمتصلة السالبة المنفصلة الموجبة والمنفصلة السالبة وايراد

امثالها وتطبيق المثال مع الممثل فی القضايا الاربعة الاخيرة فبيّنه بقوله
لان القضية ان كانت حملية فالحكم فيها انكان بثبوت المحمول للموضوع
قوله فالحكم الخ تعريف الحملية الموجبة **نحو زيد كاتب** هذا مثال الحملية
الموجبة **وانكان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع** هذا تعريف
الحملية السالبة **نحو زيد ليس بكاتب** هذا مثال الحملية السالبة **فانقيل** ان
الشارح السيد الشريف لم خالف عن تعريفهما الذى ذكره صاحب الشمسية
حيث انه قال ان الموجبة عبارة عن القضية المشتملة على نسبة بها يصح
ان يقال الموضوع ليس بمحمول ؟**قلنا** ان ذلك التعريف لايشمل
القضايا الكاذبة مثل الانسان حجر والانسان ليس بحيوان فانه لايصح ان
يقال فی الاولى ان الموضوع الذی هو الانسان محمول وهو حجر لو جود
التباين بينهما وكذا لا يصح فی الثانية ان الموضوع ليس بمحمول لان
المحمول الذی هو الحيوان فيه اعم من الموضوع الذی هو الانسان ولا
يصح سلب الاعم من الاخص والالزم وجود الاخص بدون الاعم واما
التعريفان الذان ذكر هما السيد الشريف فهما يشملان القضايا الكاذبة
لانه يصدق على القضية الاولى انها حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
ويصدق على القضية الثانية انها حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع
**فالحكم فيهما ان كان بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهى
متصلة موجبة** هذا تعريف المتصلة الموجبة **نحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود** هذا مثال المتصلة الموجبة **فان حكم فيها بصدق وجود**

النهار على تقدير طلوع الشمس هذا تطبيق المثال مع الممثل **فانقيل** ان نسبة الصدق الى المقدم والتالى غير صحيح لان الصدق انما يأتى فى القضية وهى انما تتحقق عند تحقق النسبة وليس فى اطراف الشرطية نسبة لان النسبة فى القضية الشرطية عند المناطقة بين المقدم والتالى ؟ **قلنا** هذا انما كان واردا لوكان المراد من الصدق هو مطابقة الخبر والقضية للواقع وليس كذلك بل المراد منه التحقق والصدق بالمعنى الاولى وان لم تصح نسبته الى المقدم والتالى ولكن تصح نسبته اليهما بالمعنى الثانى لان الصدق بالمعنى الثانى لا يقتضى القضية والنسبة **والحكم فيها بكان سلب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى** هذا تعريف المتصلة السالبة **نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود** هذا مثال المتصلة السالبة **فانه حكم فيها بسلب صدق وجود الليل على تقدير طلوع الشمس** هذا تطبيق المثال مع الممثل **فالحكم فيها ان كان بالتنافى بين القضيتين فهى منفصلة موجبة** هذا تعريف المنفصلة الموجبة **نحو العدد اما زوج او فرد** هذا امثال المنفصلة الموجبة **والعدد** ما يكون نصف مجموع حاشيتيه كالاثنين لان احدى حاشيتيه واحد والاخرى ثلاثة ومجموعهما اربعة فالاثنان نصف الاربعة فلا يكون الواحد عددا اذ ليس له حاشيتان وطرفان بل حاشية واحدة **وقيل** ما يدخل فى العدد فعلى هذا يكون الواحد عددا **والعدد** ان انقسم الى المتساويين فهو زوج وان لم ينقسم فهو فرد **واختلف** هذا العدد مركب من الاعداد ام من الوحدات والاصح انه مركب من

الوحدات لامن الاعداد لئلا يلزم التكرار والمثال مبنی علی المذهب الاول تأمل فانه حكم فيهابالتنافی بين كون العدد زوجا اوفردا هذا تطبق المثال مع الممثل وان كان الحكم فيهابسلب التنافی نحی منفصلة سالبة هذا تعريف المنفصلة السالبة نحوزيدليس اما يكون حيوانا اوكاتبا هذا مثال المنفصلة السالبة فانه حكم فيها بسلب التنافی بين كون زيد حيوانا وكاتبا هذا تطبيق المثال مع الممثل

قـــــــــــــوله

اقول وكل واحد من الموجبة والسالبة اما مخصوصة

من ههنا الى المتن الاتی سبعة اغراض

الاول تقسيم كل واحد من الموجبة والسالبة الى اقسام اربعة من المخصوصة والمحصورة الكلية والمحصورة الجزئية والمهملة فقسّمه بقوله وكل واحدمن الموجبة والسالبةاما مخصوصة او محصورة كلية كانت اوجزئية او مهملة والمراد من الحصر حصر القضية المتعارفة فلا يرد نحو الانسان نوع لانه غير متعارف

والثانی بيان الاقسام الاربعة باعتبار الموضوع لكل من الموجبة والسالبة فی الحملية وفی بيانها تعريف كل واحد من الاقسام الاربعة وايراد مثال كل واحد منها فبيّنها بقوله اما فی الحملية فموضوع القضية انكان جزئيا

فمخصوصة وشخصية هذا تعريف الحملية الشخصية اعم من ان تكون موجبة اوسالبة وهذاالتعميم ملحوظ فى الاقسام الاتية **وانماسميت** مخصوصة لخصوص موضوعها وتسمى شخصية لان موضوعها شخص معين **فانقيل** ان المناسب مع تسمية هذه القضية بالشخصية ان يقول شخصامكان قوله جزئيا فينبغى ان يقول شخصا لرعاية تلك المناسبة ؟ **قلنا** انماقال جزئيالرعاية المقابلة مع المحصورة لان موضوعها كلى **فانقيل** ان تعريف الشخصية غير جامع لافراده لخروج مثل (انا زيد وهذا عمرو)لان موضوعها ليس بجزئى بل كلى لان المضمرواسم الاشارة وامثالهماوضعت للمفهومات الكلية ؟ **قلنا** ان المراد من الجزئى اعم من ان يكون جزئيا بحسب الوضع كزيد كاتب او بحسب الاستعمال نحو انا زيد وهذا عمرو لان المضمر واسم الاشارة وامثالهما وان وضعت للمفهومات الكلية عند البعض لكن الواضع قصد استعمالهافى افراد تلك المفهومات واما المحققون فقد ذهبوا الى انها موضوعة للجزئيات بوضع عام على مابين فى المطولات **نحوزيدكاتب** هذا مثال الشخصية الموجبة **وزيد ليس بكاتب** هذا مثال الشخصية السالبة **فان بين كمية افراد الموضوع بالكلية فهى محصورة ومسورة كلية** هذا تعريف المحصورة الكلية **وانماسميت** محصورة لحصرموضوعها واما تسميتها كلية فلان موضوعها كلى واما تسميتها مسورة فلا شتمال موضوعها السور وهو مأخوذ من سور البلد فكما انه يحصر البلد ويحيط به كذلك هذ االسور

يحصر افراد الموضوع ويحيط بها **نحو كل انسان حيوان** هذا مثال المحصورة الكلية الموجبة **ولاشئ من الانسان بحجر** هذا مثال المحصورة الكلية السالبة **وان بين كمية افراد الموضوع بالبعضية فهي جزئية** هذا تعريف المحصورة الجزئية **وانما سميت** محصورة لحصر موضوعها واما تسميتها جزئية فلكون الحكم على بعض الافراد او لكون موضوعها بعض الافراد **نحو بعض الحيوان انسان** هذا مثال المحصورة الجزئية الموجبة **وبعض الحيوان ليس بانسان** هذا مثال المحصورة السالبة الجزئية **وان لم يبين كمية افراد الموضوع لا بالكلية ولا بالبعضية فهي مهملة** هذا تعريف القضية المهملة **وانما سميت** مهملة لاهمال السور فيها ظاهرا اولاهمال بيان كمية الافراد **اعلم** ان المتقدمين والمتأخرين اتفقوا في ان الحكم في الشخصية على الذات والافراد دون المفهوم وفي الطبيعة على المفهوم دون الافراد **ولكنهم** اختلفوا في ان الحكم في المحصورة والمهملة هل هو على الافراد ام على المفهوم من حيث يسرى الى الافراد دون المفهوم كما هو الظاهر فقال المتقدمون الحكم فيهما على المفهوم من حيث يسرى الى الافراد والحاصل ان الحكم فيهما على الافراد اولا وبالذات وعلى المفهوم ثانيا وبالعرض عندالمتأخرين وبالعكس عند المتقدمين **وايضا اختلف** المتأخرون في ان الحكم على الافراد الشخصية فقط سواء كان الموضوع نوعا او جنسا قريبا او جنسا بعيدا وعلى الافراد الشخصية ان كان الموضوع نوعا سافلا وعلى الافراد الشخصية والنوعية ان كان

الموضوع جنسا قريبا وعلى الافراد الشخصية والنوعية والجنسية ان كان الموضوع جنسا بعيدا فذهب الجمهور الى الثانى والمحققون الى الاول **مثلا اذاقلنا** كل انسان حيوان كان معناه كل شخص من اشخاص الانسان حيوان بالاتفاق **واما** اذاقلنا كل حيوان جسم نام كان معناه عند الجمهور كل فرد من الافراد الشخصية والنوعية من زيد وعمرو وغيرهما من الانسان والفرس وغيرهما جسم نام وعند المحققين كل فرد من الافراد الشخصية من زيد وعمرو وبكر وهذا الفرس وذلك الفرس الى غير ذلك جسم نام **نحو الانسان حيوان** هذا مثال المهملة الموجبة **والحيوان ليس بكاتب** هذا مثال المهملة السالبة**فانقيل** ان المثال لا يطابق الممثل له لان الالف واللام فيه ان حمل على الاستغراق فالقضية كلية مسورة لان لام الاستغراق من اسوارالكلية كما صرح به الشيخ وان حمل على الجنس فالقضية طبعية وان حمل على العهد الخارجي فالقضية شخصية وان حمل على العهد الذهنى فالقضية جزئية مسورة ولذاقال الشيخ اذاكانت الالف واللام تفيد العموم فالتنوين يفيد الخصوص فلا مهملة فى كلام العرب فهذا المثال لا يصلح للمثالية **اللهم الا ان يقال** ان الالف واللام زائدة لتحسين اللفظ فلا اشكال

والثالث اعتذار عن عدم بيان وجوه تسمية القضايا الاربعة بالاسامى المذكورة فاعتذر عنه بقوله **ولايخفى وجوه المناسبة** حاصله ان وجوه تسمية القضايا الاربعة بالاسامى المذكورة غير خفية كما ذكرناها

والرابع بيان سور كل من الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية فبينه بقوله **والسورفى الموجبة الكلية لفظ كل بمعنى الكل الافرادى** الذى هو لشمول الافراد بمعنى كل واحد واحد لا الكل المجموعى الذى هولشمول الاجزاء بمعنى المجموع من حيث هو مجموع نحو كل الرمان مأكول ولا الكل الذى هو مخفف الكلى نحو كل انسان نوع اى الكلى الذى هو الانسان نوع وذلك لان القضية المشتملة على الكل المجموعى ليست بمحصورة بل هى شخصية لامتناع صدق موضوعها على كثيرين ذهنا وخارجالان الرمان فى المثال المذكور امر مشخص وهو ما وقع عليه الاكل المخصوص فهو لا يحتمل الاشتراك والقضية المشتملة على الكل المخفف طبعية **اعلم ان الكل** يطلق بالاشتراك على ثلثة مفهومات **احدها**كل كلى وهو الذى يكون مدخوله ماهية كلية نحو كل انسان نوع وانمايقال له الكل الكلى لان مدخوله كلى فيكون تسمية الشئ باسم المدخول **وثانيها**كل مجموعى وهو الذى يكون مدلوله مجموع الافراد ان كان مدخوله كليا او مجموع الاجزاء ان كان مدخوله جزئيا مثال الاول كل انسان لايسعه هذه الدار ومثال الثانى كل

زيد حسن وانما يقال له الكل المجموعى لان مدلوله مجموع الافراد او مجموع الاجزاء **ثالثها** كل افرادى وهو الذى يكون مدلوله ومدخوله كل فرد لا على التعيين نحو كل انسان حيوان وانما يقال له الكل الافرادى لان مدلوله ومدخوله كل فرد لا على التعيين اى الفرد المنتشر **والفرق** بين المفهومات الثلثة بان الكل الكلى ينقسم الى الجزئيات والكل المجموعى ينقسم الى الاجزاء والجزئيات غيرالاجزاء لان الكلى يحمل على الجزئيات والكل لايحمل على الاجزاء **وفى الكل الافرادى** يصدق على كل واحد واحد انه شخص واحدبخلاف الاول والثانى اذ الاول ليس بشخص والثانى مجموع الا شخاص اوالاجزاء **وقديفرق** بان الكل الكلى لا يسرى اليه احكام الافراد فانه لايقال كل انسان بمعنى الانسان الكلى انه كاتب بخلاف الاخيرين ويصدق الكل المجموعى فى كل انسان لا يسعه هذه الدار دون الكل الافرادى وفى كل انسان يشبعه **هذاالرغيف** يصدق الكل الافرادى دون المجموعى **وقديفرق ايضا** بان الكل الكلى جزء الكل الافرادى لان الانسان الكلى جزء من كل فردالانسان كماسبق والكل الافرادى جزء الكل المجموعى لان كل فرد من الانسان جزء من مجموع افراد الانسان والجزء يغايرالكل فصار كل واحد منها غير الاخر **ثم المعتبر** عند المناطقه فى القياسات والعلوم هو المعنى الثالث (اى الكل الافرادى) وان كان المعنيان الاولان مستعملين ايضا لانه لوكان المعتبر احد المعنيين الاولين لم ينتج الشكل الاول اما الكل الكلى فكقولنا زيد

انسان وکل انسان نوع فینتج زید نوع واما الکل المجموعی فکقولنا زید انسان وکل انسان لایسعه هذه الدار فینتج زید لایسعه هذه الدار فالنتیجة فی الصورتین کاذبة مع صدق المقدمتین ووجود الشرائط **وفی السالبة الکلیة لاشئ ولا واحد** بالفتح علی الاسمیة لکلمة لالنفی الجنس لیکون نصافی الاستغراق لتضمنها معنی من الاستغراقیة لا بالرفع فانه حینئذ للایجاب العدولی **وقال** الفاضل القندهاری علیه رحمة الباری اقول تخصیص لفظ شئ وواحد باعتبار الشیوع وکثرة الاستعمال والافوقوع کل نکرة فی سیاق النفی للسلب الکلی فنحولارجل فی الدار سالبة کلیة **وفی الموجبة الجزئیة لفظ بعض وواحد** ای السورللموجبة الجزئیة هو لفظ البعض الذی یراد بمدخوله بعض افراده لا بعض اجزائه کما یقال زید حسن ای بعض اجزائه حسن کالوجه او العین او غیرهما من اجزائه وتکون القضیة حینئذ مهملة لا جزئیة **وفی السالبة الجزئیة لیس بعض وبعض لیس ولیس کل** الفرق بینهما ان لیس کل دال علی رفع الایجاب الکلی مطابقة وعلی السلب الجزئی التزاما والاولان بالعکس **واما انه دال** علی رفع الایجاب الکلی بالمطابقة فلانا اذا قلنا کل حیوان انسان یکون معناه ثبوت الانسان لکل واحد واحد من افراد الحیوان وهو الایجاب الکلی فاذا قلنالیس کل حیوان انسان یکون مفهومه الصریح انه لیس یثبت الانسان لکل واحد واحد من افراد الحیوان وهو رفع الایجاب الکلی **واما انه دال** علی السلب الجزئی بالالتزام فلانه اذا ارتفع الایجاب الکلی فاما

ان يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد واحد وهو السلب الكلى او يكون مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئى جزما فالسلب الجزئى من ضروريات مفهوم ليس كل اى رفع الايجاب الكلى ومن لوازمه فيكون دلالته عليه بالالتزام **واما ان ليس بعض** وبعض ليس يدلان على السلب الجزئى بالمطابقة فظاهر لانا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بانسان او ليس بعض الحيوان بانسان يكون مفهومه الصريح سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان للتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئى **واما انهما يدلان** على رفع الايجاب الكلى بالالتزام فلان المحمول اذا كان مسلوبا عن بعض الافراد ولا يكون ثابتا لكل الافراد فيكون الايجاب الكلى مرتفعا بالالتزام هذا هو الفرق بين ليس كل والاخيرين **واما الفرق** بين الاخيرين فهوان ليس بعض قد يذكر للسلب الكلى لان البعض غير معين فاشبه النكرة فى سياق النفى فكما ان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم كذلك ههنا ايضا بخلاف بعض ليس فان البعض ههنا وان كان ايضا غير معين الاانه ليس واقعا فى سياق النفى بل السلب انما هو وارد عليه وبعض ليس قد يذكر للايجاب العدولى حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بانسان اريد اثبات الانسانية لبعض الحيوان لا سلب الانسانية عنه وفرق مابينهما **وما قيل** ان ليس كل يدل على السلب الكلى مطابقة وهم منشأه عدم الفرق بين رفع الايجاب الكلى وبين السلب الكلى

والخامس بیان الاقسام الاربعة باعتبار الاوضاع لكل من الموجبة والسالبة فی الشرطیة المتصلة والمنفصلة وفی بیانها تعریف كل واحد من الاقسام الاربعة وایراد مثال كل واحد منها فبیّنها بقوله **واما فی الشرطیة فالحكم بالاتصال** هذا فی المتصلة **والانفصال** هذا فی المنفصلة **انكان علی وضع معین** هذا تعریف الشرطیة المتصلة والمنفصلة الشخصیة اعم من ان تكون موجبة اوسالبة وهذا التعمیم ملحوظ فی الاقسام الاتیة **والمراد** من الوضع لیس المعنی اللغوی الذی هو (نہادن چیزی بجائی) بل المراد منه الحالة سواء حصل بالوضع اللغوی اوبغیره لان الوضع اللغوی مستلزم للحالة وهو كون الشئ فی المكان وحصوله فیه **فانقیل** ینبغی للشارح قدس سره ان یذكر الحالة مكان الوضع حتی لایحتاج الی ارتكاب المجاز حیث ذكر الوضع واراد منه الحالة ؟ **قلنا** انمالم یذكر الحالة لانه لو ذكرها لتوهم ان المراد منها هی الحالة النفس الامریة والامر لیس كذلك لان المراد منها الحالة الممكنة الاجتماع مع المقدم سواء كانت واقعة فی نفس الامر اولا بخلاف الوضع فانه یشعر بالفرض والاعتبار حاصلا كان اولا **اعلم ان المعتبر** عندهم فی شخصیة الشرطیة وحصرها واهمالها امران الاوضاع والازمان اما معا اومنفردا كما صرح به آخراوبه صرح فی شرح المطالع وغیره فالاولی ان یقال علی وضع وزمان معینین الاانه لما كان تعیین الوضع مستلزما لتعیین الزمان وعمومه لعمومه وشیوعه لشیوعه اكتفی بالوضع **نحو ان جئتنی الان اكرمك** هذا مثال المتصلة الشخصیة

وزيد في هذا الان اما كاتب اوغير كاتب هذا مثال المنفصلة الشخصية وهذا مثال تعين الزمان وامامثال تعين الوضع فهوان جئتنى ماشيا اكرمك وزيد قاعدا اماكاتب اوغير كاتب ففى كلام السيد الشريف قدس سره احتباک حيث ترک ذکر الزمان فى الممثل بقرينة ذكره فى المثال وترک ذكر الوضع فى المثال بقرينة ذكره فى الممثل ففيه اشارة الى ان كل واحد منهما منفردا كاف فى كون الشرطية مخصوصة ولا يجب ذكرهما معا كما قال مولانا عبد الحكيم ان القضية التى حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للزمان او فى زمان معين من غير تعرض للاوضاع داخلتان فى المخصوصة انتهى كلامه (الاحتباک فى اللغة تحسين اثر الصنعة فى الثوب والاستعارة ههنا لتحسين الصنعة فى الكلام) **وان كان الحكم فيها بالاتصال** هذا فى المتصلة **والانفصال** هذا فى المنفصلة **على جميع الاوضاع الممكنة فهى محصورة كلية** هذا تعريف الشرطية المتصلة والمنفصلة الكلية اعم من ان تكون موجبة اوسالبة **فالمراد** من الاوضاع الاحوال التى تحصل للمقدم بسبب اجتماعه مع امور يمكن اجتماعها معه فان انسانية زيد مثلا فى قولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا مقارنة لقيامه وقعوده وضحكه وبكائه وطلوع الشمس وغروبها ونطق عمرو وسكوته ويقظته ونومه الى غير ذلک من احوال حاصلة لها من اجتماعها مع الامور الممكنة الاجتماع معها وذلک لان كل واحد من المجتمعين تحصل له حالة بالقياس الى الاخر وهى كونه مجامعا له ومقارنا له اياه **وانما** اعتبر امكان

اجتماعها مع المقدم دون امكانها فی نفس الامر لان تلک الامور ربما تکون ممتنعة فی نفس الامر لکنها تکون ممکنة الاجتماع مع المقدم فانک اذا قلت کلما کان زید حمارا کان جسما کان معناه ان الجسمية لازمة لحمارية زيد علی جميع الاوضاع التي يمکن اجتماعها مع الحمارية ککونه ناهقا مثلا مع ان کون زيد ناهقا ممتنع فی نفس الامر وان کان ممکن الاجتماع مع حماريته کذا فی حواشی الرسالة **نحو کلما کانت الشمس طالعة فالنهار موجود** هذا مثال المتصلة المحصورة الکلية قوله کلما کانت کلما بمعنی کل وقت کون الشمس طالعة لان کلمة ما مصدرية والوقت مقدر قبل المصدر قيل هی موصولة عبارة عن الوقت والشرط صلة له ای کل وقت کانت الشمس فيه طالعة **ودائما** ای فی جميع الاوقات **اما ان يکون العدد زوجا او فردا** هذا مثال المنفصلة المحصورة الکلية **وان کان الحکم بالاتصال** هذا فی المتصلة **والانفصال** هذا فی المنفصلة **علی بعض الاوضاع الغير المعين** هذا تعريف الشرطية المتصلة والمنفصلة الجزئية اعم من ان تکون موجبة اوسالبة **نحو قد يکون اذا کان الشئ حيوانا کان انسانا** هذا مثال المتصلة الجزئية **وقد يکون اما ان يکون الشئ حيوانا او ابيض** هذا مثال المنفصلة الجزئية **والا** ای وان لم يکن الحکم علی الاوضاع **فمهملة** هذا تعريف الشرطية المتصلة والمنفصلة المهملة **نحو ان کانت الشمس طالعة فالارض مضيئة** هذا مثال المتصلة المهملة

واما ان يكون الشمس طالعة واماان لايكون النارموجودا هذا مثال المنفصلة المهملة

والسادس بيان سور كل من الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية فى الشرطية المتصلة والمنفصلة فبيّنه بقوله **وسور الموجبة الكلية فى المتصلة متى وكلما ومحماو حيثما وفى المنفصلة لفظ دائما وسور السالبة وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة الخ** وبيان هذا واضح كل الوضوح **وادخال** لفظ لو وان واذا فى المتصلة واما و اَوْ فى المنفصلة للاهمال كذا فى شرح الرسالة

والسابع دفع استبعاد حاصله ان الطالب يزعم ان المخصوصة والمحصورة الكلية والجزئية انما تكون متصورة فيما حكم فيه على الافراد اعنى الحملية ولا افراد للموضوع فى الشرطية لعدم وجود الموضوع فيها فضلا عن وجود الافراد فدفعه بقوله **وبالجملة الاوضاع والازمان ههنا بمنزلة الموضوع فى الحملية** حاصل الدفع ان الاوضاع والازمان بمنزلة افراد الموضوع لان المقدم والتالى فى الشرطية بمنزلة الموضوع والاوضاع والازمان فيها بمنزلة افراد الموضوع فى الحملية فاللام فى قول الشارح الموضوع عوض عن المضاف لان اصله افراد الموضوع فحذف المضاف وهو لفظ افراد وعوض عنه الالف واللام

قــــــــــــــــولـه

اقول لما فرغ من المباحث المشترکة بین الحملیة

من ههنا الی المتن الاتی بسبعة اغراض

الاول تنشیط المتعلمین وایضا فی تنشیطهم بیان الفرق بین هذا المبحث والمباحث السابقة فنشّطهم بقوله **فلما فرغ من المباحث المشترکة بین الحملیة والشرطیة** شرع فی المباحث المختصة بالشرطیة **فانقیل** ان المصنف ذکر فی السابق الحملیة والمتصلة والمنفصلة ولم یذکر مطلق الشرطیة فقول الشارح السید الشریف بین الحملیة والشرطیة غیر صحیح ؟ **قلنااولا** ان مراد الشارح من الشرطیة قسماها ای المتصلة والمنفصلة **وقلناثانیا** ان المراد من المتصلة والمنفصلة هی الشرطیة لکنه اقام هذین القسمین مقام الشرطیة لاجل انهما حقیقتان مختلفتان مندرجتان تحت مطلق الشرطیة لایتحصل مفهومها الابهما ولذا اقامها المصنف فی اصل التقسیم مقام الشرطیة حتی صارت الاقسام الاولیة ثلاثة کما ستعرف

والثانی تقسیم القضیة الشرطیة المتصلة الی قسمین لزومیة واتفاقیة فقسّمها بقوله **فالشرطیة ان کانت متصلة فهی اما لزومیة اواتفاقیة** حاصل هذا غیرخفی حتی یحتاج الی التحریر

والثالث بيان وجه حصر المتصلة فی القسمين وفی بيانه تعريف كل من القسمين وايراد مثال كل منهما وتطبيق المثال مع الممثل فبيّنه بقوله **لان صدق التالی علی تقدير صدق المقدم انكان لعلاقة بينهما** هذا تعريف المتصلة اللزومية **فانقيل** ان تعريف المتصلة اللزومية غير جامع لافراده وهی متصلة لزومية كاذبة مثل قولنا كلما كان زيد انسانا كان فرسا فانه لم يحكم فی هذه القضية بصدق التالی علی تقدير صدق المقدم لعدم وجود الصدق فی التالی ؟ **قلنا** ان المراد من صدق التالی علی تقدير صدق المقدم ان يكون مفهوما من القضية لا ان يكون صدق التالی علی تقدير صدق المقدم فی نفس الامر والمفهوم موجود فی اللزومية الكاذبة **فانقيل** ان تعريف المتصلة اللزومية غير جامع لافراده لانه يخرج عنه المتصلة اللزومية السالبة لان الحكم فی السالبة يكون بعدم صدق التالی علی تقدير صدق المقدم لاجل العلاقة ؟ **قلنا** ان هذا الاعتراض انما كان واردا لوكان هذاالتعريف لمطلق المتصلة اللزومية اعم من ان تكون موجبة اوسالبة والامرليس كذلک لان هذاتعريف المتصلة اللزومية الموجبة فقط والتعريف الشامل لهما قدمر فی الصفحة (٢٢)من قوله وهی التی حكم فيها بصدق قضية اولا صدقها علی تقدير صدق قضية اخری **والاكان صدق التالی علی تقدير صدق المقدم** لا لعلاقة بينهما بل لمجرد الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية هذا تعريف المتصلة الاتفاقية **كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق** هذامثال المتصلة الاتفاقية **فانه لا علاقة بين**

ناطقية الانسان وناهقية الحمار هذا تطبيق المثال مع الممثل **فانقيل** انا لانسلم ان الحكم فی الاتفاقية بمجرد الاتفاق بدون العلاقة بل العلاقة فيها موجودة لان فی الاتفاقية معية بين المقدم والتالی فی الوجود ولاشک ان المعتبر فی الوجود امر ممکن لابدله من علة فکان المقدم والتالی معلولين لعلة ثالثة ؟ **قلنا** انانسلم انه لا بد للمعية من العلة لکنا لانسلم ان وجود العلة مستلزم لوجود العلاقة لانه يجوز ان يکون المقدم والتالی معلولين لعلة ثالثة ولاتکون تلک العلة موقعة لعلاقة بينهما بحيث يمتنع انفکاک احدهما من الاخرکما فی العقل الثانی والفلک الاول **فانقيل** لما کان المقدم والتالی متوافقين فی التحقق فما فائدة عقد الشرطية الاتفاقية لان عقد الشرطية انما يکون لاجل التردد فی الشرط ؟ **قلنا** ان عقد الشرطية لافادة ان معنی الاتصال الذی هو مدلول حرف الشرط والتقدير المعتبر فی مقدم الشرطية لا يختص بالمعدومات بل يجری فی الموجودات ايضا .

والرابع بيان معنی العلاقة والغرض من معناها دفع اعتراض حاصل الاعتراض ان تعريف اللزومية لا يکون مانعا عن دخول الغير لانه يدخل فيه ماليس بلزومية مثل ان کان لی مال لحججت فان بين وجود المال والحج علاقة لان وجود المال شرط للحج فالحکم فی هذاالمثال علی صدق التالی انما هوعلی تقدير صدق المقدم لعلاقة الشرطية بينهما فلما

بیّن معناها بقوله **والمراد بالعلاقة شئ بسببه يستصحب المقدم التالى** اندفع الاعتراض المذكور حاصل الاندفاع ان هذا انما كان واردا لوكان المراد من العلاقة مطلق العلاقة سواء كانت موجبة اوغير موجبة والامر ليس كذلک لان المراد منها هى العلاقة الخاصةوهى الموجبة لان الاستصحاب محمول على الطالب على سبيل الايجاب وفى المثال المذكور العلاقة غير موجبة فان الشرطية وانكانت طالبة لمصاحبة المشروط بالشرط لكنها ليست موجبة لذلک لان الشرط لايكون موجبا لوجودالمشروط **والعلاقة الموجبة** امران العلية والتضايف **ثم المراد** من العلية ان يكون المقدم علة للتالى نحو انكان الشمس طالعة فالنهار موجود او يكون التالى علة للمقدم نحو انكان النهار موجودا فالشمس طالعة فان طلوع الشمس علة لوجود النهار فى كلا المثالين اويكونا معلولى علة ثالثة نحو انكان النهار موجودا فالارض مضيئة فان وجود النهار واضائه الارض معلولان لطلوع الشمس **فانقيل** انه اذاكان كون الامرين معلولين لعلة ثالثة كاف فى اللزومية فينبغى ان يكون قولنا ان كان زيدضاحكا كان بكر كاتبا لزومية لا ن جميع ا لممكنات معلولة للواجب تعالى فيكون بين جميع الممكنات لزوم مع ان الامرليس كذلک؟ **قلنا** ان المراد من كون المقدم والتالى معلولين للعلة الثالثة هو ان يوقع العلة علاقة بينهما بحيث يمتنع انفكاک احد هما عن الاخر كما فى النهار وكون الارض

مضينة وليس المراد ان يكونا معلولين لعلة ثالثة فقط بدون العلاقة المذكورة بينهما **والمراد** من التضايف كون الشيئين الوجود بين لايتعقل احد هما بدون الاخر كقولنا ان كان زيدابالعمرو فعمرو ابنه فان الابوة لاتتعقل ولا تتصور بدون البنوة وكذا عكسه **وقد** يكون المقدم والتالى ذاتا وذاتيا نحو انكان هذاالشئ انسانا كان حيوانا فالانسان ذات والحيوان ذاتى فالعلاقة توجد باحدالامور الخمسة **فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود** هذا مثال القضية الشرطية المتصلة اللزومية والعلاقة العلية **فان طلوع الشمس علة لوجود النهار** هذا تطبيق المثال مع الممثل **فكقولنا انكان زيدابالعمرو فعمروابنه** هذا مثال القضية الشرطية المتصلة اللزومية والعلاقة التضايف **فان تعقل كون زيد ابا لعمرو يتوقف على تعقل كون عمرو ابنه** هذا تطبيق المثال مع الممثل **اعلم** ان للاتفاقية معنيين احدهما مايحكم فيه بصدق التالى على تقدير صدق المقدم كالمثال المذكور فى الشرح وثانيهما ما يحكم بصدق التالى سواء صدق المقدم اولا يصدق كقولنا كلما كان الانسان جمادا فالحمار ناهق ومنه كلمة (اما بعد) الواقعة فى اوائل الكتب **فعلى هذا** ينتقض حصر المصنف بالاتفاقية العامة لانها داخلة فى المقسم اعنى المتصلة مع انها خارجة عن القسمين لان المراد من الاتفاقية الخاصة لا العامة على ماهو الظاهر والموافق للمثال **اللهم الا** ان يقيد المقسم بالمشهور فتخرج عن المقسم ايضا او يراد بالاتفاقية المطلقة اعم من الخاصة والعامة

والخامس تقسيم المنفصلة الى اقسامها الثلاثة فقسمها اليها بقوله **وانكانت منفصلة فهى اما حقيقية** حاصله ان المنفصلة على ثلاثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو

والسادس بيان وجه حصر المنفصلة فى الاقسام الثلاثة وفى بيان وجه حصر ها فيها تعريف كل واحد من الاقسام الثلاثة وايراد مثال كل من الاقسام الثلاثة فبيّنه بقوله **لان الحكم فيها بالتنافى انكان فى الصدق والكذب معا** فالقضية منفصلة حقيقة هذاتعريف المنفصلة الحقيقية الموجبة واما المنفصلة الحقيقية السالبة فهى عبارة عن القضية التى حكم فيها بسلب التنافى بين الامرين فى الصدق والكذب بانه لا منافاة بينهما بل يجوز اجتماعهما فى الصدق اى التحقق وكذا فى الكذب اى الانتفاء نحو ليس البتة هذا الانسان اما كاتب او افغانى فانه لا منافاة بين كون الانسان المعين كاتبا وافغانيا فى الصدق اى يجوز ان يكون كاتبا وافغانيا وكذاليس المنافاةبينهمافى الكذب بان لا يكون الانسان المعين كاتبا وافغانيا بل روميا غير كاتب **وانماسميت** بالحقيقة لان التنافى بين جزئيها اشد منه بين جزئى الاخرين لانه فى الصدق والكذب معا فهى احق باسم المنفصلة لان الانفصال وان يوجد فى الاخرين لكنه فيها اكمل فالحقيق بمعنى الحرى والجدير اى اللائق ثم زيدت الياء للمبالغة كما فى احمرى وزيدت التاء امالتأنيث الموصوف اى المنفصلة او للنقل من الوصفية الى الاسمية فمعنى الحقيقية هو ان هذه القضية احرى واليق بان

تسمی منفصلة لان الانفصال فيها كامل لكونه فی الصدق والكذب معا بخلاف مانعة الجمع والخلو لان الانفصال فيهما نا قص لانه اما فی الصدق فقط او فی الكذب فقط **كقولنا العدد اما زوج اوفرد** فانه حكم فيها بالتنافی بين الزوج والفرد صدقًا وكذبًا معًا هذا مثال المنفصلة الحقيقية **وان كان الحكم فيها بالتنافی فی الصدق فقط** ای دون الكذب ای يجوز اجتماعهما فی الكذب هذا تعريف المنفصلة ما نعة الجمع وانما سميت بمانعة الجمع لاشتمالها فی منع الجمع بين جزئيها **كقولنا هذا الشئ اما شجر اوحجر** فانه حكم فيها بالمنافاة بين حجرية الشئ وشجريته فلا يجتمعان وان كانا مرتفعين فی بعض الصور هذا مثال مانعة الجمع **وان كان الحكم بالتنافی فی الكذب فقط** ای دون الصدق ای يجوز اجتماعهمافی الصدق هذا تعريف المنفصلة ما نعة الخلو وانما سميت بمانعة الخلو لان الواقع لا يخلو عن احد طرفيها **كقولنا اما ان يكون زيد فی البحر واما ان لايغرق** فانه لايكذب لاستحالة ان يكون زيد فی البر ويغرق لكنه قد يجتمع واما البير ففی حكم البحر واما الارض اللين فيـــمی داخله خسفا هذا مثال المنفصلة مانعة الخلو

الشرح تفريع علی تعاريف المنفصلات الثلث ببيان مواد ها وماتتركب منه ليكون المتعلم علی بصيرة فی حقائقها ففرّع عليها بقوله **ففی الحقيقية يؤخذ مع الشئ نقيضه** نحو العدد اما زوج اوليس بزوج فلان

ليس بزوج نقيض زوج **اوالمساوى لنقيضه** نحو العدد اما زوج اوفرد فان الفرد وان لم يكن نقيضا للزوج لكنه مساو مع نقيضه وهو ليس بزوج **وانما** اشترط ذلک لئلا يجتمعا فی الصدق علی شئ واحد ولايرتفعا عنه **وفی مانعة الجمع يؤخذ مع الشئ ما هو الاخص عن نقيضه** ليمتنع الاجتماع لان الشئ كمالايجتمع مع نقيضه فكذلک لايجتمع مع ما هو اخص من نقيضه والالزم اجتماع النقيضين لان الاعم يكون موجودا فی ضمن الاخص ولايصح الارتفاع لان الشئ واخص نقيضه يمكن ان يرتفعا ولا يلزم من ذلک ارتفاع النقيضين لان ارتفاع الاخص لا يستلزم ارتفاع الاعم **ككون الشئ شجرا او حجرا** فان نقيض الحجر هو لا حجر والشجر اخص من لا حجر لصدقه علی الشجر وغيره كالانسان ونقيض الشجرهو لا شجر والحجر اخص من لا شجر لصدق لا شجر علی الحجر وغيره كالانسان **وفی مانعة الخلو يؤخذمع الشئ ماهو الاعم من نقيضه** ليمتنع ارتفاعهما لانه لو ارتفع الشئ وهو عدم الغرق فی المثال المذكور وما هو اعم من نقيضه وهو كونه فی البحر ارتفع الغرق ايضا لان بارتفاع الاعم يرتفع الاخص فيلزم ارتفاع النقيضين وهو باطل فارتفاع الجزئين بان يجتمعا فی الكذب ايضا باطل ويمكن حينئذ الاجتماع لان اجتماع الشئ وهو عدم الغرق مع ما هو اعم من نقيضه ولايلزم من ذلک اجتماع النقيضين لانه يمكن جميع خواصه **ككون زيد فی البحروان لا يغرق** فان نقيض عدم الغرق هو الغرق والكون فی البحراعم من الغرق لوجوده مع الغرق وبدونه

قوله

اقول المنفصلات الثلثة المذكورة تتركب غالبا

من ههنا الى المتن الاتى ثمانية اغراض

الاول دفع توهم حاصل التوهم ان المصنف لما اورد المثال للحقيقية فقط توهم منه انحصار المنفصلة الحقيقية فى انها تكون ذات اجزاء اكثر من الجزئين فدفعه بقوله **المنفصلات الثلثة تتركب غالباالخ** حاصل الدفع ان المنفصلات الثلاثة تتركب من اكثر من جزئين لاكما توهم من المثال

والثانى ايراد المثال للمنفصلة الحقيقية التى تتركب من اكثر من جزئين فاورده بقوله **اماالحقيقية فكقولنا العدد اما زائد اوناقص اومساو** اعلم ان العدد عند ارباب الحساب نوعان منطق واصم **والمنطق** ماله كسر من الكسور الصحيحة وهى تسعة من النصف والثلث والربع والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر كاثنى عشر فان له نصفا وهو ستة وثلثا وهو اربعة وربعا وهو الثلثة وسدسا وهو الاثنان **والعددالاصم** هو العد الذى لا يكون له كسر من الكسورالتسعة نحو احد عشر **ثم** العدد المنطق على ثلاثة اقسام **احدها** عدد زائد وهو عبارة عن العدد الذى اذا اجتمع كسوره يكون ذلك المجموع زائدا على ذلك العدد نحو اثنى عشر فان له نصفا وهو ستة وثلثا وهو اربعة وربعا وهو الثلاثة وسدسا

وهو الاثنان والمجموع خمسة عشر فالمجموع من الكسورزائد على العدد الاصل وهو اثناعشر **وثانيها** عددناقص وهو عبارة عن العدد الذى يكون مجموع الكسور الموجودة فيه ناقصا عنه مثل الثمانية فان له نصفاوهو الأربعة وربعا وهو الاثنان وثمنا وهو الواحد فالمجموع سبعة فيكون المجموع ناقصاعن اصل العدد وهو الثمانية **وثالثها** العدد المساوى وهو عبارة عن العدد الذى يكون مجموع الكسور الموجودة فيه مساويا معه مثل الستة فان له نصفاوهو الثلاثة وثلثا وهو الاثنان وسدسا وهوالواحد فالمجموع ستة كما ان اصل العدد ستة **فان قيل** ان توصيف العددبالزائد والناقص والمساوى غير صحيح لان العدد لا يكون زائدا او ناقصا او مساويا بل مجموع الكسوريكون زائدا اوناقصا او مساويا؟ **قلنا** ان التوصيف بالوصف على قسمين **احدهما** توصيف بحال الموصوف وهو تابع يدل على معنى حاصل فى متبوعه وموصوفه نحو مررت برجل حسن **وثانيهما** توصيف بحال متعلقه وهو تابع يدل على معنى حاصل فى متعلق الموصوف ومتعلق الموصوف هو الذى بينه وبين الموصوف علاقة اما قريبة من نسب كمررت برجل عالم ابوه اوملك كمررت برجل حسن غلامه او مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه او بعيدة كمررت برجل حسن غلام ابيه **فهذا** الاعتراض انماكان واردا لوكان المراد من هذا التوصيف هو التوصيف بحاله وليس كذلك بل هذاالتوصيف هو التوصيف بحال متعلقه ومتعلقه ههنا هو مجموع الكسور فعلى هذا لا بأس بعدم كون

اصل العدد موصوفابالزیادة والنقصان والمساواة بل یقتضی ان یکون متعلقه موصوفا بهذه الاوصاف ولا شک ان متعلقه موصوف بألاوصاف المذکورة

والثالث تطبیق المثال مع الممثل فطبّقه معه بقوله **فانه حکم فیها بان هذاالجمیع لا یجتمع علی عدد واحد** حاصل هذا غیر محتاج الی البیان **فانقیل** انا لانسلم انه لا یخلو العدد من واحد من هذاالجمیع لانه یجوز ان یکون العدد خالیا من هذاالجمیع من الزائد والناقص والمساوی کالعدد الاصم فانه لیس بزائد ولا ناقص ولامساوی کاحد عشر ؟ **قلنا** ان المرادمن العدد فی المثال هو العدد المنطق بان اللام فی قوله العدد للعهد

والرابع ایرادتمهید الاعتراض والاعتراض فاورد تمهیده بقوله **واعترض علیه بان کل واحد من اجزاء الحقیقة یستلزم نقیض الاخر** مثلاکون العدد زائدا مستلزم لکونه غیر ناقص وغیرمساوی وکونه ناقصا مستلزم لکونه غیرزائد اوغیرمساوی وکونه مساویا مستلزم لکونه غیرزائد اوغیرناقص لامتناع الجمع **وبالعکس** ای نقیض کلواحدمن جزئی الحقیقیة یستلزم عین الاخر مثلا کون العدد غیر زائدمستلزم لکونه ناقصا اومساویا وکونه غیر ناقص مستلزم لکونه زائدا او مساویا وکونه غیر مساوی مستلزم لکونه زائداً اوناقصاً لامتناع الخلوواورد الاعتراض بقوله **فلوترکبت الحقیقة من اکثرمن جزئین یلزم اما جوازاجتماع جزئیها**

اوجواز ارتفاع جزئیہا لکن التالی باطل فالمقدم مثلہ فی البطلان اما وجہ بطلان فلانہ اما یلزم اجتماع النقیضین اویلزم ارتفاع النقیضین وکلا ھما باطلان کما مر مراراً اما وجہ الملازمۃ فلہ تقریران فالتقریر الاول بیّنہ بقولہ **مثلا اذاصدق الزائد** فی العدد کما فی اثنی عشر **کذب الناقص** والایلزم اجتماع النقیضین **فح اما ان یصدق المساوی** علی اثنی عشر اولا یصدق فان صدق یلزم اجتماع الجزئین والنقیضین اعنی الزائد والمساوی فلا یکون بینہما منع الجمع وان لم یصدق یلزم ارتفاع الجزئین والنقیضین اعنی المساوی والناقص فلا یکون بینہما منع الخلو وبیّن التقریر الثانی بقولہ **اویقال ان کونہ زائدا** کاثنی عشر **یستلزم کونہ غیر ناقص** لامتناع الجمع وکونہ غیر ناقص یستلزم کونہ مساویا لامتناع الخلو فینتج ان کونہ زائدا یستلزم کونہ مساویا فلایکون بینہمامنع الجمع وایضا یستلزم کونہ غیر زائد کونہ ناقصا ویستلزم کونہ ناقصا کونہ غیر مساوی فینتج ان کونہ غیر زائد یستلزم کونہ غیر مساو فلایکون بینہما منع الخلو **والجواب عن ھذاالاعتراض** ان ھذا انما کان واردا لو حکم بالانفصال الحقیقی بین کل جزئین والامر لیس کذلک بل الحکم بالانفصال الحقیقی بین المجموع من حیث ھو مجموع بان ھذا الجمیع لا یجتمع علی عدد واحد بان یکون العدد زائدا وناقصا ومساویا ولایخلوالعدد عن واحد من ھذاالجمیع بان العدد لایکون زائدا ولاناقصا ولا مساویا ان امکن اجتماع

الاثنين منها وارتفاعهما منها فی الجملة ضرورة ان الحکم بالانفصال لیس بینهما

والخامس ایراد جواب البعض عن الاعتراض المذکور فاورده عنه بقوله **بل عند ترکب الحقیقیة من اکثر من جزئین** حاصله هذا الاعتراض انما کان واردا لوکان المقصود من ترکب المنفصلة الحقیقیة من اجزاء ثلاثة فصاعدا حقیقة ولیس الامر کذلک بل ذلک الترکب بحسب الظاهر واما بحسب الحقیقة فهی حین ترکبها من اجزاء ثلاثة تکون مرکبة من قضیتین منفصلتین حقیقیتین فکان تقدیر المثال المذکور **العدداما زائدا اوغیر زائد** هذه هی المنفصلة الاولی مرکبة من الحملتین الاولی العدد زائد والثانیة العدد غیر زائد وبین الحملیتین تناقض فان کون العدد غیر زائد نقیض لکن العدد زائدا ثم حذفت الحملیة الثانیة واقیمت المنفصلة الثانیة مقام الحملیة الثانیة لکونها مساویة معها **وغیرالزائداما ناقص او مساو** فهذه هی المنفصلة الثانیة مرکبة من الحملیتین الاولی غیر الزائد ناقص والثانیة غیر الزائد مساو فیظن بحسب الظاهر انها مرکبة من اجزاء ثلاثة لکن التحقیق لیس کذلک فیکون الانفصال بین الحملیة التی هی الجزء الاول من المنفصلة الاولی وبین مجموع المنفصلة الثانیة لا بین الحملیة وکل واحد من جزئی المنفصلة الثانیة

والسادس رد على جواب البعض المذكور فى الغرض الخامس فرد عليه بقوله **وفيه بحث لانه ان اريدان الحقيقية** حاصل الرد ان المجيب ان اراد ان المنفصلة الحقيقية لا تتركب من اكثر من جزئين مطلقا سواء اعتبر الانفصال بين كل جزئين او بين المجموع من حيث المجموع فلا يطابق دليله مع المدعى لان الدليل انما يدل على الشق الاول من المدعى وهو اعتبار الانفصال بين كل جزئين دون الشق الثانى وهو اعتبار الانفصال بين المجموع من حيث المجموع فكان المدعى عاما والدليل خاصا وهو باطل **وان اراد** انها لا تتركب من اكثر من جزئين حين اعتبار الانفصال بين كل جزئين فمسلم لكنا نقول ان المعتبر فى المنفصلة الحقيقية المركبة من اكثر من جزئين هو الانفصال بين المجموع من حيث المجموع لا لانفصال بين كل جزئين فعلى هذا لا يتعدد المنفصلة كما زعمه بل يكون منفصلة واحدة مركبة من اكثر من جزئين

والسابع ايراد المثالين لمانعة الجمع ومانعة الخلو حين تركبا من اكثر من جزئين فاورد هما بقوله واما مانعة الجمع ومانعة الخلو **فكقولنااما ان يكون هذاالشئ حجرا او شجرا او حيوانا** هذا مثال لمانعة الجمع فانه حكم فى هذه القضية بالمنافاة بين هذه الثلاثة بانه لا يمكن ان يكون الشئ الواحد شجرا اوحجرا اوحيوانا وليس بينهامنافاة فى الخلو لان خلو الشئ الواحد من هذه الامور الثلاثة جائزكالكتاب فانه ليس بحجرولا شجر ولا

حیوان **واما ان یکون هذا الشیٔ لاحجرا اولا شجرا او حیوانا** هذا مثال لمانعة الخلو فانه حکم فی هذه القضیة بالمنافاة فی الخلو بین هذه ا لامور الثلاثة لانه لا یمکن ان یکون الشیٔ الواحد خالیاعن هذه الامور لم اذا انتفی من الشیٔ لا حجرا یکون ذلک حجرا واذا انتفی منه لا شجرا یکون الحجر ایضا منتفیامنه لان الحجرفرد من لاشجر وبانتفاء الکلی ینتفی الفرد ایضا ویمکن اجتماع هذه الامور الثلاثة فی شیٔ واحد مثل زید فانه لاحجر ولاشجروحیوان

والثامن دفع توهم حاصل التوهم انه کما ان فی المنفصلة الحقیقیة عند ترکبها من اکثر من جزئین ارید الانفصال بین المجموع من حیث المجموع یکون کذلک فی مانعة الجمع وما نعة الخلو فدفعه بقوله **وهما ترکبان من جزئین او اکثر مطلقا** سواء اعتبر بین کل جزئین انفصال. اولا لان منشاء الفساد کما عرفت انما هو بتحقق منع الجمع والخلو بین کل جزئین لانه اذا ترکبت مانعة الجمع من الاجزاء الثلثة فاذا صدق احد الجزئین وکذب الجزء الاخرفان قلت ان الجزء الثالث صادق او کاذب؟ قلت انه ایضا کاذب ولا محذور فیه لجواز الارتفاع وایضا اذاترکبت مانعة الخلو من الاجزاء الثلثة فاذاکذب الجزء الواحد صدق الجزء الاخر فان قلت الجزء الثالث صادق او کاذب؟ قلت صادق ولا یلزم المحذورلان الاجتماع جائز

قوله

(اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض)

من ححنا الى المتن الاتى ثلثة اغراض

الاول اشارة الى ان قوله التناقض مبتدأ خبره محذوف فاشار اليه بقوله **من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض** حاصله ان قوله التناقض مبتدأ وقوله من الاصطلاحات الخ خبره قدم التناقض على العكس لتوقف بحث العكس عليه اذا دلة باب العكس لا تعرف الابمعرفة التناقض وهذا شروع فى احكام القضايا وهى كثيرة كالتناقض والعكس المستوى وعكس النقيض وتلازم الشرطيات وما عداها والمصنف اكتفى بذكر التناقض والعكس المستوى لكثرة نفعيمافى الاقيسة والنتائج ولشيوع استعمالهمافى العلوم

والثانى تعريف التناقض وهو فى اللغة يقال لحل فتل الحبل وعرّفه فى الاصطلاح بقوله **وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته** هذا هو المعنى الاصطلاحى للتناقض **فانقيل** ان التناقض كما يوجد بين القضايا فكذلك يوجد بين المفردات فالتعريف المذكور لايكون جامعا لافراده لانه يخرج منه التناقض الواقع بين المفردات لانه اضاف الاختلاف الى القضيتين؟ **قلنا** هذا انما كان واردا لوكان مقصود المصنف هو تعريف مطلق التناقض اى سواء كان بين القضايا او بين المفردات وليس كذلك بل مقصوده هو تعريف التناقض الخاص وهو التناقض بين

القضايا فلا بأس بخروج التناقض بين المفردات بل خروجه واجب ليكون التعريف المذكور مانعا عن دخول الغير وتناقض المفردات يعلم بالمقايسة فلاحاجة الى ذكره عليحدة ولم يعكس بان ذكر تناقض المفردات ويعلم التناقض بين القضايا بالمقايسة لان المقصودذكر التناقض بين القضايالان الكلام فی احكام القضايا

والثالث بيان فوائدالقيودالمذكورة فی تعريف التناقض فبينهابقوله **قوله والاختلاف جنس يتناول الاختلاف بين القضيتين** ای هو جنس بعيديشمل جميع اصناف الاختلاف كذا فی شرح المطالع وانما جزم بالجنسية مع انه يجوز ان يكون عرضا عاما بناء علی انه تعريف للمفهوم الاصطلاحی فلا جرم يكون جنسا فان جنس المفهوم الاصطلاحی هو الذی جعله وعيّنه اهل الاصطلاح جنساً مع ان العرض العام لا يقع فی التعريف عند المتأخرين كما عرفت سابقا مع ما فيه **مطلقا** سواء كان بالايجاب اوالسلب او بالحمل والشرط او بالاتصال والانفصال او باللزوم والاتفاق اوبالعدول والتحصيل او بالتوجيه والاطلاق الی غيرذلک **وقوله قضيتين يخرج الاختلاف** كان المناسب لجنسية الاختلاف ان يقول فصل يخرج الخ لكنه ترک التصريح بالفصلية اعتمادا علی الظهور او لان المقصود بين فوائد القيود مع قطع النظر عن ذاتيتها وعرضيتها فيجوز كونها خواص المعرف هكذا افيد**قوله نحو زيدساكن وزيد ليس بمتحرک**

فانهما وان اختلفا بالايجاب والسلب لكن اختلافهما لايقتضی صدق احديهما كذب الاخرى بل هما صادقتان كذا فی شرح الرسالة **قوله لذاته** ای لذات الاختلاف واضافة الذات اليه بيانية من باب اضافة العام الى الخاص يعنی يكون نفس الاختلاف المذكورمنشاء لصدق احديهما وكذب الاخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم لان الايجاب والسلب فيهما لما كانا واردين علی موضوع واحد ومحمول واحد اقتضى كذب احدهما صدق الاخرى فكلما تحق ذلك الاختلاف بين قضيتين علی هذا الوجه تعين صدق احديهما وكذب الاخرى كذا فی شرح المطالع **قوله بل بخصوص المادة** قال صاحب الجديدية حق العبارة ان يقول بل لخصوص المادة او بواسطة كما فی ايجاب الخ كما وقع فی شرح الرسالة والمطالع ثم يمثل لخصوص المادة بقولناكل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بحيوان وبقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان صدق اولی القضيتين وكذب ثانيتهما فی المثالين انما هولعموم المحمول من الموضوع لا لذاتهماوصورتهما اينما تحققت وهی كونهما كليتين او جزئيتين فان الكليتين قدتكذبان نحو كل حيوان انسان ولاشئ من الحيوان بانسان والجزئيتين قدتصدقان نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فلوكان اقتضائهما للذات لما اختلفا مقتضاهما ويمثل للواسطة بقوله كما فی ايجاب شئ وسلب لازمه المساوی الخ ولعله قدس سره اراد بخصوص المادة مادة لايكون الاختلاف بالايجاب

والسلب فیهما مستقلا فی الاقتضاء المذكور بل یكون للامر الاخر ایضا مدخل فیه فیشمل القسمین واقتصر فی مثاله علی ما فیه خفاء. **قوله وبلب لازمه المساوی** اعترض علیه بان التمثیل لا یصح بقولهم زید انسان وزید لیس بناطق فان الناطق لیس بلازم للانسان لان اللازم قسم من الكلی العرضی وهو یكون خارجا عن الشئ والناطق جزء الانسان لاخارج عنه فكیف كان لازما مساویا ؟ **اجیب عنه** بان المراد من اللازم ههنا هو ما یمتنع انفكاكه عن الشئ سواء كان ذاتیا اوعرضیا ولاشك ان الناطق لازم بهذا المعنی

(قــــــــــــــــــــــوله)

(اقول لا یتحقق التناقض بین القضیتین مطلقا سواء كانتا)

من ههنا الی المتن الاتی ثلاثة اغراض

الاول اصلاح المتن والغرض من اصلاحه دفع اعتراض حاصل الاعتراض ان تخصیص اشتراط الوحدات الثمانیة بتناقض المخصوصتین باطل لانه شرط فی التناقض مطلقا سواء كان بین المخصوصتین او محصورتین فدفعه بقوله **لایتحقق التناقض بین القضیتین مطلقا سواء كانتا مخصوصتین** حاصل الدفع ان لفظ المخصوصتین الواقع فی المتن سهو من الناسخ لان النسخ الصحیحة خالیة عنه **اویجاب عنه** بان التصریح

باسم الشئ لا يدل على نفى ما عداه كما هو المذهب المختار فالتصريح بالمخصوصتين لايدل على عدم الاشتراط فى غيرهما **فانقيل** ان هذا الاتفاق كماهوشرط فى التناقض الواقع بين المخصوصتين او المحصورتين فكذالک هوشرط فى التناقض الواقع فى المهملتين ايضا فلم لم يذكر المهملتين ؟ **قلنا** انمالم يذكر هما لان المهملة داخلة فى المحصورة لكونها فى قوة الجزئية فبعد ذكر المحصورة لا حاجة الى ذكر المهملة **فانقيل** ان الاتفاق انما يكون فى نفس الامور الثمانية لا فى وحدات هذه الامور فلا معنى لقول السيد الشريف فى ثمانى وحدات ؟ **قلنا** مراده اتفاقهمافيما اضيف اليه الوحدة من الموضوع والمحمول وغيرهما

والثانى بيان الوحدات الثمانية تفصيلا فبيّن الوحدة الاولى بقوله **الاولى وحدة الموضوع** قيل الاولى ان يقال المحكوم عليه وبه ليتناول المقدم والتالى ايضا واجيب عنه بوجهين احدهما بتخصيص المعرف بتناقض الحمليات على مايشير اليه الامثلة ويفهم تناقض الشرطيات منه والثانى بتعميم الموضوع والمحمول المقدم والتالى بان يراد بالموضوع اعم من الحقيقى والحكمى وبالمحمول ايضا كذلک فلااشكال **اذلواختلف الموضوع فيهما لم تتناقضا لجواز صدقهما وكذبهما معا** مع ان التناقض يقتضى صدق احديهما كذب الاخرى هذا دليل اشتراط وحدة الموضوع

نحو زید قائم وعمرو لیس بقائم فالموضوع فی الاولی زید وفی الثانیة عمرو وبیّن الوحدة الثانیة بقوله **الثانیة وحدة المحمول** والمراد بالمحمول هو المحمول فی الذکر لا المحمول الحقیقی **فانه لاتناقض عنداختلافه ایضا** هذا دلیل اشتراط وحدة المحمول **نحو زید قائم وزید لیس بضاحک** فالمحمول فی القضیة الاولی قائم وفی الثانیة ضاحک وبیّن الوحدة الثالثة بقوله **الثالثة وحدة الشرط** الشرط ما یعتبر من الخارج لتحقق الشئ ومایلزم من عدمه عدم ولا یلزم من وجوده وجود او الخارج الموقوف علیه وبیّن دلیلها بقوله **لعدم التناقض عند اختلاف الشرط** بان یعتبر الشرط فی احدیهمادون الاخری اوبان یعتبرفی احدیهماشرط مخالف لشرط الاخری فلایرد انه یلزم ان یکون قولنا الجسم مفرق للبصر بشرط بیاضه متناقضا لقولنا الجسم لیس بمفرق مطلقا لوجود وحدة الشرط وبیّن مثال هذابقوله **نحو الجسم مفرق للبصربشرط کونه ابیض والجسم لیس بمفرق للبصر بشرط کونه اسود** وبیّن الوحدة الرابعة بقوله **والرابعة وحدة الکل والجزء** الجزء مایترکب الشئ منه ومن غیره والکل ما یترکب من الاجزاء **وفی ایثارالجزء** علی البعض مع انه کما یقع فی مقابلة الکل الجزء فکذلک یقع فی مقابلة البعض تنصیص علی ان المراد بالکل هو کل المجموعی لا الافرادی لان الجزء اذا وقع فی مقابلة الکل یکون المراد من الکل هو الکل المجموعی ای مجموع الاجزاء ویکون المراد من الجزء بعض الاجزاء فیکون معنی هذا الاشتراط انه ان ارید من الموضوع فی

احدى القضيتين مجموع الاجزاء يكون المراد منه فی الاخری ایضا مجموع الاجزاء وان كان المراد منه فی احدیهما بعض الاجزاء يكون المراد فی الاخری ایضا ذلک البعض من الاجزاء **وانما احترز** عن الكل الافرادی لانه لواريد الكل الافرادی يكون المعنی ان احدى القضيتين اذاكانت كلية تكون الاخرى ايضا كلية واذا كانت احديهما جزئية تكون الاخرى ايضا جزئية مع ان هذا باطل لانه لا بد فی تحقق التناقض من الاختلاف فی الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان والجزئيتين قد تصدقان وبيّن دليلها بقوله **اذلاتناقض عند اختلافهما ايضا** لا يقال انه يتصور الاختلاف فی الجزء ايضا بان يكون الحكم فی احديهما علی جزء كالعظم وفی الاخرى علی جزء اخر كالجلد فكان الواجب علی الشارح قدس سره ان يقول اذلاتناقض عند اختلافهما عنداختلاف الجزئين حتی لا يكون بيان الشارح قاصرا **لانانقول** لاحاجةالی هذا ای قوله وعند اختلاف الجزئين لانه اذا علم انتفاء التناقض عند الاختلاف فی الكل والجزء يعلم انتفاء التناقض عند اختلاف الجزئين بالطريق الاولی وبيّن مثالهابقوله **نحو الزنجی اسود ای بعضه** وهو جلده وشعره **والزنجی ليس باسود ای كله** فان عظامه واعصابه واظفاره وبعض عينيه ليس باسود وبيّن الوحدة الخامسة بقوله **الخامسة وحدة الزمان** فالزمان كل امرمتجدد يقدربه متجدد اخر مثل الانات المتجددة والدقائق المتجددة والساعات المتجددة والايام والليالی والشهور المتجددة وبيّن دليهابقوله **لعدم التناقض عند الاختلاف**

الزمان وبيّن المثال بقوله نحو زيد قائم نهارا وزيد ليس بقائم ليلا وبيّن الوحدة السادسة بقوله السادسة وحدة المكان المكان بعدموهوم يشغله الجسم عند المتكلمين او بعد مجرد موجود يشغله الجسم عند الاشراقين من الفلاسفة او السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى عند المشائين والمكان فى اللغة ما يعتمد عليه كما قال المصنف فى هداية الحكمة وكما قال حسين الميبذى فى شرح هداية الحكمة وبيّن الدليل بقوله اذلاتناقض عند اختلافه وبيّن المثال بقوله نحو زيد جالس فى الدار وزيد ليس بجالس فى السوق اعلم ان المراد من اتحاد الزمان والمكان اتحاد زمان الواقعة والحادثة ومكانها بمعنى اتحاد زمان نسبة المحمول الى الموضوع واتحاد مكان نسبته اليه لا اتحاد زمان التكلم ومكانه حتى لوكلم احدى القضيتين فى هذه السنة فى اليوم الفلانى فى وقت الظهر ثم كلم الاخرى بعد الف سنة مع مراعاة الشروط المذكورة يتحقق التناقض وكذا لوكلم احد يهما فى المغرب والاخرى فى المشرق معها يتحقق التناقض بينهما اذا كان زمان النسبة ومكانها متحدين وبيّن الوحدة السابعة بقوله السابعة وحدة الاضافة هى من قبيل النسبة بين الشيئين وبيّن دليلها بقوله لعدم التناقض عند اختلافها وبيّن مثالها بقوله نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس باب لبكر وبيّن الوحدة الثامنة بقوله الثامنة وحدة القوة والفعل القوة بمعنى تهئ شئ لشئ والفعل هو الخروج من العدم الى التحقق كما قال الكلنبوى رحمه الله البارى فحينئذ

يكونان متقابلين تقابل العدم والملكة لان القوة عبارة عن عدم الخروج الى التحقق عما من شانه الخروج الى التحقق والقوة ههنا بمعنى عدم الحصول فى الحال مع امكانه والفعل بمعنى الحصول فى الحال وليسا بمعنى الامكان والاطلاق العام الذين هما من الجهات فهما قيدان للمحمول وليسا بكيفيتين للنسبة كذا **فان قيل** انه جعل وحدة القوة والفعل شرطا واحدا مع انهما امران فينبغى ان يجعل وحدة كل منهما شرطا على حدة فيكون وحدة القوة شرطا ووحدة الفعل شرطا اخر؟ **قلنا** ان الاختلاف انما يتصور فى مجموعهما لا فى احدهما فقط فلذا جعلا شرطا واحدا لا شرطين وبيّن دليلها بقوله **اذ لاتناقض عند الاختلاف بالقوة والفعل** وبيّن مثالهابقوله **نحو الخمر فى الدن مسكراى بالقوة والخمرليس بمسكر فى الدن اى بالفعل** هذا هو بيان الوحدات الثمانية

والثالث ايراد اعتراض على المتن فاعترض عليه بقوله **وفيه بحث لان المقصود انكان تفصيل الشرائط فلا ينحصر** حاصل الاعتراض ان مقصود المصنف اما ان يكون بيان الشرائط تفصيلا اوبيانها اجمالا **فعلى الاول** فالشرائط غير منحصرة فيما ذكر لان ههنا شرائط اخر لانه لا بد من وحدة الآلة اذ لو اختلفت لايتحقق التناقض كما اذا قلت زيد كاتب بالقلم الواسطى وزيد ليس بكاتب بقلم اخر اى بالقلم التركى **وايضا** لا بد من وحدة الغاية اذ لو اختلفت لا يتحقق التناقض مثل النجارعامل اى

لجلوس السلطان والنجار غير عامل اى لغيره **وايضا** لا بد من وحدة المفعول به اذ لواختلفت لا يتحقق التناقض مثل زيد ضارب اى عمرا وزيد ليس بضارب اى بكرا **وايضا** لا بد من وحدة الحال والتمييز والمفعول فيه وله ومعه والمطلق والصفة الى غير ذلك فالحصرفى الثمانية غير صحيح **وعلى الثانى** ينبغى الاكتفاء بالنسبة الحكمية لا نه متى اختلف شئ مما ذكر يختلف النسبة الحكمية ضرورة ان النسبة الى هذا الموضوع غير النسبة الى ذلك الموضوع والنسبة فى هذا الزمان غير النسبة فى ذلك الزمان وهكذا فوحدة النسبة مستلزمة لجميع الوحدات وكافية فى تحقق التناقض **والجواب عن هذا الاعتراض** انا نختار الشق الاول بان المقصود ههنا تفصيل الشرائط وان قلت ان الحصر فى الثمانية باطل قلت هذا انما كان واردا لوكان المقصود حصر مطلق الوحدات فى الثمانية والامر ليس كذلك لان المقصود هو حصر الوحدات المشهورة الشائعة ولاشك انها ثمانية **والجواب الثانى عنه** ان مقصوده بيان الشرائط اجمالا لكنه مع ذلك ذكر بعض التفصيل رعاية للمبتدئين ووجه تخصيص ذكر الشروط الثمانية المذكورة ههنا دون غيرها ان هذه الشروط الثمانية المذكورة ههنا مشهورة وما عداها غير مشهورة وعبارة المصنف ههنا من قبيل الاكتفاء بذكر الشروط المشهورة عن ذكر الشروط الغير المشهورة **فانقيل** ان التناقض موجود فى مثل الله موجود والله ليس بموجود مع انه ليس فيهما وحدة فى الزمان والمكان والكل والجزء لتنزه الواجب تعالى

عن هذه الامور ؟ **قلنا** ان هذا انما كان وارد ا لوكان مراد المصنف من الاتفاق فى الامور المذكورة هو انه يجب وجود جيمع هذه الامور فى كل قضيتين متنا قضتين والامر ليس كذلك لان مراده انه اذااعتبر فى احدى القضيتين وحدة مما يمكن تحققه فيها يجب اعتبار تلك الوحدة فى القضية الاخرى فلابأ س بعدم وجودجيمع هذه الوحدات الثمانية فى كل مادة ومثال **واعلم** ان الوحدات الثمانية شروط لجنس التناقض لا لكل واحد منه يعنى ان شرط تحقق التناقض مطلقا الوحدات الثمانية لا ان كل واحد منه يوجدفيه هذه الثمانية بل يوجد مايمكن ان يوجد مثلا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ويوجدفيه اتحاد الموضوع والمحمول والزمان والمكان ولا يوجد فيه الكل والجزء والشرط مثلاهذا هو التحقيق وبالقبول حقيق

قــــــــــــــــــــوله

اقول لما كان للتناقض بين المحصورتين شرط اخر

من ههنا الى المتن الاتى خمسة اغراض

الأول بيان سبب تخصيص المحصور تين بالذكر فى بيان هذاالشرط (اى الاختلاف فى الكلية والجزئية) للتناقض فبيّنه بقوله **لماكان للتناقض بين**

المحصورتين شرط اخر حاصله ان هذا الشرط مخصوص بالتناقض الواقع بين المحصورتين وليس شرطا للتناقض الواقع بين المخصوصتين

والثانى ايراد الدليل لا شتراط الاختلاف فاورده بقوله اذلوكانتا كليتين او جزئيتين لم تتناقضا حاصل الدليل غير خفى حتى يحتاج الى التحرير

والثالث يراد اعتراض وجواب عنه فاورد الاعتراض بقوله فانقيل اشتراط الاختلاف فى الكم ضائع بالنسبة الى الجزئيتين حاصله ان اشتراط الاختلاف فى الكم ضائع بالنسبة الى الجزئيتين بعد اشتراط اتحاد الموضوع لان عدم التناقض بينهماوصدقهمالاجل عدم اتحاد موضوعيهما فان الموضوع فى بعض الحيوان انسان مغاير عن الموضوع فى بعض الحيوان ليس بانسان لان المراد من البعض الاول الافراد الناطقة للحيوان ومن الثانى الافراد الغير الناطقة له ضرورة ان الافراد الموصوفة بالانسان محال ان لاتكون موصوفة به واورد الجواب بقوله قلناتعين الموضوع خارج عن مفهوم القضية حاصله ان هذا انمايرد لوكان المراد بالموضوع الموضوع الحقيقى اى ذات الموضوع وما صدق عليه اما لوكان المراد الموضوع الذكرى اعنى وصف الموضوع وعنوانه فيتحدالموضوعان لانهما هوبعض الحيوان وهو وصف الموضوع وعنوانه واما تعين الموضوع اى ذاته وما صدق عليه فهو خارج عن مفهوم القضية والداخل فى مفهوم القضية هو الوصف العنوانى ولا شك

ان الاتحاد فی الموضوع باعتبار الوصف العنوانی موجود فی المثال المذکور فعلم ان عدم تحقق التناقض فی المثال المذکور لیس لاجل عدم الاتحاد فی الموضوع بل لا جل عدم الاختلاف فی الکم **اعلم** ان مفہوم القضیة عبارة عن الموضوع والمحمول والنسبة فالنسبة معتبرة فیہ دخولا وجزء وھی غیر مستقلة وکل واحد من الموضوع والمحمول مستقل والمرکب من المستقل وغیر المستقل غیر مستقل لان النتیجة تابعة للاخس الارذل فمفہوم القضیة غیر مستقل **واما حقیقة القضیة** فھو مستقل لانہ عبارة عن الموضوع والمحمول حال کون النسبة رابطة بینھما فالنسبة معتبرة فیہ شرطا وشرط الشئ یکون خارجا عن الشئ فلم یکن مرکبا من المستقل وغیرہ حتی یکون غیر مستقل **وقال البعض** حاصل ھذا الجواب ان المعتبر فی تحقق التناقض ھو الاتحاد بحسب المفھوم والاتحاد بحسب المفھوم موجود فی الجزئیتین المذکورتین لان فی کل واحدة منھما حکما علی البعض المبھم واما تعین الموضوع فخارج عن مفھوم القضیة

والرابع تفریع علی اشتراط الاختلاف بالایجاب والسلب والکلیة والجزئیة ففرّع علیہ بقولہ **واذاعرفت ھذا فاعلم ان القضیتین اذا کانت احدیھما موجبة کلیة** ینبغی ان تکون الاخری سالبة جزئیة وان کانت احدیھما موجبة جزئیة ینبغی ان تکون الاخری سالبة کلیة **قال صاحب**

الجديدة تفريعه قدس سره هذا من عند نفسه على اشتراط الاختلاف فى الكم فى المحصورتين تنصيص على ان مايوجد فى عامة نسخ المتن من قوله ونقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية هى الموجبة الجزئية مع مثاليهما مقدما على قوله والمحصورتان الخ ليس من كلام المصنف بل هو حاشية من غيره الحقه الناسخون بالمتن فى غير موضعه فاعتراض الكاتبى بان ايراد المصنف رحمه الله تعالى هذه العبارة ههنا ليس فى موضعه لان مثل هذا الامر الظاهر لا يناسب اسناده الى المصنف اعلى شانه والعجب من العلامة (التفتازانى) انه اوردها هناك وسلمها والله سبحانه وتعالى اعلم

والخامس تفريع على التفريع المذكور والغرض من التفريع بيان نقائض المحصورات الاربعة ففرّع عليه بقوله **فنقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية** ونقيض السالبة الجزئية انما هو الموجبة الكلية **ونقيض الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية** ونقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية **فانقلت** لم ترك بيان التناقض بين المهملتين وبين الطبيعيتين ؟ **قلت** اما المهملتان فراجعتان الى الجزئيتين فشرطهما شرطهما واما الطبيعيتان فلا تستعملان فى العلوم ولذاترك التناقض بينهما واماتناقض الشرطيات فمتروك اما بالمقايسة الى الحمليات واما بالاحالة الى المطولات

(قــــــــــــــــــوله)

(اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس)

من ههنا الى المتن الاتى ثمانية اغراض

الاول اشارة الى اعراب قول المصنف العكس فاشار اليه بقوله **من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس** حاصله ان قوله العكس مرفوع لانه مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله من تلك الاصطلاحات المذكورة **اعلم** ان العكس لغة عبارة عن رد اخرالشئ الى اوله وهذاالمعنى ذكره صاحب القاموس وفى اصطلاح المناطقة هو ان تصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا الخ والمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى هى ان العكس بالمعنى اللغوى عام لان المذكور فيه مطلق الشئ ولا شك ان آخر مطلق الشئ اذا رد الى اوله يوجد بين اوله وآخره تبديل ولا شك ان مطلق الشئ اعم من القضية فيكون التبديل الواقع بين اجزاء مطلق الشئ ايضا اعم من التبديل الواقع بين اجزاء القضية فيكون تسمية العكس الاصطلاحى بهذاالاسم من قبيل تسمية الخاص باسم العام **ثم اعلم** ان العكس على قسمين **احدهما** عكس النقيض وهو ان يجعل نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا مع بقاء الصدق والكيف اى الايجاب والسلب ومع بقاء الكم اى الكلية والجزئية نحو كل لا حيوان لا انسان فى عكس نقيض قولنا كل انسان حيوان هذا عند المتقدمين وعند

المتأخرین عکس النقیض هو ان یجعل عین الموضوع محمولا ونقیض المحمول موضوعا نحو کل لا حیوان لیس بانسان فی عکس نقیض قولنا کل انسان حیوان **وثانیهما** العکس المستوی وهو ما ذکره المصنف وانما یسمی مستویا لاستوائه وموافقته مع الاصل فی الطرفین بخلاف عکس النقیض

والثانی دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان تعریف العکس بان یصیر الموضوع محمولا الخ غیر صحیح لان العکس فی اصطلاح المنطقیین عبارة عن القضیة الحاصلة من تبدیل الموضوع بالمحمول والمحمول بالموضوع لا عن نفس التبدیل المفهوم من ان المصدریة فی قوله ان یصیر فدفعه بقوله **وهو فی اصطلاح المنطقیین وان کان** حاصل الدفع انانسلم ان العکس عندهم عبارة عن القضیة الحاصلة عن التبدیل لا عن نفس التبدیل لکنهم یطلقون العکس علی نفس التبدیل ایضا بطریق المجاز من قبیل اطلاق اسم المسبب علی السبب لان هذاالتبدیل الخاص سبب لحصول القضیة المذکورة فالمراد من العکس فی عبارة المصنف هو المعنی المجازی دون الحقیقی الاصطلاحی **والجواب الاخرعنه** ان العکس مشترک بین القضیة الحاصلة باالتبدیل الخاص وبین نفس ذلک التبدیل الخاص فلایکون ماذکره المصنف من التفسیر مخالفا عن اصطلاح المناطقة

والثالث تفسير القيود المذكورة فی تعريف العكس من الايجاب والسلب والصدق ففسّرها بقوله **ای ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضاموجبا** وان كان سالبا كان العكس سالبا ايضا **وانكان صادقا كان العكس كذلک** فيه انه يصدق على ما صدق مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدق مع قولنا كل ناطق انسان وليس عكسا عندهما **وجوابه** ان المراد مع بقاء الصدق معية على وجه اللزوم لانه الفرد الكامل من المعية فيخرج عنه المثال المذكورلان صدق العكس فيه كليا انما هو لخصوص المادة وهو كون المحمول مساويا للموضوع ولذا يكذب الكلية فيما اذا كان المحمول اعم منه كذا فی شرح المطالع **وليس المراد** ببقاء الصدق ان الاصل والعكس يكونان صادقين فی الواقع كما هو المتبادر من لفظ البقاء حتى يخرج عكس القضايا الكاذبة نحو كل حجر حيوان بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق عكس فيشمل الصدق المحقق والمقدر بدليل قوله بحاله فان معناه مع بقاء الصدق متلبسا بحاله من كونه محققا ان كان فی الاصل محققا ومقدراانكان فيه مقدرا

والرابع ايراد المثالين للعكس فاورد المثال الاول بقوله **مثلااذااردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان** نجعل الموضوع اعنی الانسان محمولا والمحمول ای الحيوان موضوعا فنقول بعض الحيوان انسان واورد

المثال الثانی بقوله **وكذا اذا اردنا نعكس قولنا لا شئ من الانسان بحجر** نقول لا شئ من الحجر بانسان

والخامس دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض انه كيف يكون الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع ان المراد من الموضوع الذات ومن المحمول الوصف كما تقرر فيمتنع ان يكون الذات وصفا والوصف ذاتا لانه يلزم قلب الحقائق وهو ممتنع والحاصل ان هذاالتعريف مستلزم للمحال وهو قلب العرض بالجوهراوبالعكس وكل مستلزم للمحال باطل فهذا التعريف باطل فدفعه بقوله **والمرادمن الموضوع والمحمول الموضوع والمحمول فى الذكر اى وصفى عنوان الموضوع والمحمول** العنوان فى الاصل ما يكتب على رؤس المكاتب ليعرف منه المرسل اليه ثم اتسع فيه فاستعمل فى وصف يعرف به افراد المعنى الذى وضع له اللفظ فاضافة الوصف اليه بيانية من باب اضافة العام الى الخاص **وحاصل الدفع** ان هذاالاعتراض انما يرد لوكان المراد من الموضوع والمحمول الموضوع والمحمول الحقيقيين والامر ليس كذلك لان المراد منهما الموضوع والمحمول الذكريين فلايرد اذ لايلزم فيه قلب الحقائق وانما يلزم ذلك لو تبدل الذات وصفا والوصف ذاتا وليس كذلك لان المتبدل هو العنوان لا الذات كتبدل الاشخاص فلنسوتهم

والسادس دفع اعتراض اخر مقدر حاصل الاعتراض ان تعریف العکس لا یکون جامعا لافراده لانه یخرج منه عکس الشرطیات لعدم وجود الموضوع والمحمول فی عکس الشرطیات بل الموجود فیه هو المقدم والتالی فعکسها عبارة عن ان یصیر المقدم تالیا والتالی مقدما فدفعه بقوله **والتعریف یختص بعکس الحملیة** حاصل الدفع ان هذا انما یرد لو کان مراد المصنف تعریف مطلق العکس الشامل للحملیات والشرطیات والامر لیس کذلک لان مراده ومقصوده هو تعریف عکس الحملیات فقط دون الشرطیات بدلیل انه لم یذکر عکس الشرطیات فی کتابه فلا یضر خروجه عن التعریف

والسابع ایراد الدلیل لاشتراط بقاء الایجاب والسلب والصدق فاورده لاشتراط الایجاب والسلب بقوله **وانما اعتبروا بقاء الایجاب والسلب لان القضیة الصادقة اللازمة** بعد التبدیل لم یوجد فی الاکثر الا کذلک یرید ویعنی ان اعتبار بقاء الایجاب والسلب لیس بمجرد اصطلاح منهم بلا باعث بل ههنا امر یستدعی اعتباره وهو انهم تتبعوا القضایا المستعملة فی العلوم فلم یوجدوا فی اکثر ها بعد التبدیل قضیة لازمة لها الا ماهی موافقة لها فی الکیف لا مخالفة فیه وانما قال فی الاکثر اشارة الی انه استقراء ناقص مفید للظن بکون العکس موافقا للاصل فی الکیف وهو کاف فی وقوع الاصطلاح علیه واورده لاشتراط بقاء الصدق بقوله **وانما اعتبروا بقاء الصدق** لان العکس لازم للقضیة فصدق الملزوم مع

كذب اللازم محال لانه لو لم يكن العكس صادقا مع صدق الاصل لزم وجود الملزوم بدون اللازم وهذا باطل لانه لايكون اللازم لازما **فانقيل** انه لما اشترط البقاء فی الصدق فلا يشمل هذاالتعريف لعكس القضايا الكاذبة لانه لايتصور البقاء فی الصدق فيه لعدم وجود الصدق فی الاصل ؟ انه لما اشترط البقاء فی الصدق فلايشمل هذاالتعريف لعكس القضايا الكاذبة لانه لايتصور البقاء فی الصدق فيه لعدم وجود الصدق فی الاصل ؟ **قلنا** ان المراد من الصدق اعم من ان يكون متحققااو مقدرا فيكون معنی بقاء الصدق هو انه لو فرض الاصل صادقا لزم صدق العكس سواء كان الاصل صادقا فی نفس الامر او لا يكون صادقا فی نفس الامر بل بحسب فرضك فيشمل التعريف المذكورلعكس القضايا الكاذبة

والثامن ايراد اعتراض وجواب عنه فاورد الاعتراض بقوله **واما اشتراط بقاء الكذب فمما لم يقل به احد** حاصله ان بقاء الكذب غير مسلم لان العكس بمعنی القضية الحاصلة من التبديل لازم لا صل القضية ويجوز فی اللازم ان يكون اعم من الملزوم فيجوز ان يوجد اللازم مع عدم وجود الملزوم فلا يلزم من كذب الاصل الذی هو ملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان ينعكس الی بعض الانسان حيوان فالاصل كاذب والعكس صادق واورد الجواب عنه بقوله **فكان هذا سهو القلم** حاصله ان قوله والكذب من سهو قلم الناسخين وليس من سهو المصنف ويحتمل ان

يكون لفظ كان من الافعال الناقصة وان يكون من الحروف المشبهة بالفعل

(قـــــــــــــــــــــــوله)

(اقول الموجبة الكلية لا يلزم ان تنعكس كلية)

من ههنا الى المتن الا فى اربعة اغراض

الاول ذكرالدعوى السلبى مع ايراد دليله ومثاله وههنا دعويان احدهما سلبى وهوان الموجبة الكلية لا يلزم ان تنعكس كلية وثانيهما ايجابى وهو ان الموجبة الكلية يلزم ان تنعكس جزئية فذكر الدعوى السلبى بقوله **الموجبة الكلية لايلزم ان تنعكس كلية** واورددليله بقوله **لان المحمول اذا كان اعم من الموضوع** تصدق الموجبة الكلية ولا يصدق عكسها كليا والا يلزم صدق الاخص على جميع افراد الاعم وهو محال **لماكان** ماذكره المصنف رحمه الله تعالى فى الدليل ما دة جزئية لا يثبت بها الدعوى الكلية عدل عنه وعلل الدعوى بوجه كلى ثم جعل ما ذكره المصنف مثالاله كما هودأب الشراح واورد مثاله بقوله **مثالولوالعكس قولنا كل انسان حيوان** الى الموجبة الكلية يصير عكسه كل حيوان انسان فيلزم صدق الانسان على جميع افراد الحيوان وهو محال لان سلب الاخص واجب عن بعض افراد الاعم والالانقلب العموم الى المساواة

والثانی ذکر الدعوی الایجابی فذکرہ بقولہ **بل یلزم ان تنعکس جزئیة** ای ان الموجبة الکلیة یلزم ان تنعکس موجبة جزئیة

والثالث ذکر ثلاثة دلائل لاثبات هذه الدعوی الایجابیة فذکر الدلیل الاول بقوله **لانه اذا صدق قولنا کل انسان حیوان** هذا الدلیل هو المسمی بدلیل الافتراض وهو المذکور فی المتن وهو ان یفرض ذات الموضوع شیئا معینا ویحمل علیه وصف المحمول تارة ووصف الموضوع تارة اخری فیحصل مقدمتان علی صورة الشکل الثالث وینتج المطلوب مثلا نفرض ذات الموضوع زیدا ونحمل علیه وصف الحیوان تارة فیحصل زید حیوان مثلا وتارة وصف الانسان فیحصل زید انسان مرتب فنقول زید حیوان وزید انسان فینتج من الشکل الثالث الحیوان انسان وهی قضیة مهملة فی قوة الجزئیة ای بعض الحیوان انسان وهو المطلوب وذکر الدلیل الثانی بقوله **وایضا لو لم یصدق بعض الحیوان انسان** هذا الدلیل مسمی ببرهان العکس او بطریق العکس لیحصل ماینا قض الاصل مثلا اذا صدق کل انسان حیوان صدق بعض الحیوان انسان والا یصدق نقیضه اعنی لاشئ من الحیوان بانسان ونعکس الی لاشئ من الانسان بحیوان وقد کان الاصل کل انسان حیوان وهو مخالف له فهو باطل واذا بطل العکس بطل اصله اعنی لا شئ من الحیوان بانسان اذ بطلان العکس یوجب بطلان الاصل فیصدق نقیضه اعنی عکس الاصل ای بعض الحیوان انسان **وقال البعض** فی تشریح برهان العکس الدلیل الثانی هو

طريق العكس وهو مركب من القياسين لاول القياس الاقتراني الشرطي والثاني القياس الاستثنائي الرفعي **وتقريره هكذا** لو لم يصدق الموجبة الجزئية في عكس الموجبة الكلية لصدق نقيضها وكلما صدق نقيضها صدق عكس ذلك النقيض ينتج انه كلما لم يصدق الموجبة الجزئية صدق عكس نقيضها ثم يجعل هذه النتيجة مقدمة شرطية للقياس الثاني وهو القياس الاستثنائي الرفعي ويستثنى نقيض تالي هذه الشرطية بان يقال لكن صدق عكس نقيضها باطل ينتج فيكون عدم صدق الموجبة الجزئية باطلا فيكون صدقها حقا فثبت المطلوب **فالموجبة الجزئية** قولنا بعض الحيوان انسان ونقيضها سالبة كلية وهي لاشئ من الحيوان بانسان وعكس هذاالنقيض قولنا لا شئ من الانسان بحيوان فدليل الصغرى هو انه لولم يصدق نقيض الموجبة الجزئية عند عدم صدقها لزم ارتفاع النقيضين واما دليل الكبرى فلان عكس الشئ يكون لازما مع ذلك الشئ واما الملازمة في المقدمة الشرطية للقياس الثاني فهي نتيجة القياس الاول فلاحاجة الى اقامة الدليل عليها واما بطلان عكس النقيض فلانه مناف لا صل القضية **وقال البعض** في تشريحه الثاني يسمى بطريق العكس حاصله ان المدعى ثابت والا فيلزم الخلف والتالي باطل فالمقدم مثله **اما وجه الملازمة** فلانه لو لم يثبت المدعى لثبت نقيضه وكلما صدق نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان صدق عكسه ايضا وهو قولنا لا شئ من الانسان بحيوان لان عكس السالبة الكلية سالبة كلية وانما قلنا صدق

عكسه ايضا لان صدق الاصل يستلزم صدق العكس فلامحالة يصدق العكس ايضا وهو مناف لاصل القضية هذا خلف وانما عبر الشارح عن هذه السالبة الكلية التى هى العكس بالسالبة الجزئية اى بقوله فيصدق بعض الحيوان ليس بانسان مع ان السالبة الكلية تنعكس كنفسها اى سالبة كلية لان السالبة الجزئية نقيض صريح للموجبة الكلية التى هى الاصل **قوله هذا خلف** بالفتح اى باطل والضم غلط فى المنتخب خلف بالفتح سخن تباه وخطاء، وذكر الدليل الثالث بقوله **ولوضم النقيض اعنى لاشئ من الحيوان بانسان** هذا الدليل مسمى بدليل الخلف وبرهان الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا **فيرد** ويقال هل جاء هذا المحال من الصورة او من المادة فنقول ليس من الصورة لانها شكل اول صحيح الصورة ولا من الصغرى لانها مفروضة الصدق فتعين ان يكون من الكبرى وهى نقيض العكس فهو باطل لانه مستلزم للمحال اعنى سلب الشئ عن نفسه فيصدق العكس وهو المطلوب مثلا اذا صدق كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان والا فيصدق لاشئ من الحيوان بانسان لانه نقيضه ونضم هذاالنقيض مع الاصل المفروض الصدق على هيئة الشكل الاول لينتج محالا هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان فينتج من الضرب الثانى للشكل الاول لا شئ من الانسان بانسان وهذا سلب الشئ عن نفسه وهو محال وهذا المحال ليس بلازم من الصورة لانها شكل اول صحيح الصورة ولا من الصغرى لانها اصل مفروض

الصدق فثبت انه لازم من الکبری وهی فاسدة وهی نقیض العکس فبطل النقیض وصدق العکس لئلایلزم ارتفاع النقیضین **وانما سمی** دلیل الافتراض به لان فیه فرض الموضوع شیئامعیناوسمی طریق العکس به لان فیه اثبات المدعی بابطال عکس نقیضه وسمی برهان الخلف به لان الخلف یقال للابطلال وفیه ایضا اثبات المدعی بابطال نقیضه ولا یشترط الطرد والعکس فی الاسامی هکذا قالواهذا هو التقریر الوافی فاغتنمه

والرابع بیان عکس الموجبة الجزئیة مع ایراد الحجتین علیه حوالة فبیّنه بقوله **والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية** واورد الحجتین علیه بقوله **بالحجتين المذكورتين في انعكاس الموجبة الكلية** فی مصداق الحجتین فی قوله بالحجتین المذکور تین ثلاثة احتمالات **احدها** ان یکون مصداقهمادلیل العکس ودلیل الخلف ولم یعتبر دلیل الافتراض لانه لیس بحجة قویة لانه قیاس من الشکل الثالث وبیان انتاجه موقوف علی عکس الصغری کماسیأتی ان شاء الله العزیز فلو بین العکس بالافتراض لزم الدور مع ان الشکل الثالث نظری الانتاج بخلاف العکس والخلف فان مرجعهما الی الشکل الاول البدیهی انتاجه فلذالم یعتبره **وثانيها** ان یراد بالحجتین حجة المصنف وحجة الشارح فحجة المصنف هو دلیل الافتراض وحجة الشارح هودلیل العکس ودلیل الخلف **واعترض عليه** ان للشارح حجتین لاحجة واحدة فالحجج ههناثلثة احدها

حجة المصنف ولاثنان حجتا الشارح فلا يصح قوله الحجتين على صيغة المثنى ؟ **واجيب عنه** بان دليل العكس ودليل الخلف حجة واحدة لاشتراكهما في اخذ النقيض وابطاله وان اختلفا في وجه الابطال **وثانيا** ان يراد بالحجتين حجة النفي اى حجة الدعوى السالبية وحجة الاثبات اى حجة الدعوى الايجابية وحجة الاثبات شاملة للدلائل الثلاثة من دليل الافتراض ودليل العكس ودليل الخلف وهذا الاحتمال الاخير هو الظاهر

قــــــــــــــــــــوله

اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية

من ههنا الى المتن الاتى غرضان

الاول ايراد المدعى المذكور فى المتن فاورده بقوله **السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية** هذا هو المدعى المذكور فى المتن فاعاده ليثبت بالدليل

والثانى ايراد الدليلين على المدعى واورد على هذا المدعى دليلين اى دليل العكس ودليل الخلف ولم يقم عليه دليل الافتراض لانه يستدعى وجود الموضوع ووجود الموضوع فى السوالب ليس بشرط فاورد الدليل الاول الذى هو دليل العكس بقوله **لانه اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر** صدق لاشئ من الحجر بانسان والا يصدق نقيضه وهو بعض الحجر

انسان وينعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وهونقيض الاصل لانه قد كان الاصل لا شئ من الانسان بحجر وهو باطل فيبطل بعض الحجر انسان لماعرفت فيصدق العكس وهو المطلوب واورد الدليل الثانى الذى هودليل الخلف بقوله **ولوجعل النقيض اعنى بعض الحجر انسان** صغرى والاصل كبرى هكذا بعض الحجرانسان فلا شئ من الانسان بحجر ينتج من الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر وهو محال

قوله

اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس

من ههنا الى المتن الاتى خمسة اغراض

الاول ايراد المدعى الصريحى فان فى المتن دعوى صريحى وهو ان عكس السالبة الجزئية لا يجئ سالبة جزئية ودعوى ضمنى وهو ان السالبة الجزئية قد تنعكس الى السالبة الجزئية فاورده بقوله **السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس** اى ان السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس الى السالبة الجزئية

والثانى ايراد الدليل على المدعى الصريحى فاورده عليه بقوله **لانه اذاكان الموضوع اعم من المحمول** حاصل الدليل انه لو كان انعكاس السالبة الجزئية الى السالبة الجزئية لكان ذلك الانعكاس ثابتا فى جميع

المواد والامثال لكن التالى باطل فالمقدم مثله فى البطلان **اما وجه الملازمة** فلان العكس عبارة عما يكون لازما مع الشئ ولا ينفك عنه فى مادة من المواد **واما وجه بطلان التالى** فبهو ان البعض من المواد والامثال قولنا بعض الحيوان ليس بانسان (اى كان الموضوع اعم من المحمول كما فى المثال المذكور فان الحيوان اعم من الانسان) فهذه السالبة الجزئية صادقة لان الموضوع اعم من المحمول ويصح سلب الاخص عن بعض افراد الاعم ولا يصدق عكسها سالبة جزئية وهو بعض الانسان ليس بحيوان والا لزم سلب الاعم من بعض افراد الاخص وهذا باطل لاستلزامه وجود الاخص بدون الاعم ففى كل مادة ومثال يكون الموضوع اعم من المحمول تصدق السالبة الجزئية هناك ولا يصدق عكسها

والثالث ذكر المدعى الضمنى فذكره بقوله **ولكن يصدق العكس فى بعض المواد** حاصله انه قد ينعكس السالبة الجزئية الى مثلها فى بعض المواد وهو اذا كان بين الموضوع والمحمول مباينة كلية كالانسان والحجر او كان بينهما عموم وخصوص من وجه كالابيض والحيوان

والرابع ايراد المثال للمدعى الضمنى فاورده له بقوله **مثل لا يصدق بعض الانسان ليس بحجر** يصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان

والخامس تأييد المدعى الضمنى فايده بقوله **ولهذا قيد قوله ولا عكس لها بقوله لزوما اى كليا** اى لصدق العكس فى بعض المواد لا كلها

زاد قوله لزوما تنصيصا على ان الصدق فى بعضها ليس بعكس اصطلاحا **فلايرد** انه يفهم من قول المصنف **لزوما** ان العكس للسالبة الجزئية يكون موجودا فى بعض المواد ولا يكون موجودا فى البعض الاخر مع ان العكس فى الاصطلاح ما يكون صادقا ولازما فى جميع المواد وما يكون فى بعض المواد لا يسمى عكسا اصطلاحا لان مراده من قوله لزوما هو التنبيه على ان الصادق فى بعض المواد ليس عكسا اصطلاحا وليس مراده انه عكس ولكنه ليس بلازم **فانقيل** ان الموجبة الكلية والسالبة الجزئية سيان فى الانعكاس فكما ان السالبة الجزئية تنعكس فى بعض المواد ولا تنعكس فى البعض الاخر فكذا الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية فى بعض المواد ولاتنعكس الى الموجبة الكلية فى البعض الاخر فما الوجه للمصنف حيث قيد انعكاس السالبة الجزئية بقيد لزوما ولم يقيد انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية بقيد لزوما ؟ **قلنا** الوجه لذلك هو ان انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية قليل جدا واما انعكاس السالبة الجزئية الى السالبة الجزئية فكثير جدا فلذا ذكر قيد لزوما فى السالبة الجزئية دون الموجبة الكلية **فانقيل** ان المصنف والشارح تعرضا الى ان السالبة الجزئية لاتنعكس الى سالبة جزئية ولم يتعرضا الى ان السالبة الجزئية لاتنعكس الى سالبة كلية مع ان السالبة الجزئية كما لاتنعكس الى سالبة جزئية فكذا لک لاتنعكس الى سالبة كلية ؟ **قلنا** وجه عدم التعرض الى انها لا تنعكس الى سالبة كلية هو ان عدم الانعكاس الى

السالبة الكلية يعلم من عدم الانعكاس الى السالبة الجزئية عدم الانعكاس الى السالبة الكلية لانه لما لم يصح فى عكسها السالبة الجزئية فالسالبة الكلية او لى بان لا تصح فى عكسها لانه هنا ك يلزم سلب الاعم من جميع افراد الاخص **اعلم ان ههنا ثمانية احتمالات** الاول ان ينعكس الموجبة الكلية الى موجبة جزئية والثانى ان ينعكس الموجبة الجزئية الى موجبة جزئية والثالث ان ينعكس السالبة الكلية الى سالبة كلية وهذه الاحتمالات عكوس مطردة اصطلاحية منطقية فان البحث فى المنطق انما هو من المطرد والرابع ان ينعكس الموجبة الكلية الى موجبة كلية والخامس ان ينعكس الموجبة الجزئية الى موجبة كلية والسادس ان ينعكس السالبة الكلية الى سالبة جزئية والسابع ان ينعكس السالبة الجزئية الى سالبة جزئية والثامن ان ينعكس السالبة الجزئية الى سالبة كلية وهذه الاحتمالات الخمسة عكوس غير مطردة لغوية فان اهل اللغة يعتبرون الى المطرد والى غير المطرد والعكس المنطقى اخص مطلقا من العكس اللغوى بحسب التحقق ومادة اجتماع العكس المنطقى مع العكس اللغوى مثل قولنا بعض الحيوان انسان فى عكس قولنا كل انسان حيوان ومادة افتراق العكس اللغوى عن العكس المنطقى مثل قولنا كل انسان نا طق فى عكس قولنا كل ناطق انسان وشراح هذه الرسالة ساكتون عن بيان هذه الاحتمالات الثمانية وعن بيان النسبة بين العكس المنطقى وبين العكس اللغوى مع ان بيان هذه الاحتمالات الثمانية انما

هو الزم ما لزم ههنا حتى يتميز العكس الميزانى عن العكس اللغوى كمال التميز

قـــــــــــــــــوله

اقول المقصدالاعلى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس

من ههنا الى المتن الاتى احد عشرغرضا

الاول بيان ان القياس اشرف المقصدين من علم المنطق لان المقصود فى علم المنطق هو القول الشارح والقياس والقياس اشرفهما مع ايراد الدليل على ان القياس اشرفهما فبيّنه بقوله **المقصد الاعلى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس** واورد الدليل على اشرفية القياس بقوله **لان الغرض الاصلى من علم المنطق** حاصله ان الغرض الاصلى من المنطق هو تحصيل المجهولات والمجهول اماتصورى والموصل اليه هو القول الشارح واماتصديقى والموصل اليه القياس لكن الموصل الى المجهول التصديقى اولى لانه موصل الى ماهو اشرف من التصورات لان التصديق مقصود والتصورات تميهدله وآلات لحصوله فيكون القياس هو المقصد الاعلى **ولان** مبنى العقائد الاسلامية كلها على التصديق نحو الله موجود ومحمد صلى الله عليه وسلم نبى والميزان حق وغيرها **ثم القياس** فى اللغة المساواة كما يقال قاس النعل بالنعل اى ساوى النعل بالنعل وفى

الاصطلاح هو ما ذكره المصنف والمناسبة بين المعنيين هو ان القياس الاصطلاحی يجعل النتيجة مساوية مع المقدمتين فی المعلومية لان المقدمتين تكونان معلومتين ثم بواسطة القياس تصير النتيجة ايضا معلومة فالقياس سبب المساواة فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب او يقال ان القياس انما سمی بالقياس لانه فی اللغة هو المساواة وفيه تكون النتيجة مساوية للمقدمتين فی الصدق والكذب فلهذا سمی بالقياس

والثانی تقسيم القياس الی المعقول والملفوظ فقسّمه اليهما بقوله **وهو عندهم عبارة عن المؤلف المعقول** لانه الموصل بالذات والضروری فی جميع الاوقات بخلاف المؤلف الملفوظ فان ايصاله الی المجهول بواسطة المعقول مع ان الحاجة اليه انما هو بالنظر الی الغير **لكن قد يطلق علی المؤلف الملفوظ لدلالته علی المعقول** هذا صريح فی ان القياس حقيقة فی المعقول ومجاز فی الملفوظ علی قياس اطلاق القضية علی المعقولة والملفوظة صرح به فی شرح الطوالع وغيره ولكن كلامه فی حواشی الرسالة يشعر بانه حقيقة فيهما حيث قال والثانی انما سمی قياسا لدلالته علی المعقول الا ان يوافق بينهما بالحمل علی الاشتراك فی هذا المقام او بحمل التسمية علی التسمية المجازية والله سبحانه وتعالی اعلم وعمله اتم واحكم **فالقياس** علی قسمين احدهما قياس

معقول وهو عبارة عن القياس الذى يكون مركبا من القضايا المعقولة وثانيهما قياس ملفوظ وهو عبارة عن القياس الذى يكون مركبا من القضايا الملفوظة ويسمى هذا قياسا مسموعا ايضا

والثالث دفع اعتراضين مقدرين **حاصل الاعتراض الاول** ان تعريف القياس لا يكون جامعا لافراده لان القياس على نوعين ملفوظ ومعقول وهذاالتعريف لا يصدق على القياس المعقول لان المذكور فى تعريف القياس القول وهو مختص بالقول الملفوظ والمركب الملفوظ فلا يكون القياس المعقول قولا فدفعه بقوله **وتعريف المصنف للقياس بالقول المؤلف** حاصل الدفع انا لانسلم عدم صدق التعريف المذكور على القياس المعقول بل يصدق عليه لان القول كمايطلق على الملفوظ فكذلك يطلق على المعقول وليس بمختص بالملفوظ فيصدق التعريف على المعقول **وحاصل الاعتراض الثانى** ان هذاالتعريف لا يكون جامعا لافراده لانه لا يصدق على القياس الملفوظ لان المذكور فى التعريف هو اللزوم بان يكون القول الثانى لازما من القول الاول واللزوم فى القياس المعقول موجود لان تعقل القضايا مستلزم لتعقل النتيجة وهو فى القياس الملفوظ غير موجود لانه لا يلزم من تلفظ القضاياتعقل النتيجة ولاتلفظ النتيجة فدفعه بهذا القول خصوصا بقوله **واستلزامه للقول الاخرباعتبارانه دال على المركب المعقول** حاصل الدفع ان اللزوم المذكور اعم من ان

یکون بالذات او بالواسطة وفی القیاس الملفوظ ان لم یکن موجودا بالذات لکنه موجود بالواسطة لان القیاس الملفوظ دال علی القیاس المعقول واللزوم فیه موجود بالذات وفی القیاس الملفوظ بواسطته لانه دال علیه

والرابع تفریع علی الدفع المذکور ففرّع علیه بقوله **فعلی کل تقدیر المرادمن القول الاخر المرکب المعقول** لان التلفظ بالنتیجة لا یلزم من التلفظ بالاقوال ولا من تعقل معانیها بل اللازم علی التقدیرین هو تعقل النتیجة اما من الاقوال المعقولة فظاهر واما من الاقوال الملفوظة فلان التلفظ بالاقوال یستلزم تعقل معانیها بالنسبة الی العالم بالوضع وتعقل معانیها علی تقدیر التسلیم یستلزم تعقل النتیجة

والخامس دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان ذکر مؤلف بعد ذکر قول مستدرک لان القول هو المؤلف بعینه فالاولی ان یقال قول من اقوال فدفعه بقوله **وذکر المؤلف لیتعلق به قوله من اقوال** حاصل الدفع انا لانسلم لزوم الاستدراک لان ذکر قوله مؤلف انما هو لتیعلق به الظرف وهو قوله من اقوال لان القول ههنا بمعنی ما یدل جزء لفظه علی جزء معناه فیکون اسما جامدا فلا یتعلق به حرف الجر اعنی من اقوال فزاد قوله مؤلف لیتعلق به حرف الجر **والجواب الثانی عنه** لوقال هکذا قول من اقوال لتوهم انه قول واحد من بین الاقوال وقضیة من افراد القضایا فتوهم

خلاف المقصود فلدفع هذاالتوهم زادقوله مؤلف **فانقلت** المؤلف والمركب بمعنى واحد فلم قال مؤلف ولم يقل مركب ؟ **قلت** لانسلم انهما بمعنى واحد كيف والمؤلف اخص من المركب لان المولف ما يكون بين اجزائه الفة ونسبة والمركب والقياس من قبيل الاول دون الثانى ولو سلم فهذا السؤال من قبيل تعيين الطريق وهو ليس من الوظائف الموجهة

والسادس دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان تعريف القياس لايكون جامعا لافراده لخروج بعض افراده عنه وهو القياس المركب من المقدمتين المسمى بالقياس البسيط لان المذكور فى التعريف اقوال بصيغة الجمع واقل الجمع ثلاثة فالواجب فى القياس ان يكون مركبا من ثلاثة قضايافصاعدا فيخرج القياس المركب من القضيتين والمقدمتين فدفعه بقوله **والمراد الاقوال مافوق الواحد** حاصل الدفع ان هذا انما يرد لوكان المراد من الجمع معناه الاصطلاحى وليس كذلك بل المراد منه المعنى اللغوى وهو مافوق الواحد لان هذا جمع مستعمل فى تعريفات هذاالفن وكل جمع شانه كذا فالمرادبه مافوق الواحد فاذاكان المراد به مافوق الواحد فيشمل القسمين اعنى البسيط والمركب اذ: المشهور ان القياس قسمان بسيط ومركب فالبسيط مايتركب من قضيتين ومقدمتين فقط كامثلة المتن والمركب مايتركب من ثلثة فمافوقهاسواء كان موصول النتائج او مفصولها وانما قلنا المشهور لان التحقيق ان القياس لا يتركب من اكثر من قولين وما يتركب صورة من اكثر من قولين فهو فى الحقيقة

اقيسة متعددة لا قياس واحد فالمركب من الثلاثة قياسان ومن الاربعة اقيسة ثلثة ومن الخمسة اقيسة اربعة وهكذا وعلى هذاالتحقيق فالجمع بمعنى التثنية لا غير من قبيل فقد صغت قلوبكما

والسابع تفريع على ذكر الاقوال او على قوله المراد بالاقوال ما فوق الواحد ففرّع عليه بقوله **فلايكون القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها قياسا** حاصله انه لما كان المراد بالجمع هو الجمع اللغوى خرج عن تعريف القياس القضية المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها نحو كل انسان حيوان فانه مستلزم لبعض الحيوان انسان او كل لا حيوان لا انسان **فانقيل** ان الاحتراز عن القضية الواحدة المذكورة صحيح اذا كانت بسيطة واما اذاكانت مركبة مثل كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لادائما اى لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل فلا يصح الاحتراز عنها لانها يصدق عليه انها مركبة من اقوال ويلزم عنها قول اخر وهو العكس ؟ **قلنا** ان المراد من الاقوال فى تعريف القياس هى القضايا الصريحة وفى القضية المركبةلا يكون الجزء الثانى صريحا **فانقيل** ان التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيدخل فيه القضية المركبة عند التصريح بجزئيها ؟ **قلنا** الكلام انما هو فى اخراج القضية الواحدة وعند التصريح بجزئيها لا يكون قضية واحدة بل قضيتان **ولكن يردعليه** انه لا يضر المعترض لان مقصوده هو عدم مانعية التعريف عن دخول الغير سواء

كان ذلك الغير قضية واحدة او قضيتين **واجيب عنه** بان هذه الصورة تخرج عن التعريف بقوله لزم عنها لان المراد من اللزوم هو اللزوم بطريق النظر والاكتساب والعكس وان كان لازما مع القضيتين ولكن ليس ذلك بطريق النظر والاكتساب والقرينة على ان المراد من اللزوم هو اللزوم بطريق النظر والاكتساب هى المقام

والثامن دفع اعتراض حاصل الاعتراض ان المصنف لم زاد فى التعريف قوله متى سلمت ولم يكتف بقوله من اقوال لزم عنها آه فدفعه بقوله **وقوله متى سلمت اشارة الى ان مقدمات القياس** حاصل الدفع انما زاد قوله متى سلمت ليشمل تعريف القياس القياس الصادق المقدمات والكاذب المقدمات مثال الصادق معلوم ومثال الكاذب نحو الانسان حجر وكل حجر جماد ينتج الانسان جماد فان مقدمتيه كاذبتان لكن لو سلمتا لزم عنهما قول اخروهوالانسان جمادوالحكم بالكذب على مجموع المقدمتين والافالثانية صادقة

والتاسع بيان فائدة قوله لذاتها فبينها بقوله **وقوله لذاتها احترازعما يستلزم قولا اخر لا لذاته** حاصله ان فائدة قوله لذاتها احتراز عن قياس المساوات لانه لا يلزم عن مقدما تها لذاتها قول اخر اى النتيجة بل يلزم القول عنها بواسطة مقدمة اجنبية وقياس المساواة عبارة عن القياس الذى يكون مركبا من قضيتين ويكون متعلق محمول المقدمة الاولى

موضوعا لمقدمة ثانية مثلا (أ) مساو لـ (ب) و(ب) مساو لـ(ج) ف (أ) مساو لـ(ج) (الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحک ينتج الانسان مساو للضاحک) فالمحمول فى المقدمة الاولى هو مساو ومتعلقه ب لان الظرف وهو لب متعلق بمساو وقد وقع ب موضوعا فى المقدمة الثانية فهذا القياس وان ينتج ان أمساو لج ولكن هذاالانتاج ليس لذات المقدمتين بل بواسطة المقدمة الاجنبية وهى قولنا مساوى مساوى الشئ مساولذلک الشئ **والدليل** على ان الانتاج لهذه المقدمة الاجنبية لا لذاتها هو انه اذا وجدت هذه المقدمة يكون الانتاج موجود او اذا لم تكن هذه المقدمة موجودة لايكون الانتاج ايضا موجودا كما يقال الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق فانه لا ينتج ان الانسان مباين لناطق لعدم وجود المقدمة الاجنبية ههنا لانه لا يلزم ان يكون مباين مباين الشئ مباينا لذلک الشئ **وانمايقال** لهذاالقياس قياس المساواة لا جل مساواة موضوعى مقدمتيه فى المحمول بان كان المحمول فى كل واحد ة منهما امراواحدا وذلک فى جميع المواد اولا جل اعتبار المساواة فى محمول مقدمتيه فى بعض الافراد **فانقلت** اذا خرج قياس المساواة من التعريف لا يكون التعريف جامعا لافراده لانه من افراد القياس كما يظهر من اسمه ؟ **قلت** لانسلم انه من افراد القياس وتسميته قياسا مجاز على طريق الاستعارة المصرحة لانه مشابه للقياس فى الصورة والمعرف هو القياس الحقيقى فلا يضرخروجه من التعريف بل يجب الخروج والا لزم ان يكون

التعریف اعم **اثلم ان المقدمة الاجنبية** تكون دائما كبرى للنتيجة الحاصلة من القياس الاول فينتج المطلوب فعلم منه ان قياس المساواة مركب دائما لا بسيط مثلا ان أمساو لب وب مساو لج قياس اول ينتج ان أ مساو للمساوى لج فنجعل هذه النتيجة صغرى والمقدمة الاجنبية كبرى هكذا أ مساو للمساوى لج وكل مساو للمساوى لج فهو مساو لج فأ مساو لج **فانقلت** ما الفرق بين قياس المساواة وبين القياس الغير المتعارف ؟ **قلت** الفرق بينهما انه ان اتحد المحمولان فقياس مساواة كما سبق مثلا وان تغايرا فقياس غير متعارف مثل أ مساو لب وب مساو لج فينتج ان أ مساو لج فهذا قياس قطعی الانتاج بلا احتياج الى مقدمة اجنبية وينعقد منه الاشكال الاربعة

والعاشر دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان تعريف القياس صادق على كل مقدمتين وقضيتين كيف كانتا نحو زيد قائم وعمرو قاعد فان ـــ عنهما مستلزم لاحدهما فدفعه بقوله **وقوله قول اخرای مغاير لكل واحدمن القولين** حاصل الدفع ان الاخر فی قوله قول اخر بمعنى مغاير ای يكون القول الثانی الذی هو النتيجة مغايرا لكل واحد من المقدمتين من الصغرى والكبرى فلا يرد مايرد لان فی الصورة المذكورة فی الاعتراض المقدمة الواحدة لا تكون مغايرة عن المقدمتين

الحادی عشر دفع اعتراض مقدر اخر حاصل الاعتراض ان المصنف لم عدل من المقدمات الى الاقوال حيث قال قول مؤلف من اقوال ولم يقل من

مقدمات فدفعه بقوله **وعدل عن المقدمتين الى القولين لئلايلزم الدور** حاصل الدفع انه على تقدير ذكر المقدمات او المقدمتين بدل الاقوال يلزم الدورلان المناطقة عرفوا المقدمة بما وقعت جزء القياس والقياس مأخوذ فی تعريف المقدمة فمعرفة المقدمة موقوفة على معرفة القياس لانه جزء تعريفها ولو اخذ المقدمة فی تعريف القياس يكون معرفة القياس موقوفة على معرفة المقدمة وماهذا الادور ولذا عدل عن المقدمات او المقدمتين الى الاقوال **فانقلت** انا لانسلم ان فی كلام المصنف عدولا عن المقدمتين الى القولين لان فيه عدولا من المقدمات الى الاقوال لان المذكور فی التعريف لفظ اقوال ؟ **قلنا** هذا مبنی على ما فی نفس الامر وهو ان كل قياس يكون مركبا من المقدمتين فقط وما هو مركب من ثلث مقدمات فصاعدا فهو فی الاصل قياسان لا قياس واحد **فانقلت** لم لم يقل من القضايا مع ان القياس مركب منها لا من الاقوال التی هی اعم منها لان القول هو المركب مطلقا سواء كان تاما او ناقصا؟ **قلت** نعم وان كان القول اعم من القضية لكن المراد به ههنا ما يرادف القضية بقرينة ما يعده من التسليم واللزوم فتدبر **فانقيل** ان ذكر اللزوم بعد قوله متى سلمت مستدرك لانه يفيد مفاده ؟ **واجيب عنه** بان ذكره تنصيص على كون الشرطية لزومية **اعلم ان استلزام الدليل للنتيجة** بطريق جرى العادة عند اهل السنة والجماعة بمعنى ان عادة الله تعالى جرت بخلق العلم للنتيجة عند النظر الصحيح واستحضار مقدمات القياس على الشرائط المعتبرة ولو

شاء الله تعالى لم يخلقه **وعند** الحكماء انه بطريق الاعداد والاضطرار عند النظر الصحيح **وعند** المعتزلة بطريق التوليد بمعنى ان ترتيب المقدمات فعل المستدل بالمباشرة واستلزام النتيجة اثر مترتب على فعله فتكون فعلا بالتوليد **وعند الامام الرازى** انه بطريق اللزوم **واعلم ان المراد** من القول الاخر النتيجة لكن هذاالقول الاخر يسمى قبل الشروع فى الاستدلال دعوى وبعد الشروع فيه وقبل تحصيله يسمى مطلوبا وبعد تكميل الاستدلال يسمى نتيجة **ومن لطائف التعريف** اشتماله على العلل الاربعة اعنى العلة الفاعلية والعلة الصورية والعلة المادية والعلة الغائية والعلة الفاعلية ما يؤثر فى الشئ والعلة الصورية مايحصل به الشئ بالفعل والعلة المادية ما يحصل به الشئ بالقوة والعلة الغائية اول الفكر اخر العمل **وقوله مؤلف** ههنا يدل على العلة الفاعلية للقياس التى هو القوة العاقلة بطريق الالتزام لان كل مؤلف بفتح اللام لا بدله من المؤلف بكسر اللام **وكذا يدل** قوله مؤلف على العلة الصورية للقياس التى هى الهيئة التأليفية من اقتران الصغرى الى الكبرى فى القياس الاقترانى ومن مقارنته المقدمة الشرطية الى المقدمة الاستثنائية فى القياس الاستثنائى بطريق المطابقة **وقوله من اقوال** يدل على العلة المادية للقياس بطريق المطابقة لان العلم المادية للقياس هى الصغرى والكبرى فى الاقترانى والمقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية فى الاستثنائى **وقوله لزم عنها** لذاتها قول اخر يدل على العلة الغائية للقياس بطريق

المطابقة لان النتيجة فيه اول الفكر اخر العمل والقول الاخر عبارة عن النتيجة كما عرفت فظهر اشتمال تعريف القياس على العلل الاربعة فخذ هذه المباحث وكن من الشاكرين فان امثالها من سوانح الزمان وكثيرا ما يبخل الزمان بها على اذهان الانسان

﴿قوله﴾

﴿اقول القياس اماقترانى وهو ما لايكون النتيجة﴾

من هدهنا الى المتن الاتي تسعة اغراض

الاول تقسيم القياس الى قسمين اقترانى واستثنائى فقسّمه اليهما بقوله **القياس اما اقترانى اما استثنائى** حاصله ان القياس على قسمين احدهما اقترانى وثانيهما استثنائى **وانما قدم** الاقترانى مع ان مفهومه عدمى ومفهوم الاستثنائى وجودى كما سيأتى لان الاقترانى هو الاكثر الشائع فى الاستعمال اولعمومه لانه يتركب من الحمليات والشرطيات عند المحققين بخلاف الاستثنائي

والثاني تعريف القياس الاقتراني فعرّفه بقوله **وهو ما لايكون النتيجة اونقيضها مذكورا فيه بالفعل** المرادمن الذكر ما هو الاعم من اللسانى والقلبى ليشمل القياس الملفوظ والمعقول

والثالث ايراد مثال للقياس الاقترانى فاورده بقوله **كقولنا كل جسم** وهو ما يقبل الانقسام طولا وعرضا وعمقا **مؤلف** وقدعرفت معناه **وكل مؤلف**

محدث ای بالزمان وهو ما لعدمه سبق وتقدم على وجوده زمانا او بالذات وهو ما لعدمه سبق وتقدم وجوده ذاتا بمعنى احتياج المتأخر للمتقدم كتقدم الذات على الصفات فى البارى تعالى وهو الملايم هنا**فكل جسم محدث** وهذه النتيجة ليست بمذكورة بالفعل فى القياس نفسها ولانقيضها بل بالمادة كما لا يخفى فتعين ان هذا القياس من الضرب الاول من الشكل الاول لكون الحد الاوسط وهو قوله مؤلف ههنا موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى

والرابع ايراد تعريف القياس الاستثنائى فعرّفه بقوله **وهو مايكون النتيجة او نقيضها مذكور فيه بالفعل** هذا تعريف وجودى

والخامس ايراد مثال للقياس الاستثنائى فاورده له بقوله **نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود** فان النتيجة فيه اعنى النهار موجود مذكورة فى القياس بصورة فالمقدمة الاولى اعنى ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مقدمة شرطية وقولنا لكن الشمس طالعة مقدمة واضعة فالمراد بالواضعة استثناء عين المقدم والمركب من المقدمتين قياس استثنائي **اولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة** فان نقيض النتيجة مذكور فى القياس بالفعل اعنى الشمس طالعة فقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مقدمة شرطية وقولنا لكن النهار ليس بموجود مقدمة رافعة والمراد بالرافعة استثناء نقيض التالى والمركب من المقدمتين قياس استثنائى

والسادس بيان وجه تسمية كل واحد من الاقتراني والاستثنائي باسمه فبيّن وجه تسمية الاقتراني بالاقتراني بقوله **وانما سمى الاول اقترانيا لكون حدود القياس** حاصله انما سمى هذا القياس بالاقتراني لان معناه المنسوب الى الاقتران وفى هذا القياس ايضا الحدود الثلاثة اى الاصغر والاكبر والاوسط مقترنة لم يتوسط بينها حرف الاستثناء **اولانه** جمع المقدمتان فيه بحرف دال على الاقتران والاجتماع بخلاف الاستثنائي فانه فرق بحرف الاستثناء وبيّن وجه تسمية الاستثنائي بالاستثنائي بقوله **وسمى الثانى استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء** حاصله انما سمى هذا القياس بالاستثنائي لان معناه المنسوب الى الاستثناء وهذا القياس مشتمل على حرف الاستثناء وهو لكن فعده المنطقيون من حروف الاستثناء حقيقة لان نظرهم الى المعانى بخلاف النحويين فانه عندهم من حروف الاستثناء مجازا لاحقيقة

والسابع دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض انه علم من تعريف القياس الاستثنائي وكذا من مثاله ان النتيجة او نقيضها يكون مذكورا فى القياس وهذا ينافى ماسبق فى هذه الصفحة من ان المراد من اخر فى قوله لذاتها قولا اخر هو المغاير يعنى ان النتيجة تكون مغايرة عن مقدمات القياس بان لاتكون النتيجة مذكورة فى القياس فدفعه بقوله **واشتمال القياس الاستثنائى على النتيجة** حاصل الدفع انالانسلم ان معنى المغايرة عدم ذكرها فى مقدمات القياس بل معناه ان مفهوم النتيجة يكون مغايرا

عن مفہوم المقدمتین وہذہ المغایرۃ لا ینافیہا ذکر النتیجۃ فی القیاس لان النتیجۃ حینئذ یکون جزء من احدی المقدمتین بان تکون مقدما لہا او تالیا لہا ولا شک ان مفہوم الجزء یکون مغایرا عن مفہوم الکل

والثامن دفع اعتراض مقدر اخر حاصل الاعتراض انہ لما کانت النتیجۃ جزء من احدی المقدمتین فلاتکون مغایرۃ عن تلک المقدمۃ لان المغایر عن الشئ ہومایمکن انفکاکہ عن ذلک الشئ ولا انفکاک بین الکل والجزء فعاد الاعتراض قہقریا فدفعہ بقولہ **لان للمغایر تفسیرین احدہما ما یمکن انفکاکہ** حاصل الدفع ان للمغایر تفسیرین احدہما ما یمکن انفکاکہ عن ذلک الشئ وثانیہما مالایکون لمفہوم منہ ہوالمفہوم عن الاخر والمراد من المغایرھہناہوالمعنی الثانی ولا شک ان المغایرۃ بہذا المعنی موجودۃ فی القیاس الاستثنائی لان الجزء مغایر من الکل بالمعنی الثانی وماذکرہ المعترض ہو المعنی الاول

والتاسع دفع اعتراض اخر مقدر حاصل الاعتراض انا لانسلم ان القیاس الاستثنائی مشتمل علی النتیجۃ بالفعل لان النتیجۃ لا تکون الاقضیۃ لاحتمالہا الصدق والکذب والمذکور فی القیاس ہو جزء الشرطیۃ ای المقدم او التالی وہو لا یکون قضیۃ لانہ لا بد فی القضیۃ من وجود الحکم ای النسبۃ التامۃ الخبریۃ ولا حکم بالفعل فی اجزاء الشرطیۃ لان الحکم فی الشرطیۃ بین الشرط والجزاء لافی الجزاء فقط فلاتکون النتیجۃ مذکورۃ فی القیاس الاستثنائی وکذا نقیضہا لانہ ایضا قضیۃ فدفعہ

بقوله ومعنى كون النتيجة بالفعل مذكورة فى القياس ان النتيجة باجزائها حاصل الدفع ان المراد من الاشتمال على النتيجة ان تكون النتيجة مذكورة فى القياس بمادتها وهيئتها التأليفية لا ان تكون مذكورة فيه مع الحكم

قوله

اقول المكرر بين مقدتى القياس يسمى حدا اوسط

من ههنا الى المتن الاتى ستة اغراض

الاول بيان اسامى اجزاء القياس مع بيان وجوه تسميتها بها فبيّنها بقوله **المكرر بين مقدمتى القياس يسمى حدا اوسط** هذا بيان اسم المكرر بين مقدمتى القياس بانه هو المسمى بالحد الاوسط والتكرير اعادة الشئ واحدة كانت اوكثيرة **لايقال** الحد الاوسط ليس بمكرر بين المقدمتين بل بين الموضوع والمحمول وبين المقدم والتالى فلا يصح قوله بين مقدمتى القياس بظاهره ؟ **لانانقول** فى الكلام مجاز حذفى اى بين طرفى مقدمتى القياس او مجاز مرسل بطريق ذكر الكل وارادة الجزء بان يراد من المقدمتين الطرفان **لتوسطه بين طرفى المقصود** هذا بيان وجه تسميته بالاوسط واما بالحد فلو قوعه فى نهاية الطرفين اولان الحد فى اللغة عبارة عن الطرف وهو ايضا يقع فى طرف فى الصغرى وفى الكبرى والمراد من الطرفين هما الاصغر والاكبر والمراد من المقصود النتيجة لانها مقصودة من القياس **فانقلت** التوسيط ليس الافى الشكل الاول والرابع

دون الثانی والثالث فالمناسب ان لا یسمی بالاوسط فی الثانی والثالث ؟
قلنا اولا هذا انما یرد لوکان المراد من التوسط هو الوقوع فی الوسط والامر لیس کذلک لان المراد انه واسطة وعلة لحکم الاکبر علی الاصغر وهو علة لذلک الحکم فی جمیع الاشکال **وقلنا ثانیا** انه یکفی فی وجه التسمیة وجوده فی البعض ولا یجب ان یکون موجودا فی الکل **وقلنا ثالثا** ان الاشکال الباقیة راجعة الی الشکل الاول فلا شکل الاهو فی الحقیقة حتی اقتصر ابن الحاجب علیه فی مختصر المنتهی فلا اشکال **واعلم** ان الغرض من الحد الاوسط ارتباط احدی المقدمتین بالاخری فلو لم یکرر بین المقدمتین لم یکن بینهما ارتباط ولم یکن النسبة فیهما لشئ واحد فلا جل ذلک کان اطراف مقدمتی القیاس اربعة فی اللفظ وثلاثة فی المعنی **وموضوع المطلوب یسمی حدا اصغر** هذا بیان اسم موضوع المطلوب بانه هو المسمی بالحد الاصغر **لانه فی الغالب یکون اخص** والاخص اقل افرادا فیکون اصغر هذا بیان وجه تسمیته بالحد الاصغر وانما سمی حدا لان الحد فی اللغة الطرف ولا شک ان الموضوع واقع فی طرف الصغری وانما سمی اصغر لان الاصغر عبارة عن اقل الاجزاء ولا شک ان الموضوع اقل الافراد غالبا لان المبتدأ ذات والخبر وصف وحال من احوالها وهو عام لان الوصف مفسر باسم دال علی ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها وانماقیل غالبا لانه یجوز ان یکون موضوع المطلوب مساویا للمحمول نحو کل انسان ناطق لکن الغالب ان یکون اخص منه نحو

الانسان حیوان **فانقیل** انه علی هذا ینبغی ان یسمی الموضوع بالاقل والمحمول بالاکثر لان المستعمل فی الافراد هو الاقل والاکثر دون الاصغر والاکبر لانهما یستعملان فی الکمیة والمقدار دون الافراد؟ **قلنا** هذه التسمیة مبنیة علی المجاز بان شبه قلیل الافراد بقلیل الاجزاء وکثیر الافراد بکثیر الاجزاء، فسمی المشبه باسم المشبه به **ومحموله یسمی اکبر** هذا بیان اسم محمول المطلوب بانه هو المسمی بالحد الاکبر **لانه لما کان اعم والاعم اکثر افرادا فیکون اکبر** هذا بیان وجه تسمیته بالحد الاکبر اما کونه حدا فلما مروا ما کونه اکبر فلکونه اکثر افرادا فی الغالب فیکون اکبر **فانقلت** هذه الاسامی وکذا الصغری والکبری صیغ تفضیل وهی مشروطة بالاستعمال باحد الاشیاء الثلاثة الالف واللام ومن والاضافة وههنا انتفی الکل فکیف یصح استعمالها ههنا ؟ **قلت** هذه الاسامی لیست بصیغ تفضیل ههنا بل اعلام فلا ضیر فی ترک الشروط ولو سلم فیجوز ان تکون کلمة من مقدرة کما فی (الله اکبر) لکن فیه ضعفا فتأمل حق التأمل **والمقدمة التی فیها الاصغر یسمی الصغری** هذا بیان اسم المقدمة التی فیه الاصغر بان اسمها هو الصغری والصغری فی اللغة عبارة عن ذات موصوفة بالصغارة وفی الاصطلاح عبارة عن المقدمة التی فیها الحد الاصغر واما تأنیث الصغری فلکونها صفة المقدمة وکذا تأنیث الکبری **لاشتمالها علی الاصغر** فهذا تسمیة شیٔ ای الکل باسم جزئه وهذا القول بیان وجه التسمیة بالصغری **والمقدمة التی فیها الاکبر یسمی الکبری** هذا بیان اسم المقدمة

التی فیها الاکبریان اسمها الکبری فالکبری فی اللغة عبارة عن ذات موصوفة بالکبر وفی الاصطلاح عبارة عن المقدمة التی فیها الاکبر فهذ؛ تسمیة الکل باسم الجزء **لاشتمالها علی الاکبر** هذا بیان وجه التسمیة بالکبری فالکبری صفة المقدمة **وههنا** شک قوی یستعجم حله علی کثیر من العلماء فضلا عن الطلباء وهو ان افعل التفضیل بمن مفرد مذکرا بدا کما فی الکافیة فعلی هذا لا یصح قولهم مقدمة صغری مؤنثا وکذا کبری **وحله** انه اذا عری المجرد عن التفضیل فالاکثر فیه عدم المطابقة حملا علی اغلب احواله وقد یطابق لخلوه عن مِنْ لفظا ومعنی وعلی هذا بیت ابی نواس - کان صغری وکبری الخ وقول العروضیین فاصلة صغری وکبری وفی حواشی السلم اعلم انه جری علی السنتهم ای اهل المنطق اصغر وصغری واکبر وکبری ولیس بلحن لانهم لا یریدون تفضیلا علی معنی من وانما یریدون معنی فاعل وفاعلة کما فی قول النحاة جملة صغری وجملة کبری وقول العروضیین فاصلة صغری وکبری **والهیئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط الخ** هذا بیان اسم الهیئة المذکورة بان اسمها شکل والشکل فی اللغة الهیئة التی تحصل من احاطة الحد الواحد او الحدود للمقدار وفی اصطلاح المنطق هیئة تحصل من اقتران الصغری للکبری شبه الهیئة المعنویة بالهیئة الحسیة ثم استعمل ما وضع للهیئة الحسیة فی الهیئة المعنویة علی طریق الاستعارة المصرحة الاصلیة کما فی رأیت اسدا فی الحمام ثم صار حقیقة عرفیة

والثانی بیان تعداد الاشکال بانها اربعة وبیان وجه حصر الاشکال فی الاربعة وفی بیان وجه حصر ها فی الاربعة تعریف کل واحد من الاشکال مع المثال فبیّن تعدادها بقوله **والاشکال اربعة** **فانقلت** لم قال والاشکال ولم یقل وهو مع ان المقام مقام الضمیر لسبق مرجعه بلا فاصلة ؟ **قلت** تنبیها علی التعدد فی الوهلة الاولی وبیّن وجه حصر ها فی الاربعة بقوله **لان الحد الاوسط انکان محمولا فی الصغری وموضوعا فی الکبری فهو الشکل الاول** هذا تعریف الشکل الاول **وانما** سمی بالاول لانه موافق مع الطبع لان الطبع یقضتی الانتقال من الاصغر الی الاوسط ومنه الی الاکبر وهذا الترتیب موجود فی الشکل الاول فقط دون باقی الاشکال **ولان** مقدمتیه باقیتان علی ما کانتاعلیه بمعنی انه لا یحتاج فیهما الی عکس وارتداد بخلاف مقدمات باقی الاشکال **ولانه** منتج للمحصورات الاربعة بخلاف باقی الاشکال فانها لاتکون منتجة للمحصورات الاربعة **نحو کل انسان حیوان وکل حیوان جسم فکل انسان جسم** هذا مثال الشکل الاول فالحیوان حد اوسط محمول فی الصغری وموضوع فی الکبری **وانکان محمولا فیهما فهو الشکل الثانی** هذا تعریف الشکل الثانی **وانما** سمی بالشکل الثانی لکونه مشابها بالشکل الاول فی اشرف المقدمتین وهی الصغری فان الحد الاوسط محمول فی الصغری فی الشکل الاول والثانی وانما کانت الصغری اشرف المقدمتین لانها تکون مشتملة علی الاصغر الذی هو موضوع النتیجة والاصغر اشرف لانه المقصود لانه موضوع المطلوب

والموضوع يكون مقصودا لانه يطلب لاجله المحمول ولان الموضوع ذات والمحمول وصف والذات اشرف من الوصف نحوكل انسان حيوان ولاشئ من الحجر بحيوان فلاشئ من الانسان بحجر هذا مثال الشكل الثانی فالحدالاوسط فيه الحيوان وهومحمول فی الصغرى والكبرى كلتيهما وانكان موضوعافيهما فهو الشكل الثالث هذاتعريف الشكل الثالث وانما سمی بالشكل الثالث لكونه مشابها بالشكل الاول فی اخس مقدمتيه وهی الكبرى فان الحد الاوسط موضوع فی الكبرى فی الشكل الاول والثالث وانما كانت الكبرى اخس مقدمتيه لاشتمالها على محمول المطلوب وهو اخس من موضوع المطلوب لكونه حالا من احواله نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق هذا مثال الشكل الثالث فالحد الاوسط وهو الانسان موضوع فی الصغرى والكبرى وانكان موضوعا فی الصغرى ومحمولا فی الكبرى فهو الشكل الرابع هذا تعريف الشكل الرابع وانما سمی هذا الشكل بالشكل الرابع لكونه فی غاية البعد عن الشكل الاول لانه على عكس الشكل الاول نحوكل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق هذا مثال الشكل الرابع فالحد الاوسط فيه هو الانسان ووقع موضوعا فی الصغرى ومحمولا فی الكبرى على عكس الشكل الاول

والثالث ايراد اعتراض وجواب عنه فاورد الاعتراض بقوله فان قلت فعلى ما ذكرتم لايتكررالاوسط الا فی الشكل الثانی والثالث حاصل

الاعتراض ان الاشکال لیست باربعة بل هی الاثنان لان الحدالاوسط لا یتکرر الا فی الشکل الثانی والثالث لان التکرار عبارة عن الاتحاد لفظا ومعنی وهذا الاتحاد موجود فی الشکل الثانی والثالث اما لفظا فظاهر واما معنی فلان الحد الاوسط یکون محمولا فی الصغری والکبری فی الشکل الثانی فیکون المراد من الحد الاوسط فی الصغری والکبری هو الوصف فیتکرر الحد الاوسط ویکون موضوعا فی الصغری والکبری فی الشکل الثالث فیکون المراد منه الذات فیهما فیتکرر الحد الاوسط واما فی الشکل الاول والرابع فالتکرار لیس بموجود لعدم وجود الاتحاد معنی وان وجد الاتحاد لفظااما عدم وجود الاتحاد فی الشکل الاول معنی فلان الحد الاوسط یکون فی الشکل الاول محمولا فی الصغری فیراد منه الوصف وموضوعا فی الکبری فیراد منه الذات فلم یوجد الاتحاد بحسب المعنی فی الشکل الاول واما عدم وجود الاتحاد معنی فی الشکل الرابع فلان الحد الاوسط یکون فی الشکل الرابع موضوعا فی الصغری فیراد منه الذات ومحمولا فی الکبری فیراد منه المحمول فلم یوجد الاتحاد بحسب المعنی فی الشکل الرابع واورد الجواب بقوله <u>**قلت عندوقوع الحد الاوسط محمولا**</u> حاصل الجوا ب ان الحد الاوسط هو عنوان الموضوع والمحمول بمعنی ان ذات الموضوع یصدق علیه هذاالمفهوم مع قطع النظر عن ان المراد هو الذات او الوصف او المفهوم والعنوان مکرر فی جمیع الاشکال وان اریدمن العنوان امر واحد فی الصغری والکبری فی الشکل الثانی

والثالث ولا يكون المراد منه امرا واحدا فى الشكل الاول والرابع بل يكون المراد منه امرين الذات والوصف فلايرد ما يرد

والرابع بيان وجه نزول كل شكل فى مرتبته اى وجه نزول الشكل الاول فى المرتبة الاولى والشكل الثانى فى المرتبة الثانية والثالث فى الثالثة والرابع فى الرابعة فبيّنه بقوله **واقرب الاشكال هو الشكل الاول لانه على النظم الطبيعى الخ** حاصل هذا قدمر فلا نعيده لئلا يلزم الملال

الخامس بيان مطلق طريق انتاج الاشكال الثلثة سوى الاول وطريق انتاج الاشكال الثلاثة وهى ماسوى الاول فبيّن مطلق طريق انتاجها بقوله **وهذه الاشكال الثلاثة عند الانتاج ترد الى الشكل الاول** فالطريق لانتاجها هو الرد الى الشكل الاول وبيّن طريق انتاج الشكل الثانى بقوله **مثلاالشكل الثانى فى المثال المذكور يرد** حاصله ان الطريق لانتاج ان الشكل الثانى يرد الى الشكل الاول بعكس الكبرى بان يصير الموضوع فى الكبرى محمولا والمحمول موضوعا مثلاكل انسان حيوان ولا شئ من الحجر بحيوان فلا شئ من الانسان بحجر فانه يرد الى الشكل الاول بعكس الكبرى بان يقال لاشئ من الحيوان بحجر فيصير شكلا اولا لانه صار حينئذ الحد الاوسط محمولا فى الصغرى وموضوعافى الكبرى وهذا هو الشكل الاول فينتج النتيجة المطلوبة وهوقولنا فلا شئ من الانسان بحجر وبيّن انتاج الشكل الثالث بقوله **والشكل الثالث فى المثال المذكور يرد اليه بعكس الصغرى** بان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا

مثلا کل انسان حیوان وکل انسان ناطق فبعض الحیوان ناطق فانه یرد الی الشکل الاول ای یصیر شکلا اولا بعکس الصغری بان یقال بعض الحیوان انسان (لان عکس الموجبة الکلیة موجبة جزئیة) وکل انسان ناطق فهذا شکل اول لان الحد الاوسط وهو الانسان صار محمولا فی الصغری وموضوعا فی الکبری فینتج النتیجة المطلوبة وهی قولنا بعض الحیوان ناطق وبیّن طریق انتاج الشکل الرابع بقوله **والشکل الرابع فی المثال المذکور یرد الیه بتبدیل الصغری بالکبری ثم عکس النتیجة** ای بان یجعل الصغری موضوع الکبری والکبری موضوع الصغری فیصیر حینئذ شکلا اولا ومع هذا لا بدبعد ذلک من انعکاس النتیجة الحاصلة من االشکل الاول فبعد الانعکاس تحصل النتیجة المطلوبة مثاله کل انسان حیوان وکل ناطق انسان فبعض الحیوان ناطق فهذا یصیر بعد تبدیل الصغری بالکبری کل ناطق انسان وکل انسان حیوان فهذا هو الشکل الاول لان الحد الاوسط وهو الانسان صار محمولا فی الصغری وموضوعا فی الکبری وینتج کل ناطق حیوان وهذه لیست نتیجة مطلوبة فتعکس هذه النتیجة بان بعض الحیوان ناطق لان عکس الموجبة الکلیة موجبة جزئیة هذه هو الطریق الاولی لانتاج الشکل الرابع **والطریقة الثانیة عکس المقدمتین** بان یصیر الموضوع محمولا والمحمول موضوعا فی کل واحدة من المقدمتین من الصغری والکبری مثاله کل ناطق انسان ولاشیٔ من الفرس بناطق فبعض الانسان لیس بفرس وبعد الانعکاس فی کل واحدة

من الصغری والکبری یصیر شکلا اولا بان یقال بعض الانسان ناطق ولاشئ من الناطق بفرس فبعض الانسان لیس بفرس

والسادس ایراد دلیل اخر لجعل الشکل الثانی فی المرتبۃ الثانیۃ فاوردہ بقولہ **ولکون الثانی اقرب الاشکال الی الاول** حاصلہ ان الشکل الثانی جعل فی المرتبۃ الثانیۃ لانہ اقرب الاشکال الی الاول او لا یحتاج فی الانتاج الی رد الثانی الی الشکل الاول عند من لہ عقل سلیم مثالہ کل انسان حیوان ولاشئ من الحجر بحیوان فلا شئ من الانسان بحجر وانما لا یحتاج الی رد الشکل الثانی الی الشکل الاول لان الانسان اخص من الحیوان والحجر مباین للحیوان ومباین العام یکون مباینا للخاص فیعلم انہ لاشئ من الانسان بحجر **اعلم ان بین العقل والطبع** والنفس والروح اتحادا ذاتیا وتغایرا اعتباریا اما الاتحاد الذاتی فلان کل واحد منھا عبارۃ عن شئ واحد وھو الذی یعبر عنہ کل واحد بکلمۃ انا واما التغایر الاعتباری فلانہ اذا نظر الی ان ذلک الشئ یحصل بہ تعقل الاشیاء یسمی عقلا واذا نظر الی انہ ینتقش فیہ الصور یسمی طبعا واذا نظر الی انہ یوافق الشیطان یسمی نفسا واذا نظر الی انہ یوافق احکام اللہ تعالی واحکام رسولہ صلی اللہ علیہ وسلم یسمی روحا ھکذا قال البعض واللہ اعلم وعلمہ اتم واحکم

قولہ

اقول لانتاج الشکل الثانی شرطان

من ههنا الى المتن الاتى غرضان

الاول بيان شرائط انتاج الشكل الثانى فبيّنهابقوله **لانتاج الشكل الثانى شرطان** حاصله ان الشرط لانتاجه باعتبار الكيف اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب بان تكون احديهما موجبة والاخرى سالبة وباعتبار الكم كلية الكبرى فلانتاج الشكل الثانى شرطان احدهما باعتبار الكيف وهو اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب وثانيهما باعتبار الكم وهو كلية الكبرى

والثانى اقامة الدليل على الشرطين المذكورين لانتاج الشكل الثانى فاقامه عليهما بقوله **وذلک لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يتحقق الاختلاف** حاصله انه لو لم يوجد احد الشرطين لزم الاختلاف الموجب للعقم وهو صدق القياس الوارد على صورة واحدة مع ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وفصّل الشارح قدس سره الدليل اتم التفصيل فلا حاجة الى بيانه **واعترض** على الشرط الاول بان الشكل الثانى قد ينتج بدون الاختلاف كما بينه السجاقلى المرعشى فى آخر تقرير القوانين بان قوله تعالى (انه خير من استأجرت القوى الامين) اشارة الى قياس من الشكل الثانى احدى مقدمتيه مطوية تقريره موسى صلوات الله على نبينا وعليه هو القوى الامين وكل خير من استأجرت القوى الامين ينتج ان موسى صلوات الله عليه خير من استأجرت فتكون المقدمة المذكورة فى الاية كبرى والمطوية صغرى فالقياس من الشكل الثانى مع ان شرطه مفقود

وهو الاختلاف فما وجهه ؟ **واجيب عنه** بان ماذكر في كتب المنطق من الشرط مطلقا انما هو شرط الاطراد لا شرط اصل الانتاج **فانقيل** ان المناسب هو تقديم بيان شراط الشكل الاول على بيان شرائط الشكل الثاني كما هو الظاهر فما الموجه للمصنف انه قدم بيان شرائط الشكل الثاني على بيان شرائط الشكل الاول ؟ **قلنا** ان في بيان شرائط الشكل الثاني اختصارا لانه لم يبين مع شرائط الشكل الثاني ضروبه بخلاف بيان شرائط الشكل الاول فانه بيّن مع شرائطه ضروبه ايضا فكان بيان شرائط الشكل الثاني كالجزء من بيان شرائط الشكل الاول والجزء يكون مقدما على الكل طبعا فقدمه وضعا وذكرا ليوافق الوضع الطبع

قـــــــــــــــــــــــوله

اقول لما كان الشكل الاول اقرب اشكال وابينها من جهة الانتاج

من ههنا الى المتن الاتي ثلاثة اغراض

الاول دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض انه ما الباعث على المصنف حيث ذكر ضروب الشكل الاول دون ضروب باقي الاشكال فدفعه بقوله **لماكان الشكل الاول اقرب الاشكال** حاصل الدفع ان الشكل الاول اقرب الاشكال وابينها من جهة الانتاج ومعيار للعلوم والاشكال وميزانها حيث ترد اليه عند الانتاج ويعمل به صحتا وفسادا فلذا اورده المصنف ههنا مع ضروبه دون غيره من الاشكال فيكون دستورا لينتج منه المطلوب **فانقيل** انه لما كان الشكل الاول ابين الاشكال من جهة الانتاج اى بديهي الانتاج باعتبار

جميع الضروب الاربعة المنتجة والاشكال الثلثة الباقية كانت نظرية الانتاج ترد الى الشكل الاول عند الانتاج فلاحاجة الى تلك الاشكال الباقية الثلاثة مع وجودالشكل الاول والالزم ترجيح المرجوح ؟ **قلنا** ان مقدمات القياس ربما اذا وردت على هيئة الشكل الاول تكون غير طبعية بان يكون الموضوع وصفا والمحمول ذاتا فلهذاالحاجة ماسة الى لاشكال الثلاثة الباقية

والثاني بيان معنى الدستور والغرض من بيانه دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان الدستور فى اللغة عبارة عن الوزير الكبير الذى يرجع فى احوال الناس الى مايرسمه كما قال الفاضل اللاهورى فى حاشية الخيالى فكيف يكون الشكل الاول دستورا فدفعه بقوله **اى قانونا** حاصل الدفع ان هذاالاعتراض انمايرد لوكان الدستور بمعناه اللغوى والامر ليس كذلك لان المراد منه القانون ويصح جعل الشكل الاول قانونا**فانقيل** كما ان الشكل الاول لا يمكن ان يكون دستورا فكذلك لايمكن ان يكون قانونا لان القانون فى اللغة عبارة عن مسطر الكتاب كما قال ناكت زرادى والشكل الاول ليس بمسطر الكتاب ؟ **قلنا** ان هذا انما يرد لواريد من القانون معناه اللغوى والامر ليس كذلك لان المراد منه معناه الاصطلاحى وهى القاعدة والشكل الاول يكون قاعدة وانما ذكر القانون واراد منه القاعدة لان القانون بمعنى القاعدة مشهور غاية الشهرة حتى يعرفه العامة فذكر القانون كذكرالقاعدة

والثالث ایراداعتراض وجواب عنه فاوردالاعتراض بقوله **فانقیل هذاالشكل الاول دوری الانتاج الخ** حاصله ان الشكل الاول دوری الانتاج لان النتيجة موقوفة على كلية الكبرى (لانها شرط لانتاج الشكل الاول والمشروط يكون موقوفا على الشرط) وكلية الكبرى موقوفة على النتيجة لان معنى كلية الكبرى ان الاكبر ثابت لجميع افراد الحد الاوسط (هذا اذاكانت الكبرى موجبة كلية) اومنفى عن جميع افراد (هذا اذاكانت الكبرى سالبة) والبعض من افراد الحد الاوسط هو الاصغر فكانت كلية الكبرى موقوفة على اثبات الاكبر للاصغر او نفيه عنه هذا عين النتيجة فكانت كلية الكبرى موقوفة على النتيجة فلزم الدور **مثلا يقال** العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث فالنتيجة وهى ثبوت الحدوث لذات العالم موقوفة على كلية الكبرى وهى قولنا وكل متغير حادث فكلية هذه القضية هى ان يثبت الحدوث لجميع افراد المتغير والبعض من تلك الافراد هو العالم فتكون الكلية موقوفة على ثبوت الحدوث لذات العالم اورد الجواب عنه بقوله **قلنالايمكن ان يعلم ان الشئ ثابت لشئ او مسلوب عنه** قال البعض من المحشيين فى بيان حاصل الجواب انا لانسلم ان الدور باطل مطلقا بل الباطل هو الدور المهروب وهو توقف الشئ على مايتوقف عليه بجهة واحدة واللازم ههنا هو الدور المعى وهو ليس بباطل بل ليس بدور فى الحقيقة فما هو الباطل فغير لازم وما هو اللازم فغير باطل وانما قلنا ان اللازم هو الدور المعى الذى هو عبارة عن توقف الشئ على ما

یتوقف علیه بجهتین مختلفتین لان النتیجة (فالعالم حادث) فی المثال المذکور موقوفة علی کلیة الکبری علی جهة ان یعبر عن الاوسط الذی هو المتغیر بلفظ العالم فان ثبوت الحدوث له اذاعبر عنه بهذاالعنوان غیر معلوم لنا بل هو موقوف علی کلیة الکبری وکلیة الکبری موقوفة علی النتیجة اذا عبر عن الاوسط بعنوان المتغیر فان ثبوت الحدوث له حینئذ معلوم لنا ویمکن ان یکون الشئ الواحد معلوما بعنوان غیر معلوم بعنوان اخر کما اذا کان زید مثلا معلوما لنا بعنوان زید ای اسمه المحتنة ولا یکون معلوما بعنوان ابن عمر وای اسمه الکنیة انتهی **وقال البعض** فی بیان حاصله انالانسلم ان یلزم من ذلک الشکل الدور لانه یمکن ان یعلم ثبوت شئ لشئ او نفیه عنه اذا عبر عن الشئ الثانی بعنوان ولا یعلم ذلک الثبوت او النفی اذا عبر عنه بعنوان اخر فثبوت الاکبر للاصغر او نفیه عنه لا یکون معلوما اذا عبر عن الاصغر بعنوان الاصغر ویکون معلوما اذا عبر عنه بعنوان الحد الاوسط فالنتیجة تکون موقوفة علی کلیة الکبری ولکن کلیة الکبری لا تکون موقوفة علی النتیجة فلا یلزم الدور مثلا ان ثبوت الحدوث لذات العالم یکون معلوما اذا عبر عن العالم بعنوان المتغیر ولا یکون معلوما اذا عبر عنه بعنوان العالم فیکون ثبوت الحدوث للعالم موقوفا علی ثبوت الحدوث لکل افراد المتغیر ولا یکون ثبوت الحدوث لکل افراد المتغیر موقوفا علی ثبوت الحدوث للعالم فلا یلزم الدور

قوله

اقول لانتاج الشكل الاول شرطان ايجاب الصغرى

من ههنا الى قوله واشتراط ايجاب الصغرى خمسة اغراض

الاول بيان شرائط الشكل الاول فبيّنها بقوله **لانتاج الشكل الاول شرطان** حاصله ان لانتاج الشكل الاول شرطين احدهما باعتبار الكيف وهو ايجاب الصغرى بان تكون الصغرى موجبة سواء كانت كلية اوجزئية وثانيهما باعتبار الكم والمقدار وهوكلية الكبرى بان تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة اوسالبة

والثانى اقامة الدليل على الشرطين المذكورين فاقامه بقوله **لانه لو لم يتحقق احدالشرطين يلزم الاختلاف** حاصله وخلاصته انما اشترط ايجاب الصغرى وكلية الكبرى لانتاج الشكل الاول لانه لو لم تكن الصغرى موجبة بل سالبة او الكبرى كلية بل جزئية لزم الاختلاف فى النتيجة وهو دليل عدم انتاج القياس كما ذكر ذلك فى بيان شروط الشكل الثانى فيما سبق وبيان لزوم الاختلاف ظاهر غير محتاج الى التحرير **واورد الحاج ابراهيم** هنا عدة اعتراضات مع الجوابات وقال **فانقلت** من شروط الاشكال المطلقة ايضا تكرر الحدالاوسط اذ لو لم يتكرر لم يتعد دالحكم من الاصغر الى الاكبر فلا يحصل الانتاج ؟ **قلت** نعم الان هذاالشرط مشترك بين جميع الاقيسة والاشكال ومعلوم من تعريف القياس ومن قوله والمكررين مقدمتى القياس يسمى حدا اوسط ولهذا لم يتعرض له واراد

بیان الشرائط الحاصلة لکل شکل **فالقلت** شریک الباری متصور فی الذهن وکل متصور فی الذهن موجود فیه فشریک الباری موجود فی الذهن والذهن موجود فی الخارج لان النفس وجمیع قواها من الموجودات الخارجیة فتنتج بعد اسقاط الحد الاوسط ان شریک الباری موجود فی الخارج وهو باطل مع ان شرائط القیاس موجود فیه ؟ **قلت** لانسلم ان جمیع الشرائط موجود فیه کیف ومن الشرائط تکرر الحد الاوسط کما عرفت ولم یوجد ههنا لان الموجود المذکور فی الصغری الموجود الذهنی وفی الکبری الموجود الخارجی وهما غیر ان فلم یتکرر الحد الاوسط فلذا لم ینتج وفیه ضعف اذ الموجود لیس بالحد الاوسط لکن دفعه سهل لمن هو اهل **فانقلت** الطلاق موقوف علی النکاح والنکاح موقوف علی اذن العاقدین فینتج ان الطلاق موقوف علی اذن العاقدین وهو باطل لان الطلاق لیس بموقوف علی اذن الزوجة بل الزوج مستقل فیه ؟ **قلت اجیب عنه بوجوه احدها** ان الحد الاوسط غیر مکرر اذ المراد بالنکاح المذکور فی الصغری وجود النکاح وفی الکبری صحة النکاح وهما متغایران فلم یتکرر الحد الاوسط **وثانیها** انه قیاس مساوات ولیست المقدمة الاجنبیة فیه بصادقة فتأمل جدا **وثالثها** ان کبر اه ممنوعة والسند جواز نکاح الفضولی وفیه تأمل

والثالث بیان تعداد الضروب الممکنة فی کل شکل فبیّنها بقوله **واذاتقرر هذا فاعلم** ان الضروب الممکنة الانعقاد فی کل شکل ستة عشر

والرابع ایراد دلیل علی ان الضروب الممکنة ستة عشر فاورده علیه بقوله **لان القضیة منحصرة فی الکلیة والجزئیة** مع قوله بعد عدة اسطر **والقضیة المعتبرة لیست الا المحصورة الکلیة والجزئیة موجبة او سالبة الخ** حاصله ان الصغری یحتمل ان تکون موجبة کلیة وموجبة جزئیة وسالبة کلیة وسالبة جزئیة وعلی کل تقدیر یحتمل ان تکون الکبری موجبة کلیة وموجبة جزئیة وسالبة کلیة وسالبة جزئیة فالاحتمالات فی کل من الصغری والکبری اربعة فاذاضربت الاربع فی الاربع یحصل ستة عشر ضربا **احدها** ان تکون الصغری موجبة کلیة والکبری ایضا موجبة کلیة **وثانیها** ان تکون الصغری موجبة کلیة والکبری موجبة جزئیة **وثالثها** ان تکون الصغری موجبة کلیة والکبری سالبة کلیة **ورابعها** ان تکون الصغری موجبة کلیة والکبری سالبة جزئیة وهذه الضروب الاربعة فی الصغری موجبة کلیة **وخامسها** ان تکون الصغری موجبة جزئیة والکبری موجبة کلیة **وسادسها** ان تکون الصغری موجبة جزئیة والکبری ایضا موجبة جزئیة **وسابعها** ان تکون الصغری موجبة جزئیة والکبری سالبة کلیة **وثامنها** ان تکون الصغری موجبة جزئیة والکبری سالبة جزئیة وهذه الضروب الاربعة فی الصغری موجبة جزئیة **وتاسعها** ان تکون الصغری سالبة کلیة والکبری

موجبة كلية **وعاشرها** ان تكون الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة جزئية **والحادى عشر** ان تكون الصغرى سالبة كلية والكبرى ايضا سالبة كلية **والثانى عشر** ان تكون الصغرى سالبة كلية والكبرى سالبة جزئية وهذه الضروب الاربعة فى الصغرى سالبة كلية **والثالث عشر** ان تكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية **والرابع عشر** ان تكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة جزئية **والخامس عشر** ان تكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى سالبة كلية **والسادس عشر** ان تكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى ايضا سالبة جزئية وهذه الضروب الاربعة فى الصغرى سالبة جزئية

والخامس دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان حصر القضية المعتبرة فى المحصورات الاربعة باطل لان المهملة والشخصية ايضا معتبرتان فى العلوم والاقيسة فدفعه بقوله **لان المهملة فى قوة الجزئية والشخصية فى حكم الكلية** حاصل الدفع ان المهملة فى حكم الجزئية فتكون داخلة فى المحصورات والشخصية فى حكم الكلية لانتاجها حين وقوعها كبرى الشكل الاول كما يقال هذا زيد وزيد انسان ينتج هذا انسان فتكون داخلة فى المحصورات **والمصنف رحمه الله تعالى** قيد الضروب بالمنتجة لان الضروب المطلقة مائة لان فى صغرى الشكل عشرة احتمالات وهى الموجبة الطبيعية والسالبة الطبيعية والموجبة المهملة والسالبة المهملة والموجبة الشخصية والسالبة الشخصية والموجبة الكلية والسالبة

الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكذا فى كبراه عشرة احتمالات ويحصل من ضرب الصغريات العشرة فى الكبريات العشرة مائة احتمال لكن الطبيعة مطلقا غيرمعتبرة فى العلوم والانتاجات فبقى فى الصغرىٰ والكبرى ثمانية احتمالات والمهملتان راجعتان الى الجزئية فبقى ستة فيهما والشخصيتان راجعتان الى الكلية فبقى فيهما اربعة فضربنا الاربعة فى الاربعة فحصل ستة عشر احتمالاً لكن اشتراط ايجاب الصغرى اسقط الثمانية وهى ماتكون الصغرى سالبة كلية والكبرى احدى المحصورات الاربع وما تكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى ايضا احديها واشتراط كلية الكبرى اسقط اربعة اخرى وهى ماتكون الكبرى موجبة جزئية والصغرى احدى الموجبتين وما تكون الكبرى سالبة جزئية والصغرى ايضا احديهما فبقيت ضروب اربعة هى المنتجة

قوله

واشتراط ايجاب الصغرى اسقط السالبة الكلية الصغرى

من ههنا الى المتن الآتى اربعة اغراض

الاول دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض انه لما كانت الاحتمالات كثيرة اما مائة اوستة عشر لم قال المصنف وضروبه المنتجة اربعة يعنى لم انتج الاحتمالات الاربعة دون ما سواها فدفعه بقوله **واشتراط ايجاب**

الصغری ایسقط حاصل الدفع ان الضروب المنتجة فی الشکل الاول اربعة واما الباقیة فلاتکون منتجة وذلک لان الشرط الاول وهو ایجاب الصغری اسقط ثمانیة ضروب وهی ان تکون الصغری سالبة کلیة مع الکبریات الاربعة فهذه اربعة وان تکون الصغری سالبة جزئیة مع الکبریات الاربعة فهذه ایضا اربعة فهذه الضروب الثمانیة غیر منتجة لعدم ایجاب الصغری فیها فالشرط الاول اسقط هذه الضروب الثمانیة والشرط الثانی وهو کلیة الکبری اسقط اربعة ضروب وهی ان تکون الصغری موجبة کلیة والکبری سالبة جزئیة او موجبة جزئیة و ان تکون الصغری موجبة جزئیة وتکون الکبری موجبة جزئیة او سالبة جزئیة فهذه اربعة ضروب فاذا سقطت هذه الضروب اثنتی عشر بقی اربعة ضروب

والثانی دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان نسبة سقوط الضروب الثمانیة الی الشرط الاول (وهو ایجاب الصغری ونسبة سقوط الاربعة الباقیة الی الشرط الثانی (وهی کلیة الکبری) باطل والافیلزم الترجیح بلا مرجح لکن التالی باطل فالمقدم مثله فی البطلان اما وجه بطلان التالی فظاهر ومشهور **واما وجه الملازمة** فلان الضروب الاربعة الاولی وهی ان تکون الصغری سالبة کلیة والکبری موجبة کلیة اوسالبة کلیة وان تکون الصغری سالبة جزئیة والکبری موجبة کلیة او سالبة کلیة ساقطة بایجاب الصغری (الذی هو الشرط الاول للشکل الاول) فقط لان الشرط الثانی موجود فیها **والاربعة الاخری** وهی ان تکون الصغری موجبة کلیة والکبری

موجبة جزئية او سالبة جزئية وان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة جزئية اوسالبة جزئية ساقطة بالشرط الثانى فقط لوجود الشرط الاول فيه وهو ايجاب الصغرى **واماالاربعة الاخرى** هى ان تكون الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة جزئية اوسالبة جزئية وا ن تكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة جزئية اوسالبة جزئية وان تكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة جزئية اوسالبة جزئية فيمكن سقوطها بكل واحد من الشرطين لانهما انتفيا فيها فاسقطها بايجاب الصغرى الذى هو الشرط الاول دون كلية الكبرى الذى هو الشرط الثانى ترجيح بلامرجح فدفعه بقوله **فاماالاربعة الاولى اعنى الصغريين السالبتين** الى قوله **لكن اضيف الى الاول لسبقه** حاصل الدفع ان المرجح ههنا موجود وهو كون ايجاب الصغرى سابقا على كلية الكبرى لانه شرط اول فاضيف الاسقاط الى الاول ولواضيف الى الثانى يلزم اسقاط المسقط وهو باطل لانه تحصيل الحاصل

والثالث بيان الضروب الاربعة المنتجة للشكل الاول اجمالا فبيّنها بقوله **فبقيت الضروب المنتجة اربعة** وهى ان تكون الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة كلية اوسالبة كلية او تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية اوسالبة كلية

والرابع بيان الضروب المنتجة الاربعة للشكل الاول تفصيلا لان ههنا بيان الترتيب بين الاربعة المذكورة وبيان مثال كل منها **اعلم ان ضابطة انتاجها** ان كمية النتيجة تابعة للصغرى وكيفيتها تابعة للكبرى ووجه الترتيب على هذاالوجه هوالنظر الى ذواتها فقدم الاشرف على الاخس والاعتبار بنتائجها فقدم ماينتج الاشرف على ماينتج الاخس **وبيانه** ان الايجاب اشرف من السلب لانه وجود والكلية اشرف من الجزئية لان الكلى اشمل من الجزئي واسهل ضبطا من الجزئيات وانفع فى العلوم فاشرف المحصورات هى الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين وهما الايجاب والكلية واخسها السالبة الجزئية لاشتمالهاعلى الخستين وهما الجزئية والسلب والسالبة الكلية والموجبة الجزئية بينهما لان فيهما شرفا من وجه وخسة من وجه اخرفان السالبة الكلية اشرف من حيث الكمية وهى الكلية والجزئية اشرف من حيث الكيفية وهى الايجاب لا ان السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة من كونه شاملا ومضبوطا ونافعا كذا فى شرح الرسالة فبيّنها بقوله **الاول من موجبتين كليتين فينتج الموجبة الكلية** فالضرب الاول مركب من الموجبة الكلية الصغرى والموجبة الكلية الكبرى وهذا الضرب اشرف الضروب لان كل واحدة من مقدمتيه موجبة وكذا كلية والايجاب اشرف من السلب والكلية اشرف من الجزئية ولان نتيجة هذا الضرب الاول اشرف لانها موجبة كلية وفيها اجتماع

الشرفين الايجاب والكلية فلوجود هذه الشرافة فى الضرب الاول قدمه فى الذكر **كقولناكل جسم مؤلف** هذه موجبة كلية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله مؤلف لانه موضوع المطلوب والجسم ما له ابعاد ثلاثة الاول بعد الطول والثانى بعد العرض والثالث بعد العمق **وكل مؤلف محدث** هذه موجبة كلية كبرى لا شتمالها على الحد الاكبر وهو قوله محدث لانه محمول المطلوب **فكل جسم محدث** هذه نتيجة موجبة كلية فتعين ان هذاالقياس مركب تصديق من مقاصد التصديقات اقترانى حملى مركب من الحمليتين من الضرب الاول من الشكل الاول لان الحد الاوسط الذى هو ههنا قوله مؤلف فهو محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى **والثانى بين كليتين والكبرى سالبة فينتج سالبة كلية** لان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين فالضرب الثانى مركب من الصغرى الموجبة الكلية ومن الكبرى السالبة الكلية **وانما** جعل هذاالضرب ثانيا **لان** نتيجة هذاالضرب الثانى اشرف من نتيجة الثالث (التى هى موجبة جزئية) لان شرف الكلى من وجود وشرف الايجاب من وجه واحد **ولان** فيه شرفامن جهة الكلية وخسة من جهة سلب الكبرى **فانقيل** لا فرق بين الضرب الثانى والثالث لان فى الثالث ايضا شرفا من جهة الايجاب وخسة من جهة جزئية الصغرى فجعل احدهما ثانيا والاخر ثالثا ليس الاترجيحابلامرجح ؟ **قلنا** لانسلم عدم الفرق بينهما لان الفرق بينهما موجود لان فى الضرب الثانى الصغرى موجبة كلية وفى الضرب الثالث الكبرى موجبة كلية فالصغرى

من الثانی مساویة للکبری من الثالث وانما الفرق باعتبار الکبری من الثانی والصغری من الثالث موجبة جزئیة والسالبة الکلیة اشرف من الموجبة الجزئیة لان شرف الایجاب من جهة واحدة وشرف الکلیة من جهات متعددة من کونه شاملا ومضبوطا ونافعا فلذا جعل المرکب من الکلیتین والکبری سالبة کلیة ضربا ثانیا وجعل المرکب من الموجبة الجزئیة والموجبة الکلیة ضربا ثالثا **کقولنا کل جسم مؤلف** هذه موجبة کلیة صغری لاشتماله علی الحد الاصغر وهو ههنا قوله جسم لانه موضوع المطلوب **فلاشئ من الجسم بقدیم** هذه سالبة کلیة نتیجة لانها لزمت من القیاس فتعین ان هذاالقیاس من الضرب الثانی من الشکل الاول لان المؤلف وهو الحد الاوسط ههنا محمول فی الصغری وموضوع فی الکبری **والثالث من موجبتین والصغری جزئیة** فالضرب الثالث مرکب من الموجبة الجزئیة الصغری ومن الموجبة الکلیة الکبری **وانما** جعل هذاالضرب ثالثا اما لان نتیجة الضرب الثالث لها شرف لایجابها لان نتیجته موجبة جزئیة ولا شرف فی نتیجة الضرب الرابع فقدم الاشرف فالاشرف واما لان فی المرکب (کما فی الضرب الثالث) من موجبة جزئیة صغری وموجبة کلیة کبری خسة من وجه واحد وهو جزئیة الصغری وفی المرکب (کما فی الضرب الرابع) من موجبة جزئیة صغری وسالبة کلیة کبری خسة من وجهین احدهما جزئیة الصغری وثانیهما سلب الکبری والنتیجة فی الضرب الثالث موجبة جزئیة لان النتیجة تابعة لاخس

المقدمتين نحو **بعض الجسم مؤلف** هذه موجبة جزئية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو ههنا قوله جسم فانه موضوع المطلوب **وكل مؤلف محدث** هذه موجبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو ههنا قوله محدث لانه محمول المطلوب **فبعض الجسم محدث** هذه موجبة جزئية نتيجة لانها لزمت عن القياس فهذاالقول مركب تصديقى من مقاصدالتصديقات قياس اقترانى حملى من الشكل الاول لان الحدالاوسط الذى هو ههنا المؤلف فهو محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى فيكون القياس من الضرب الثالث من الشكل الاول **والرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية** لاجتماع الخستين فالضرب الرابع مركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى **كقولنابعض الجسم مؤلف** هذه موجبة جزئية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو ههناقوله جسم لانه موضوع المطلوب **ولا شئ من المؤلف بقديم** هذه سالبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو ههنا قوله بقديم لانه محمول المطلوب **فبعض الجسم ليس بقديم** هذه سالبة جزئية نتيجة لكونها لازمة من القياس فظهر ان هذاالقياس من الضرب الرابع من الشكل الاول لان الحد الاوسط الذى هوههنا قوله المؤلف فهو محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى فيكون القياس من الشكل الاول **واشار المتاخرون** فى الضروب المطردة فى الانتاج الى الموجبة الكلية بالميم والى السالبة الكلية بالسين والى المؤجبة الجزئية بالجيم

والی السالبة الجزئية بالزاء **فالضرب الاول** من الشكل الاول مرموز اليه **بالميم** فان الميم الاولى منه اشارة الى موجبةكلية صغرى والميم الثانى منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والميم الثالث منه اشارة الى موجبة كلية نتيجة **والضرب الثانى** من الشكل الاول مرموز اليه **بمسس** لان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والسين الاولى منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والسين الثانية منه اشارة الى سالبة كلية نتيجة **والضرب الرابع** من الشكل الاول مرموز اليه **بجسز** فان الجيم منه اشارة الى موجبة جزئية صغرى والسين منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والزاء منه اشارة الى سالبة جزئية نتيجة والامثلة قدمرت

قـــــــــــــــــــــــــــــــوله

اقول لما بين اقسام القياس الاقترانى الكائن فى الحملية

من ههنا الى قوله القسم الثانى عشرة اغراض

الاول اشعاربالمغايرة عن السابق والمناسبة معه فاشعر بهما بقوله **لمابين اقسام القياس الاقترانى** اى الاشكال الاربعة المنعقدة فى الحملية سما ها اقساما لمشاكلة اقسام الشرطى والاولى حذف الاقسام لانها فى الاصطلاح المشهور تسمى اشكالا لا اقساما **الكائن فى الحملية اراد ان يبين اقسام القياس الاقترانى الكائن فى الشرطية** حاصله ان هذاالبحث

مغاير عن البحث السابق لان فى السابق كان بحثا عن القياس الاقترانى الكائن فى الحملية وهذا بحث عن القياس الاقترانى الكائن فى الشرطية فحصل الاشعار بالمغايرة بينهما والمناسبة مع السابق ايضا حاصلة لان فى السابق بحثا عن احد قسمى الاقترانى الكائن فى الحملية وهذا بحث عن القسم الاخر الكائن فى الشرطية

والثانى دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض ان القياس الشرطى ما يكون مركبا من محض الشرطيات كما ان الحملى ما يكون مركبا من الحمليات المحضة فالقياس المركب من الحمليات والشرطيات لا يكون قياساشرطيا ولا حمليا فدفعه بقوله **والمرادمنه ما لايكون تركيبه من مجرد الحمليات** حاصل الدفع انه ليس المراد من القياس الشرطى ما يكون مركبا من مجرد الشرطيات بل المراد منه ان القياس الشرطى ما لا يكون تركيبه من مجرد الحمليات سواء كان تركيبه من الشرطيات المحضة او من الحمليات والشرطيات **فانقيل** ما الوجه لتسمية القياس المركب من الحمليات والشرطيات بالشرطى دون الحملى ؟ **قلنا** الوجه لذلك موجود لان الشرطية جزء اعظم من الحملية فلا عظميتها سمى بالشرطى دون الحملى

والثالث تقسيم القياس الاقترانی الشرطی الی الاقسام الخمسة فقسّمه بقوله **واقسامه خمسة** حاصل هذا واضح كل الوضوح غير محتاج الی التوضيح

والرابع بيان وجه حصر القياس الاقترانی الشرطی فی الاقسام الخمسة فبيّنه بقوله **لانه اما ان يتركب من متصلتين** او منفصلتين او من حملية ومتصلة او من حملية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة

والخامس بيان القسم الاول فبيّنه بقوله **القسم الاول ما يكون تركيبه من المتصلتين** الوجه لاختيار هذاالترتيب ان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة وعلى المنفصلة مجاز فجعل المركب من المتصلتين قسما اولا وجعل المركب من المنفصلتين قسما ثانيا لاتفاق الجزئين فی الشرطية وجعل المركب من الحملية والمتصلة قسما ثالثا وجعل المركب من الحملية والمنفصلة قسما رابعا ترجيحا للحقيقة على المجاز لان المتصلة شرطية حقيقة والمنفصلة شرطية مجازاوجعل المركب من المتصلة والمنفصلة قسماخامسالبساطة الحملية بالنسبة الی الشرطية فان الموجود فی القسم الثالث والرابع حملية بخلاف الخامس

والسادس بيان انعقادالاشكال الاربعة فی القسم الاول وبيان وجه حصر انعقاد الاشكال فی الاربعة فبيّن انعقاد ها فيه بقوله **وينعقد فيه الاشكال الاربعة** وبيّن وجه حصر انعقادفيها بقوله **لان الجزء المشترك ان كان تاليافی**

الصغری ومقدما فی الکبری فهو الشکل الاول **نحوکلما کانت الشمس طالعة** هذا مقدم الصغری **فالنهارموجود** هذا تالی الصغری وجزء مشترک **وکلما کان النهار موجودا** هذا مقدم الکبری وجزء مشترک **فالارض مضیئة** هذا تالی الکبری **ینتج کلما کانت الشمس طالعة** هذامقدم النتیجة وهو مقدم المتصلة التی وقعت صغری القیاس **فالارض مضیئة** هذا تالی النتیجة وهو تالی المتصلة التی وقعت کبری القیاس **وانکان تالیا فیهما فهو الشکل الثانی** هذا تعریف الشکل الثانی **کقولناکلما کانت الشمس طالعة** هذا مقدم الصغری **فالنهارموجود** هذا تالی الصغری وجزء مشترک **ولیس البتة اذا کان اللیل حاصلا** هذا مقدم الکبری **فالنهارموجود** هذا تالی الکبری وجزء مشترک **ینتج لیس البتة اذا کان الشمس طالعة** هذامقدم النتیجة وهو مقدم المتصلة التی وقعت صغری القیاس **فاللیل حاصل** هذاتالی النتیجة وهو مقدم الکبری والنتیجة سالبة **وان کان مقدما فیهما فهو الشکل الثالث** هذا تعریف الشکل الثالث **کقولنا کلما کانت الشمس طالعة** هذا مقدم الصغری وجزء مشترک **فالنهارموجود** هذاتالی الصغری **وکلما کانت الشمس طالعة** هذا مقدم الکبری وجزء مشترک **ینتج قد یکون اذاکانت النهار موجودا** هذا مقدم النتیجة وهو تالی الصغری **فالارض مضیئة** هذا تالی النتیجة وهو تالی الکبری **وانکان مقدما فی الصغری وتالیا فی الکبری فهو الشکل الرابع** هذا تعریف الشکل الرابع **کقولنا کلما**

كانت الشمس طالعة هذا مقدم الصغرى وجزء مشترك **فالنهار موجود** هذا تالى الصغرى **وكلماكان الارض مضيئة** هذا مقدم الكبرى **فالشمس طالعة** هذا تالى الكبرى وجزء مشترك **ينتج قديكون اذا كان النهار موجودا** هذا مقدم النتيجة وهو تالى الصغرى **فالارض مضيئة** هذا تالى النتيجة وهو مقدم الكبرى

والسابع بيان النتيجة للقسم الاول تفصيلا فبيّنها بقوله **فالنتيجة فى هذاالقسم متصلة لكن فى الشكل الاول مقدم النتيجة** حاصله ان ما به الاشتراك بين الاشكال فى القسم الاول هو ان النتيجة فى الكل متصلة لكن ما به الامتياز هو ان النتيجة فى الشكل الاول مركبة من مقدم الصغرى وتالى الكبرى ومقدم النتيجة مقدم الصغرى وتالى النتيجة تالى الكبرى لان الجزء المشترك فى الشكل الاول يكون تاليا فى الصغرى ومقدما فى الكبرى فاذا سقط الجزء المشترك الذى هوتالى الصغرى ومقدم الكبرى بقى مقدم الصغرى وتالى الكبرى وهى النتيجة **والنتيجة** فى الشكل الثانى تكون مركبة من مقدم الصغرى ومقدم الكبرى فمقدم النتيجة مقدم الصغرى وتاليها مقدم الكبرى لان الجزء المشترك فى الشكل الثانى يكون تاليا فى الصغرى والكبرى فان سقط الجزء المشترك الذى هو التالى فيهما بقى مقدمهما وهى النتيجة **والنتيجة** فى الشكل الثالث تكون مركبة من تالى الصغرى والكبرى

فمقدم النتيجة تالى الصغرى وتالى النتيجة تالى الكبرى لان الجزء المشترك فى الشكل الثالث يكون مقدما فيهما فاذا سقط الجزء المشترك الذى هو المقدم فيهما بقى تاليهما وهى النتيجة **والنتيجة** فى الشكل الرابع تكون المركبة من تالى الصغرى ومقدم الكبرى فمقدم النتيجة تالى الصغرى وتالى النتيجة مقدم الكبرى لان الجزء المشترك فى الشكل الرابع يكون مقدما فى الصغرى وتاليا فى الكبرى فاذاسقط الجزء المشترك الذى هو المقدم فى الصغرى والتالى فى الكبرى بقى تالى الصغرى ومقدم الكبرى وهى النتيجة

والثامن بيان ما هو المراد من المتصلتين فبيّنه بقوله **والمراد من المتصلتين اللزوميتان** حاصله ان المراد من المتصلتين اللزوميتان فقط لا غير والتفصيل فى الحواشى فانظره هناك

والتاسع ايراد اعتراض وجواب عنه فاورد الاعتراض بقوله **وقديورد على الشكل الاول من اللزوميتين ايضا** حاصله ان الشكل الاول من هذا القسم الاول غير منتج والا فيلزم كذب النتيجة مع صدق الصغرى والكبرى والتالى باطل فالمقدم مثله اما وجه بطلان التالى فظاهر لان الصغرى والكبرى اصل النتيجة فيستلزم صدقهما صدقها واما وجه الملازمة فلان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عدداكان زوجا ينتج كلما كان الاثنان فردا كان زوجا فالصغرى صادقة لان كل فرد عدد

وکذا الکبری صادقة لان الاثنین منقسم بمتساویین والنتیجة کاذبة للزوم اجتماع النقیضین وهو اجتماع الفرد والزوج واورد الجواب عنه بقوله **ویجاب عنه بانه ان اعتبر فی اللزومیة الصدق** حاصل الجواب ان المراد من صدق الصغری والکبری اما ان یکون الصدق فی نفس الامر او فی الاعتقاد فلوکان المراد هو الاول فلا نسلم صدق الصغری لان مفادهاان فردیة الاثنین مستلزم لکون الاثنین عددا وسبب هذا الاستلزام هو ان کل فرد عدد فصدق الصغری موقوف علی صدق ان کل فرد عدد وهو (ای کل فرد عدد) لیس بصادق لانه یصدق لا شئ من العدد بالاثنین الفرد هذا ظاهر ثم هذه سالبة کلیة تنعکس کنفسها فیکون عکسها هکذا لاشئ من الاثنین الفرد بعدد ثم ان الاثنین الفرد اخص من مطلق الفرد وقدسلب العدد عن ذلک الاخص وسلب الشئ عن جمیع افراد الاخص یستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم لان جمیع افرادالاخص بعض افراد الاعم مثلا کالفرس فانه مسلوب عن الانسان والانسان اخص من الحیوان وهو اعم فیکون مسلوبا عن بعض افراد الاعم وهو الحیوان فلا یکون بعض الحیوان فرسا فیکون العدد ههنا مسلوبا عن بعض افراد مطلق الفرد واذا کان الامرکذلک فلا یصدق ان کل فرد عدد فاذا لم یکن هذا صادقا لاتکون الصغری ایضا صادقتا فعدم الانتاج لیس لاجل ان المرکب من اللزومیتین لا یکون منتجا بل لا جل عدم صدق الصغری **ولو کان المرادالثانی** ای الصدق فی الاعتقاد ای اعتقاد من یقول بان کل فرد عدد

فلانسلم كذب النتيجة لان من يقول بان الاثنين فرد وكل فرد عدد فهو يقول لامحالة بانه زوج ايضا اذا لمحال يستلزم المحال كما قال الشارح فان من يرى ان الاثنين فرد فلابد من ان يرى انه زوج

والعاشر تائيد هذا الجواب فأيده بقوله **كذا ذكره الشيخ فى الشفاء** حاصل هذا ظاهر

قـــــوله

القسم الثانى ما يتركب من منفصلتين

من ههنا الى قوله القسم الثالث عشرة اغراض

اعلم اولا ان الجزء المشارك ما يوجد فى الصغرى والكبرى كلتيهما والجزء الغير المشارك مايوجد فى احديهما فقط **وثانيا** ان نتيجة التأليف ما تحصل من تركيب الجزء المشارك من الصغرى والكبرى على نمط اصل القياس فلو كان اصل القياس على نمط الشكل الاول تكون نتيجة التأليف ايضا حاصلة من الجزئين المشاركين من الصغرى والكبرى على نمط الشكل الاول ولو كان على نمط الشكل الثانى او الثالث او الرابع تكون نتيجة التأليف حاصلة منها ايضا على نمط الشكل الثانى او الثالث اوالرابع **وثالثا** ان الجزء التام عبارة عما وقع ركنا من الكلام ككونه مسندا اليه او مسندا كلفظ زوج الزوج وزوج الفرد فى

المثال الاتی والجزء الغیر التام عبارۃ عما وقع جزء من رکن الکلام کلفظ زوج الزوج او لفظ زوج الفرد فقط فی المثال الاتی **ورابعا** ان المنفصلة بالمعنی الاعم عبارۃ عن ان الخلو من الجزئین غیر جائزسواء کان جمعهما جائزا او لا **وخامسا** ان النتیجة فی هذاالقسم (ای المرکب من منفصلتین وکان احدجزئي المنفصلة الاولی (ای الصغری) مشارکاالکل واحد من جزئي المنفصلة الثانیة (ای الکبری) فی جزء غیر تام) منفصلة مانعة الخلو بالمعنی الاعم مرکبة من ثلاثة اجزاء الجزء الغیر المشارک من الصغری ونتیجة التألیف بین الجزء المشارک من الصغری وبین جزئي الکبری وهذه النتیجة مشتملة علی جزئین فیکون اجزاء اصل النتیجة ثلثة **وسادسا** ان العدد علی قسمین احدهمازوج وهو ما یکون منقسما بمتساویین وثانیهما فرد وهو ما لا یکون کذلک والزوج ان قبل التنصیف مرۃ واحدۃ فهو زوج الفرد کالعشرۃ وان قبل ذلک اکثر من مرۃ واحدۃ فان انتهی تنصیفه الی الواحد فهو زوج الزوج کالاربعة وان لم ینته الیه فهو زوج الزوج والفرد کاثنی عشر هکذا فی حواشی المطالع **ومنه** علم ان حصر الزوج فی القسمین لا یستقیم الابتکلف وهو ان یقال العبرۃ انما هو للتنصیف الاول فان کان کل من النصفین الاولیین لذلک العدد فرد یقال له زوج الفرد وان کان کل منهما زوجا یقال له زوج الزوج هذا ماظهر لی ولعل الله یحدث بعد ذلک امرا هذا ما قال المفتی التونکی

الاول ایراد القسم الثانی فاورده بقوله **القسم الثانی ما یترکب من منفصلتین** هذا هو القسم الثانی من الاقسام الخمسة

والثانی ایراد المثال لهذا القسم فاورده بقوله **کقولنا دائما العدد اما فرد** هذا جزء غیر مشارک من الصغری **اوزوج** هذا جزء مشارک من الصغری (هذه هی المنفصلة الاولی التی وقعت صغری القیاس)**وکل زوج** هذا جزء مشارک من الکبری **اما زوج الزوج** هذا قسم اول وجزء غیر تام **اوزوج الفرد** هذا جزء غیر مشارک من الصغری وجزء اول للنتیجة **اوزوج الزوج** هذا جزء ثان للنتیجة **اوزوج الفرد** هذا جزء ثالث للنتیجة والجزء الثانی والثالث نتیجة التألیف بین الجزئین المشارکین (ای بین الجزء المشارک من الصغری ومجموع الکبری) علی نمط الشکل الاول لان اصل القیاس کذلک فکان هکذا **العدد** زوج هذه صغری **وکل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد** هذه هی نتیجة التألیف فنضم هذه النتیجة للجزء الغیر المشارک من الصغری لحصول نتیجة اصل القیاس فالنتیجة هکذا **العدد اما فرد واما زوج الزوج اوزوج الفرد** هذه النتیجة منفصلة ما نعة الخلو مرکبة من ثلاثة اجزاء الجزء الاول جزء غیر مشارک من الصغری والجزء الثانی والجزء الثالث نتیجة التألیف

والثالث ایراد دلیل علی ان نتیجة القیاس المرکب من منفصلتین مرکبة من ثلاثة اجزاء کما سبق فاورده غلیه بقوله **اذ لابد فی کل منفصلة من**

وقوع احد جزئيها حاصله انما كانت نتيجة القياس المركب من المنفصلتين مركبة من الجزء الغير المشارك من المنفصلة الاولى (اى الصغرى) ومن نتيجة التأليف لان الواجب فى كل من المنفصلتين اى الصغرى والكبرى ان يكون احد جزئيها واقعا فالواقع من المنفصلة الاولى (اى الصغرى) اما الجزء الغير المشارك او الجزء المشارك فلا بد من ذكر كل منهما فى النتيجة بطريق الانفصال واذا كان الواقع الجزء الغير المشارك من المنفصلة الاولى وهو الفرد فهو جزء اول للنتيجة واذاكان الواقع الجزء المشارك وهو الزوج فهو على قسمين احدهما زوج الزوج وثانيهما زوج الفرد فلا يخلو اما ان يكون الواقع القسم الاول او القسم الثانى فلا بد من ذكر كلاالقسيمن فى النتيجة بطريق الانفصال وهذان القسمان جزء ان للمنفصلة الثانية (اى الكبرى) فلا يخلو اما ان يكون الواقع من المنفصلة الثانية (اى الكبرى) الجزء الاول او الجزء الثانى لانه لا بد من ذكرهما فى النتيجة بطريق الانفصال وان كان الواقع هو القسم الاول الذى هو الجزء الاول اعنى زوج الزوج فهو الجزء الثانى من النتيجة وان كان الواقع هو القسم الثانى الذى هو الجزء الثانى اعنى زوج الفرد فهو الجزء الثالث من النتيجة والجزء الثانى والثالث هى نتيجة التأليف **قوله ضرورة منع الخلو** يردعليه ان المنفصلة الاولى فى المثال المذكور ليست بمانعة الخلو لانها منفصلة حقيقية لان العدد الواحد لا يكون زوجا وفردا ولا يخلو عنهما؟ **قلنا** هذاانما يرد لواريد من منع الخلو

منع الخلو بالمعنى الاخص وهو ان لايجو زالارتفاع ويجوز الاجتماع وليس كذلك بل المراد منه هو منع الخلو بالمعنى الاعم وهو ان لا يجوز الارتفاع سواء جاز الاجتماع اولافتشمل المنفصلة الحقيقية كما فى المثال المذكور هكذا قالوا

والرابع بيان النتيجة لهذاالنوع فبيّنها بقوله **فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من ثلاثة اجزاء** الجزء الغير المشارك من الصغرى ونتيجة التأليف بين الجزء المشارك من المنفصلة الاولى (اى الصغرى) وبين جزئى المنفصلة الثانية(اى الكبرى) كما مر

والخامس بيان المبنى عليه للنتيجة المذكورة فى الغرض الرابع فبيّنه بقوله **هذا اذاكان احد جزئي المنفصلة الاولى** مشاركا لكل واحد من جزئي المنفصلة الثانية فى جزء غير تام فلهذا النوع ثلثة اقسام لان الشركة بين المقدمتين اما فى جزء تام منهما او فى جزءغير تام منهما او فى جزء تام من احدهما غير تام من الاخر الا ان المطبوع منها ما يكون الشركة فى جزء غيرتام لكن هذاالقسم اقسام خمسة لانه اما ان يشارك جزء واحد من احديهما جزء واحدا من الاخرى واما ان يشارك جزء واحد من احديهما كلواحد من جزئى الاخرى واما ان يشارك جزء من احديهما جزء من الاخرى والجزء الاخر منها الجزء الاخر من الاخرى واما ان يشارك كل جزء من احديهما كلواحد من جزئى الاخرى والجزء الاخر منهما احد جزئي الاخرى

فقط فهذه خمسة اقسام لا مزيد عليها وقد فصل كلواحد منها مع الشرائط والنتائج فی شرح المطالع واقتصر السيد الشريف منها على القسمين الاولين والاول منهما ما كان احدجزئي المنفصلة مشاركا لكلواحدمن جزئي المنفصلة الثانية كما مر مثاله فی الشرح (مير ايسا غوجی) والثانی منهما سيأتی فی الغرض السادس

والسادس بيان نتيجة ما اذاكان احد جزئي الصغرى مشاركا لواحد من جزئي المنفصلة الثانية وهو الثانی من القسمين الاولين فبيّنها بقوله **واما اذاكان احد جزئي المنفصلة الاولى الخ** حاصله ان ما كان احد جزئی المنفصلة الاولى مشاركا لواحد من جزئی المنفصلة الثانية فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من ثلاثة اجزاء ايضًا الجزئين الغير المشاريكن من الصغرى والكبرى ونتيجة التأليف لكن لهذه النتيجة جزء واحد فلايزيد الاجزاء على ثلاثة

والسابع يراد دليل على ان النتيجة ههنا منفصلة ما نعة الخلو مركبة من ثلاثة اجزاء الجزئين الغير المشاركين ونتيجة التأليف فاورده عليه بقوله **لان الواقع من المنفصلة الاولى الكان الجزء الغير المشارك** حاصل الدليل غير محتاج الى التحرير لانه واضح من الشرح

والثامن بيان تنبيه فبيّنه بقوله **فيصدق نتيجة القياس بصدق مانعة الخلو من صادق وكاذب** حاصله انه لا يلزم فی صادق المنفصلة ان تكون جميع

اجزائها صادقة بل قد تصدق المنفصلة مع كذب بعض اجزائه ايضا كما في نتيجة المثال الاتي من الشكل الرابع وهي اما بعض زوج الزوج عدد اوزوج الفرد عدد او كل عدد فرد فالجزء الاخير منها كاذب مع انها صادقة

والتاسع ايراد المثال لهذا النوع فاورده بقوله **دائما اما كل انسان ناطق** هذا جزء غير مشارك من الصغرى **اوكل فرس صاهل** هذا جزء مشارك من الصغرى (هذه هي المنفصلة الاولى التي وقعت صغرى القياس) **ودائما اما كل صاهل** هذا جزء مشارك من الكبرى **حيوان او كل حمار ناهق** هذا جزء غير مشارك من الكبرى (هذه هي المنفصلة الثانية التي وقعت كبرى القياس) **ينتج اما كل انسان ناطق** هذا جزء غير مشارك من الصغرى وجزء اول للنتيجة **اوكل حمار ناهق** هذا جزء غير مشارك من الكبرى وجزء ثالث للنتيجة والجزء المشارك لفظ صاهل وقد وقع جزء غير تام من احد جزئي الكبرى فنضم هذا الجزء المشارك من الصغرى اليه من الكبرى لتحصل نتيجة التأليف على نمط الشكل الاول لان اصل القياس كذلك فكان هكذا **كل فرس صاهل** هذه صغرى **وكل صاهل حيوان** هذه كبرى **فكل فرس حيوان** هذه نتيجة التأليف ونضم هذه النتيجة مع الجزئين الغير المشاركين لحصول نتيجة اصل القياس هكذا **دائما اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان او كل حمار ناهق** هذه النتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة

من ثلاثة اجزاء فالجزء الاول جزء غير مشارك من الصغرى والجزء الثانى نتيجة التأليف والجزء الثالث جزء غير مشارك من الكبرى

والعاشر بيان انعقاد الاشكال الاربعة فى هذالنوع فبيّن انعقادها بقوله **وينعقد فيه الاشكال الاربعة ايضا** ومثال الشكل الاول قدمر واورد مثال الشكل الثانى بقوله **دائمااما كل ثلاثة فرد** هذا جزء غير مشارك من الصغرى **او كل اثنين زوج** هذا جزء مشارك من الصغرى (هذه هى المنفصلة الاولى التى هى صغرى القياس)**واما لاشئ من الخمسة بزوج** هذاجزء مشارك من الكبرى **او كل اربعة منقسمة بمتساويين** هذا جزء غير مشارك من الكبرى (هذه هى المنفصلة الثانية التى هى كبرى القياس)**ينتج اما ان كل ثلاثة فرد** هذا جزء اول للنتيجة وجزء غير مشارك من الصغرى **اولاشئ من الاثنين بخمسة** هذا جزء ثان لها ونتيجة التأليف **او كل اربعة منقسمة بمتساويين** هذا جزء ثالث لها وجزء غير مشارك من الكبرى لانا نتألف الجزء المشارك من الصغرى معه من الكبرى على نمط الشكل الثانى لان اصل القياس كذلك فنقول **كل اثنين زوج** هذه صغرى **ولاشئ من الخمسة بزوج** هذه كبرى **فلا شئ من الاثنين بخمسة** هذه نتيجة التأليف فنضم هذه النتيجة الى الجزئين الغير المشاركين فى الصغرى والكبرى لحصول النتيجة المذكورة كما دريت هكذا **اما ان كل ثلاثة فرد اولا شئ من الاثنين بخمسة او كل اربعة منقسمة بمتساويين** هذه النتيجة منفصلة مانعة

الخلو مركبة من ثلاثة اجزاء، فالجزء الاول جزء غير مشارک من الصغرى والجزء الثانى نتيجة التأليف والجزء الثالث جزء غير مشارک من الكبرى واورد مثال الشكل الثالث بقوله **اما كل انسان ناطق** هذا جزء غير مشارک من الصغرى **اوكل فرس حيوان** هذا جزء مشارک من الصغرى (هذه هى المنفصلة الاولى التى هى صغرى القياس) **واما كل فرس صاهل** هذا جزء مشارک من الكبرى **اوكل حمار ناهق** هذا جزء غير مشارک من الكبرى (هذه هى المنفصلة الثانية التى هى كبرى القياس) **ينتج اما كل انسان ناطق** هذا جزء اول للنتيجة وجزء غير مشارک من الصغرى **اوبعض الحيوان صاهل** هذا جزء ثان لها ونتيجة التأليف **اوكل حمار ناهق** هذا جزء ثالث لها وجزء غير مشارک من الكبرى وانا نتألف الجزء المشارک من الصغرى معه من الكبرى على نمط الشكل الثالث لان اصل القياس كذلک فنقول **كل فرس حيوان** هذه صغرى **وكل فرس صاهل** هذه كبرى **فبعض الحيوان صاهل** هذه هى نتيجة التأليف فنضم هذه النتيجة الى الجزئين الغير المشاركين فى الصغرى والكبرى لحصول النتيجة هكذا **اما كل انسان ناطق اوبعض الحيوان صاهل او كل حمار ناهق** هذه النتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من ثلثة اجزاء فالجزء الاول جزء غير مشارک من الصغرى والجزء الثانى نتيجة التأليف والجزء الثالث جزء غير مشارک من الكبرى واورد مثال الشكل الرابع بقوله **كل زوج** هذه جزء مشارک من الصغرى **اما زوج الزوج اوزوج الفرد** هذا جزء غير مشارک من الصغرى (هذه هى المنفصلة الاولى

التی هی صغری القیاس)وکل عدد اما فرد جزء غیر مشارک من الکبری اوزوج هذا جزء مشارک من الکبری (هذه هی المنفصلة الثانیة التی هی کبری القیاس)ینتج اما بعض زوج الزوج عدد جزء اول للنتیجة جزء غیرمشارک من الصغری اوزوج الفردعدد هذا جزء ثان لها ونتیجة التألیف مع الجزء الاول واما کل عدد فرد هذاجزء ثالث لها وجزء غیر مشارک من الکبری وانا تتألف بین الجزئین المشارکین من الصغری والکبری علی نمط الشکل الرابع لان اصل القیاس کذلک فنقول کل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد هذه صغری وبعض العددزوج هذه کبری اما بعض زوج الزوج عدد اوزوج الفرد عدد هذه هی نتیجة التألیف فنضمها مع الجزء الغیر المشارک من الکبری لحصول نتیجة اصل القیاس هکذا اما بعض زوج الزوج عدد اوزوج الفرد عدد واما کل عدد فرد هذه النتیجة منفصلة مانعة الخلو مرکبة من ثلثة اجزاء فالجزء الاول جزء غیر مشارک من الصغری وهو مع الجزء الثانی نتیجة التألیف والجزء الثالث جزء غیر مشارک من الکبری

قوله

القسم الثالث مایترکب من حملیة ومتصلة

من ههنا الی قوله القسم الرابع اربعة اغراض

الاول بیان القسم الثالث فبینه بقوله **القسم الثالث ما یترکب من حملیة ومتصلة الخ** وهو علی اربعة اقسام لان المشارک للحملیة اما تالی المتصلة فی جزء غیر تام او مقدمها کذلک وعلی التقدیر ین فالحملیة اما صغری او کبری والسید الشریف قدس سره اقتصر علی بیان ما کانت الحملیة فیه کبری والشرکة مع تالی المتصلة لانه المطبوع وشرط انتاجه ایجاب المتصلة وکلیتها**والنتیجة** فی هذاالقسم متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتالیها نتیجة التألیف بین تالی المتصلة والحملیة وانما کانت النتیجة متصلة لان النتیجة تابعة للاخس الارذل وهی الشرطیة المتصلة لان الحملیة اشرف منها لکونها اصلا للشرطیة

والثانی ایراد المثال للقسم الثالث بالشکل الاول فاورده له بقوله **کقولناکلما کان هذا انسانا** هذا مقدم المتصلة وجزء غیر مشارک من الصغری **فهو حیوان** هذا تالی المتصلة وجزء مشارک من الصغری (هذه هی المتصلة التی هی الصغری)**وکل حیوان** هذاجزء مشارک من الکبری **جسم** هذاجزء غیرمشارک من الکبری (هذه هی الحملیة التی هی الکبری) **فکلما کان هذاانسانا** هذا مقدم النتیجة وهو مقدم المتصلة التی هی الصغری **فهو جسم** هذا تالی النتیجة ونتیجة التألیف بین تالی المتصلة والحملیة علی نمط الشکل الاول لان اصل القیاس کذلک فنقول هکذا**هو حیوان** هذه صغری **وکل حیوان جسم** هذه کبری **فهو جسم** هذه هی نتیجة

التاليف فنضم هذه النتيجة مع مقدم المتصلة الذی هو الجزء الغیر المشارک فتحصل النتیجة المذکورة لاصل القیاس هکذا **کلما کان هذا انسانا فهو جسم** هذه النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة التی هی الصغری وتالیها نتیجة التأليف

والثالث بیان انعقاد الاشکال الاربع فی هذاالنوع فبیّن انعقادهابقوله **وينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار اشتراك التالي والحملية** فیشترط فيهما ما اعتبر فی الاقترانی المرکب من الحملیات من الشرائط السابقة ومثال الشکل الاول قدمر واورد مثال الشکل الثانی بقوله مثال الشکل الثانی کقولنا **کلما کان هذا انسانا** هذا مقدم المتصلة وجزء غیر مشارک من الصغری **فهو حیوان** هذاتالی المتصلة وجزء مشارک من الصغری (هذه هی المتصلة التی هی الصغری) **ولاشئ من الحجر** هذا جزء غیر مشارک من الکبری **بحیوان** هذا جزء مشارک من الکبری (هذه هی الحملیة التی هی الکبری) **فکلما کان هذا انسانا** هذا مقدم النتیجة ومقدم المتصلة التی هی الصغری **فهو لیس بحجر** هذاتالی النتیجة ونتیجة التألیف بین تالی المتصلة والحملیة علی نمط الشکل الثانی لان اصل القیاس کذلک فنقول هکذا **هوحیوان** هذه صغری **ولاشئ من الحجر بحیوان** هذه کبری **فهولیس بحجر** هذه هی نتیجة التألیف فنضم نتیجة التألیف مع مقدم المتصلة الذی هو الجزء الغیر المشارک فتحصل النتیجة لاصل القیاس

هكذا كلما كان هذا انسانا فهو ليس بحجر هذه النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة التى هى الصغرى وتاليها نتيجة التأليف واورد مثال الشكل الثالث بقوله كلما كان الانسان ناطقا هذا مقدم المتصلة وجزء غير مشارك من الصغرى فهو حيوان هذا تالى المتصلة وضمير هو راجع الى الانسان وهذا الضمير جزء مشارك من الصغرى لا الانسان المذكور فى مقدم المتصلة (هذه هى المتصلة التى هى الصغرى) وكل انسان هذا جزء مشارك من الكبرى ضاحك هذا جزءغير مشارك من الكبرى(هذه هى الحملية التى هى الكبرى) فكلما كان الانسان ناطقا هذا مقدم النتيجة ومقدم المتصلة التى هى الصغرى فبعض الحيوان ضاحك هذا تالى النتيجة ونتيجة التأليف بين تالى المتصلة والحملية على نمط الشكل الثالث لان اصل القياس كذلك فنقول هكذا كل انسان حيوان هذه صغرى وكل انسان ضاحك هذه كبرى فبعض الحيوان ضاحك هذه هى نتيجة التأليف فنضم نتيجة التأليف مع مقدم المتصلة الذى هو الجزء الغير المشارك فتحصل النتيجة لاصل القياس هكذا كلما كان الانسان ناطقا فبعض الحيوان ضاحك هذه النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة التى هى الصغرى وتاليها نتيجة التأليف واورد مثال الشكل الرابع بقوله كلما كان الجسم انسانا هذا مقدم المتصلة وجزء غير مشارك من الصغرى فهوناطق هذا تالى المتصلة وضميرهو راجع الى الجسم وبهذا الاعتبار

الضمير جزء مشارك لا الجسم المذكورفي مقدم المتصلة (هذه هى المتصلة التى هى الصغرى) **وكل ضاحك** هذا جزء غير مشارك من الكبرى **جسم** هذا جزء مشارك من الكبرى (هذه هى الحملية التى هى الكبرى)**فكلما كان الجسم انسانا** هذا مقدم النتيجة ومقدم المتصلة التى هى الصغرى **فبعض الناطق ضاحك** هذا تالى النتيجة ونتيجة التأليف بين تالى المتصلة والحملية على نمط الشكل الرابع لان اصل القياس كذلك فنقول هكذا **كل جسم ناطق** هذه صغرى **وكل ضاحك جسم** هذه كبرى **فبعض الناطق ضاحك** هذه هى نتيجة التأليف فنضم نتيجة التأليف مع مقدم المتصلة الذى هوالجزء الغير المشارك فتحصل النتيجة لاصل القياس هكذا **كلماكان الجسم انسانا فبعض الناطق ضاحك** هذه النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة التى هى الصغرى وتاليها نتيجة التأليف

والرابع بيان النتيجة لهذاالقسم الثالث فبيّنها بقوله **والنتيجة فى هذاالقسم متصلة** مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى والحملية

قـــــــــــــــــــــــــــوله

القسم الرابع ما يتركب من الحملية والمنفصلة

من ههناالى قوله القسم الخامس اربعة اغراض

الاول بیان القسم الرابع فبینه بقوله **القسم الرابع ما یترکب من الحملیة والمنفصلة** سواء کانت المنفصلة صغری والحملیة کبری کما هو المطبوع او بالعکس وینعقد فیه الاشکال الاربعة باعتبار اشتراک التالی والحملیة فی جزء غیر تام کما فی القسم الثالث وشرط انتاجه کون المنفصلة موجبة کلیة مانعة الخلو بالمعنی الاعم **والنتیجة** فی هذاالقسم منفصلة مانعة الخلو مرکبة من الجزء الغیر المشارک للمنفصلة ونتیجة التألیف بین الجزء المشارک للمنفصلة والحملیة

والثانی ایراد المثال لهذا القسم فاورد مثال الشکل الاول بقوله **دائما العدد اما فرد** هذا جزء غیر مشارک من الصغری **اوزوج** هذا جزء مشارک من الصغری (هذه منفصلة وقعت صغری القیاس) **وکل زوج** هذا جزء مشارک من الصغری **منقسم بمتساویین** هذا جزء غیر مشارک من الکبری (هذه حملیة وقعت کبری القیاس) **فالعدد اما فرد** هذا جزء غیر مشارک للمنفصلة **اومنقسم بمتساویین** هذه نتیجة التألیف بین الجزئین المشارکین للمنفصلة والحملیة علی نمط الشکل الاول لا ن اصل القیاس کذلک فنقول هکذا **العدد زوج** هذه صغری **وکل زوج منقسم بمتساویین** هذه کبری **فالعدد منقسم بمتساویین** هذه نتیجة التألیف فنضم هذه النتیجة مع الجزء الغیر المشارک من الصغری فتحصل النتیجة لاصل القیاس هکذا **العدد اما فرد اومنقسم بمتساویین** هذه النتیجة منفصلة ما نعة الخلو

مركبة من الجزء الغير المشارك للمنفصلة ونتيجة التأليف بين الجزء المشارك للمنفصلة والحملية واورد مثال الشكل الثانى بقوله **دائما العدد اما فرد** هذا جزء مشارك من الصغرى **اوزوج** هذا جزء غير مشارك من الصغرى(هذه منفصلة وقعت صغرى القياس)**ولاشئ من المنقسم بمتساويين بفرد** هذا جزء مشارك من الكبرى (هذه حملية وقعت كبرى القياس) **ينتج دائما العدد اما زوج** هذا جزء غير مشارك للمنفصلة **اوليس بمنقسم بمتساوين** هذه نتيجة التأليف بين الجزئين المشاركين للمنفصلة والحملية على نمط الشكل الثانى لان اصل القياس كذلك فنقول هكذا **العددفرد** هذه صغرى **ولاشئ من المنقسم بمتساويين بفرد** هذه كبرى **فبعض العدد ليس منقسما بمتساوين** هذه نتيجة التأليف فنضم هذه النتيجة مع الجزء الغير المشارك من الصغرى فتحصل النتيجة لاصل القياس هكذا **دائما العدد اما زوج اوليس بمنقسم بمتساويين** هذه النتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من الجزء الغير المشارك للمنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الجزء المشارك للمنفصلة والحملية واورد مثال الشكل الثالث بقوله **دائما اما كل انسان ناطق** هذا جزء غير مشارك من الصغرى **اوكل فرس حيوان** هذاجزء مشارك من الصغرى (هذه منفصلة وقعت صغرى القياس)**ينتج اما كل انسان ناطق** هذا جزء غير مشارك من الكبرى **صاهل** (هذه حملية وقعت كبرى القياس)**ينتج اما كل انسان ناطق** هذا جزء غير

مشارک للمنفصلة اویعض الحیوان صاهل هذه نتیجة التألیف بین الجزئین المشارکین للمنفصلة والحملیة علی نمط الشکل الثالث لان اصل القیاس کذلک فنقول هکذا کل فرس حیوان هذه صغری وکل فرس صاهل هذه کبری فبعض الحیوان صاهل هذه هی نتیجة التألیف فنضم هذه النتیجة مع الجزء الغیر المشارک من الصغری فتحصل النتیجة لاصل القیاس هکذا اما کل انسان ناطق اویعض الحیوان صاهل هذه النتیجة منفصله ما نعة الخلو مرکبة من الجزء الغیر المشارک للمنفصلة ومن نتیجة التألیف بین الجزء المشارکین للمنفصلة والحملیة واورد مثال الشکل الرابع بقوله دائما اما کل انسان ناطق هذا جزء غیر مشارک من الصغری اوکل فرس هذاجزء مشارک من الصغری حیوان (هذه منفصلة وقعت صغری القیاس) وکل صاهل فرس اذا جزء مشارک من الکبری (هذه حملیة وقعت کبری القیاس) دائما اما کل انسان ناطق هذا جزء غیر مشارک للمنفصلة اویعض الحیوان صاهل هذه نتیجة التألیف بین الجزئین المشارکین للمنفصلة والحملیة علی نمط الشکل الرابع لان اصل القیاس کذلک فنقول هکذا کل فرس حیوان هذه صغری وکل صاهل فرس هذه کبری فبعض الحیوان صاهل هذه هی نتیجة التألیف فنضم هذه النتیجة مع الجزء الغیر المشارک من الصغری فتحصل النتیجة لاصل القیاس هکذا دائما اما کل انسان ناطق اویعض الحیوان صاهل هذه

النتيجة منفصلة ما نعة الخلو مركبة من ا الجزء الغير المشارك للمنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الجزء المشارك للمنفصلة والحملية

والثالث بيان النتيجة لهذا القسم فبيّنها بقوله **فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو** مركبة من الجزء الغير المشارك للمنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الجزء المشارك للمنفصلة والحملية

والرابع بيان القسمين لهذاالقسم الرابع فبيّنهما بقوله **هذا اذاكانت الحملية اقل عددا من المنفصلة** حاصله انه على قسمين قياس مقسم وقياس غير مقسم لانه اماان ينتج حملية واحدة وهو القياس المقسم اولا وهو غير المقسم وعدد الحمليات فى المقسم لا بد ان يساوى عدداجزاء الانفصال وفى غير المقسم قد يكون مساويا وقد يكون اكثر وقد يكون اقل لكن كونه اكثر من اجزاء المنفصلة غير مطبوع لاشتماله على الحشو وهو الحملية الزائدة من اجزاء الانفصال ولذا اقتصر قدس سره من وجوه غير المقسم على الوجهين وذكر الوجه الاول والقسم الاول للمقسم وهو ما تكون اجزاء المقدمتين متحدة النتيجة بقوله **ان كان التاليف من الحمليات واجزاء الانفصال متحدا فى النتيجة** اى ينتج كل تأليف وقع بين كل حملية وكل جزء مشارك لها من المنفصلة نتيجة واحدة لاتفاوة فيها بوجه من الوجوه **والسرفيه** هو اتحاد موضوع كل جزء من المنفصلة ومحمول الحمليات فباسقاط الاوسط تحصل نتيجة واحدة على كل

تألیف واورد مثاله بقوله نحو دائما الانسان اما ناطق او ضاحک او کاتب او نائم اومستيقظ هذه منفصلة وقعت صغرى القياس وكل ناطق حيوان وكل ضاحك حيوان وكل كاتب حيوان وكل نائم حيوان وكل مستيقظ حيوان هذه كبرى القياس ينتج كل انسان حيوان فههنا تحصل نتيجة واحدة على كل تأليف وقع بين كل حملية وكل جزء مشارك من المنفصلة لانا اذا الفنابين الجزء الاول من المنفصلة والحملية الاولى معه على نمط احد الشكل وهو الشكل الاول نقول كل انسان ناطق هذه صغرى وكل ناطق حيوان هذه كبرى ينتج كل انسان حيوان وكذلک بتأليف باقي اجزاء المنفصلة والحمليات كل انسان ضاحك هذه صغرى وجزء ثاني من المنفصلة وكل ضاحك حيوان هذه كبرى وحملية ثانية وكل كاتب حيوان هذه كبرى وحملية ثالثة فكل انسان حيوان هذه نتيجة كل انسان كاتب هذه صغرى وجزء ثالث منها وكل كاتب حيوان هذه كبرى وحملية ثالثة فكل انسان حيوان هذه نتيجة كل انسان نائم هذه صغرى وجزء رابع منهاوكل نائم حيوان هذه كبرى وحملية رابعة فكل انسان حيوان هذه نتيجة كل انسان مستيقظ هذه صغرى وهذه الاقيسة كلها متحدة فى النتيجة وجزء خامس منها وكل مستيقظ حيوان هذه كبرى وحملية خامسة فكل انسان حيوان هذه نتيجة وذكر الوجه الثاني للمقسم وهو ما تكون اجزاء المقدمتين مختلفة فى النتيجة بقوله وان كان مختلفا فالنتيجة منفصلة

مانعة الخلو ای ان کان التألیف بین الحملیات واجزاء الانفصال مما وقعت فیهما المشارکة فی جزء غیر تام مختلفا فی النتیجة بان ینتج تألیف حملیة مع احد اجزاء المنفصلة نتیجة وتألیف حملیة اخری مع جزء اخر منها نتیجة اخری وهکذا واورد مثاله بقوله **لھو دائما الحیوان اما انسان اوفرس اوحمار** هذه منفصلة حقیقیة (لان المقصود الحیوان اما انسان اوفرس اوحمار الی اخر انواعه لکن لما کان انواع الحیوان غیر محصورة ولم یکن فصولها معلومة علی التفصیل اقتصر السید الشریف علی الثلثة المذکورة) صغری **وکل انسان ناطق وکل فرس صاهل وکل حمار ناهق** هذه کبری القیاس وهذا الشکل شکل اول **ینتج دائما الحیوان اما ناطق او صاهل اوناهق** هذه النتیجة منفصلة مانعة الخلو مرکبة من نتائج التألیفات الواقعة بین الحملیات واجزاء المنفصلة حیثما وقعت المشارکة وههنا نتائج التألیفات مختلفة لانا اذا الفنابین الجزء الاول من المنفصلة الحملیة الاولی معه علی نمط اصل الشکل وهو الشکل الاول یحصل الجزء الاول من النتیجة نحو **الحیوان انسان** هذه صغری وجزء اول من المنفصلة **وکل انسان ناطق** هذه کبری وحملیة اولی **فالحیوان ناطق** هذه نتیجة **والحیوان فرس** هذه صغری وجزء ثان من المنفصلة **وکل فرس صاهل** هذه کبری وحملیة ثانیة **فالحیوان صاهل** هذه نتیجة مختلفة عن نتیجة القیاس الاول **الحیوان حمار** هذه صغری وجزء ثالث من المنفصلة

وكل حمار ناهق هذه كبرى وحملية ثالثة فالحيوان ناهق هذه نتيجة مختلفة عن النتيجتين السابقتين

قوله

القسم الخامس مايتركب من متصلة ومنفصلة

من ههنا الى المتن الآتى غرضان

الاول بيان القسم الخامس فبينه بقوله **القسم الخامس مايتركب من متصلة ومنفصلة** فالشركة بينهما اما فى جزء تام منهما او فى غير تام منهما او فى تام من احديهما وغير تام من الاخرى فهذه ثلثة اقسام ولا يلاحظ فى المشاركة ههنا الاحال مقدم المتصلة او تاليها لعدم امتياز مقدم المنفصلة عن تاليها كما حقق فى موضعه فالعبرة فى تمايز الاشكال ههنا انما هو بوضع الحد الاوسط وذكره فى المتصلة وهى اما ان يكون صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس والسيد الشريف اقتصر على ما كانت المشاركة فى الجزء الغير التام من المقدمتين وكانت الصغرى متصلة لانه المطبوع وشرط انتاجه كلية احدى المقدمتين وايجاب احدهما **والنتيجة** مركبة من الجزء الغير المشارك من المتصلة ونتيجة التأليف بين الجزء المشارك منها وبين جزئى المنفصلة معا

والثانی ایراد المثال لهذاالقسم الخامس فاودر مثال الشکل الاول بقوله **کلماکان هذاانسانا** هذا مقدم المتصلة وجزءغیرمشارک من المتصلة التی هی الصغری **فهو حیوان** هذا تالی المتصلة وجزء مشارک من المتصلة التی هی الصغری (هذه متصلة وقعت صغری القیاس) **وکل حیوان** هذ جزء مشارک من الکبری **اما ابیض اوغیرابیض** وکل واحد منهما جزء غیر مشارک من الکبری (هذه منفصلة وقعت کبری القیاس)**ینتج فکلما کان هذا انسانا** هذاجزء غیر مشارک من المتصلة التی هی الصغری **فهو اما ابیض او غیر ابیض** هذه نتیجة التألیف بین الجزء المشارک من المتصلة وبین الجزئین من المنفصلة علی نمط الشکل الاول لان اصل القیاس هکذا فنقول **هو حیوان** هذه صغری **وکل حیوان اما ابیض اوغیر ابیض** هذه کبری **فهو اما ابیض او غیر ابیض** هذه نتیجة التألیف فنضم هذه النتیجة مع مقدم المتصلة الذی هو الجزء الغیر المشارک من الصغری فتحصل النتیجة لاصل القیاس هکذا **کلما کان هذا انسان فهو اما ابیض او غیر ابیض** هذه النتیجة مرکبة من الجزء الغیر المشارک من المتصلة التی هی الصغری ونتیجة التألیف وذکر مثالالشکل الثانی بقوله **مثال الشکل الثانی کلماکان الجسم متحرکا** هذامقدم المتصلة وجزء غیر مشارک من المتصلة التی هی الصغری **فهوحیوان** هذاتالی المتصلة وجزء مشارک من المتصلة التی هی الصغری (هذه متصلة وقعت صغری القیاس)**وکل**

ابيض اما حيوان هذا جزء مشارك من المنفصلة التى هى الكبرى (هذه منفصلة وقعت كبرى القياس **ينتج ليس كلما كان الجسم متحركا** هذا جزء غير مشارك من المتصلة التى هى الصغرى **فهواما ابيض اوغيره** هذه نتيجة التأليف بين الجزء المشارك من المتصلة وبين الجزئين من المنفصلة على نمط الشكل الثانى لان اصل القياس كان هكذا فنقول **هو حيوان** هذه صغرى **وليس كل ابيض اما حيوان اوغيره** هذه كبرى **فليس هو اما ابيض اوغيره** هذه نتيجة التأليف فنضم هذه النتيجة مع مقدم المتصلة الذى هو الجزء الغير المشارك من المتصلة التى هى الصغرى فتحصل النتيجة لاصل القياس هكذا **ليس كلما كان الجسم متحركا فهو اما ابيض او غيره** هذه النتيجة مركبة من الجزء الغير المشارك من المتصلة التى هى الصغرى ونتيجة التأليف وذكر مثال الشكل الثالث بقوله **مثال الشكل الثالث كلما كان هذا انسانا** هذا مقدم المتصلة وجزء مشارك من المتصلة التى هى الصغرى **فهوحيوان** هذا تالى المتصلة وجزء غيرمشارك من المتصلة التى هى الصغرى (هذه متصلة وقعت صغرى القياس)**وكل انسان** هذا جزء مشارك من المنفصلة التى هى الكبرى **اما ابيض اوغيره** وكل واحد منهما جزء غير مشارك من المنفصلة (هذه منفصلة وقعت كبرى القياس) ينتج **كلما كان هذا حيوانا** هذا جزء غير مشارك من المتصلة التى هى الصغرى **فهو اما ابيض اوغيره** هذه نتيجة التأليف بين الجزء المشارك من المتصلة وبين الجزئين من

المنفصلة على نمط الشكل الثالث لان اصل القياس كان كذلك فنقول
الانسان حيوان هذه صغرى **وكل انسان اما ابيض اوغيره** هذه كبرى
فالحيوان اما ابيض اوغيره هذه نتيجة التأليف فنضم هذه النتيجة مع
تالى المتصلة الذى هو الجزء الغير المشارك من المتصلة التى هى
الصغرى فتحصل النتيجة لاصل القياس هكذا **كلما كان هذا حيوانا فهو
اما ابيض اوغير ابيض** هذه النتيجة مركبة من الجزء الغير المشارك من
المتصلة التى هى الصغرى ونتيجة التأليف وذكر مثال الشكل الرابع
بقوله **مثال الشكل الرابع قد يكون اذا كان هذا حيوانا** هذا مقدم المتصلة
وجزء مشارك من المتصلة التى هى الصغرى **فهوانسان** هذا تالى المتصلة
وجزء غير مشارك من المتصلة التى هى الصغرى (هذه منفصلة وقعت
كبرى القياس) **ينتج قديكون اذاكان هذا انسانا** هذا جزء غير مشارك من
المتصلة التى هى الصغرى **فهو اما ابيض اوغيره** هذه نتيجة التأليف بين
الجزء المشارك من المتصلة وبين الجزئين من المنفصلة على نمط
الشكل الرابع لان اصل القياس كذلك فكان هكذا **الحيوان انسان** هذه
صغرى **والابيض اما حيوان اوغيره** هذه كبرى **فالانسان اما ابيض اوغيره**
هذه نتيجة التأليف فنضم هذه النتيجة مع تالى المتصلة الذى هو الجزء
الغير المشارك من المتصلة التى هى الصغرى فتحصل النتيجة لاصل
القياس هكذا **قديكون اذا كان هذا انسانا فهو اما ابيض اوغيره** هذه
النتيجة مركبة من الجزء الغير المشارك من المتصلة التى هى الصغرى

ونتيجة التأليف هذا ماحصل لي في بيان النتائج التأليفية والله اعلم وعلمه اتم واحكم

قوله

اقول قد سبق ان القياس قسمان اقترانى واستثنائى

من همنا الى المتن الاتى اربعة اغراض

الاول اعادة بعض ماسبق لطول المسافة فاعاده بقوله **قدسبق ان القياس قسمان اقترانى واستثنائى** مع قوله **قدعرفت ان الاستثنائى ما يشتمل على النتيجة** اونقيضها حاصل هذا غير خفى على من له ادنى لب

والثانى تنشيط المتعلمين وتجديد شوقهم فنشّطهم بقوله **واذا فرغ من الاقترانى شرع فى الاستثنائى** حاصل هذا قد مر فلا نعيده ثانيا

والثالث بيان مقدمات القياس الاستثنائى فبيّنها بقوله **فالقياس الاستثنائى يكون مركبا** حاصله ان المقدمة الاولى من الاستثنائى تكون شرطية والثانية تكون استثنائية وقدتكون وضعية اى حكم بوضع المقدم كقولك انكانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود وقدتكون رفعية اى حكم فيها برفع التالى نحو قولك فى المثال المذكور لكن النهار ليس بموجود

والرابع بیان طریقة انتاج هذا القسم فبینها بقوله **فاذاعرفت هذا فالشرطیة الموضوعة التی هی جزء القیاس الاستثنائی** اما متصلة او منفصلة فانکانت متصلة فاستثناء عین المقدم ینتج عین التالی لان المقدم ملزوم والتالی لازم ووجود الملزوم یستلزم وجود اللازم والالم یکن اللازم لازما نحو انکان هذا انسانا فهو حیوان لکنه انسان ینتج فهو حیوان واستثناء نقیض التالی ینتج نقیض المقدم لان التالی لازم والمقدم ملزوم وانتفاء اللازم یستلزم انتفاء الملزوم والالکان الملزوم موجودا بدون اللازم لکن التالی باطل فالمقدم مثله لانه لا یکون حینئذ اللازم لازما کقولک فی المثال المذکور لکنه لیس بحیوان ینتج انه لیس بانسان وحاصل الباقی واضح من الشرح غیر محتاج الی البیان **اعلم ان طریق رد الاستثنائی** متصلا او منفصلا الی اقترانی اذاکان المقدم والتالی متحدی الموضوع فی الشرطیة ان یجعل الاستثنائیة صغری ویجعل حمل محمول المطلوب علی محمول الاستثنائیة کبری مثال الاستثنائی المتصل الذی یستثنی فیه عین المقدم قولنا ان کان هذاانسانا کان حیوانا لکنه انسان ینتج انه حیوان فیقال هذا انسان وکل انسان حیوان **ومثال الاستثنائی** الذی یستثنی فیه نقیض التالی لوکان هذا انسانا فهوحیوان لکنه لیس بحیوان ینتج انه لیس بانسان فیقال هذا لیس بحیوان وکل ما هو لیس بحیوان لیس بانسان **ومثال الاستثنائی** المنفصل الذی استثنی فیه عین احد الجزئین هذاالعدد اما زوج واما فرد لکنه زوج ینتج فهو لیس بفرد فیقال

هذا زوج وكل زوج ليس بفرد **ومثال الاستثنائی** المنفصل الذى استثنى فيه نقيض احد الجزئين العدد اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد فيقال هذا ليس بزوج وكل ما ليس بزوج فهو فرد **هذا اذاكان** المقدم والتالى مشاركى الموضوع والافالرد عسيريحتاج الى عناء كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فيقال فى رده هكذا وجود النهار لازم لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو لازم لطلوع الشمس الموجود فهو متحقق ينتج ان وجود النهار متحقق **وكقولنا** اما ان تكون الشمس طالعة واما يكون الليل موجودا لكن الشمس طالعة ينتج ان الليل ليس بموجود فيقال فى رده هكذا وجود الليل مناف لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو مناف لطلوع الشمس الموجود فهو ليس بمتحقق ينتج ان وجود الليل ليس بمتحقق **وهذا انما هو** فيما اذااستثنى عين المقدم واما اذااستثنى نقيض التالى كما اذاقيل فى المثال الاول لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة فيقال فى رده الطلوع ملزوم لوجودالنهار المنتفى وكل ما هو ملزوم لوجود النهار المنتفى فهو منتف ينتج ان طلوع الشمس منتف **وكما اذا قيل** فى المثال الثانى لكن الشمس ليست بطالعة ينتج ان الليل موجود فيقال فى رده عدم الليل مناف لعدم طلوع الشمس المتحقق وكل ما هو مناف لعدم طلوع الشمس المتحقق فهو ليس بمتحقق **واما رد الاقترانى الى الاستثنائی** المتصل فطريقه ان يجعل ثبوت الحد الاوسط لموضوع

المطلوب مقدما والمطلوب تاليا ويستثنى عين المقدم وهذا مطرد كقولك هذا حيوان لانه انسان وكل انسان حيوان فيقال فی رده اليه ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان **وكقولك** هذا جماد وكل جماد ليس بفرس ينتج ان هذا ليس بفرس فيقال فی رده اليه ان كان هذا جمادا فهو ليس بفرس لكنه جماد ينتج انه ليس بفرس **واما رد الاقترانی الی الاستثنائی** المنفصل فطريقه ان يرد بين الحد الاوسط وبين منافيه والمراد من منافی الحد الاوسط نقيض الحد الاكبر ثم يستثنی عين الحد الاوسط مثاله الاثنان زوج وكل زوج فهو ليس بفرد فمنافی الزوج الذی هو الاوسط انما هو الفرد فنقول الاثنان اما فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد **ومثال اخر** الوضوء عبادة وكل عبادة لاتصح بدون النية فيقال الوضوء اما عبادة واما صحيح بدون النية لكنه عبادة ينتج انه لا يصح بدون النية وهذا الطريق مطرد فی المنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع **واما رد الاستثنائی المتصل** الذی استثنی فيه نقيض التالی الی الاستثنائی المنفصل فطريقه ان يرد بين عين المقدم وبين نقيض التالی ثم يستثنی نقيض التالی ينتج نقيض المقدم والمثال ظاهر مما سبق **واما رد الاستثنائی المنفصل** الذی استثنی فيه عين احد الجزئين الی الاستثنائی المتصل فطريقه ان يجعل الجزء الذی استثنی عينه مقدما ويجعل نقيض الاخر تاليا ثم يستثنی عين المقدم لينتج عين التالی وهو نقيض الجزء الاخر مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد فيقال

ان كان هذا العدد زوجا فهو ليس بفرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد واما رد الاستثنائى المنفصل الذى استثنى فيه نقيض احد الجزئين الى الاستثنائى المتصل فطريقه ان يجعل نقيض الجزء الذى استثنى نقيضه مقدما ويجعل عين الاخر تاليا ثم يستثنى عين المقدم وهو نقيض احد الجزئين لينتج عين التالى مثاله هذا العد اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد فيقال ان لم يكن هذاالعدد زوجا فهو فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد

قـــــــــــــــــــــــــــــــوله

اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة البرهان

من ههنا الى المتن الاتى اربعة اغراض

الاول تعيين اعراب قول الماتن البرهان فعيّنه بقوله **من الاصطلاحات المنطقية المذكورة البرهان** حاصله ان اعرابه رفع لانه مرفوع على انه مبتدأ خبره محذوف وهو قوله من الاصطلاحات الخ

والثانى تعريف البرهان فعرفه بقوله **وهو القياس المركب من اليقينيات لانتاج اليقين** قوله القياس جنس قريب للبرهان وقوله يقينيات فصل قريب له واحتراز عن الجدل والخطابة والشعر والمغالطة فهذا التعريف مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف هذا شانه فهو حد تام

فهذا التعريف حد تام **ومن لطائف التعريف** الاشتمال على العلل الاربع فالاولى منها هى العلة الفاعلية وهى مايؤثر فى الشئ والثانية منها هى العلة الصورية وهى مايحصل به الشئ بالفعل والثلاثة منه هى العلة المادية وهى مايحصل به الشئ بالقوة والرابعة هى العلة الغائية وهى اول الفكر آخر العمل كما مر والعلة الفاعلية للقياس هى القوة العاقلة فى القياس المعقول وفى القياس الملفوظ هى متكلم القياس والعلة الصورية فى القياس هى الهيئة التأليفية الحاصلة من اقتران الصغرى الى الكبرى فى القياس الاقترانى ومن اقتران المقدمة الاستثنائية فى القياس الاستثنائي والعلة المادية للقياس هى مقدمات القياس من الصغرى والكبرى فى الاقترانى ومن المقدمة الشرطية والاستثنائية فى الاستثنائى والعلة الغائية للقياس هى انتاجه للمطلوب وقوله مؤلف يدل على العلة الفاعلة التزاما لان كل مؤلف بفتح اللام لابد له من مؤلف بكسر اللام وهو العلة الفاعلية للقياس ويدل المؤلف على العلة الصورية مطابقة وقوله من مقدمات فى قول المصنف يدل على العلة المادية للقياس مطابقة لان مادة القياس هى المقدمات من الصغرى والكبرى وقوله لانتاج اليقين يدل على العلة الغائية بطريق المطابقة تدبر

والثالث تعريف اليقين فعرّفه بقوله **واليقين هو الاعتقادالجازم** فبقيد الاعتقاد خرج اقسام التصور وبقيد الجازم خرج الظن لعدم الجزم فيه بل

فیه رجحان وبقید المطابق خرج الجهل المركب فانه لا يكون مطابقا وبقيد الممتنع الزوال خرج التقليد

والرابع بيان اقسام اليقينيات مع تعريف كل قسم منها مثاله فبيّنهابقوله **واليقينات اقسام منها** وتعريف كل قسم منها ومثاله واضح من الشرح غير محتاج الى التحرير

﴿قــــــــــــــوله﴾

﴿اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل﴾

من ههنا الى الاخر ستة اغراض

الاول تعيين اعراب قول الماتن الجدل فعيّنه بقوله **من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل** حاصله ان اعرابه رفع لانه مرفوع على انه مبتدأ خبره محذوف وهو قوله من الاصطلاحات المنطقية المذكورة

والثاني تعريف كل من الصناعات الاربعة من الجدل والخطابة والشعر والمغالطة ومثاله فذكر هذاالغرض بقوله **وهوالقياس المركب من المشهورات** حاصل هذا فی هذاالوقت فی هذاالموقع بهذاالشوق والاشتياق غير محتاج الى لابيان

والثالث تقسیم اسباب الغلط فقسّمها بقوله **والغلط اما من جهة الصورة بان لایکون علی هیئة منتجة** حاصله علی ماقاله البعض ان اسبابه علی نوعین نوع یرجع الی الهیئة والصورة کان لایکون القیاس علی هیئة منتجة کما اذافات فی الشکل الاول ایجاب الصغری او کلیة الکبری او فات فی الشکل الثانی اختلاف المقدمتین کما اذاقلت الزمان محیط بالحوادث والفلک محیط بها ینتج الزمان هو الفلک **ونوع یرجع الی** المادة وهو علی نوعین نوع یرجع الی اللفظ کقولک للفرس المنقوش علی الجدار هذا فرس وکل فرس حیوان ینتج هذا حیوان وهو کاذب والفساد فی المادة باعتبار اللفظ فان الصغری کاذبة هذا اذا کان المراد من الفرس فی الصغری الفرس الحقیقی ولو کان المراد منه صورة الفرس فالفساد فیه باعتبار الصورة لعدم تکرار الحد الاوسط لان المراد منه فی الکبری الفرس الحقیقی **ونوع** یرجع الی المعنی کوضع القضیة الطبعیة مکان الکلیة نحو الانسان حیوان والحیوان جنس

والرابع ایراد اعتراض وجواب عنه فاورد الاعتراض بقوله **واعترض بان وضع الطبعیة مکان الکلیة** حاصل الاعتراض ان عد وضع الطبعیة مکان الکلیة من الفساد المعنوی باطل بل هو داخل فی الفساد الصوری لفوات کلیة الکبری فیه واورد الجواب عنه بقوله **واجیب بان اصل الکبری ههنا یصدق** حاصله ان وضع الطبعیة مکان الکلیة من المغالطة الصوریة

والمادية لانا لونظر نا الى فوات كلية الكبرى فهو من المغالطة الصورية ولو نظر نا الى نفس صدق الطبعية فالقياس صحيح صادق باعتبار كلتا المقدمتين فهو من المغالطة المادية

والخامس ردٌ على هذا الجواب فردّ عليه بقوله **وظنى ان السؤال وارد لانه لما اعتبر كونها طبعية موضوعة مقام الكلية** الى قوله **لا يكون وضعا للطبعية** لان الكلية والجزئية لا يتصور ان فى الطبعية بل يتصور ان فى المحصورة **بل وضعا للكلية الكاذبة** لان كل حيوان جنس كاذب لاصادق

والسادس تعيين ما هو المعتمد عليه من الصناعات فعيّنه بقوله **واعلم ان العمدة وماعليه التعويل هو البرهان** لكونه مركبا من اليقينيات المنتجة لليقين وما عداه توابع ولواحق له

وههنا وقفت بناضوامر الاقلام – بعد عنقها فى فيا فى الافهام – بين كروقراحجام واقدام – شاكرة لولى النعم والانعام – على نيل المرام – وتيسير الاتمام بحسن الختام – والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات – وتستزاد العطايا وتستنهى البركاة - وصلى الله تعالى على سيدنا محمد خير الانام – وعلى آله واصحابه السادة الاعلام – ما كر عسكر الصبح عسكر الظلام – ونسأله سبحانه ان يجعل ما عنيت بجمعه خالصا لوجهه الكريم – موجبا للفوز لديه فى جنات النعيم – وان يتجاوز بحلمه عما سطره القلم – من خطاء ووهم – وان يحفظنا من الزيغ والزلل – ويمن علينا

بحسن الختام عندتناهی الاجل – ویعصم السنتنا من القول الباطل –
وقلوبنا من کل اعتقاد عاطل – وان یعفو عما جنیته واقترفته من خطأ
واوزار- فانه العزیزالغفار- وقدفرغت من تحریر هذه الالوکة المرغوبة –
الخالیة عن الاطناب والملالة – فی لیلة الخمیس سبعة وعشرین من
رمضان – الذی هو من شهور سنة ثمان وثلاثین واربعة مأة والف – من
هجرة من تم به الالف – وزال به الشقاق والخلف – صلی الله تعالی وسلم
علیه وعلی اله الفا بعد الف - فی خانقاه حضرة سید ی وشیخی الشیخ (
محمد عبدالحلیم صاحب) (عرف قلعه بنامیراخندزاده) مدظله العالی
الذی بذل جهده فی نفع العبید – وارشادهم الی الداب علی کلمة التوحید
– واشتهر ت به الطریقة النقشبندیة – العلیة والواضحة الجلیة – فی
البلاد الاسلامیة – کثر الله تعالی اهالیها – وقدس اسرار موالیها – قال
ذلک بفمه ورقمه بقلمه – عبدالرازق احساس الحق القندهاری الافغانی
غفرله الباری

سنة الاختتام – رمضان – ٢٧ – ١٤٣٨

اللهم اغفر بجمیع المومنین خصوصا الی هذم الاخوان

احدهم سعدالله عرف حذیفه والاخر نظام الدین نظامی والاخر عبدالهادی فرهادی

دمؤلف تول ليكل سوى كتابونه

(۱) سراج السراجي شرح سراجی فی المیراث

خصوصیات

(۱) دعبارت روانه پښتو ترجمه

(۲) دعبارت تشریح

(۳) دنکتو حل

(۴) دهری مسئلي توضیح

(۲) تسهیل الحساب شرح خلاصة الحساب

خصوصیات

(۱) تکي په تکي ترجمه دمتن

(۲) دعبارت تشریح او اغراض یې

(۳) دهري حسابي مسئلي حل

(۳) **اعماس الجلال** شرح ملا جلال

خصوصیات

(۱) په اسانه عربي ژبه

(۲) عبارت الجرانس

(۴) **التشريح الشافي** شرح قاضی محمدمبارک

خصوصیات

(۱) دمتن اغراض په اسانه عربي ژبه سره

(۲) دشرح اغراض

(۳) دعري منه اغراض

(۴) دمشکل لغاتوترجمه

(۵) **تحريرات النتائج التاليفية**

دكافيي ددوهم مخ ددوهم حاشيې اومېر ايساغوجی دنتيجة التأليف لپاره

خصوصیات (۱) په حاشیه کی چی دنتيجة التأليف کوم صورت جوړېږي هغه په لنډډول بيان سوی دی

(۶) كفاية الكافية المسماة به التحقيقات المحمديه

كه څه هم دكافيې دحاشيودالغراضو دحل لپاره ده خو دشرح جامي داكثر عباراتو دحل لپاره هم كفاية كوى

خصوصيات

(۱)دهرې حاشيې الغراض بيانول

(۲)دهرحكم او مدعى علة او دليل بيانول

(۳)دحواشيودالغلاطواصلاح كول

(۴)دضرورت په خايوكى اعتراض او جواب ذكر كول

(۵)دضرورة په خايوكى دقواعدوذكر كول

(۶)دخينو جملوتركيب كول په وخت كى دضرورت

(۷) **احساس الصیغ** دصیغو لپاره

خصوصیت

(۱) دهر باب تول صیغي سره دبو ځوقواعوضرلیه

(۸) **توضیح الچلنج** دچلنج دحل لپاره

خصوصیت

(۱) دچلنج دتولو مسئلوحل په اسانه

(۹) **محورالارشاد** لاشکال سبع الشداد

خصوصیة

دسبع الشدادوشکلوحل

(۱۰) **زبدة الاشکال** دتصریح داشکالو لپاره

(۱۱) الاحساس الرائد د میرزاهد دحل لپاره

خصوصیات

(۱) دعبارت اغراض په بیروانحو الفاظو سره بیانول

(۲) دمنهیاتو اغراض بیانول

(۱۲) خلاصة الحواشي لتحریر میر ایساغوجی

خصوصیات

(۱) دعبارة تول اغراض بیانول

(۲) دمشکلو لغاتو ترجمه کول

(۳) داستعاراتو پوره تشریح کول

(۴) دمنطقو قواعدو بیانول

دمؤلف ټول ليکل سوی کتابونه

سراج الراجي شرح سراجی

خصوصيات

(۱) دعبارت روانه پښتو ترجمه
(۲) دعبارت تشريح
(۳) دنکتو حل
(۴) دمري مسئلي توضيح

تسهيل الحساب شرح خلاصة الحساب

خصوصيات

(۱) ځلی په ځلی ترجمه دمتن
(۲) دعبارت تشريح او اغراض
(۳) دهري حسابی مسئلي حل

احساس الجلال شرح ملاجلال

خصوصيات

(۱) په اسانه عربی ژبه دعبارت اغراض بيانول
(۲) دحاشيو اغراض

احساس السيف

دسيفولپاره

خصوصيت

دهر باب پورې مسئلې سره دپو ځو قواعدو صرفيه وو بيانول

احساس الرائد فی حل اغراض ميرزاهد

خصوصية

دهري متن او عبارت اغراض

التشريح الشافي شرح قاضي

خصوصيات

(۱) دمتن اغراض په اسانه عربی ژبه سره
(۲) دشرح اغراض
(۳) دهری متن اغراض
(۴) دمشکل لغاتو ترجمه

تحريرات النتائج التاليفية

دکافيې ددريم مخ دغلرمی حاشيې او ميرا يساغوجی دنتيجة التاليف لپاره

خصوصيات

(۱) په کافيه کی چی دنتيجة التأليف کوم صورت جوړيږی هغه په لنډ ډول بيان سوی دی

كفاية الكافية المسمات بتعقيبات المحمديه

خصوصيات

که څه هم دکافيې دحاشيو داغراضو دحل لپاره ده خو دشرح جامی داکثرعباراتو دحل لپاره هم کفايه کوی

خصوصيات

(۱) دهری حاشيې اعراض بيانول (۲) دهرحکم او مدعی علة او دليل بيانول
(۳) دحواشيو داغلاطو اصلاح کول (۴) دضرورت په ځايوکی اعتراض او جواب ذکر کول
(۵) اودضرورة په ځاي کی دقواعدو ذکر کول
(۶) دځينو جملو ترکيب کول په وخت کی دضرورت

توضيح الجلنج

خصوصيت

(۱) دچلنج دټولو مسئلو حل په اسانه او روانه پښتو ژبه سره

معورالارشاد

خصوصية

دسبع الشداد داشکالو دحل لپاره

زبدة الاشكال

خصوصية

دتصريح داشکالو دحل لپاره

خلاصة الحواشی

فی حل اغراض

میرایساغوجی